

خزانة الفقير

تأليف

الإمام أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي
المتوفى ٣٧٢ هـ

وضع حواشيه وعلق عليه

عبد السلام شاهين

مكتبورات

محمد رجاوي بيروت

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

مكتبة دار الكتب العلمية بيروت



دار الكتب العلمية

جميع الحقوق محفوظة

Copyright

All rights reserved

Tous droits réservés ©

جميع حقوق الملكية الأدبية والعلمية محفوظة
لدار الكتب العلمية بيروت لبنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تمثيل الكتاب كاملاً أو
جزئاً أو تسجيله على أي وسيلة كاسيت أو إلكترونية أو
أو برمجته على أي شكل من أشكال التوزيع حالياً

Exclusive rights by ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon

No part of this publication may be translated,
reproduced, distributed in any form or by any means,
or stored in a data base or retrieval system, without the
prior written permission of the publisher

Tous droits exclusivement réservés à ©

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth - Liban

Toute représentation, édition, traduction ou reproduction
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite
sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite
et expose au contrevenant à des poursuites
judiciaires

الطبعة الأولى

٢٠٠٥ م - ١٤٢٦ هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الطويرم - شارع المحترى - بناية ملكات
الإدارة العامة - بيروت - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ١١/١٢/١٣ - ٨٠٤٨١٠ - ٩٦١ (٥)
صندوق بريد: ١١ - ٩٤٢٤ - بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor

Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P O Box 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Etage

Administration générale

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

B P 11-9424 Beyrouth - Liban

خزانة الفقهاء

ISBN 2-7451-0579-7



9 782745 145796

<http://www.al-ilmiyah.com/>

email: sales@al-ilmiyah.com

info@al-ilmiyah.com

baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين،
محمد بن عبد الله النبي العربي الأمي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى
صحابه الكرام المشجعين.

وبعد...

فإن الفقه علم من العلوم المدونة، وهو العلم بالأحكام الشرعية العملية من
أدلتها التفصيلية، والفقيه من أتصف بهذا العلم، وهو المجتهد.

وموضوع علم الفقه هو فعل المكلف من حيث الوجوب والندب والحل
والحرقة وغير ذلك كالصحة والفساد.

وقيل: موضوعه أعم من الفعل، لأن قولنا: الوقت سبب لوجوب الصلاة، من
مسائله وليس موضوعه الفعل.

ومسائل الفقه هي الأحكام الشرعية العملية كقولنا: الصلاة فرض، وغرضه
النجاة من عذاب النار، وثبيل الثواب في الجنة.

وقال المحقق التفتازاني في حاشية العضدي: لا يُتَصَوَّرُ فقيه غير مجتهد، ولا
مجتهد غير فقيه على الإطلاق، نعم لو اشترط في الفقه التمهيد بجميع الأحكام وجوز
في مسألة دون مسألة تحقق مجتهد ليس بفقيه. وقد شاع إطلاق الفقيه على من يعلم
الفن وإن لم يكن مجتهداً.

وقد يطلق الفقه على علم النفس بما لها وما عليها، فيشمل جميع العلوم
الدينية، ولذا سعى أبو حنيفة رحمه الله علم الكلام بالفقه الأكبر^(١).

(١) انظر كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٢٨٢/٢.

وقيل: إن من أعظم العطاء وأعلاها وأشرفها هي عطية الفقه والتفقه في دين الله سبحانه وتعالى، لذلك قال رسول الله ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللهَ بِهِ خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ». وعندما دعا رسول الله ﷺ لابن عباس قال: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»، فعلم من هذا أن الفقه في الدين من أعظم الجِئْنِ وأجلها من الجليل سبحانه وتعالى.

وقد أدرك هذه الحقيقة أسلافنا الصالحون بداية، من عصر الصحابة - رضي الله عنهم - فما بعدهم إلى أن تقوم الساعة، لأنه بالعلم تحافظ الأمة على دينها، وبالجهل تضيع الأمة في غيابات الظلمة.

وقد بذل أسلافنا الصالحون كل ما في وسعهم من أجل وصول العلم إلينا صافياً من منابعه الأصلية التي استقى منها صحابة رسول الله ﷺ مباشرة عن رسول الله ﷺ، فأخذ الصحابة عن رسول الله ﷺ، ثم أخذ التابعون عن الصحابة، ثم أخذ تابعو التابعين عن التابعين، ثم أخذ الأئمة عن تابعي التابعين.

وتكوّنت في أقطار البلاد الإسلامية مدارس ومذاهب، وعلى هذا اختلفت المشارب واختلفت الآراء وتعددت الأقوال كلها على حسب ما تلقى وأخذ؛ فجاء الفقه الإسلامي ذاكراً وافتراً بكل ما يخطر على بال الإنسان من صور المسائل وتعدّد النوازل بأشكالها وأحوالها.

ومن ضمن هذه المدارس، مدرسة الكوفة. ومن الصحابة الذين قديموا الكوفة عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، وقد كان بعث به عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، إلى الكوفة ليعلم أهلها القرآن ويفقههم في الدين قائلاً لهم: «وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي».

وابن مسعود، رضي الله عنه، منزلته في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يستغني عن علمه، مثل عمر، في فقهه ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: «كُنِيفَ مَلِيٍّ فَقَّهًا» أو «عِلْمًا».

وقال فيه رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَرَأَّ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ».

وقد غنّى ابن مسعود بتفقيه أهل الكوفة وتعليمهم القرآن والسنة إلى أواخر خلافة عثمان بن عفان، رضي الله عنه، عناية لا مزيد عليها، إلى أن امتلأت الكوفة بالقرءاء والفقهاء والمُحَدِّثِينَ بحيث أبلغ بعض ثقات أهل العلم عدد مَنْ تفقه عليه

وعلى أصحابه نحو أربعة آلاف عالم، ولما انتقل علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، إلى الكوفة سر من كثرة فقائها، وقال: «رحم الله ابن أم عبد، قد ملأ هذه القرية علماً».

ومن أصحاب ابن مسعود الذين نشروا علمه ودونوا مذهبه:

- ١ - عبيدة السلماني، المتوفى سنة ٧٢ هـ.
 - ٢ - عمرو بن ميمون الأزدي، المتوفى سنة ٧٤ هـ، وهو مُعَمَّر مُحَضَّرَم أدرك الجاهلية وحجّ مائة عُمرة وحجّة.
 - ٣ - زرّ بن حبّيش المتوفى سنة ٨٢ هـ.
 - ٤ - أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، المتوفى سنة ٧٤ هـ.
 - ٥ - سويد بن غفلة المذحجي المتوفى سنة ٨٢ هـ.
 - ٦ - علقمة بن قيس النخعي، المتوفى سنة ٦٢ هـ، وعنه يقول ابن مسعود: «لا أعلم شيئاً إلا وعلقمة يعلمه».
 - ٧ - الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، المتوفى سنة ٧٤ هـ.
 - ٨ - عبد الرحمن بن أبي ليلى، المتوفى سنة ٨٣ هـ، أدرك مائة وعشرين من الصحابة، ووُلِّي القضاء، وغرق مع ابن الأشعث شهيداً.
- فهؤلاء هم أئمة وأعلام الكوفة الذين حفظوا علم ابن مسعود ودونوه ونقلوه إلى من بعدهم، ومن هؤلاء الذين دأبوا على تحصيل هذا العلم والفوز به، الإمام أبو حنيفة.
- وهو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن المربان، الفارسي الأصل. قال ابن الجوزي: لا يختلف الناس في فهم أبي حنيفة وفقهه. وكان سفيان الثوري وابن المبارك يقولان: أبو حنيفة أفقه الناس.
- وقيل لمالك: هل رأيت أبا حنيفة؟

فقال: رأيت رجلاً لو كلمك في هذه السّارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجّته.

وقال الشافعي: الناس عيال في الفقه. وقال القاضي عياض: قال الليث لمالك:

أراك تحرق؟ فقال مالك: عرقت مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مصري.

ومن الأمور التي اشتهر بها الإمام أبو حنيفة وأصحابه: الرأي. وقد وردت في

هذا الرأي آثار تلمّحه وآثار تمدّحه، والمذموم هو الرأي عن هوى، والممدوح هو

استنباط حكم النازلة من النص على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين برّد النظر إلى نظيره في الكتاب والسنة.

قال الطوفي: واعلم أنّ أصحاب الرأي بحسب الإضافة هم كل من تصرّف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميع علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولكن بحسب الاشتغال والبراعة فيه.

ومما يؤثّر عن الإمام أبي حنيفة ما رواه الصيمري بسنده عن إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحاب أبي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضر عافية بن يزيد القاضي، قال أبو حنيفة:

لا ترفعوا المسألة حتى يحضر عافية، فإذا حضر عافية ووافقهم قال أبو حنيفة: أنبتوها، وإن لم يوافقهم قال أبو حنيفة لأخرى سواها.

وما رواه أبو نعيم الفضل بن دكين، قال: سمعت زُفَر يقول: كنّا نختلف إلى أبي حنيفة ومعنا أبو يوسف ومحمد بن الحسن فكنا نكتب عنه، قال زُفَر: فقال يوماً أبو حنيفة لأبي يوسف: ويحك يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني، فلّني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غداً، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد.

وقد اعتنى علماء المذهب الحنفي بالمذهب أشدّ الاعتناء وقاموا بالتأليف في أصوله وفروعه ونشروها في الآفاق، وانتفع بها الخلق انتفاعاً كبيراً.

ومن الكتب التي لاقت القبول عند الحنفية وأقبلوا عليه تخريجاً لأحاديث وتوضيحاً لألفاظه ومشكلاته، كتاب «الهداية» للعلامة علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني شيخ الإسلام، برهان الدين المرغيناني.

قال في القوائد البهية: كان إماماً فقيهاً، حافِظاً مُفسِّراً جامعاً للعلوم ضابطاً للفنون، مُتَقِنًا مُحَقِّقًا نَظَّارًا مدققاً زاهداً ورعاً بارعاً فاضلاً ماهراً أصولياً أدبياً شاعراً، لم ترَ العيون مثله في العلم والأدب، وله اليد البسيطة في الخلاف والباع الممتد في المذهب، من مؤلفاته:

- كتاب المنتقى.
- التجنيس والمزيد.
- مناسك الحج.
- مختارات النوازل.
- كتاب في الفرائض.

- وقد وضع على الهداية شروح كثيرة ومفيدة، منها:
- شرح حسام الدين الصغناني، تلميذ صاحب الهداية.
 - الفوائد لحמיד الدين الصنوبري.
 - معراج الدراية لقوام الدين الكاكي.
 - الكفاية في دراية الهداية لعمر بن صدر الشريعة.
 - غاية البيان ونادرة الأقران للإمام قوام الدين أمير كاتب الأتقاني.
 - البناء في شرح الهداية للشيخ الإمام بدر الدين العيني شارح البخاري.
 - العناية للشيخ أكمل الدين البابرتي.
 - العناية لأبي العباس السروجي، وتكملته للشيخ سعد الدين الديري.
 - العناية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ عبد القادر القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.

- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للإمام المحقق جمال الدين الزيلعي.

- الكفاية في معرفة أحاديث الهداية للإمام الحافظ علاء الدين علي بن عثمان المارديني، المتوفى سنة ٧٥٠ هـ.

ومن الكتب التي ألفت في المذهب الحنفي كتاب «خزانة الفقه» للإمام أبي الليث السمرقندي، وهو في هذا الكتاب لم يأت بالمذهب على صورة متن كما فعل صاحب الهداية وغيره، بل أتى به على صورة مسائل حتى يسهل على الطالب حفظها وتكون تطبيقاً عملياً لما هو مقرر من المسائل.

يقول المؤلف في مقدمة كتابه: «قد اجتمع في هذا التأليف من مسائل الفقه مسائل معدودة الأجناس مجموعة النظائر تسهيلاً للحفظ، وتيسيراً للفهم، سائلة للقلوب، خالية للصدور، وسُمي «خزانة الفقه» وفوائده أكثر من أن تُحصى وتُعَدَّ».

أما عملنا في هذا الكتاب فهو:

أولاً: وضعنا ترجمة وافية للإمام أبي حنيفة.

ثانياً: وضعنا ترجمة وافية للمؤلف.

ثالثاً: وضعنا مقدمة في علم الفقه مأخوذة من كشف الظنون لحاجي خليفة، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي.

وأبعًا: شرحنا في حواشي الكتاب ما في متنه من غريب اللغة أو صعب المتناول منها، وذلك استنادًا إلى المعاجم اللغوية المعتبرة.

خامسًا: وضعنا في حواشي الكتاب تعريفًا - مع ذكر المراجع - بمعظم الأعلام والكتب والمؤلفات. وما أهملناه من ذلك إما معروف مشهور ولم نجد ضرورة لنا في القول فيه، وإما لم نهتد إليه فيما بين أيدينا من المصادر والمراجع.

سادسًا: بذلنا ما أمكننا من الجهد في شرح المصطلحات في علم الفقه استنادًا إلى الموسوعات والمعاجم المعتبرة.

سابعًا: خرجنا الأحاديث النبوية والآثار تخريجًا وافيًا، وضبطنا نص الحديث استنادًا إلى كتب الحديث.

ثامنًا: خرجنا الآيات القرآنية الكريمة على المعجم المُنَهَّزس لألفاظ القرآن الكريم.

وأخيرًا نرجو أن يكون عملنا هذا خالصًا لوجه الله تعالى، والله الكمال وحده وهو ولي التوفيق.

ترجمة الإمام أبي حنيفة^(١)

هو النعمان بن ثابت بن طاوس بن هرمز مرزيان بن بهرام، الإمام الأعظم المجتهد الأقدم، أبو حنيفة الكوفي البغدادي، التيمي، مولاهم، فقيه العراق وأحد أئمة الإسلام والسادة الأعلام، وأحد أركان العلماء، وأحد الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبعة، وهو أقدمهم وفاةً لأنه أدرك عصر الصحابة، ورأى أنس بن مالك، قيل: وغيره، وذكر بعضهم أنه روى عن سبعة من الصحابة.

وروى عن جماعة من التابعين منهم: الحكم وحماد بن أبي سليمان، وسلمة بن كهيل، وعامر الشعبي، وعكرمة، وعطاء، وقتادة، والزهري، ونافع مولى ابن عمر، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو إسحاق السبيعي، وروى عنه جماعة، منهم: ابنه حماد، وإبراهيم بن طهمان، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأسد بن عمرو القاضي، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وحمزة الزيات، وداود الطائي، وزفر، وعبد الرزاق، وأبو نعيم الأصبهاني، ومحمد بن الحسن الشيباني، وهشيم، ووكيع، وأبو يوسف القاضي.

قال يحيى بن معين: كان ثقة، وكان من أهل الصدق ولم يُتَّهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضيًا. وقد كان يحيى بن سعيد يختار

(١) انظر:

- | | |
|-------------------------------------|--------------------------|
| ١ - البداية والنهاية ١١١/١٠ - ١١٢. | ٢ - كشف الظنون ٤٩٥/٦. |
| ٣ - سيرة أعلام النبلاء ٣٩٠/٦. | ٤ - شذرات الذهب ٢٢٧/١. |
| ٥ - الأعلام ٣٦/٨. | ٦ - تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣. |
| ٧ - وفيات الأعيان ١٦٣/٢. | ٨ - النجوم الزاهرة ١٢/٢. |
| ٩ - الجواهر المضية ٢٦/١. | ١٠ - نزهة الجليس ١٧٦/٢. |
| ١١ - تاريخ الخميس ٣٢٦/٢. | ١٢ - مفتاح السعادة ٦٣/٢. |
| ١٣ - دائرة المعارف الإسلامية ٣٣٠/١. | ١٤ - مرآة الجنان ٣٠٩/١. |
| ١٥ - الطبقات الكبرى ٣٤٨/٦، ٣٤٠/٧. | |

قوله في الفتوى، وكان يحيى يقول: لا نكذب الله! ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله.

وقال عبد الله بن المبارك: لولا أن الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنت كسائر الناس.

وقال الإمام الشافعي: من أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة، ومن أراد السير فهو عيال على محمد بن إسحق، ومن أراد الحديث فهو عيال على مالك، ومن أراد التفسير فهو عيال على مقاتل بن سليمان.

وقال عبد الله بن داود الحريبي: ينبغي للناس أن يدعوا في صلاتهم لأبي حنيفة لحفظه الفقه والسُنن عليهم.

وقال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك: كان أبو حنيفة أفقه أهل الأرض في زمانه.

وقال أبو نعيم: كان صاحب غوص في المسائل.

وقال مكِّي بن إبراهيم: كان أعلم أهل الأرض.

وروى الخطيب البغدادي بسنده عن أسد بن عمرو أن أبا حنيفة كان يصلي الصبح بوضوء العشاء، وختم القرآن في الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة.

وكانت وفاته في رجب سنة ١٥٠ هـ، وعن ابن معين: سنة ١٥١ هـ، وقال غيره: سنة ١٥٣ هـ، والصحيح الأول، وكان مولده في سنة ٨٠ هـ، فتَمَّ له من العمر سبعون سنة، وصُلِّي عليه ببغداد ست مرات لكثرة الزحام، وقبره ببغداد مشهور، رحمه الله.

وله من المصنفات:

- ١ - رسالته إلى عثمان البتي قاضي البصرة.
- ٢ - الفقه الأكبر، مشهور، وعليه شروح كثيرة.
- ٣ - كتاب الرِّدة على القدرية.
- ٤ - كتاب العالم والمتعلم.
- ٥ - المسند في الحديث.

ترجمة المؤلف^(١)

هو نصر بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب السمرقندي التوزي البلخي، وقيل: نصر بن محمد بن أحمد.

لقبه: كان يُلقَّب بالفقيه. وإمام الهدى.

كنيته: كُنِّيَ بأبي الليث السمرقندي، وقد اشتهر بها، طُعِنَ على اسمه فما عاد يُعرَف إلا بأبي الليث.

مولده: لا يُعرَف تحديداً لسنة مولده.

شيوخه.

١ - والده محمد بن إبراهيم التوزي.

٢ - الفقيه أبو جعفر الهندواني، وبه اشتغل وعليه تحرُّج.

٣ - محمد بن الفضل البلخي المفسر.

٤ - الخليل بن أحمد القاضي.

وغيرهم كثير.

تلامذته: من أشهرهم:

١ - لقمان بن حكيم المرغاني، راوي كتبه.

٢ - أحمد بن محمد، أبو سهل.

(١) انظر ترجمته في:

- | | |
|-----------------------------------|--------------------------------|
| ١ - كشف الظنون لحاجي خليفة ٦/٤٩٠. | ٢ - سبيل اعلام النبلاء ١٦/٣٢٢. |
| ٣ - تاج التراجم، ترجمة رقم ٣٠٥. | ٤ - الحواهر المصيبة ٣/٥٤٥. |
| ٥ - هدية العارفين ٢/٤٩٠. | ٦ - الموائد البهية ص ٢٢٠. |
| ٧ - مفتاح السعادة ٢/١٣٩. | ٨ - معجم المؤلفين ١٣/٩١. |

٣ - محمد بن عبد الرحمن الزبيري .

وعيرهم كثير .

مؤلفاته :

- ١ - بستان العارفين .
- ٢ - تفسير القرآن .
- ٣ - تنبيه الغافلين .
- ٤ - حصر المسائل ، في الفروع .
- ٥ - خزنة الفقه (وهو الذي بين أيدينا) .
- ٦ - دقائق الأخبار في ذكر الجنة والنار .
- ٧ - شرح الجامع الصغير للشيخاني ، في الفروع .
- ٨ - عيون المسائل .
- ٩ - الفتاوى .
- ١٠ - مبسوط ، في الفروع .
- ١١ - مختلف الرواية ، في مسائل الخلاف .
- ١٢ - مقدمة في الفقه .
- ١٣ - نواذر الفقه .
- ١٤ - النوازل في الفروع .
- ١٥ - مقدمة الصلاة المشهورة .
- ١٦ - تأسيس النظائر الفقهية .
- ١٧ - قرّة العيون ومفرج القلب المحزون .

بلدته : سمرقند ، ويقال لها بالعربية سمران ، تقع الآن في جمهورية أوزبكستان ، وهي بلد معروف ومشهور بما وراء النهر وهي قصبه السند ، وكانت عاصمة لتيمورلوك في القرن الثامن الهجري ، ولا تزال مساجدها ومدارسها شاهدة على تاريخها الحضاري .

وفاته : اختلف في تاريخ وفاته ، فرجح الذهبي في سبّير أعلام النبلاء أن وفاته سنة ٣٧٥ هـ ، وذكرها صاحب الجواهر المضية أن وفاته كانت ليلة الثلاثاء سنة ٣٧٣ هـ ، وذكر صاحب تاج التراجم أن وفاته كانت سنة ٣٧٣ هـ ، وذكر الداودي في طبقات المفسرين أن وفاته كانت ليلة الثلاثاء سنة ٣٨٣ هـ .

مقدمة في علم الفقه^(١)

قال التهانوي في كشف اصطلاحات الفنون ٣٧/١ - ٤٢ :

علم أصول الفقه

ويسمى هو وعلم الفقه بعلم الدراية أيضًا على ما في جميع السلوك، وله تعريفان: أحدهما باعتبار الإضافة، وثانيهما باعتبار اللقب، أي باعتبار أنه لقب لعلم مخصوص. وأما تعريفها باعتبار الإضافة فيحتاج إلى تعريف المضاف وهو الأصول والمضاف إليه وهو الفقه، والإضافة التي هي بمنزلة الجزء الصوري للمركب الإضافي. فالأصول هي الأدلة، إذ الأصل في الاصطلاح يُطلق على الدليل أيضًا، وإذا أُضيف إلى العلم يتبادر منه هذا المعنى، وقيد المراد المعنى العموي، وهو ما يُبَيِّنُ عليه الشيء فإن الابتناء يشتمل الحسي، وهو كون الشئين حسيين كاستثناء السقف على الحدران، والعقلي كابتناء الحكم على دليله. فلما أُضيف الأصول إلى الفقه الذي هو معنى عقلي، يُعلم أن الابتناء ههنا عقلي، فيكون أصول الفقه ما يُبَيِّنُ هو عليه ويستند إليه، ولا معنى لمستند العلم ومُبتَنًاه إلا دليله. وأما الفقه فتعرف معناه.

وأما الإضافة فهي تفيد اختصاص المضاف بالمضاف إليه باعتبار مفهوم المضاف إذا كان المضاف مشتقًا أو ما في معناه، مثلاً دليل المسألة ما يختص بها باعتبار كونه دليلًا عليها، فأصول الفقه ما يختص به من حيث إنه منبئ له ومستند إليه، ثم يُقَلُّ إلى المعنى العرفي اللقبى الآتي ليتناول الترحيح والاحتهااد أيضًا. وقيل لا ضرورة إلى جعل أصول الفقه بمعنى أدلته ثم النقل إلى المعنى اللقبى أي العلم بالقواعد

(١) مأخوذة من كشف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٣٧/١ - ٤٢، وكشف الطنون لحاجي حبيبة

المخصوصة، بل يُحمَل على معناه اللغوي أي ما يُبْتَنَى الفقه عليه ويستند إليه ويكون شاملاً لجميع معلوماته من الأدلة والاجتهاد والترجيح لاشتراكها في إبتناء الفقه عليها، فيعتبر عن معلوماته بلفظه وهو أصول الفقه، وعنه بإضافة العلم إليه، فيقال علم أصول الفقه، أو يكون إطلاقها على العلم المخصوص على حذف المضاف أي علم الأصول الفقه. نكح يحتاج إلى اعتبار قيد الإجمال، ومن ثمة قيل في المحصول^(١): أصول الفقه مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها وكيفية حال نمطين بها. وفي الأحكام: هي أدلة الفقه وجهات دلالتها على الأحكام الشرعية وكيفية حال المستدل من جهة الجملة، كنا ذكر السيد السند في حواشي شرح مختصر الأصول.

وأما تعريفه باعتبار اللقب، فهو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه على وجه التحقيق، والمراد بالقواعد القضايا الكلية التي تكون إحدى مقدماتي الدليل على مسائل الفقه، والمراد بالتوصل التوصل القريب الذي له مريد اختصاص بالفقه إذ هو المتبادر من الباء السببية، ومن توصيف القواعد بالتوصل فخرج المبادئ كقواعد العربية والكلام، إذ يتوصل بقواعد العربية إلى معرفة الألفاظ وكيفية دلالتها على المعاني الوضعية وبواسطة ذلك يقدر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع، وكذا يتوصل بقواعد الكلام إلى ثبوت الكتاب والسنة وجوب صدقهما، ويتوصل بذلك إلى الفقه، وكذا خرج علم الحساب، إذ التوصل بقواعده في مثل: له علي خمسة في خمسة، إلى تعيين مقدار المقر به لا إلى وجوبه الذي هو حكم شرعي كما لا يخفى، وكذا خرج المطلق إذ لا يتوصل بقواعده إلى الفقه توصلًا قريبًا مُختصًا به، إذ نسبه إلى الفقه وغيره على السوية.

والتحقيق في هذا المقام أن الإنسان لم يُخلَق عبثًا ولم يُترك سُدى، بل تعلق بكلٍّ من أعماله حكمٌ من قِبَل الشارع منوطٌ بدليل يختصه ليستنبط منه عند الحاجة، ويُقاس على ذلك الحكم ما يناسبه لتعذر الإحاطة بجميع الجزئيات، فحصلت قضايا موضوعاتها أعمال المكلفين، ومحمولاتها أحكام الشارع على التفصيل، فسفر العلم بها الناحل من تلك الأدلة فقها. ثم نظروا في تفاصيل الأدلة والأحكام فوجدوا

(١) المحصول في أصول الفقه لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (٦٠٦ هـ/١٢٠٩ م)، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض باعتهاء وتحقيق طه حابر العلواني، ص ١٩٢٩

الأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والأحكام راجعة إلى الوجوب والتدب والحرمة والكراهة والإباحة. وتأملوا في كيفية الاستدلال بتلك الأدلة على تلك الأحكام إجمالاً من غير نظر إلى تفاصيلها، إلا على طريق ضرب المثل، فحصل لهم قضايا كلية متعلقة بكيفية الاستدلال بتلك الأدلة على تلك الأحكام إجمالاً، وبيان طرقه وشرائطه، يتوصل بكل من تلك القضايا إلى استنباط كثير من تلك الأحكام الجزئية عن أدلتها، فضبطوها ودونوها وأضافوا إليها من اللواحق والتمتعات وبيان الاختلافات وما يليق بها، وسموا العلم بها أصول الفقه، فصار عبارة عن العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه. ولفظ القواعد مُشعر بقيد الإجمال. وقيد التحقيق للاحتراز عن علم الخلاف والمجلد، فإنه وإن شمل^(١) على القواعد الموصلة إلى الفقه، لكن لا على وجه التحقيق، بل الغرض منه إلزام الخصم. ولقائل أن ينبع كون قواعده مما يتوصل به إلى الفقه توصلًا قريبًا، بل إنما يتوصل بها إلى محافظة الحكم المستنبط أو مدافعته، ونسبته إلى الفقه وغيره على السوية، فإنه الجدلي إما مُجيب يحفظ وضعًا أو محترض يهدم وضعًا، إلا أن الفقهاء أكثروا فيه من مسائل الفقه وبنوا نكاته عليها، حتى يتوهم أن له اختصاصًا بالفقه.

ثم اعلم أن المتوصل بها إلى الفقه إنما هو المجتهد، إذ الفقه هو العلم بالأحكام من الأدلة، وليس دليل المقلد منها، فلذا لم يذكر مباحث التقليد والاستفتاء في كتب الحنفية. وأما من ذكرهما فقد صرح بأن البحث عنهما إنما وقع من جهة كونه مقابلًا للاجتهاد.

تنبيه:

بعدما نقرر أن أصول الفقه لقب للعلم المخصوص لا حاجة إلى إضافة العلم إليه إلا أن يُقصد زيادة بيان وتوضيح كشعر الأراك. وفي إرشاد القاصد للشيخ شمس الدين: أصول الفقه علم يُتعرّف منه تقرير مطلب الأحكام الشرعية العملية وطرق استنباطها ومواز حجاجها واستخراجها بالنظر، انتهى.

وموضوعه الأدلة الشرعية والأحكام؛ توضيحه أن كل دليل من الأدلة الشرعية إنما يثبت به الحكم إذا كان مشتملاً على شرائط وقيود مخصصة، فالفقضية الكلية المذكورة إنما تصدق كلية إذا اشتملت على هذه الشرائط والقيود، فالعلم بالمباحث

(١) اشتمل (م).

المتعلقة بهذه الشرائط والقيود يكون علمًا بتلك القضية الكلية، فتكون تلك المباحث من مسائل أصول الفقه. هذا بالنظر إلى الدليل، وأما بالنظر إلى المدلول وهو الحكم، فإن القضية المذكورة إنما يمكن إثباتها كلية إذا عرف أنواع الحكم، وأن أي نوع من الأحكام يثبت بأي نوع من الأدلة بخصوصية ناشئة من الحكم، ككون هذا الشيء علة لفلنك الشيء، فإن هذا الحكم لا يمكن إثباته بالقياس.

ثم المباحث المتعلقة بالمحكوم به، وهو فعل المُكَلَّف ككونه عبادة أو عقوبة ونحو ذلك مما يندرج في كلية تلك القضية، فإن الأحكام مختلفة باختلاف أفعال المتكلفين، فإن العقوبات لا يمكن إيجابها بالقياس.

ثم المباحث المتعلقة بالمحكوم عليه وهو المُكَلَّف كعرفة الأهلية ونحوها مندرجة تحت تلك القضية الكلية أيضًا، لاختلاف الأحكام باختلاف المحكوم عليه، وبالنظر إلى وجود العوارض وعدمها. فيكون تركيب الدليل على إثبات مسائل الفقه بالشكل الأول هكذا: هذا الحكم ثابت لأنه حكمٌ هذا شأنه، متعلق بفعلٍ هذا شأنه، وهذا الفعل صادر من مُكَلَّف هذا شأنه، ولم توجد العوارض المانعة من ثبوت هذا الحكم، ويدلّ على ثبوت هذا الحكم قياسٌ هذا شأنه. هذا هو الصغرى، ثم الكبرى وهو قولنا: وكل حكم موصوف بالصفات المذكورة ويدلّ على ثبوته القياس الموصوف فهو ثابت، فهذه القضية الأخيرة من مسائل أصول الفقه؛ وبطريق الملازمة هكذا كلما وجد قياس موصوف بهذه الصفات دالٌّ على حكم موصوف بهذه الصفات يثبت ذلك الحكم، لكنه وجد القياس الموصوف الخ، فعلم أن جميع المباحث المتقدمة مندرجة تحت تلك القضية الكلية^(١) المذكورة، فهذا معنى الترصّل القريب المذكور.

وإذا علم أن جميع مسائل الأصول راجعة إلى قولنا كل حكم كذا يدلّ على ثبوته دليل كذا فهو ثابت، أو كلما وجد دليل كذا دالٌّ على حكم كذا يثبت ذلك الحكم، علم أنه يبحث في هذا العلم عن الأدلة الشرعية والأحكام الكلية من حيث إن الأولى مثبتة للثانية، والثانية ثابتة بالأولى، والمباحث الترتيبية ترجع إلى أن الأولى مثبتة للثانية بعضها ناشئة عن الأدلة وبعضها عن الأحكام؛ فموضوع هذا العلم هو الأدلة الشرعية والأحكام إذ يُبحث فيه عن العوارض الذاتية للأدلة الشرعية، وهي

(١) الكلية (م، ع).

إثباتها للحكم، وعن المعارض الذاتية للأحكام، وهي ثبوتها بتلك الأدلة. وإن شئت زيادة التحقيق فارجع إلى التوضيح والتلويح.

علم الفقه

ويُسَمَّى هو وعلم أصول الفقه بعلم الدراية أيضًا على ما في مجمع السلوك. وهو معرفة النفس ما لها وما عليها، وهكذا نقل عن أبي حنيفة. والمراد بالمعرفة إدراك الجزئيات عن دليل، فخرج التقليد، قال المحقق التفتازاني: القيد الأخير في تفسير المعرفة مما لا دلالة عليه أصلًا لا لغة ولا اصطلاحًا، وقوله: ما لها وما عليها يمكن أن يُراد به ما ينتفع به^(١) النفس وما يتضرر به^(٢) في الآخرة، على أن اللام للارتفاع، وعلى للضرر. وفي التقييد بالأخروي احتراز عما يُنتفع به أو يُتضرر به في الدنيا من اللذات والآلام؛ والمُشعر بهذا التقييد شهرة أن علم الفقه من العلوم الدينية. فإن أُريد بهما الثواب والعقاب، فاعلم أن ما يأتي به المُكَلَّف إما واجب أو مندوب أو مُباح أو مكروه كراهة تنزيه أو تحريم أو حرام، فهذه ستة، ولكل واحد طرفان: طرف الفعل وطرف الشرك، فصارت اثنتي عشرة؛ ففعل الواجب مما يُثاب عليه، وفعل الحرام والمكروه تحريمًا مما يُعاقب عليه، والباقي لا يُثاب ولا يُعاقب عليه، فلا يدخل في شيء من القسمين. وإن أُريد بالنفع الثواب وبالضرر عدمه، ففعل الواجب والمندوب من الأول، والبقاقي من الثاني. ويمكن أن يُراد بما لها وما عليها ما يجوز لها وما يجب عليها، ففعل ما سوى الحرام والمكروه تحريمًا وترك ما سوى الواجب يجوز، وفعل الواجب وترك الحرام والمكروه تحريمًا مما يجب عليها، فبقي فعل الحرام وترك الواجب وفعل المكروه تحريمًا خارجًا عن القسمين. ويمكن أن يُراد بهما ما يجوز لها وما يحرم عليها، فيشتملان جميع الأقسام. إذا عرفت هذا فالحمل على وجه لا تكون بين القسمين واسطة أولى.

ثم ما لها وما عليها يتناول الاعتقادات كوجوب الإيمان ونحوه، والوجدانيات أي الأخلاق الباطنة والمَلَكات النفسانية والعمليات كالصوم والصلاة والبيع ونحوها. فمعرفة ما لها وما عليها من الاعتقادات هي علم الكلام، ومعرفة ما لها وما عليها من الوجدانيات هي علم الأخلاق والتصوّف، كالزهد والصبر والرّضا وحضور القلب في الصلاة ونحو ذلك. ومعرفة ما لها وما عليها من العمليات هي الفقه المُصطَلَح. فإن أُريد بالفقه هذا المصطلح زيدَ عملاً على قوله ما لها وما عليها. وإن أُريد ما يشتمل

(١) تنتفع (م).

(٢) تتضرر (م).

الاقسام الثلاثة فلا يُزاد قيد عملاً. وأبو حنيفة إنما لم يزد قيداً لأنه أراد الشمول أي أطلق الفقه على العلم بما لها وما عليها، سواء كان من الاعتقادات أو الوجدانيات أو العمليات، ولذا سُمي الكلام فقهاً أكبر.

وذكر الإمام الغزالي أن الناس تصوّفوا في اسم الفقه، فخصّوه بعلم الفتاوى والوقوف على دلائلها وعللها. واسم الفقه في العصر الأول كان مطلقاً على علم الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس، والأطلاع على الآخرة وحفارة الدنيا، ولذا قيل: الفقيه هو الزاهد في الدنيا الزاغب في الآخرة، البصير بذنبه، المُداوِم على عبادة ربه، الزوّج الكاف عن أعراض المسلمين. قال أصحاب الشافعي^(١): الفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، والمراد بالحكم النسبة الناقمة بالخبرة التي العلم بها تصديق وبغيرها تصوّر، فالفقه عبارة عن التصديق بالقضايا الشرعية المتعلقة بكيفية العمل تصديقاً حاصلًا من الأدلة التفصيلية التي نصبت في الشرع على تلك القضايا، وهي الأدلة الأربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

اعلم أنّ متعلق العلم إما حكم أو غير حكم، والحكم إما مأخوذ من الشرع أو لا، والمأخوذ من الشرع إما أن يتعلق بكيفية عمل أو لا، والعملية إما أن يكون العلم حاصلًا من دليله التفصيلي الذي ينوط به الحكم أو لا. فالعلم المتعلق بجميع الأحكام الشرعية العملية الحاصلة من الأدلة هو الفقه. فخرج العلم بغير الأحكام من الذوات والصفات، وبالأحكام الغير المأخوذة من الشرع بل من العقل كالعلم بأن العالم حادث، أو من الحس كالعلم بأن النار مُحْرِقَةٌ، أو من الوضوح والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع. وخرج العلم بالأحكام الشرعية النظرية المُستَمَدَّة بالاعتقادية والأصلية، ككون الإجماع حجة والإيمان به واجبًا. وخرج علم الله تعالى وعلم جبرائيل وعلم الرسول عليه الصلاة والسلام، وكذا علم المقلد لأنه لم يحصل من الأدلة التفصيلية. والتقييد بالتفصيلية لإخراج الإجمالية كالمقتضي والنافي، فإن العلم بوجود الشيء لوجود المقتضي أو بعدم وجوبه لوجود النافي ليس من الفقه. والمراد

(١) الشافعي هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المصطفي. أبو عبد الله. ولد في غزة بفلسطين عام ١٥٠ هـ / ٧٦٧ م، ثم رحل إلى بغداد فمصر حيث توفي فيها عام ٢٠٤ هـ / ٨٢٠ م. أحد الأئمة الأربعة الكبار في الفقه، أصولي ولغوي ومفسر. له كتب هامة في الفقه والأصول والأحكام. الأعلام ٢٦/٦، تذكرة الحفاظ ١/٣٢٩، تهذيب التهذيب ٢٥/٩، وفيات الأعيان ١/٤٤٧، إرشاد الأريب ٦/٣٦٧، غاية النهاية ٢/٩٥، صفة الصفوة ٢/١٤٠، تاريخ بغداد ٢/٥٦، حلية الأولياء ٩/٦٣، طقات الشافعية ١/١٨٥ وغيرها.

بالعلم المتعلق بجميع الأحكام المذكورة تهَيَّؤهُ للعلم بالجميع بأن يكون عنده ما يكفيه في استعماله، بأن يرجع إليه فيحكم، وعدم العلم في الحال لا ينافيه^(١) لجواز أن يكون ذلك لتعارض الأدلة أو لعدم التمكن من الاجتهاد في الحال لاستدعائه زماناً، وقد سبق مثل هذا في بيان العلوم المدونة وعلم المعاني.

ثم إن إطلاق العلم على الفقه وإن كان ظنيّاً باعتبار أن العلم قد يُطلق على الظنّيات كما يُطلق على القطعيّات كالطب ونحوه. ثم إن أصحاب الشافعي جعلوا للفقه أربعة أركان: فقالوا الأحكام الشرعية إما أن تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات، أو بأمر الدنيا، وهي إما أن تتعلق ببقاء الشخص وهي المعاملات، أو بقاء النوع باعتبار المنزل وهي المُنَاسِكَات، أو باعتبار المدينة وهي العقوبات. وههنا أبحاث تركناها مخافة الإطْناَب، فمن أرد الاطلاع عليها فليرجع إلى التوضيح والتلويح.

وموضوعه فعلُ المُكَلَّف من حيث الوجوب والتدب والجلّ والخُرمَة وغير ذلك كالصحة والفساد. وقيل موضوعه أعم من الفعل، لأن قولنا: الوقتُ سببٌ لوجوب الصلاة من مسائله وليس موضوعه الفعل. وفيه أن ذلك راجع إلى بيان حال الفعل بتأويل أن الصلاة تجب بسبب الوقت، كما أن قولهم النية في الوضوء مندوبة، في قوة أن الوضوء يُتَدَب فيه النية. وبالجملة تعميم موضوع الفقه مما لم يقل به أحد، ففي كل مسألة ليس موضوعها راجعاً إلى فعل المُكَلَّف يجب تأويله حتى يرجع موضوعها إليه، كمسألة المجنون والصبي فإنه راجع إلى فعل الولي، هكذا في الخيالي^(٢) وحواشيه. ومسائله الأحكام الشرعية العملية كقولنا الصلاة فرض، وغرضه النجاة من عذاب النار وتبيل الثواب في الجنة. وشرفه مما لا يخفى لكونه من العلوم الدينية.

علم الفرائض

هو علم يبحث فيه عن كيفية قسمة تركة الميت بين الورثة، وموضوعه قسمة التركة بين المستحقين. وقيل موضوعه التركة ومُسْتَحَقُّوها، والأول هو الصحيح،

(١) ينفيه (م).

(٢) حاشية الخيالي للمولوي عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السبيلكوتي (١٠٦٧ هـ/١٦٥٦ م) على حاشية شرح العقائد النسفية لأحمد بن موسى الشهير بخيالي (٨٦٢ هـ/١٤٥٧ م) كشف الظنون (١١٤٥/٢ و١١٤٨).

لأنهم عدّوا الفرائض باباً من الفقه، وموضوع الفقه هو عمل المُكَلَّف، والشَّرْكَه ومُسْتَحَقُّوها ليس من قبيل العمل، كذا في الخيالي.

وقال حاجي خليفة في كشف الظنون ٢/ ١٢٨٠ - ١٢٨٦:

علم الفقه

(قال صاحب مفتاح السعادة: وهو علم باحث عن الأحكام الشرعية الفرعية العملية من حيث استنباطها من الأدلة التفصيلية ومبادئ مسائل أصول الفقه وله اعتماد من سائر العلوم الشرعية والعربية وفائدته حصول العمل به على الوجه المشروع والغرض منه تحصيل ملكة الاقتدار على الأعمال الشرعية ولما كانت الغاية والغرض في العلوم العملية تحصيل الظن دون اليقين بناء على أن أقوى الأدلة الكتاب والسنة وأنه وإن كان قطعي الثبوت لكن أكثره ظني الدلالة فصار محلاً للاجتهاد وحاز الأخذ فيه أولاً بمذهب أبي مجتهد أراد المقلد والمذاهب المشهورة التي تلقنتها العقول بالصحة هي المذاهب الأربعة للأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل ثم الأحق والأولى من بينها مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأنه المتميز من بينهم بالإتقان والأحكام وجودة القريحة وقوة الرأي في علم الأحكام وكثرة المعرفة بالكتاب والسنة وصحة الرأي والرؤية وزيادة الثقة إلى غير ذلك. لكن ينبغي لمن يقلد مذهباً معيناً في الفروع أن يحكم بأن مذهبه صواب ويحتمل الخطأ ومذهب المخالف خطأ يحتمل الصواب وذلك لوازم الظنية بخلاف الاعتقادات التي يطلب فيها اليقين لكون دلائلها عقلية يقينية حيث يحكم فيها بأن مذهبه حق جزئاً ومذهب المخالف خطأ قطعاً لأنه من لوازم القطعية. انتهى).

ذكر الغزالي في بيان تبديل أسامي العلوم أن الناس تصرفوا في اسم الفقه فخصّوه بعلم الفتاوى والوقوف على دقائقها وعملها واسم الفقه في العصر الأول كان يطلب على علم الآخرة ومعرفة دقائق آفات النفوس والأطالاع على عظم الآخرة وحفارة الدنيا، قال تعالى: ﴿يَسْتَفْهَمُوا فِي الَّذِينَ وَلِيْنَاكُمْ﴾ [التوبة: الآية ١٢٢]، والإنذار بهذا النوع من العلم دون تفاريع الفقه كالسلم والإجارة. والكتب المؤلفة على المذاهب الأربعة كثيرة منها: جامع المذهب، مجمع الخلافات، ينبع الأحكام، عيون زبدة الأحكام. (والكتب المؤلفة على مذهب الإمامية الذين يتسبون إلى مذهب ابن إدريس - أعني الشافعي - رحمه الله كثيرة، منها: شرائع الإسلام وحاشيته، والبيان، والذكرى، والقواعد، والنهاية).

ذكر الزركشي في أول قواعده أن الفقه أنواع:

- ١ - معرفة أحكام الحوادث نصًا واستنباطًا وعليه صُنف الأصحاب تعاليتهم المبسطة على مختصر المزني.
- ٢ - معرفة الجمع والفرق ومن أحسن ما صُنف فيه كتاب الجويني.
- ٣ - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد وأحسن شيء فيه كتاب السلسلة للجويني ومختصره.
- ٤ - المُطَارَحَات وهي مسائل عويصة يقصد بها تنقيح الأذهان.
- ٥ - المغالطات.
- ٦ - الممتحنات.
- ٧ - الألغاز.
- ٨ - الحيل وقد صُنف فيه جماعة.
- ٩ - معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب من الأوجه الغريبة وهذا يُعرَف من كتب الطبقات.

١٠ - معرفة الضوابط التي تجمع جموعًا والقواعد التي ترد إليها أصولًا وفروعًا وهذا أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها وبه يرتقي الفقه إلى الاستعداد بمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة. انتهى. وهذه الأقسام أكثر ما اجتمعت في الأنبياء والنظائر للسبكي وابن نجيم. وأما قواعد الزركشي فليس فيها إلا القواعد مرتبة على الحروف.

اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات:

الأولى مسائل الأصول: وتسمى ظاهراً الرواية وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، ويلحق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ من أبي حنيفة، ويسمى هؤلاء المتقدمين. ثم هذه المسألة التي سُميت مسائل الأصل وظاهر الرواية هي ما وجدت في كتب محمد التي هي المبسوط والزيادات والجامع الصغير والكبير والسُيَرُ إنما سُميت بظاهر الرواية لأنها رُوِيَتْ عن محمد برواية الثقات فهي إما متواترة أو مشهورة عنه.

الثانية مسائل النوادر: وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة بل إما في كتب غيرها تُنسب إلى محمد كالكيسانيات

والهارويات والجرجانيات والرقيات وإنما قبل لها غير ظاهر الرواية لأنها لم تزو عن محمد بروايات ظاهرة صحيحة ثابتة كالكتب الأولى، وأما في كتب غير محمد ككتاب المجرد لحسن بن زياد وكتب الأمالي لأصحاب أبي يوسف وغيرهما، وأما بروايات مفردة مثل رواية ابن سماعة ورواية علي بن منصور وغيرهما في مسألة معينة

الثالثة الفتاوى والواقعات: وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سُئِلَ عنهم ولم يجدوا فيها رواية عن أصحاب المذهب المتقدمين وهم أصحاب أبي يوسف وأصحاب محمد وأصحاب أصحابهما وهُلمَّ جزاً إلى أن ينقرض عصر الاجتهاد وهم كثيرون، فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد مثل ابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الحوزجاني وأبي حفص البخاري ومن أصحاب أصحابهما ومن بعدهم مثل محمد بن مسلمة ومحمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصر بن يحيى وأبي نصر القاسم بن سلام كما في الطبقات والتواريخ. وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل ظهرت لهم. وأول كتاب جمع في فتاواهم فيما بلغنا كتاب النوازل لأبي الليث السمرقندي فإنه جمع صور فتاوى جماعة من المشايخ بقوله: سُئِلَ نصر بن يحيى في رجل كذا وكذا فقال كذا وكذا، وسُئِلَ أبو القاسم عن رجل كذا. ثم جمع المشايخ بعنه كتباً آخر كمجموع النوازل والواقعات للصدر الشهيد. ثم ذكر المتأخرون بهذه الطبقات المسائل في كتبهم مختلفة غير متميزة كما في قاضيخان والخلاصة وميز بعضهم كرضي الدين السرخسي في المحيط فإنه يذكر أولاً مسائل الأصول ثم مسائل النوادر ثم مسائل الفتاوى ونغم ما فعل. فحيث يطلق في كتبنا المشايخ والمتأخرون، فالمراد ما ذكرنا وما نقل عنهم في الكتب. أما الاجتهادات كما نقلنا، وأما تخريجات أقوال العلماء المتقدمين كما يقال هنا القول اختاره مشايخ ما وراء النهر وأفتى بهذا مشايخ سمرقند والغالب على القدماء منهم الاجتهاد والترجيح وهم الذين كانوا ما بين متنين إلى أربع مائة من الهجرة. والغالب على المتأخرين منهم وهم الذين كانوا بعد الأربعمائة الترجيح فقط. ومن كتب مسائل الأصول كتاب الكافي للحاكم وهو معتمد في نقل المذهب والمنتقى له وفيه النوادر ذكره رضي الدين في المحيط ولا يوجد المنتقى في هذه الأعصار.

وفي المنشورة الكتب التي هي ظاهر الرواية لمحمد خمسة الجامع الصغير والموسوط والجامع الكبير والزيادات والسير الكبير. وغير ظاهر الرواية أربعة وهي الهارونيات والجرجانيات والكيسانيات والرقيات والنوادر ثمان [تسع] وهي نوادر هشام

ونوادر ابن سماعة ونوادر ابن رستم ونوادر داود بن رشيد ونوادر المعلا ونوادر بشر ونوادر ابن شجاع البلخي ونوادر أبي نصر ونوادر أبي سليمان.

ومن مؤلفاته زيادات الزيادات والمأذون الكبير وكتاب العتاق.

والمبسوط هو الأصل سُمي به لأنه صنفه أولاً ثم الجامع الكبير ثم الزيادات وأملى المبسوط على أصحابه رواه عنه الجوزجاني وغيره والجامعين والسير الكبير والصغير والزيادات عبارة عن الأصول وظاهر الرواية ويُعبّر بغير الظاهر عن الأمالي والنوادر والجرجانيات والهارونيات والرقيات.

الكتب المؤلفة فيه

على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة

أ - الإبانة، إبراهيم شاهيه من الفتاوى، إجارة الأقطاع، إجارة الأوقاف، الأجناس، الاحتجاج، أحكام الصفار، أحكام الناطقي، الاختلافات، الاختيارات، الاختيار، الارتضاء في شروط الحكم والقضاء، الإيضاح.

ب - بحار الفقه، بحر الفتاوى، البدائع، البداية، البزاية.

ت - التاتارخانية، التحرير، تحفة الحريص، تحفة الفقهاء، تحفة الملوك، التحقيق، التسهيل، تقويم النظر، التكملة، تلخيص الجامع، التنوير، التهذيب.

ج - الجامع الصغير، الجامع الكبير، جامع الفتاوى، جامع الفصولين، جوامع الفقه، جواهر الأحكام، جواهر الفتاوى، جواهر الفقه.

ح - الحاوي، حصر المسائل، الحقائق، حلّ الدقائق.

خ - الخانية، خراج أبي يوسف، خزنة الأكمل، خزنة الفقه، خزنة الفتاوى، خزنة الواقعات، خلاصة الفتاوى.

د - الدرر والغرر، الدرر المختار، الدرر المنتقى، درر البحار.

ذ - خيرة الفتاوى، ذخيرة العقبي.

ر - رحمة الأمة.

ز - زبدة الأحكام، زبدة الفقه.

ش - شروط الفتاوى.

ص - صدر الشريعة.

- ع - عمدة المفتي، العناية.
 غ - غنية المتملي، الغنية.
 ف - فصول أسروشي.
 ق - القنية.
 ك - الكافي، الكفاية، كمال الدراية، الكنز، كنز المسائل.
 م - مجمع البحرين، مجمع الفتاوى، المحيط البرهاني، المحيط السرخسي، المحيط الرضوي، المختار، مختصر القدوري، مختصر الطحاوي، المختلف، المستصفى، مسد الخلاف، مشتمل الأحكام، مشكل الأحكام، مشكلات القدوري، المصلى، مفتاح الكنز، مقدمة أبي الليث، المقدمة الغزنوية، ملتقى البحار، ملتقى الأبحر، الملتقط، المنتقى، المنظومة النسفية، منظومة الطرسوسي، منظومة ابن وهب، منية المصلى، منية المفتي، منية الفقهاء، منية الدلائل.
 ن - النافع. نفايس الأحكام، السقاية، النفاية، النهاية.
 و - الوافي، وجيز السرخسي، وجيز المجمع، الوقاية.
 هـ - الهداية.

الكتب المؤلفة على مذهب الإمام الشافعي

- أ - الإبانة ومتعلقاته، ابتهاج المحتاج، الإبريز فيما يقدم على التجهيز، أبواب السعادة في أسباب الشهادة، إبهاج العين في الشروط بين المتبايعين، أحكام الخنثى، أحكام الصغرى، الإرشاد، الإفصاح، الأم، الأنوار، الإيجاز.
 ب - البحر المواح شرح المنهاج، البسيط، البهجة، البيان.
 ت - تحرير التنبيه، تصحيح المنهاج، تصحيح التنبيه، التعليق، تمييز التعجيز، التنبيه، تنقيح التنبيه، التنويه، التوشيح، التوضيح، التهذيب، تيسير الحاوي.
 ج - جامع المختصرات، جواهر البحرين.
 ح - الحاوي، حلّ الحاوي، حلية العلماء.
 ر - الروص النزيه، رؤوس المسائل، الروضة.
 ز - زيادات النروي.
 ش - الشامل.

ص - صفوة الزيد.

ط - طراز المحافل.

ع - العباب، العجالة، العمدة شرح المنهاج.

غ - غاية الاختصار، الغاية القصوى، غاية البيان للسروجي، غاية البيان للأتقاني.

ف - الفروق.

ق - القواعد.

ك - الكفاية، الكوكب الدزي.

ل - اللباب.

م - المحرر، مغني الراغبين، مفتاح الحاوي، متهاج الطالبين، المهذب، المهمات.

ن - النكت، نهاية المطلب.

و - الوجيز، الوسيط.

إذا أطلق القديم يراد به ما صنفه الشافعي بالعراق واسمه الحجة وهو مجلد ضخّم قاله في المهمات وكذلك ما أفتى به ورواة القديم جماعة أشهرهم أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي وأبو علي الحسن بن محمد الزعفراني. قال الماوردي وهو أثبت الرواة القديمة وأبو علي الكرابيسي والإمام أحمد بن حنبل. وإذا أطلق الجديد فالمراد به ما صنفه أو أفتى به بمصر وهو يشتمل على كتب كثيرة ورواته أيضًا جماعة أشهرهم تسعة: أبو يعقوب البويطي والربيع بن سليمان الجيزي والربيع بن سليمان المرادي المؤذن وهو المراد عند الإطلاق وهو الذي بؤب كتاب الأم فنسب إليه دون من صنفه وهو البويطي فإنه لم يذكر نفسه فيه كما قال الغزالي في الإحياء والإمام إسماعيل بن حرملة وأبو بكر الزبيري المعروف بالحميدي ومحمد بن عبد الحكم المصري وزاد الإسنوي والده عبد الله بن الحكم ويونس بن عبد الأعلى وأسقط الربيع الجيزي قال والبويطي والمزني والمرادي هم الذين تصدّوا لذلك وقاموا به والباقون نقلت عنهم أشياء محصورة، نواحي.

الكتب المؤلفة فيه على مذهب الإمام مالك

الأحكام، التفریع، رسالة ابن أبي زيد.

الكتب المؤلفة فيه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الإرشاد، عمدة المبتدي، فروع ابن مفلح، الكافي، كتاب الخرقى، المقنع،
النهاية.

الكتب المؤلفة على المذاهب الأربعة

جامع المذاهب، زبدة الأحكام، العيون، مجمع الخلافيات، ينابيع الأحكام.

مقدمة المؤلف

هذا كتاب خزانة الفقه لأبي الليث السمرقندي رحمه الله تعالى .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله الطيبين أجمعين .

اعلم أن الفقه علم حسن، وهو أجل من سائر العلوم، وهو علم الشريعة والدين وقوام الشرع به، فلا بد لكل عاقل، من عالم أو جاهل أن يشرع فيه ويستفيد منه ما يغنيه، ويتقوى به على أداء فرائض الله تعالى .

وقد اجتمع في هذا التأليف من مسائل الفقه مسائل معدودة الأجناس مجموعة النظائر تسهيلاً للحفظ، وتيسيراً للفهم، سائلة للقلوب، خالية للصدور، وسُمي خزانة الفقه، وفوائده أكثر من أن تُحصى وتُعَد. وإبتدى من مسائل الطهارات والوضوء .

كتاب الطهارات والوضوء

باب المياه

مطلب الماء المطلق

اعلم بأن جواز الوضوء اختص بماء مطلق وهو ما قال الله تعالى تبارك في مُحْكَم تنزيله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [المُرْقَأ: الآية ٤٨]، وقال أيضًا: ﴿رَبِّرُّدْ عَلَئِكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّطَهَرَكُم بِهِ﴾ [الأنفَال: الآية ١١]، وقال الله تعالى في موضع آخر: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَرَكًا﴾ [ق: الآية ٩].

مطلب مياه الآبار

أما الماء المطلق فهو ماء السحار وماء الأنهار والأودية والآبار والعيون وما هو على صفة المُنَزَّل من السماء.

مطلب الماء الذي يُكْرَهُ التوضُّؤ به اثني عشر نوعًا

وأما الماء المقيد فيجوز إزالة الجاسة به ولا يجوز الوضوء به وهو إحدى عشر نوعًا:

- ١ - الماء المستعمل.
- ٢ - وماء الكرم.
- ٣ - وماء الأشنان.
- ٤ - وكل ما اعتصر من الشجر والثمر.
- ٥ - وماء البطيخ.
- ٦ - وماء القثاء.
- ٧ - وماء الورد.

- ٨ - وماء الباقلاء .
- ٩ - وماء الحبن والمرق والخلّ والعُصْفَر والمرّي .
- ١٠ - وماء الزردج .
- ١١ - والأشربة كلها^(١) .

باب الوضوء

مطلب فرائض الوضوء

ثم اعلم بأن فرائض الوضوء أربعة أشياء :

- ١ - غسل الوجه من قصاص (قصاصة شعر الناصية) الشعر إلى أسفل الذقن ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن .
- ٢ - وغسل الذراعين إلى المرفقين .
- ٣ - ومسح ريع الرأس بثلاثة أصابع .
- ٤ - وغسل الرجلين إلى الكعنين مرة بإسباغ .

مطلب سنن الوضوء

والسنة^(٢) في الوضوء عشرة أشياء :

- ١ - أولها تسمية الله تعالى .
- ٢ - والثاني غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء .
- ٣ - والثالث الاستنجاء بالماء لمن بال أو تغوط .
- ٤ - والرابع السواك .
- ٥ - والخامس المضمضة .

(١) قال في بداية المبتدىء: وتجوز الطهارة بماء حالطه شيء حار فغير أحد أوصافه كماء المدّ، والماء الذي اختلط به اللبن أو الزعفران أو الصابون أو الأشنان . وقال في شرح الهداية: قال الشيخ الإمام: أجرى في المختصر ماء الزردج مجرى المرق . والمروي عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى، أنه بمنزلة ماء الزعفران، وهو الصحيح، كما اختاره الناطقي والإمام السرخسي، رحمه الله . (انظر الهداية ١/١٨) .

(٢) السنة هي ما واطب عليها رسول الله ﷺ ولم يتركها مرة أو مرتين، لمعنى من المعاني، أما الأدب فهو ما فعله رسول الله ﷺ مرة أو مرتين، ولم يواظب عليه . (انظر التحفة لعلاء الدين السمرقندي ١/٢١) .

- ٦ - والسادس الاستثاق.
- ٧ - والسابع مسح الأذنين عند أبي يوسف^(١).
- ٨ - والثامن تخليل اللحية - عند أبي يوسف -.
- ٩ - والتاسع تخليل الأصابع.
- ١٠ - والعاشر غسل الأعضاء الأربعة المفروضة في المرة الثانية والثالثة.

مطلب النفل في الوضوء

والنفل في الوضوء ستة أشياء:

- ١ - غسل اليدين بعد الاستنجاء.
- ٢ - والثاني ذكر الدعاء عند غسل كل عضو.
- ٣ - والثالث غسل الأعضاء المسنونة والمفروضة في المرة الثالثة.
- ٤ - والرابع مسح الرقبة.
- ٥ - والخامس مسح اليد على الحائط بعد الاستنجاء.
- ٦ - والسادس رش الماء على الفرج والسراويل بعد الاستنجاء.

مطلب المُسْتَحَبَّ في الوضوء

والمُسْتَحَبَّ في الوضوء ستة أشياء:

- ١ - النية.
- ٢ - والبداية بما بدأ الله تعالى به.
- ٣ - والبداية بالميامن.
- ٤ - ومراعاة الترتيب.
- ٥ - ومراعاة الموالاة في الوضوء اتقاء عن الجفاف.
- ٦ - واستيعاب جميع الرأس بالمشح.

(١) أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري، الكوفي، صاحب الإمام أبي حنيفة، ولد سنة ١١٣ هـ، وتوفي سنة ١٨٢ هـ، له من المصنفات: «الخراص»، «الآثار»، «اختلاف الأمصار»، «الأمالي في الفقه» وغير ذلك. (كشف الظنون ٥٣٦/٦، سيرة أعلام النبلاء ٥٣٥/٨، شذرات الذهب ٢٩٨/١، الأعلام ١٩٣/٨).

مطلب آداب الوضوء

وآداب الوضوء والطهارة ستة أشياء:

- ١ - ترك استقبال القبلة واستدبارها.
- ٢ - وترك استقبال عين الشمس والقمر.
- ٣ - وترك الكلام سوى الأدعية التي يُدعى بها عند غسل الأعضاء.
- ٤ - وسُتر العورة عند فراغه من الاستنجاء.
- ٥ - والمضمضة والاستنشاق باليمين.
- ٦ - والامتنعاط باليسار.

مطلب الكراهية في الوضوء والطهارة

الكراهية في الوضوء والطهارة ستة أشياء:

- ١ - التعنيف في ضرب الماء على الوجه.
- ٢ - والنظر إلى العورة.
- ٣ - والمضمضة والاستنشاق باليسار.
- ٤ - والامتنعاط باليمين من غير عُذر.
- ٥ - وإلقاء البُرّاق في الماء.
- ٦ - والكلام عند الاستنجاء.

مطلب المنهي في الوضوء

المنهي في الوضوء ستة أشياء:

- ١ - كشف العورة عند الناس.
- ٢ - إلقاء البول والغائط في الماء.
- ٣ - والاستنجاء باليمين.
- ٤ - الإسراف في الماء.
- ٥ - وغسل الأعضاء أكثر من ثلاث مرات من غير أن يعتقد تمام السُّنة بالثلاث وإما بنية وضوء آخر فلا بأس، وإما بنية أخرى فلا بأس.
- ٦ - والمسح على الرّجلين.

مطلب الاستنجاء

والاستنجاء على سبعة أوجه: اثنان منها فريضة، وواحدة منها واجب، وواحد منها سُنة، وواحد منها مُستحب، وواحد احتياط، وواحد منها بدعة.

أما الفريضتان ففي حالة الجنابة فيما إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم أي أكثر من مقدار المقعد.

وأما الواجب فهو أن تكون النجاسة مثل مقدار الدرهم.

وأم السُّنة أن تكون النجاسة دون ذلك.

وأما المُستحب فهو أن يبول ولم يتغوط فينبغي له غسل قُبْلَه دون دُبُرِه.

وأما الاحتياط فهو أن يخرج منه شيء قليل مع الريح ولم يتلطف منه شيء.

وأما البدعة فعند ظهور موضع الحدث من غير تلوّث موضع آخر.

مطلب السُّنة في الاستنجاء

والسُّنة في الاستنجاء أن يستنجي بيده اليسرى بثلاثة أحجار وإن استنجى بأقل

منه وانقضى جاز.

ما يجوز الاستنجاء به

ويجوز الاستنجاء بستة أشياء:

١ - بالحجر.

٢ - والمدر^(١).

٣ - والخشب.

٤ - والتراب.

٥ - والقطن.

٦ - واللبد.

مطلب الكراهة في الاستنجاء

ويُكره الاستنجاء بستة أشياء:

١ - باليد اليمنى.

(١) المدر، مُحَرَّكة: قطع الطين اليابس، أو العلك الذي لا رمل فيه، واحدته بهاء (المدرّة)، (لسان العرب «مدر»)

- ٢ - وبالعظم .
- ٣ - والرؤوث .
- ٤ - والخزف .
- ٥ - والآجر .
- ٦ - والفحم .

مطلب في النجاسة العينية والحكمية

والنجاسة العينية ثمانية أشياء :

- ١ - الخمر .
- ٢ - والبول .
- ٣ - والمُني .
- ٤ - والمذي .
- ٥ - والوذي .
- ٦ - والدم .
- ٧ - والقيح .
- ٨ - والصدید .

النجاسة الحُكمية

والنجاسة الحكمية أربعة أشياء :

- ١ - الحدث .
- ٢ - والجنابة .
- ٣ - والحيض .
- ٤ - والتفاس .

مطلب فيما لا ينقض الوضوء

تسعة أشياء لا ينقض الوضوء بها :

- ١ - القهقهة خارج الصلاة .
- ٢ - ومسّ الذُكر .
- ٣ - والقُبلة .
- ٤ - والمُلاَمسة .

٥ - والمباشرة عرباناً في قول محمد والحسن بن زياد، وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ينقض.

٦ - والردة.

٧ - وغسل الميت.

٨ - وحمل الجنازة.

٩ - وتغميض الميت.

مطلب ما ينقض الوضوء

خمسة عشر شيئاً تنقض الوضوء:

١ - البول.

٢ - والغائط.

٣ - والمذي^(١).

٤ - والريح.

٥ - والدود إذا خرج من الدبر^(٢).

٦ - والدم.

٧ - والقيح.

٨ - والصدید.

٩ - والرعاف.

١٠ - والقيء والمرة إذا ملأ الفم.

١١ - والإغماء.

١٢ - والنوم مضطجاً.

(١) المذّي: ماء رقيق تفرزه الغدد المبالية من غير بول، وهو ما يخرج منك عند الملاعبة والتقبيل.
(المعجم الوجيز ص ٥٧٦).

(٢) قال محمد بن الحسن في كتاب الأصل: ألا ترى أنه لو خرج من دبره ريح أعاد الوضوء، ولو نجشاً لم يكن عليه الوضوء. قلت: فإن من جرحه دم ولم يسل؟ قال: لا ينقض ذلك وضوءه، قلت: لم لا ينقض وضوءه كما أنه لو خرج من ذكره بول نقض وضوءه؟ قال: لأن ما خرج من الذكر حدث، وما خرج من الجرح ليس بحدث إلا أن يسيل. قلت: أرايت رجلاً ترويضاً ثم خرج من دبره دابة؟ قال: هذا قد نقض وضوءه وعليه أن يعيد الوضوء والصلوات. وقال في بداية المبتدئ: والدابة تخرج من ادبر ناقضة. فإن خرجت من رأس الجرح، أو سقط اللحم لا تنقض. وقال في شرح الهداية: والمراد بالدابة: الدودة. (انظر الهداية شرح البداية للمرغيناني ١/١٥).

- ١٣ - والمستند إلى شيء لو أُزيل ذلك الشيء لسقط.
- ١٤ - والفقهية في الصلاة.
- ١٥ - والجنون ولو تعمد أو نسي شيئًا من هذه الأشياء في الصلاة ينتقض الوضوء والصلاة.

مطلب فيما يُفسد الصلاة

- حمسة عشر شيئًا يُفسد الصلاة.
- ١ - الكلام.
- ٢ - والأكل.
- ٣ - والشرب قدر ما يصل طعمه إلى حلقه.
- ٤ - واستدبار القبلة من غير عذر.
- ٥ - وكشف العورة.
- ٦ - والتعري مع وجود الثوب.
- ٧ - العمل الكثير.
- ٨ - ونتف الشعر ثلاث مرات.
- ٩ - وتقييد الخامسة بالسجود بعد ترك القعدة الأخيرة.
- ١٠ - وترك القراءة في ثلاث ركعات من ذوات الأربع وترك القراءة في الركعتين من المغرب أو في ركعة من الفجر.
- ١١ - وترك الركوع والسجود إذا سلم.
- ١٢ - أو خرج من المسجد.
- ١٣ - أو سلم.
- ١٤ - أو تكلم.
- ١٥ - أو أصابته شجة في بدنه أو في رأسه.

مطلب فيما ينتقض الوضوء والصلاة

- خمسة أشياء تنقض الوضوء في خلال الصلاة جميعًا وتقطع حكم البناء أيضًا:
- ١ - الكلام والفقهية.
- ٢ - ونوم المضطجع.
- ٣ - والإغماء.
- ٤ - والاحتلام.
- ٥ - والحدث المتعمد.

مطلب فيما لا يقطع حكم البناء

خمس أشياء لا تقطع حكم البناء:

- ١ - البول.
- ٢ - والغائط.
- ٣ - والريح إذا سبقه من غير عمد.
- ٤ - والقيء.
- ٥ - والرعاف.

مياه الذُّكْر

والمياه الخارجة من الذُّكْر ثلاثة أشياء:

- ١ - المنى وهو الماء اللدافق الذي يكون منه الولد، ومنه ينكسر الذُّكْر لخروجه وفيه الغُسل.
- ٢ - والمذي وهو الماء الذي ينتشر به الذُّكْر وينبعث، ويخرج على أثره ماء رقيق لزج وفيه الوضوء.
- ٣ - والوذّي^(١) وهو الماء الذي يخرج من البرودة أو أن يجامع زوجته ثم يبول ويغتسل فيخرج منه بعد البول ماء غليظ أبيض وفيه الوضوء، ولو جامع أهله واغتسل ثم بال فخرج منه بعد البول ماء رقيق لزج ففيه الغسل عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: ففيه الوضوء.

مطلب الغسل مفروض ومسنون وواجب ومُسْتَحَبّ

الغُسل أربعة: مفروض ومسنون وواجب ومُسْتَحَبّ.

- ١ - المفروض: فالمفروض خمسة:
- ١ - الغسل من الاحتلام.
- ٢ - والغسل من الجماع.
- ٣ - والغسل من التقاء الختانين من غير إنزال.
- ٤ - والغسل من الحيض.
- ٥ - والغسل من النفاس.

(١) الوذّي، (بالدال): هو الماء الرقيق الأبيض الذي يخرج في إثر البول من إفراز البروستاتة

٢ - المسنون: وأما الغسل المسنون فأربعة وهو:

١ - الغسل يوم الجمعة.

٢ - وغسل يوم الفطر.

٣ - وغسل يوم الأضحى.

٤ - الغسل عند الإحرام.

٣ - المستحب: وأما الغسل المستحب فأربعة:

١ - الغسل من الحجامة.

٢ - والغسل في ليلة البراءة.

٣ - والغسل ليلة القدر.

٤ - والغسل في ليلة العرفة.

٤ - الواجب: وأما الغسل الواجب فهو:

١ - غسل الميت.

٢ - وغسل الكافر إذا أسلم إذا لم يغتسل من الجنابة، وإن اغتسل من الجنابة ثم أسلم فالغسل مُستحب.

مطلب في الأشياء التي لا بأس بالتوضؤ بها وما يُكره التوضؤ به

ستة أشياء لا بأس بالتوضؤ بها:

١ - سور^(١) الآدمي طاهرًا كان أو جُبْنًا.

٢ - وسور الإبل.

٣ - والبقر.

٤ - والغنم.

٥ - وسور الفرس.

٦ - وسور ما يؤكل لحمه.

(١) السُّرُّ: بقية الشيء، جمعه: أسارٌ، والمقصود به هنا فضلة الماء الذي يردّه الحيوان أو يشرب منه الإنسان.

سنة أشياء يُكره التوضؤ بها:

- ١ - سؤر سباع الطير والهرّة.
- ٢ - والفأرة.
- ٣ - والدجاجة المخلاة.
- ٤ - والورقة.
- ٥ - والعقرب.
- ٦ - والحية.

ما لا يكون التوضؤ به

سنة أشياء لا يكون التوضؤ بها:

- ١ - سؤر الكلب.
 - ٢ - والخنزير.
 - ٣ - والفهد.
 - ٤ - والأسد.
 - ٥ - والنمر.
 - ٦ - والذئب وكل ذي ناب من السباع.
- فأما سؤر البغل والحصان فمشكوك يتوضأ بهما ويَتَيَمَّم.

المياه والآبار

فصل البئر

موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالجراد والبق والدُّباب والزناجير والعقارب والخنافس.

وكذلك موت ما يعيش في الماء كالسمك والضفادع والسرطان.

مطلب في الأشياء التي تُفسد الماء

عشرة أشياء تُفسد الماء إذا وقعت فيه، يعني في البئر وغير ذلك من الحُب والكوز والجرة والدَّن:

- ١ - الخمر.
- ٢ - والميتة.
- ٣ - والدم.

- ٤ - ولحم الخنزير .
- ٥ - والبول .
- ٦ - والغائط .
- ٧ - وذرق الدجاجة .
- ٨ - وسرقين الدواب إذا كان كثيرًا .
- ٩ - وبعر الإبل والغنم إذا كان رطبًا، أخذ وجه الماء أو لم يأخذ، وإذا كان يابسًا فأبطأ فيه وتفتت أو نقش .
- ١٠ - وبول ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل لحمه سواء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: لا يفسد .

مطلب في الأشياء التي إذا وقعت في الآبار تنزح

ثمانية أشياء إذا وقعت وماتت في البئر ينزح ماء البئر كله :

- ١ - الآدمي .
- ٢ - والإبل .
- ٣ - والبقر .
- ٤ - والغنم .
- ٥ - والكلب .
- ٦ - والخنزير .
- ٧ - والبغل .
- ٨ - والحمار (وما إليه من الحيوانات)^(١) .

مطلب في الأشياء التي بسببها ينزح ماء البئر كله

ثمانية أشياء إذا وقعت في البئر ينزح كله وإن أخرج حيًا إذا انغمس في الماء :

- ١ - البغل .

(١) قال في المبسوط: إذا ماتت الفأرة في البئر فاستخرجت حين ماتت، نزح من البئر عشرون دلوًا، وإن ماتت في جب أريق الماء وغسل الحب، لأنه تنجس بموت الفأرة فيه. قال: والقياس في البئر أحد شيئين: أما ما قاله بشر، رحمه الله، أنه يطعم رأس البئر ويحفر في موضع آخر، لأنه وإن نزح ما فيها من الماء يبقى الماء والطين والحجارة نجسًا، ولا يمكن كنه ليغسل فيطعم. (انظر المبسوط للسرخسي ٥٧/١ - ٥٨، والأصل للشياني ٣٣/١).

٢ - والحمار.

٣ - والكلب.

٤ - والخنزير.

٥ - والفهد.

٦ - والنمر.

٧ - والأسد.

٨ - والذئب، وكلّ ذي ناب من السباع.

ولو وقع فيه إنسان وانغمس فيه فأخرج حيًّا: إذا كان طاهرًا لا يتزح منه شيء، وإذا كان محدثًا يتزح منه أربعون دلوًا، وإن كان جُبًّا يتزح ماء البئر كله.

ولو وقع فيه الإبل والبقر وانغمس فيه وأخرج حيًّا يتزح منها عشرون دلوًا.

ولو وقع فيه غنم وانغمس، وأخرج حيًّا يتزح منها عشرون دلوًا.

نزح عشرين دلوًا

خمسة أشياء إذا مات في البئر واحد منها وأخرج من ساعته يُنزح منها ما بين عشرين دلوًا إلى ثلاثين دلوًا:

١ - الفأر.

٢ - والعصفور.

٣ - والصعوة^(١).

٤ - والسودانية.

٥ - وسام أبرص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد^(٢) رحمهم الله وقال

(١) الصعوة: عصفور صغير، وهي بهاء، جمعها صعوات وصعاء، وكسفى: دق وصفر. وناقعة صعوة: صغيرة الرأس. (القاموس المحيط: صعو).

(٢) هو محمد بن الحسن: قيل: اسمه محمد بن الحسن بن واقد الشيباني، أبو عبد الله الفقيه الحنفي البغدادي، توفي سنة ١٨٩ هـ، من تصانيفه: «الاحتجاج على مالك»، «الأكساب في الرزق المستطاب»، «الجامع الصغير» في الفروع، «الجامع الكبير»، «الجرجانيات»، «الرقيات» في المسائل، «الزيادات» في الفروع، «السير الصغير» في الفقه، «السير الكبير»، «عقائد الشيبانية» قصيدة ألفية، «كتاب الآثار» في الفقه والحديث، «كتاب الأصل» في الفروع، «كتاب الإكراه»، «كتاب الحج»، «كتاب الحيل»، «كتاب الشروط»، «كتاب الكسب»، «كتاب النوادر»، «الكيسانيات»، «المبسوط» في الفروع، «مناسك الحج»، «نواذر الصيام»، «الهارونيات»، وغير ذلك. (كشف الظنون ٨/٦). وقيل: اسمه محمد بن الحسن بن زفر، أبو عبد الله الشيباني. =

زفر^(١) والحسن بن زياد^(٢) ينزح منها ما بين أربعين دلوًا إلى خمسين.

نزح ما بين أربعين دلوًا إلى خمسين

ثلاثة أشياء إذا ماتت في البئر وأخرجت ينزح ما بين أربعين دلوًا إلى خمسين:

- ١ - السنور.
 - ٢ - والدجاجة.
 - ٣ - والحمامة وجمع ما في مثل جثة هؤلاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال زفر والحسن بن زياد ينزح منها ما بين خمسين إلى ستين دلوًا.
- وعده الدلاء كلها يعتبر بالدلو الوسط المستعمل للآبار، فإن نزح منها بدلو عظيم قدر ما يسع الدلاء كلها يحتسب به.

مطلب خمسة أشياء تنجس ماء الإناء بولوجها فيه

خمس أشياء تنجس ماء الإناء بولوجها فيه:

- ١ - الكلب^(٣).
- ٢ - والخنزير.
- ٣ - والبغل.
- ٤ - والحصار.

= (انظر البداية والنهاية ٢١٣/١٠). وقيل: اسمه محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني. (انظر: كتاب الوفيات ص ١٤٧).

(١) زفر: هو زفر بن الهذيل بن قيس بن سليم العنبري، أبو الهذيل البصري، من أصحاب الإمام أبي حنيفة، أصله من أصبهان، أقام بالبصرة وأُتي قضاءها وتوفي بها، وهو أحد العشرة الذين دُونوا الكتب، جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث فغلب عليه الرأي وهو قياس الحنفية، وكان يقول: نحن لا نأخذ بالرأي ما دام أثر، وإذا جاء الأثر تركنا الرأي، توفي سنة ١٥٨ هـ، من تصانيفه: «مجرد في القروع»، «مقالات». (كشف الظنون ٣٧٣/٥، شذرات الذهب ٢٤٣/١).

(٢) هو أبو علي، الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي الحنفي، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، له من المصنفات: «أدب القاضي»، «الأمالي في القروع»، «كتاب الخراج»، «كتاب الحصال»، «كتاب الفرائض»، «كتاب المجرد» لأبي حنيفة ورواية، «كتاب الفقهاء»، «كتاب الوصايا المأخوذة الملقب بالمأمونية في الفتاوى»، «معاني الإيمان». (كشف الظنون ٢٦٦/٥).

(٣) وهذا على قولهم: إن الكلب نجس سواء في ذلك هو ولعابه. قال السرخسي: سؤر الكلب نجس. قال: والصحيح من المذهب عندنا أن عين الكلب نجس، وإليه يشير محمد، رحمه الله، في الكتاب في قوله: وليس الميت بأنجس من الكلب والخنزير. (المبسوط ٤٨/١).

٥ - وكل ذي ناب من السباع.

ويطهر الإناء من ولوغ الكلب وسائر السباع بثلاثة أشياء:

إذا كان الإناء من خزف يُغسل ثلاث مرات أو سبعاً حتى يقع في قلبه أنه قد تطهر، ولا يجب استعمال التراب في غسله، وإن كان الإناء من خشب يُنَحَّت فيطهر به، وإن كان من حديد يصقله فيطهر به.

مطلب في الماء المختلط بغيره

عشرة أشياء إذا اختلطت بالماء جاز التوضؤ به إذا لم يغلب عليه ولم يزل عنه

اسم الماء:

١ - بنيذ التمر.

٢ - والخل.

٣ - والزعفران.

٤ - والأشنان.

٥ - ماء الصابون.

٦ - والمرق.

٧ - والطين.

٨ - واللبن.

٩ - والجبن.

١٠ - والنشاء.

وكل شيء طاهر لا يظهر فيه طعمه أو لونه أو ريحه ولم يُخرجه من طبع

الماء^(١).

(١) قال محمد في كتاب الأصل: قلت: رأيت مسافراً حضرت الصلاة ومعه نبيذ التمر ليس معه غيره أتوضأ به؟ قال: نعم يتوضأ به، ويتمم مع ذلك أحب إلي، فإن لم يتمم وتوضأ بالنبيذ وحده؟ قال: يجزيه في قول أبي حنيفة. قلت: لِمَ يجزيه؟ قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ توضأ بالنبيذ. وقال أبو يوسف: يتمم ولا يتوضأ بالنبيذ. وما قاله أبو يوسف هو الصحيح، لأن الله عز وجل أمرنا بالتوضؤ والتطهر بالماء، ولم يشترط عنه ﷺ أنه توضأ بالنبيذ، وما أجازة أحد من أهل العلم، وإنما أمرنا الله عز وجل مع فقد الماء أن نتمم، وهذا ما فعله ﷺ هو وأصحابه، ولم ينقل عن أحد منهم أنه توضأ بالنبيذ أو بغير ما يطلق عليه مستى الماء. (الأصل ١/٧٤).

الدَّهْنُ الذَّائِبُ

الدَّهْنُ الذَّائِبُ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الْفَأْرَةُ فَمَاتَتْ يَصْلَحُ لِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

- ١ - لِلسَّرَاجِ .
- ٢ - وَالذَّبَاغَةِ .
- ٣ - وَالْبَيْعِ إِذَا بَيَّنَّ عَلَيْهِ .

بَابُ التَّيَمُّمِ

التَّيَمُّمُ ضَرِبَتَانِ: يَمْسَحُ بِإِحْدَاهُمَا وَجْهَهُ، وَيَمْسَحُ بِالْأُخْرَى يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ .
وَالْحَدِثُ وَالْجَنَابَةُ فِيهِ سَوَاءٌ .

وَيَنْقُضُ التَّيَمُّمَ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ .

وَيَنْقُضُهُ أَيْضًا رُؤْيَا الْمَاءِ إِذَا قَدَّرَ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ .

وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ فِي عَشْرَةِ أَحْوَالٍ:

- ١ - إِذَا كَانَ خَارِجَ الْمَصْرِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ مِيلٌ أَوْ أَكْثَرُ .
- ٢ - أَوْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا لَا يَكْفِي لَوْضُوئِهِ أَوْ خَافَ الْعَطَشَ .
- ٣ - أَوْ خَافَ ضَرَرًا شَدِيدًا بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .
- ٤ - أَوْ خَافَ مِنْ جَدْرِي .
- ٥ - أَوْ خَافَ مِنْ عَاهَةٍ فِي عَامَةٍ بَدَنِهِ .
- ٦ - أَوْ كَانَ مَرِيضًا يَخَافُ أَنْ تَزْدَادَ عِلَّتُهُ .
- ٧ - أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ سَبْعُ يَخَافُ أَنْ يَفْتَرِسَهُ أَوْ عَدُوٌّ يَخَافُ مِنْهُ .
- ٨ - أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ مَسَافَةٌ لَا يُمْكِنُ قَطْعُهَا وَالْوُضُوءَ إِلَى الْمَاءِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ، بَأَن كَانَ مِيلًا أَوْ أَكْثَرَ .
- ٩ - أَوْ نَسِيَ الْمَاءَ فِي رَحْلِهِ .
- ١٠ - أَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي الْبُثْرِ وَلَيْسَ مَعَهُ آلَةُ الاسْتِقَاءِ، أَوْ يَجِدُهُ وَلَكِنْ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ .

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْمَاءَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَهُوَ يَرْجُو أَنْ يَجِدَهُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ، أَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَاءِ حَائِلٌ أَنْ يُؤَخَّرَ صَلَاتُهُ .

التيمّم مع وجود الماء

صلتان يجوز التيمّم لهما في المصر مع وجود الماء:

- ١ - صلاة العيد.
 - ٢ - صلاة الجنازة إذا حاف فُرتها وأُن يَتيمّم لدخول المسجد.
- وقراءة أو تعليم الغير لا يجوز أداء الفرض به، وأن يَتيمّم لصلاة الجنازة أو لسجدة التلاوة وجاز أداء الفرض به.

فرائض التيمّم أربعة

فرائض التيمّم أربعة أشياء:

- ١ - النية.
- ٢ - والصعيد.
- ٣ - وضربة للوجه.
- ٤ - وضربة للذراعين.

سُنن التيمّم أربعة

وسُنن التيمّم أربعة أشياء:

- ١ - إقبال اليدين.
- ٢ - وإدبارهما.
- ٣ - وتفريج الأصابع.
- ٤ - ونفضها.

ما يجوز التيمّم به

ويجوز التيمّم بخمسة عشر شيئاً:

- ١ - بالطين.
- ٢ - والتراب.
- ٣ - والرمل.
- ٤ - والجصّ.
- ٥ - والنورة.

- ٦ - والمغرة^(١).
- ٧ - والمرداسنج^(٢).
- ٨ - والكحل.
- ٩ - والزجاج.
- ١٠ - والإثمد^(٣).
- ١١ - والزربح.
- ١٢ - والسبخة.
- ١٣ - والمحجر.
- ١٤ - والملح النابت من الأرض.
- ١٥ - والغبار الذي يرتفع من الثياب والصخرة.

ما لا يجوز التيمم به

ولا يجوز التيمم بشمانية عشر شيئاً:

- ١ - بالدقيق.
- ٢ - والسويق.
- ٣ - والرماد.
- ٤ - والغضفر.
- ٥ - والحناء.
- ٦ - والعود.
- ٧ - والوسمة.
- ٨ - الزعفران.
- ٩ - والمسك.
- ١٠ - والعنبر.
- ١١ - والكافور.
- ١٢ - وأوراق الأشجار والحشيش.

(١) المغرة: مسحوق أكسيد الحديد، ويوجد في الطبيعة مختلطاً بالطفال، وقد يكون أصفر أو أحمر بنيًا، ويستعمل في أعمال الطلاء. وقيل: هو الطين الأحمر، وقد يُحرّك.

(٢) المرداسنج: معرب مردارسنك، وهو دواء يُعمل من الرصاص. (المعرب للجواليقي ص ٣١٧).

(٣) الإثمد: معدن يُكتحل به.

- ١٣ - والأجر .
- ١٤ - والحرير .
- ١٥ - والذهب .
- ١٦ - والفضة .
- ١٧ - والملح النابت .
- ١٨ - والنار .

باب المسح

التقدير

والتقدير في المسح على الخُفَّين يوم وليلة للمقيم من الوقت الذي أحدث فيه .
وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهنّ من اليوم الذي أحدث فيه .

أوجه المسح

والمسح على أربعة أوجه :

- ١ - مسح على الرأس .
- ٢ - ومسح على الجبائر .
- ٣ - ومسح في التيمم .
- ٤ - مسح على الخُفَّين .

ما لا يجوز المسح عليه

ولا يجوز المسح على سبعة أشياء :

- ١ - على البرقع .
- ٢ - والقفازين .
- ٣ - والعمامة .
- ٤ - واللفافة .
- ٥ - والفلتسوة .
- ٦ - والخمار .
- ٧ - والجورَّبين إلا أن يكونا مجلدين أو مُتَمَلِّين والمكعب إذا لم يكن له ساق،
وإن كان له ساق فوق الكعبين جاز المسح عليهما .

ما ينقض المسح

ويُنْقَضُ المسح بثلاثة أشياء:

- ١ - بِالْحَدَثِ.
- ٢ - وَنَزْعِ الْخُفِّ.
- ٣ - وَمُضِيَةِ الْمُدَّةِ.

باب الحيض

اعلم أن الحيض أبلغ أصل من أصول علم الشريعة، لا يجوز الإخلال به ولا لاغتفل عنه.

والكلام يدور في الحيض على خمسة أوجه:

- ١ - وجه فيما يتعلق به من محارج البدن.
- ٢ - وجه فيما لا يصح معه الحيض وينافيه.
- ٣ - وجه فيما يتعلق به من الزمان.
- ٤ - وجه في لونه وصفته.
- ٥ - وجه فيما يتعلق به من الأحكام.

الوجه الأول

أما الوجه الأول: اعلم بأن دم الحيض دم يخرج من مخارج البدن بالفرج، يسيل من الرحم إليه.

ما ينافي الحيض

وأما الوجه الذي ينافي الحيض فتلاثة أشياء:

- ١ - الصغر.
- ٢ - والحبل.
- ٣ - والكبر.

وما تراه الصغيرة من الدم في حال صفرها لا يكون حيضًا حتى تبلغ مبلغ النساء.

ولا تقدير عند أصحابنا المتقدمين فيه. واختلف فيه المتأخرون. قال بعضهم: ما رأت من الدم قبل تسع سنين لا يكون حيضًا، فإذا بلغت تسع سنين فالحيض والحبل ممكن، وقال بعضهم إلى تمام عشر سنين.

وما تراه الحامل من الدم لا يكون حيضاً حتى لا تترك الصلاة ويأتيها زوجها وإن كان ذلك في أيام الحيض المعتاد.

والإياس لا ينافي الحيض ولكنه ينقطع حيضها في العُزف والعادة إذا بلغت مبلغ الإياس ولا تقدير عن أصحابنا المتقدمين في مدة الإياس واختلف المتأخرون فيه: قال بعضهم إذا بلغت ستين سنة صارت آيسة.

وقال بعضهم: إذا بلغت ثمانين سنة ولم تحض صارت آيسة.

وقال بعضهم: إذا بلغت مبلغاً لا تحيض مثلها في العُزف والعادة.

وقال بعضهم: الأصح أن لا تقدير فيه لأن الإياس يختلف باختلاف الأحوال والأبدان: فمن ضعيفة البدن ومكثرة الحال لكدرها وضعفها أسرع إياساً، وقوية البدن شديدة البنية والمنتعمة أبطأ إياساً.

ما يتعلق بالزمان من الحيض

وأما الوجه الذي يتعلق بالزمان من الحيض فله حُكمان: تقدير وعادة.

أما التقدير فإن أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها وأكثره عشرة أيام عندنا، وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أن أقل الحيض يومان وأكثره اليوم الثالث.

وقال مالك^(١): لا تقدير لأقله ولا غاية لأكثره ولكن يُنظر إلى عادة نساءها.

وقال الشافعي^(٢): أقل الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً.

(١) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر النميري الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، إمام أهل المدينة، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ألف كتابه الضخم «الموطأ» في الحديث والعقود خلال أربعين سنة. وكان أول من انتفى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولقي مالك بن أنس من العباسيين كل ضرر التعذيب، توفي بالمدينة سنة ١٧٩ هـ. (انظر: أسماء التابعين للدارقطني ٣٥٤/١، الفهرست ص ١٠٨، وفيات الأعيان ٥٥٥/١، تهذيب التهذيب ٥/١٠، طبقات ابن سعد ٤٦٥/٥، ١٤٣/٧).

(٢) الإمام الشافعي هو الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد يزيد بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف الهاشمي القرشي المكي، توفي بمصر عام ٢٠٤ هـ. ويتلخص مذهبه في إظهار العودة إلى نصوص القرآن والسنة، إلى جانب أخذه بفنائى الصحابة لإثبات بعض الأحكام. (انظر: وفيات الأعيان ١٦٣/٤ - ١٦٩، الفهرست ص ٢٦٣، تاريخ بغداد ٥٦/٢ - ٧٣، تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، تهذيب التهذيب ٢٥/٩، معجم الأدباء ٦/٣٦٧، طبقات السكي ١٠٠/١، غابة النهاية ٩٥/٢).

وأما العادة فاعلم أن النساء اللاتي يَحْضُنَّ على نوعين: مبتدأة وغير مبتدأة، أي المعتادة.

أما المبتدأة إذا رأت أول ما رأت ثلاثة أيام دماً أو ما دون العشرة فيجعل الكل حيضاً، فإذا زاد على أكثر الحيض يُجعل عشرة أيام من كل شهر حيضاً والباقي استحاضة إذا استمر بها الدم.

أما المعتادة فالعادة على نوعين: عادة المكان وعادة الزمان.

أما عادة المكان فهي التي تحيض في كل مكان وتختلف باختلاف الأماكن.

وأما عادة الزمان فهي التي تحيض في كل مرة خمسة أيام أو ستة أو سبعة أيام أو ما أشبه.

أما التي تحيض في كل أول شهر خمسة أيام فزاد على أيامها خمسة أيام فإن الجميع يكون حيضاً، ولا يصير ذلك عادتها حتى يعاودها الدم مرة بعد أخرى.

فإن زاد على العشرة فحيضها الأيام المعروفة والباقي استحاضة.

وأما التي تحيض في كل شهر خمسة أيام أو ستة أيام أو سبعة أيام فراد على أيامها يوم أو يومان أو أكثر منه فالجميع يكون حيضاً، ما لم تتجاوز العشرة، ولا يصير ذلك عادة لها حتى يعاودها الدم مرة بعد أخرى.

ألوان دم الحيض

أما ألوان دم الحيض فعلى خمسة أوجه:

١ - الحمرة.

٢ - الصفرة.

٣ - الخضرة.

٤ - الكدرة.

٥ - السواد.

أما الكدرة فهي حيض عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: إذا كانت الكدرة في أوله لا يكون حيضاً، وإن كانت في آخره يكون حيضاً.

أحكام الحيض

والوجه في الأحكام التي تتعلق بالحيض اثني عشرة:

١ - ترك الصوم.

- ٢ - والصلاة.
- ٣ - وقضاء الصوم دون الصلاة.
- ٤ - وترك الطواف بالبيت.
- ٥ - وحُرمة مسّ المصحف.
- ٦ - وحُرمة كتابة القرآن.
- ٧ - وحُرمة قراءة القرآن.
- ٨ - وحُرمة دخول المسجد.
- ٩ - وحُرمة قربان الزوج.
- ١٠ - وانقضاء العدة.
- ١١ - ولزوم الغسل به.
- ١٢ - واستبراء الرَّحِم.

باب النَّفَاس

اعلم بأن الكلام في النفاس ينقسم على ثلاثة أقسام:

- ١ - في بيان حقيقة النفاس.
- ٢ - وفيما يتعلق به من الزمان.
- ٣ - وفيما يتعلق به من الأحكام.

حقيقة النَّفَاس

أما الأول: فدم النَّفَاس دم ينتقض من الرحم عقب الولادة، فإن كان في بطنها ولدان، فالتَّنفاس من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.
وقال محمد وزفر من الولد الثاني.

ما يتعلق بالنَّفَاس من الزمان

وأما ما يتعلق به من الزمان فعلى نوعين: تقدير وعادة.
أما التقدير: فأكثر النَّفَاس أربعون يومًا عندنا، وقال مالك والشافعي رحمهما الله ستون يومًا. ولا تقدير في أقله عند أبي حنيفة. ورُوِيَ عن أبي يوسف أن أقله أحد عشر يومًا. ورُوِيَ عن محمد أن أقله ساعة.
أما العادة: إن كانت عاداتها عشرة أيام أو عشرين يومًا فزاد الدم مرة على أيامها فالجميع نفاس ما لم يجاوز الدم الأربعين في قول أبي حنيفة رحمه الله.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمۃ الله عليهما: إن رأت بين الدمين خمسة عشر يوماً طَهَرًا فالأول نفاس، والثاني حيض.

ما يتعلق بالنفاس من الأحكام

وأما ما يتعلق به من الأحكام: فكل حكم يتعلق بالحيض يتعلق بالنفاس إلا انقضاء العدة واستبراء الرحم بعد الاستحاضة.

باب الاستحاضة

والكلام فيه يدور على فصلين: أحدهما إنها دم ناقص عن أقل الحيض. والثاني الخارج عن الزمان.

أما الناقص فهو أن ترى الدم يوماً أو يومين أو ما دون ثلاثة أيام على ما ذكرنا الخلاف فيه.

وأما الخارج عن الزمان فعلى نوعين: خارج عن عاداتها في الأيام. وخارج عن عاداتها في المكان.

أما الخارج عن عاداتها في الأيام فهو أن تحيص في كل مرة خمسة أيام فزاد الدم على أيامها حتى جاوز العشرة فيكون استحاضة.

أما أن يتقدم الدم على مكان الحيض أو بعد وجود كمال الطهارة أو بعد مكان الحيض. فإن تأخر يكون حيضاً. وإن تقدم فعلى ثلاثة أوجه:

أما إذا رأت الدم في أيام ما يكون حيضاً وقبل أيام ما لا يكون حيضاً فالجميع يكون حيضاً بالاتفاق، فإن رأت في أيام ما لا يكون حيضاً وقبل أيام ما يكون حيضاً. فإن حالها موقوف عند أبي حنيفة، فإن رأت في الشهر الثاني مثل ما رأت بالشهر الأول يكون حيضاً وإلا فلا. قال أبو يوسف ومحمد يكون حيضاً. إلا أن محمداً لا يحكم بالانتقال.

أحكام المُسْتَحَاضَةِ

وجميع أحكام المُسْتَحَاضَةِ أحكام الطاهرات إلا في شيء واحد وهو أنها تنوضاً لوقت كل صلاة عندنا، وعند الشافعي تنوضاً لكل صلاة مكتوبة. وعند بعض التابعين تغتسل لكل صلاة مكتوبة. هذا إذا لم تفضل عدد أيامها.

فأما إذا أضلت أيامها فهي على ثلاثة أوجه:

أما إن أضلت أيامها في العدد أو أضلت في المكان أو أضلت فيهما جميعاً.

أما إذا أضلّت أيامها في العدد بأن نسيت عدد أيامها ولم تذكر كم كان حيضها ولم تُسَمِّ مكانها وعلمت أنها كانت تحيض أول كل شهر أو في وسطه أو في آخره فإنها ترك الصلاة في ثلاثة أيام ثم تغتسل بعد ذلك إلى تمام العشرة لوقت كل صلاة ثم تتوضأ بعد العشرة إلى تمام الشهر لوقت كل صلاة وتصوم شهر رمضان غير ثلاثة أيام إن وافق ذلك وعشرة أيام من شوال في العشر الأوسط أو في آخره وعلى قول بعض المحققين أحد عشر يومًا في شوال.

وأما إذا ضلّت مكانها بأن نسيت مكان الحيض ولم تُدِر متى كان حيضًا ولم تُسَمِّ عدد أيامها، وعلمت أنها كانت تحيض خمسة أيام فإنها تصلّي ثلاثة أيام في أول كل شهر، وتتوضأ لكل صلاة ثم تغتسل بعد ذلك الوقت كل صلاة وتصلّي إلى آخر الشهر، وذلك عاداتها في كل شهر.

وتصوم شهر رمضان إن وافق ذلك عشرة وستة أيام من شوال، وعلى قول بعض المحققين تصوم ثمانية أيام من شوال.

وأما إذا نسيت عدد الأيام والمكان فتغتسل لوقت كل صلاة إلى أن تظهر حالها. وتصوم شهر رمضان إن وافق ذلك، وعشرين يومًا من شوال.

وعلى قول بعض المحققين تقضي الصوم اثنين وعشرين يومًا من شوال.

وأصل آخر إن كان طهرًا يتخلل بين الدمين أقل من خمسة عشر يومًا فهو كالدم المستمر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

فإن كانت المرأة مبتدأة وليس لها عادة، فالعشرة من أول كل شهر حيض والباقي استحاضة.

وإن كانت معتادة تُرَدُّ إلى أيامها وتبدأ الحيض بالطهر وتختتم به. وإن كان الطهر خمسة عشر يومًا فصاعدًا فإنه يفصل بينهما.

وعلى قول محمد: كل طهر يتخلل بين الدمين أقل من ثلاثة أيام لا عبرة فيه.

وإن كان ثلاثة أيام فصاعدًا فإنه يُنظَر فإن كان الطهر مثل الدمين أو أقل منهما فهو كالدم المستمر، وإن كان أكثر من الدمين فإنه يفصل بينهما ثم يُنظَر، فإن كن في أحد الجانبين ما يصلح أن يكون حيضًا والآخر لا يصلح، فالحائض الذي يصلح أن يكون حيضًا فهو حيض والباقي استحاضة، وإن كان كلا الجانبين يصلح أن يكون حيضًا فالحائض الأول حيض والآخر استحاضة.

ولا يبدأ الحيض بالطُّهر ولا يُختم به.

مثاله: امرأة رأت يومًا دمًا وثمانية أيام طُهرًا ويومًا دمًا فالعشرة كلها حيض عندهما، وعند محمد ليس شيء من ذلك حيضًا.

فإن رأت يومين دمًا وسبعة أيام طُهرًا، ويومًا دمًا، فالعشرة كلها حيض في قولهما، وفي قول محمد ليس شيء من ذلك حيضًا.

وإن رأت ثلاثة أيام دمًا وستة أيام طُهرًا ويومًا دمًا فالعشرة كلها حيض في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد الثلاثة الأيام الأولى حيض والباقي طُهر.

وإن رأت أربعة أيام دمًا وخمسة أيام طُهرًا ويومًا دمًا فالعشرة كلها حيض عندهم جميعًا.

وإن رأت خمسة أيام دمًا قبل أيامها وخمسة أيام طُهرًا وخمسة أيام دمًا ففي قولهما: إن كان المرأة مبتدأة فالعشرة الأولى حيض والباقي استحاضة، ويبدأ الحيض بالطُّهر ويختم به، وإن كان لها عادة رُدَّت إلى أيامها. وفي قول محمد: الخمسة الأولى حيض والباقي استحاضة ولا يبدأ الحيض بالطُّهر ولا يُختم به.

كتاب الأذان والصلاة

باب كلمات الأذان

اعلم أن الأذان خمسة عشر كلمة. والإقامة مثله. إلا أنه يزيد في آخرها: قد قامت الصلاة مرتين.

باب أركان الصلاة

اعلم أن أركان الصلاة خمسة عشر شيئاً، سبعة في الصلاة وثمانية خارج الصلاة.

أما الذي في الصلاة:

فالتكبير الأولى والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الأخيرة مقدار التشهد والخروج من الصلاة بفعل المصلي عند أبي حنيفة رحمه الله.

وأما التي خارج الصلاة:

١ - النية.

٢ - ومراعاة الترتيب.

٣ - وستر العورة.

٤ - واستقبال القبلة.

٥ - والثوب الطاهر.

٦ - والمكان الطاهر.

٧ - والبدن الطاهر.

٨ - والوقت.

سُنَنُ الصَّلَاةِ

وسُنَنُ الصَّلَاةِ إِحْدَى عَشَرَ شَيْئًا:

- ١ - رفع اليدين حذاء أذنيه.
- ٢ - ووضع اليمين على الشمال تحت الشرة في الصلاة.
- ٣ - والنَّشَاء.
- ٤ - والتعوذ.
- ٥ - والتسمية.
- ٦ - وآمين، في قول أبي حنيفة.
- ٧ - وفي المقتدى: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْد.
- ٨ - وفي قول الإمام، سمع الله لَمَنَ حمده.
- ٩ - والتكبيرات كلها وتكبيرة الافتتاح وتسيحات الركوع والسجود.
- ١٠ - وقراءة التشهد في القعدة الأولى.
- ١١ - والانحراف عند التسليم.

وَاجِبَاتُ الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ

وَاجِبَاتُ الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ أَشْيَاءُ:

- ١ - تعيين الفاتحة قبل السورة.
- ٢ - وتعديل الأركان.
- ٣ - والقعدة الأولى.
- ٤ - وقراءة التشهد في القعدة الأخيرة.
- ٥ - وسجدة التلاوة.
- ٦ - وسجدة السهو بعد السلام.
- ٧ - والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام في القعدة الأخيرة.
- ٨ - وقنوت الوتر.
- ٩ - وتكبيرات العيدين.

نوافل الصلاة

ونوافل الصلاة ثمانية أشياء:

١ - قراءة: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلدِّينِ مُطَرِّفَ النَّفْسِ وَالْأَرْضِ خَافِئًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأعراف: الآية ٧٩] قبل التكبيرات عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف عقيب الشاء قبل التعوذ.

٢ - والزيادة في قراءة ثلاث آيات.

٣ - والزيادة في تسبيحات الركوع والسجود على ثلاث مرات.

٤ - وزيادة الأدعية في قراءة التشهد في القعدة الأخيرة.

٥ - والقيام في الصف الأول.

٦ - والقيام عن يمين الإمام.

٧ - وسدّ الفرجة في الصف.

٨ - والقراءة في الآخرين.

المنهي في الصلاة

المنهي في الصلاة خمسة عشر شيئاً:

١ - القراءة خلف الإمام خافت أو جهر.

٢ - والالتفات يميناً وشمالاً في الصلاة.

٣ - والنظر في الصلاة إلى السماء.

٤ - والعبث بشيء من ثيابه أو جسده.

٥ - وتقليب الحصى.

٦ - وتفريق الأصابع.

٧ - ووضع اليدين على الخاصرة.

٨ - والنقر.

٩ - والإقعاء^(١).

١٠ - والترنّع من غير عذر.

١١ - ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع.

(١) أتقى في جلوسه: جلس على ألبته ونصب ساقيه وفخذه. وقيل: الإقعاء: أن يقعد على البنية ويصب ركبته ويضع يديه على الأرض، فإنه شبيه إقعاء الكلب.

- ١٢ - والارتفاع قبل الإمام.
- ١٣ - واستقبال الوجه بحذاء مَنْ لا يصلي.
- ١٤ - والعدو والهرولة في الصلاة.
- ١٥ - وتنكيس الرأس ورفع.

المكروه في الصلاة

ثلاثة عشر شيئاً مكروه في الصلاة:

- ١ - مجاوزة اليدين عن الأذنين.
- ٢ - ورفع اليدين تحت المَنَكِبَيْنِ.
- ٣ - وغمض العينين.
- ٤ - وبسط الذراعين في السجود.
- ٥ - وترك تغطية الفم عند الشاؤب.
- ٦ - وتعقيص الشعر.
- ٧ - ٨ - وسجدتا السهو قبل السلام.
- ٩ - وإصاق البطن بالفخذين.
- ١٠ - والمكث قاعداً بعد أداء الفرائض بالظهر والمغرب والعشاء.
- ١١ - وتطويع الإمام في المكان الذي يصلي فيه الفرض.
- ١٢ - وكون الإمام على الدكان والقوم على الأرض، أو القوم على الدكان والإمام على الأرض.
- ١٣ - وقيام القوم إلى الصف عند الإقامة في غيبة الإمام.

مطلب ثمانية أشياء

ويجب على المصلي ثمانية أشياء إذا حضر وقتها:

- ١ - علم الصلاة.
- ٢ - والطهارة.
- ٣ - والثوب الطاهر.
- ٤ - والمكان الطاهر.
- ٥ - ومستر العورة.
- ٦ - واستقبال القبلة.

٧ - ونية فرض الوقت .

٨ - نية متابعة الإمام .

مَنْ لَا تَجُوزُ إِمَامَتُهُ

سبعة نفر لا تجوز إمامتهم:

١ - صاحب سُلُس البول للطاهر .

٢ - والمُسْتَحَاضَةُ للطاهرات .

٣ - والأُمِّيُّ للقاريء .

٤ - والعاري للمكتسي .

٥ - والمتنفل للمفترض .

٦ - ومصلِّي الفرض بمصلِّي الفرض الأخير .

٧ - والمُزْمِن للصحيح .

ثَلَاثَةُ نَفَرٍ

ثلاثة نفر من المعذورين يجوز إمامتهم:

١ - المتيمم للمتوضئ .

٢ - والماسح للغاسل .

٣ - القاعد للقائم .

أَمَاكِنُ تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا

عشرة مواضع تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا وَلَكِنْ تَجُوزُ:

١ - الحمام .

٢ - والمقبرة .

٣ - وقارعة الطريق .

٤ - وبطن الوادي .

٥ - ومعاطن الإبل .

٦ - ومرابض الغنم .

٧ - وعلى سطح المزبلة .

٨ - والمخرج .

٩ - والإصطبل .

١٠ - والطاحونة .

سنة أشياء لا يتطهر منها إلا بالغسل

سنة أشياء إذا أصابت خُفّه أو نعله أكثر من قدر الدرهم، لا يطهر إلا بالغسل.

- ١ - الدم.
- ٢ - والبول.
- ٣ - والخمر.
- ٤ - والرّوث.
- ٥ - والسرقين.
- ٦ - والمني إذا كان رطبًا، فأما إذا كان يابسًا فذلكه بالأرض يطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.

أربعة أشياء لا تجوز الصلاة مع كثيرها

أربعة أشياء لا تجوز الصلاة معها إذا كان كثيرًا ويجوز إذا كان أقل:

- ١ - إذا انكشف من المصلي أحد السيلين إذا كان أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته، وإن كان أقل منه جازت صلاته والصحيح أنه يعتبر الربع من السيلين وإليه أشار في الزيادات.
- ٢ - أو انكشف من غير السيلين ربع عضو من أعضاء العورة لا يجوز صلاته، وإن كان أقل منه جازت صلاته.
- ٣ - وإن سقط عنه الإزار في الصلاة ولم يأخذه في الحال لا يجوز صلاته. ولو أخذه في الحال وستره: إن كان بفعل يسير جازت صلاته، وإن احتاج إلى عمل كثير لا تجوز صلاته.
- ٤ - وإن ألقت الريح نجاسة على ثوبه كثيرة يابسة فلم يطرحها في الحال لا يجوز صلاته وإن طرحها في الحال ونفضها جازت صلاته.

باب أوقات الصلاة

سبعة أوقات يُكره فيها النوافل والفوائت:

- ١ - حين يخطب الإمام يوم الجمعة.
- ٢ - ٣ وفي خطبة العيدين.
- ٤ - وفي خطبة الاستسقاء.
- ٥ - ٧ وفي ثلاثة خطب في الموسم.

ثلاثة أوقات

ثلاثة أوقات لا يجوز فيها شيء من الصلاة ولا سجدة التلاوة:

- ١ - حين تبرز الشمس حتى تبيض.
- ٢ - وحين تقوم الشمس في كبد السماء حتى تزول.
- ٣ - وحين تصفر للغيوبة حتى تغيب إلا عصر يومه.

صلاة الفوائت

ثلاثة أوقات يجوز قضاء الفوائت فيها ولا يجوز النوافل وهي:

- ١ - بعد طلوع الفجر إلى أن يصلي الفجر.
- ٢ - وبعد صلاة الفجر إلى أن تطلع الشمس.
- ٣ - وبعد صلاة العصر إلى أن تغرب الشمس.

الفرض

اعلم بأن الفرض في كل يوم وليلة سبعة عشر ركعة:

- ١ - ٢ - ركعتا الفجر.
- ٣ - ٦ - وأربع ركعات الظهر.
- ٧ - ١٠ - وأربع ركعات العصر.
- ١١ - ١٣ - وثلاثة ركعات المغرب.
- ١٤ - ١٧ - وأربع ركعات العشاء.

السنة

والسنة اثني عشر ركعة:

- ١ - ٢ - ركعتا الفجر.
- ٣ - ٦ - وأربع ركعات قبل الظهر.
- ٧ - ٨ - وركعتان بعده.

وقد ورد في بعض الروايات: أربع قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء.

التطوع والمستحب

التطوع والمستحب في كل يوم وليلة أربعة وعشرون ركعة:

منها صلاة الضحى تماماً ست ركعات إلى اثني عشر ركعة. وصلاة قبل الزوال، وهي ركعتان، وأربع ركعات قبل العصر، وهي ستة أيضاً، وست ركعات ستة بعد صلاة المغرب، وهي صلاة الأوابين^(١).

الوتر الواجب

والوتر الواجب ثلاثة ركعات بتسليمة واحدة عند أبي حنيفة رحمه الله. وقال أبو يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد رحمهم الله: هي ستة مؤكدة.

التكبيرات في الفرائض

والتكبيرات في الفرائض في يوم وليلة ثلاث وتسعون تكبيرة:

١ - ١١ - إحدى عشرة في صلاة الفجر.

١٢ - ٣٣ - اثنان وعشرون في صلاة الظهر.

٣٤ - ٥٥ - وكذلك في صلاة العصر.

٥٦ - ٧٧ - والعشاء.

٧٨ - ٩٣ - وستة عشر في صلاة المغرب.

سجدة الفرائض

والسجدة فيها أربع وثلاثون سجدة:

١ - سجدة التلاوة في القرآن.

٢ - أربعة عشر سجدة والتشهد في الصلاة الفريضة تسع مرات.

وأكثر ما يقع التشهد في صلاة الواحد عشر مرات وهو أن يدرك الإمام في التشهد الأول من صلاة المغرب ثم يتشهد معه، وعلى الإمام سهو (...) ^(٢).

(١) آب إليه أوبأ، وأوبئة، وإيابأ، ومآبأ: رجع، وآب إلى الله: رجع عن ذنبه وتاب، فهو آتب، وآيب، وأواب. وفلان أواب: رجع إلى التوبة.

(٢) عبارة عن النسخ مضطربة في هذه المسألة وقد جاء في السخة المخرومة: «بيان هذه المسألة: في رجل صلى المغرب فتشهد عشر مرات كيف تكون هذه المسألة؟ قيل له هذا لا يكون إلا بحال نادر وهو أن يدرك الإمام في القعدة الأولى فتشهد معه، فصلى الركعة الثالثة معه، وتشهد الثانية، =

وهو المسبوق أيضًا فيما يقضى من صلاة غير نفسه فتشهد معه في القعدة الثانية فسجد للسهو، وتشهد الثالثة ثم تشهد مع الثانية وكان عليه سهو فسجد للسهو وسجد للثالثة ثم ذكر سجدة التلاوة فسجد وتشهد معه للرابعة ثم سجد للسهو وتشهد للخامسة.

ثم لما سلم الإمام قام المسبوق وصلى ركعة وتشهد السادسة. فإذا صلى ركعة أخرى وتشهد للسابعة وكان قد سهى فيما يقضى فسجد للسهو وتشهد للثامنة، ثم ذكر أنه قرأ سجدة فيما قضى فسجد وتشهد التاسعة ثم سجد للسهو وتشهد العاشرة ثم سلم.

رفع الأيدي

وترفع الأيدي في سبعة أحوال:

- ١ - في افتتاح الصلاة.
- ٢ - وقنوت الوتر.
- ٣ - وتكبيرات العيدين.
- ٤ - وعند الطواف.
- ٥ - وعند الصفا والمروة.
- ٦ - وعند الجمرتين.
- ٧ - وفي الموقف بعرفات وفي الموقف بجمع خمس منها واجب: رفع افتتاح الصلاة والقنوت وتكبيرات العيدين وتكبيرات افتتاح الطواف بالبيت وعلى الصفا والمروة لأن الطواف بمرتبة الصلاة.
- والخمس الباقي تسقط وهي في المناسك.

= وقد كان على الإمام سهو فسجد للسهو معه وتشهد معه الثالثة، ثم تذكر الإمام أنه قد قرأ آية سجدة التلاوة فإنه يسجد بسجدة التلاوة معه، ويشهد الرابعة معه، ثم سجد سجدة السهو فتشهد معه الخامسة، ثم تشهد الإمام وقام إلى قضاء ما سبق به فصلى ركعة وتشهد السادسة فصلى ركعة أخرى وتشهد السابعة، وقد كان سهوا فيما يقضى فإنه يسجد للسهو فيتشهد الثامنة ثم تذكر أنه قد قرأ آية السجدة في قضاؤه فإنه يسجد للتلاوة ويشهد التاسعة ثم يسجد سجدة التشهد ويشهد العاشرة ثم يسلم. وقد أعقب هذا قول الناسخ: أن هذه المسألة ما كانت في الأصل (أي النسخ لني نقل عنها) إلى أن ألحقها فيه لتكون هذه المسألة أوضح وأبين لمن قرأها.

سجدتا السهو

- اثني عشر شيئاً يجب فيها سجدتا السهو:
- ١ - إذا قام فيما يجلس أو جلس فيما قام.
 - ٢ - أو جهر فيما يخافت.
 - ٣ - أو خافت فيما يجهر وهو إمام.
 - ٤ - أو قرأ القرآن في مكان الدعاء.
 - ٥ - أو دعاء في مكان القرآن.
 - ٦ - أو سلم في وقت القيام.
 - ٧ - أو قام في وقت السلام.
 - ٨ - أو قعد ولم يتشهد حتى سلم، ولكن لم يقعد مقدار التشهد.
 - ٩ - أو قرأ الفاتحة والسورة في الآخرين.
 - ١٠ - أو قرأ الفاتحة وحدها في الأولين.
 - ١١ - أو ترك تكبيرات العيدين.
 - ١٢ - أو ترك قنوت الوتر.

ما لا يجب سجدة السهو فيه

- خمس أشياء لا يجب سجدة السهو فيها:
- ١ - إذا ترك الثناء والتعوذ والتسمية والأمين وسمع الله لمن حمده.
 - ٢ - أو ترك: ربنا لك الحمد وتسيحات الركوع والسجود والتكبيرات كلها سوى تكبير الافتتاح.
 - ٣ - ووقع اليمنى على الشمال.
 - ٤ - ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح.
 - ٥ - أو قراءة التشهد في القعدة الأولى، والانحراف عند التسليم.

ما يُفسد الصلاة في القعدة الأخيرة

أربعة عشر شيئاً إذا حصلت في القعدة الأخيرة بعدما قعد قدر التشهد قبل السلام تفسد الصلاة:

- ١ - المتيّم إذا رأى الماء في خلال الصلاة.
- ٢ - أو كان عارياً فوجد ثوباً.

- ٣ - أو كان أُمِّيًّا فتعلَّم سورة أو تذكَّر فاتته عليه.
 - ٤ - أو طلعت الشمس في خلال صلاة الفجر.
 - ٥ - أو صاحب الجرح السائل إذا خرج الوقت.
 - ٦ - أو خلع حُفَّيه بعمل رقيق.
 - ٧ - أو القارئ إذا استخلف أُمِّيًّا.
 - ٨ - أو كان ماسحًا على الجيرة فسقطت عن برء.
 - ٩ - أو الأمة إذا أعتقت وهي مكشوفة الرأس.
 - ١٠ - أو خرج وقت الجمعة.
 - ١١ - أو المُسْتَحَاضَةُ انقضى وقت طهارتها.
 - ١٢ - أو اندمل خرج لا يرقى.
 - ١٣ - أو المُرْمِن قدر على القيام.
 - ١٤ - أو الماسح انقضى وقت فسخته.
- كلها يستأنف الصلاة عند أبي حنيفة، رحمه الله خلافًا لهما.

ثلاثة أشياء تتم معها الصلاة

ثلاثة أشياء إذا حصلت في القعدة الأخيرة وقد قعد قدر التشهد قبل لتسليم

تمت صلاته:

- ١ - الفهقة.
- ٢ - والحدث العمد.
- ٣ - والكلام العمد.

صلاة القاعد

أربعة أحوال يجوز الصلاة فيها للقاعد:

- ١ - إذا كان عاجزًا عن القيام.
- ٢ - وفي السفينة.
- ٣ - والعريان.
- ٤ - وصلاة الثقل.

باب صلاة الجمعة

شرط جواز صلاة الجمعة خمسة أشياء:

- ١ - المصير.

- ٢ - والوقت.
- ٣ - والإمام.
- ٤ - والخطبة.
- ٥ - والقوم وأدناهم - سوى الإمام - ثلاثة في قول أبي حنيفة.

مَنْ لَا يُلْزَمُهُمْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ

ثلاث عشر نفرًا لا يلزمهم صلاة الجمعة:

- ١ - المريض.
- ٢ - والمسافر.
- ٣ - والمرأة.
- ٤ - والعبد.
- ٥ - والزمن.
- ٦ - والصبي.
- ٧ - والمجنون.
- ٨ - والمحبوس.
- ٩ - والأعمى عند أبي حنيفة رحمه الله.
- ١٠ - ومقطوع اليد والرجل من خلاف.
- ١١ - والشيخ الفاني.
- ١٢ - والمفلوج الذي لا يقدر على المشي.
- ١٣ - وأهل الرستاق^(١)، فإن حضروا وصلّوا سقط عنهم الظهر.

ما يجوز للإمام جمع الناس فيه

سنة مواضع يجوز للإمام أن يجمع الناس فيها:

- ١ - الجمعة.

(١) جاء في معجم البلدان (١/٣٧ - ٣٨) أن الرستاق من كلمتين فارسيتين هما (روژه قستا) وروذ اسم للسطر والصف والسماط، وقستا اسم للحال، والمعنى أنه على التسطير والنظام، ويراد بالرستاق في زمن مؤلف معجم البلدان عند الفرس كل موضع فيه مزارع وقرى أي أنه يدلّ على ما تدلّ عليه كلمة ريف العربية، ولا يقال ذلك للمدن كالبصرة وبغداد. فهو عند الفرس بمنزلة السواد عند أهل بغداد وهو أخصّ من الكورة والأستان فإن الكورة والأستان واحد وينقسم الأستان إلى الرساتيق وينقسم الرستاق إلى الطساسيج وينقسم كل طوح إلى عدة من القرى.

- ٢ - والعيدان .
- ٣ - وبعرفات .
- ٤ - ويمزدلفة .
- ٥ - وعند كسوف الشمس .
- ٦ - والاستسقاء .

الخطب

الخطب ثمانية :

- ١ - خطبة يوم الجمعة .
- ٢ - ٣ - وخطبة العيدين .
- ٤ - وخطبة النكاح .
- ٥ - وخطبة الاستسقاء في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله .
- ٦ - وثلاث خطب بالموسم : واحدة منها بلا جلسة : بمكة قبل يوم التروية بعد الظهر ليعلم الناس معالم حجّهم ونسكهم كيف يصنعون إذا قدّموا مكة ، والصلاة بعرفات ، والوقوف والإفاضة .
- ٧ - وخطبة أخرى بعرفات يوم عرفة قبل الظهر يجلس فيها جلسة خفيفة يخطبها بعد الأذان قبل أن يؤذّي بعرفة الظهر يعلم الناس فيها الوقوف بعرفة والمزدلفة ورمي الجمار والنحر وطواف الزيارة .
- ٨ - وخطبة أخرى بعد يوم النحر بيوم بعد الظهر بمنى يخطب خطبة واحدة يجلس فيها جلسة يعلم الناس ما بقي من معالم حجّهم ونسكهم وكيف ينفرون ومتى ينفرون ، فيبدأ في ثلاث خطب منها بالتحميد وهي خطبة يوم الجمعة وخطبة الاستسقاء وخطبة النكاح ويبدأ في الخمس منها بالتكبير وهي : خطبة العيدين وثلاث خطب الموسم إلا أن الخطبة التي بمكة وبعرفات يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة .

كتاب الجنّزة

الجنّزة بالفتح الميت، وبالكسر السرير.

سُنّة الموتى

سُنّة الموتى خمسة أشياء:

- ١ - الغسل.
- ٢ - والكفن.
- ٣ - والحنوط.
- ٤ - والصلاة.
- ٥ - والدفن.

الأكفان

وأكفان الرجل ثلاث أثواب: إزار وثوب ولفافة.

وأكفان النساء خمسة أثواب: درع وخمار وإزار ولفافة وخرقة تربط نديها.

متى يُغسّل الشهيد

خمس من الشهداء يُغسلون:

- ١ - المبطلون.
- ٢ - والمحدود.
- ٣ - والتقصاء.
- ٤ - والهدمى.
- ٥ - والغرقى.

الشهيد الذي لا يُغَسَّل

اثنان من الشهداء لا يُغَسَّلون:

- ١ - المقتول في سبيل الله في المعركة.
- ٢ - والمقتول ظلماً بحديدة في مصر أو غير مصر.

مَنْ لا يُصَلَّى عليهم

أربعة لا يُصَلَّى عليهم:

- ١ - الخناق.
 - ٢ - والباغي.
 - ٣ - والخوراج إذا قتلوا وماتوا قبل التوبة.
 - ٤ - وقاطع الطريق إذا قتل بعدما أخذ المال، وقيل الذين كابروهم فقتلهم لا يُصَلَّى عليهم.
- والمقتول في حد أو قصاص يُغَسَّل ويُصَلَّى عليه.

ترتيب الجنائز في الصلاة

وإذا اجتمعت جنائز الرجال والنساء والصبيان. وُضِعَتْ جنائز الرجال قدام الإمام وجنائز الصبيان بجانب جنائز الرجال وجنائز النساء بجانب جنائز الصبيان.

ما يُسْتَحَبُّ في القبور

ثلاث أشياء تُسْتَحَبُّ في القبور: اللبن والقصب والحشيش.

ما يُكْرَهُ في القبور

ويُكْرَهُ في القبور: الأجر والجص والنورة.

كتاب الزكاة

شروط الوجوب

اعلم بأن الشرط في وجوب الزكاة ستة أشياء :

- ١ - العقل .
- ٢ - والبلوغ .
- ٣ - والنصاب .
- ٤ - والإسلام .
- ٥ - وحولان الحَوْل .
- ٦ - والحرية .

النَّصاب

والنصاب من الورقة مائتا درهم، وفيها خمسة دراهم، ولا شيء في الزيادة حتى تبلغ أربعين درهمًا، فإذا بلغت أربعين ففيها درهم، وكذلك ما زاد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله .

والنصاب من الذهب عشرون مثقالًا وفيها نصف مثقال، ولا شيء في الزيادة حتى يبلغ أربعة مثاقيل، فإذا بلغت أربعة مثاقيل ففيها الزكاة بحصتها، وكذلك ما زاد عليه عند أبي حنيفة رحمه الله .

وقالا في الذهب والفضة يجب في الزيادة قلٌّ أو كثر بحساب ذلك .

والنصاب من الإبل السائمة خمسة، فإذا كانت الإبل خمسة وحالٌ عليها الحول ففيها شاة، وفي العشرة شاتان، وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين بنت مخاض (وهي التي طعنت في الخامسة)، وفي ستة وثلاثين بنت لبون (وهي التي طعنت في الثالثة)، وفي ستة وأربعين حقة (وهي التي طعنت في

الرابعة)، وفي ست وسبعين ابتنا لبون، وفي إحدى وتسعين حقّتان إلى مائة وعشرين ثم تستأنف الفريضة فإذا زاد عليها خمس ففيها حقّتان وشاة، وفي مائة وثلاثين حقّتان وشاتان، وفي مائة وخمسة وثلاثين حقّتان وثلاث شياه، وفي مائة وأربعين حقّتان وأربع شياه، وفي مائة وخمسة وأربعين حقّتان وبنت مخاض، وفي مائة وخمسين ثلاث جفق، ثم تستأنف الفريضة فيها، فيوجب في الزيادة ما وجب في الابتداء حتى تبلغ خمسين، ثم كلما بلغت خمسين تستأنف الفريضة، فإذا أسنان الإبل أربعة: بنت مخاض، وبنت لبون، وحقّة، وجدعة.

والنصاب من البقر السائمة ثلاثون: فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة وهي التي أتى عليها الحول، وفي الأربعين ميسن أو ميسنة وما زاد عليه ففي الزيادة بحساب ذلك.

فإن كانت الزيادة واحدة ففيها مئة وربع عشر مئة، وإن كانت اثنتين ففيها مئة ونصف عشر مئة، وإن كانت ثلاثة ففيها مئة وثلاثة أرباع عشر مئة فحسب عليه بحساب ذلك، وهذا في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله، وفي الأخرى لا شيء في الزيادة حتى تبلغ خمسين ففيها مئة وربع مئة إلى أن تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.

وروى أسد بن عمرو^(١) عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لا شيء في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان أو تبيعتان، وفي سبعين مئة وتبيع، وفي ثمانين مستتان، وفي تسعين ثلاثة أتبع، وفي مائة مئة وتبيعتان وكذلك ما زاد على المائة. فإذا أسنان البقر اثنتان: التبيعة والمسنة.

والنصاب من الغنم السائمة أربعون، فإذا كانت أربعون سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى تمام المائتين، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى أربع مائة، فإذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه، ثم في كل مائة شاة شاة.

والضأن والمعز فيها سواء، فإذا أسنان الغنم اثنان من أوساطها الجذع من الضأن واثنان من المعز.

(١) هو أسد بن عمرو بن عامر بن عبد الله، أبو عمرو القاضي الفشيري الحنفي، صاحب الإمام أبي حنيفة. توفي سنة ١٨٨ هـ. (انظر: الفوائد لهية ص ٤٤، الجواهر المضية ١/٣٧٦).

ما تجب فيه الزكاة

الزكاة تجب في ستة أشياء.

- ١ - في الذهب.
- ٢ - والفضة.
- ٣ - والإبل.
- ٤ - والغنم.
- ٥ - والبقر إذا كانت سوائم.
- ٦ - والخيول.

ما لا تجب فيه الزكاة إلا بنية التجارة

ولا تجب فيما عدا هذه الأشياء إلا بنية التجارة.

ما لا تجب فيه الزكاة

ثم اعلم أن التي لا تجب فيها الزكاة اثنا عشر شيئاً:

- ١ - الحوامل.
- ٢ - والعوامل.
- ٣ - والعوالف.
- ٤ - والحملان.
- ٥ - والفصلان.
- ٦ - والعجاجيل.
- ٧ - واللالىء.
- ٨ - والجواهر.
- ٩ - واليواقيت.
- ١٠ - والرقيق.
- ١١ - والثياب.
- ١٢ - والعقار إلا أن تكون للتجارة.

ما لا تُصرف إليه الزكاة

سبعة أشياء لا تُصرف الزكاة إليها:

- ١ - عمارة المسجد.

- ٢ - والقنطرة.
- ٣ - والحج.
- ٤ - والعمرة.
- ٥ - والجهاد.
- ٦ - وعتق الرقاب.
- ٧ - وتكفين الموتى.

مَنْ لَا تَلْزَمُهُ الزَّكَاةُ

خمسة نفر لا يلزمهم الزكاة:

- ١ - الصبي.
- ٢ - والمجنون.
- ٣ - والمديون.
- ٤ - والمملوك.
- ٥ - والذمي.

مَنْ لَا تُصْرَفُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ

ثم الذين لا يجوز صرف الزكاة إليهم سبعة عشر نفرًا:

- ١ - الأب.
- ٢ - والجَدُّ إن علا.
- ٣ - ٤ - والولد وولد الولد وإن سفلوا.
- ٥ - ٦ - والأم والجدة وإن علت.
- ٧ - والعبد.
- ٨ - والمكاتب.
- ٩ - والمدبر.
- ١٠ - وأُمُّ الولد.
- ١١ - والكافر.
- ١٢ - والغني.
- ١٣ - وولد الغني إذا كان صغيرًا.
- ١٤ - ومملوك الغني.
- ١٥ - والزوج.

١٦ - والزوجة .

١٧ - وبنو هاشم ومن ولاؤه لهم من الموالى .

ما لا تجب فيه الزكاة

خمسة أشياء لا تجب فيها الزكاة :

- ١ - ما لم يقبض منه مائتا درهم عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما يجب فيما يقبضه قليلاً كان أو كثيراً .
- ٢ - ثمن ما كان لغير التجارة .
- ٣ - والمال الموروث .
- ٤ - والمال الموصى به .
- ٥ - والأجرة .

ما يُقبَضُ بعد الحول

اثان يجب فيهما الزكاة إذا قبض منه بعد الحول أربعين درهماً :

- ١ - القرض .
- ٢ - وثمن مال التجارة .

ما لا تجب فيه الزكاة

خمسة لا يجب فيها الزكاة :

- ١ - ما لم يقبض منه مائتا درهم وحال عليه الحول .
- ٢ - المهر عند أبي حنيفة .
- ٣ - وبدل الصلح من جنابة العمد .
- ٤ - وبدل الخلع .
- ٥ - وبدل الكتابة في قول أبي حنيفة الآخر وفي قوله الأول وهو قولهما تجب الزكاة قبل القبض إلا في بدل الكتابة .

باب العشر والخراج

العشر لا يجب في عشرة أشياء: في الحطب والقصب والحشيش والرطاب والبقول والرياحين والبطيخ والقثاء والبادنجان، ولا يجب في شيء من الخضروات عندهما^(١). وعند أبي حنيفة يجب العشر في جميع ما أخرجته الأرض من الحب وغيره من غير تقدير، وعندهما التقدير شرط، وهو أن يبلغ الخارج خمسة أوسق كل وسق ستون صاعاً، وهي مائتان وأربعون مثلاً، وإن كان الخارج قطناً أو زعفراناً قال أبو يوسف: يُقوّم ذلك فإذا بلغت قيمته خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الرسق كان فيه العشر، وإن كان أقل منه لا عشر فيه، وقال محمد لا شيء في الزعفران حتى يبلغ خمسة أمان والقطن خمسة أحمال كل حمل ثلثمائة من، وأما العسل إذا وُجد في الجبال أو في أرض العشر فزوي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: يجب في كل عشرة أرتال منه رطل، وقال محمد رحمه الله لا شيء فيه حتى يبلغ خمسة أفرق، والفرق ستة وثلاثون رطلاً وهي ثمانية عشر مثلاً، ومذهب محمد بن الحسن أن ينظر إلى أقصى ما يقدر به من ذلك الشيء إذا بلغ خمسة أمان وجب فيه العشر.

وأجمعوا على أنه إذا وُجد في أرض الخراج لا عشر فيه.

فصل

أرض الخراج

اعلم أن أرض الخراج ما صالح الإمام الكفار على أن يقيموا فيها ذمة للمسلمين يؤذون عنها الخراج أو غنمها وأخرج أهلها عنها ونقل إليها قومًا آخر من الكفار

(١) في هامش الأصل: وقالوا: يجب العشر في كل ثمرة باقية إلى آخر السنة بلا معالجة كثيرة، والعنب والتين ونحوهما يبقى بالتجفيف سنة، فإذا بلغ الرطب منها مقدار ما يكون حمسة أوسق بالتجفيف يجب فيه العشر، والخوخ والكمثرى ونحوهما لا يبقى

يكونون ذمة للمسلمين يؤدون عنها الخراج، أو أحياء مسلم أرضاً ميتة بإذن الإمام بماء خراجي.

أرض العشر

وأرض العشر: ما أسلم عليها أهلها أو غنمت وقمست بين الغانمين أو أحياء مسلم بماء مسلم، أو أرضاً أحياءها بغير الماء الخراجي.

مَنْ يلزمهم العشر دون الخراج

خمس أنفار يلزمهم العشر ولا يلزمهم الزكاة:

- ١ - الصبي.
- ٢ - والمجنون.
- ٣ - والمكاتب.
- ٤ - والغارم.
- ٥ - وأرض الوقف.

باب خمس الغنائم

اعلم بأن خمس الغنائم مقسوم على ثلاثة أسهم: سهم منها للفقراء والأيتام، وسهم منها للمساكين، وسهم منها لابن السبيل وهو المنقطع عن بلاده وعن أمواله، ويجعل ذلك لفقراء قرابة النبي عليه الصلاة والسلام، ولا شيء للأغنياء منهم من ذلك.

الفرق بين الفقير والمسكين

ثم الفقير مَنْ له أدنى شيء، والمسكين مَنْ لا شيء له.

فصل

ما يجب الخمس فيه

سنة أشياء يجب الخمس فيها:

فيما يُستخرج من المعادن والركاز كالذهب والفضة والجواهر والنحاس والرصاص والزئبق قلَّ ذلك أو كَثُرَ، والباقي للواجد سواء وجده مسلم أو ذمّي، إلا في الحربي الداخل بأمان في دار الإسلام، فإنه أمانة عنده، فيؤخذ منه كله إذا عمل في المعدن بغير إذن الإمام.

ما لا يجب فيه الخمس

ثمانية أشياء لا يجب فيها الخمس:

- ١ - لفيروزج .
 - ٢ - واليوقيث .
 - ٣ - وفي عين النفط .
 - ٤ - والقيث .
 - ٥ - والملح .
 - ٦ - والأحجار التي توجد في الجبال .
 - ٧ - واللؤلؤ .
 - ٨ - والعنبر .
- وقال أبو يوسف رحمه الله: يجب في اللؤلؤ والعنبر .

فصل

صرف خمس الركاز والمعدن

خمس الركاز والمعدن يجوز صرفه إلى ثلاثة نمر:

- ١ - إلى نفسه .
- ٢ - وإلى والده عند الحاجة .
- ٣ - وإلى فقراء بني هاشم وهم: آل عتي وآل عباس وآل عقبل وآل حارث بن عبد المطلب وموالهم .

صرف ما يجيء من الجزية والخراج

وما يجيء من الجزية والخراج والمال الذي يصلح عليه الكفار يُصرف إلى عشرة نفر وهم:

- ١ - إلى الغزاة .
- ٢ - والمقاتلة .
- ٣ - وأرزاق القضاة .
- ٤ - والفقهاء .
- ٥ - وقراءة القرآن .

- ٦ - والمؤذنين .
- ٧ - وإلى عمارة القناطر .
- ٨ - والمسجد .
- ٩ - والحياض .
- ١٠ - والمشاريع والشوارع .

كتاب الصوم

شرط جواز الصوم ثلاثة أشياء:

- ١ - النية .
- ٢ - والإمساك عن الأكل والشرب .
- ٣ - والإمساك عن الجماع في شهر رمضان نهائاً .

الصوم المفروض

الصوم المفروض واحد وهو صوم شهر رمضان .

الصوم الواجب

تسعة من الصيامات واجبة:

- ١ - كفارات صوم شهر رمضان .
- ٢ - وكفارة الظهار .
- ٣ - وكفارة القتل الخطأ .
- ٤ - وكفارة قتل الصيد .
- ٥ - وكفارة الحلق .
- ٦ - وكفارة اليمين .
- ٧ - وصيام المتمتع عشرة أيام إذا لم يجد الهدي .
- ٨ - وصوم الاعتكاف الواجب .
- ٩ - وصوم النذر .

المستحب من الصيام

ثلاثة من الصيامات مُستَحَبَّة:

- ١ - صوم يوم عرفة لغير الحجاج .

٢ - وصوم الأيام البيض.

٣ - وصوم الأوقات الفاضلة.

مَنْ يُلْزِمُهُمْ قِضَاءُ شَهْرِ رَمَضَانَ

عشرة نفر يلزمهم قضاء شهر رمضان:

١ - الحائض.

٢ - والنفساء.

٣ - والمريض.

٤ - والمغمى عليه.

٥ - والمرُضعة إذا أفطرت لإرضاع الصبي.

٦ - والمسافر.

٧ - ومَنْ لم يَتَوِ الصوم.

٨ - ومَنْ قَبْلَ المرأة فأمِنِي.

٩ - ومَنْ أفطر لظنه أن الشمس قد غربت ولم تغرب.

١٠ - أو تسخر على ظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طالعا^(١).

ما يلزم فيه القضاء دون الكفارة للتعمد

اثني عشر شيئاً إذا تعمد ذلك لزمه القضاء دون الكفارة:

١ - الجماع فيما دون الفرج.

٢ - ٣ - وابتلاع الحصة والنواة.

٤ - الاستقاء عمدًا.

٥ - والسعوط.

٦ - والوجور.

٧ - والحقنة.

٨ - والإقطار في الأذن.

٩ - ومداواة الجائفة بدواء رطب.

١٠ - والإقطار في الإحليل عند أبي يوسف رحمه الله.

(١) في هامش الأصل ولا يفطر ما لم يثلب على ظنه غروب الشمس، وإن أذن المؤذن. ومن كان على المنارة ويرى الشمس لا يفطر، ومن ببسكندرية وغابت عنه الشمس يفطر.

١١ - ١٢ - وَمَنْ لَمْ يَتْرُكِ الصَّوْمَ ثُمَّ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ جَامَعَ يَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقال أبو يوسف ومحمد: إن فعل ذلك قبل الزوال يلزمه القضاء والكفارة، وإن فعل بعد الزوال لزمه القضاء دون الكفارة.

مطلب ما لا يُفْطِرُ الصائِمُ

والذي لا يُفْطِرُ الصائِمَ ثلاثة وعشرون شيئاً:

- ١ - الاحتلام.
- ٢ - والحجامة.
- ٣ - والسُّوَّك.
- ٤ - والاذمان.
- ٥ - والكحل.
- ٦ - والطَّيْب.
- ٧ - والقيء النازع.
- ٨ - ومضغ العلك^(١).
- ٩ - وَمَنْ ذَاقَ شَيْئاً بِلِسَانِهِ.
- ١٠ - أَوْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ فَأَنْزَلَ.
- ١١ - أَوْ قَبَلَ وَلَمْ يَتَزَلَّ.
- ١٢ - ١٤ - أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرَبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا.
- ١٥ - والافتصاد.
- ١٦ - وَمَنْ جَعَلَ فِي فَرْجِهِ دَوَاءً.
- ١٧ - ١٨ - أَوْ طَعَنَ بِرِمَحٍ فِي جَوْفِهِ.
- ١٩ - أَوْ أَصَابَهُ سَهْمٌ.
- ٢٠ - أَوْ اسْتَنْقَعَ فِي مَاءٍ.
- ٢١ - أَوْ ابْتَلَعَ مَا بَقِيَ بَيْنَ أَسْنَانِهِ دُونَ الْحَمَصَةِ.
- ٢٢ - ٢٣ - والدخان أو الغبار أو غريلة الدقيق إذا دخل في جوفه.

(١) العلك: ضرب من صمغ الشجر، كاللبان يُمَضَّغُ فلا يماغ، والجمع علوك وأعلاك، وقد علكه. ومائمه: علاك. قال. والعلك والملاك: شجر ينبت بالحجاز قال أبو حنيفة: هو شجر لم أسمع له بحية. (لسان العرب «علك»).

القضاء مع الإمساك

سبعة نفر يلزمهم القضاء وإمساك بقية يومهم: مَنْ أصبح مُفْطِرًا لصومه، والصبي إذا بلغ في يوم من شهر رمضان، والكافر إذا أسلم في يوم من أيام رمضان، والمجنون إذا أفاق في يوم من رمضان، والمسافر إذا قَدِمَ بعدما أكل في يوم من أيام رمضان، والحائض والنفساء إذا طهرتا بعدما طلع الفجر في يوم من أيام رمضان، والمجنون، والمُغْمَى عليه إذا داوم الإغماء جميع الشهر لم يلزمه قضاؤه (إذا عمَّ الإغماء جميع الشهر يلزمه قضاؤه، ولو عمَّ الجنون جميع الشهر).

ولو أفاق المجنون والمُغْمَى عليه في آخر يوم من رمضان يلزمهما القضاء بجميع الشهر ولو أنه جنَّ أو أُغْمِيَ عليه في رمضان ثم زال ذلك بعد شهر رمضان لم يقضِ اليوم الذي حدث فيه الإغماء والجنون وقضى غيره.

صوم الواجب

أربعة أيام لا يجوز صوم الواجب فيها ولكن لو نذر الصوم فيها جاز، ويخرج عن نذره بالصوم فيها:

- ١ - يوم الشك.
- ٢ - ويوم الفطر.
- ٣ - ويوم الأضحى.
- ٤ - وأيام التشريق.

الصيام المُتتابع

أربعة من الصيامات متتابعة:

- ١ - كفارة شهر رمضان.
- ٢ - وكفارة الظهار.
- ٣ - وكفارة القتل.
- ٤ - وكفارة اليمين.

ما يجوز التفريق فيه من الصيام

خمسة من الصيامات إن شاء تابع وإن شاء فرَّق:

- ١ - قضاء شهر رمضان.

- ٢ - وصيام المتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع.
- ٣ - وكفارة الصيد إذا قتل.
- ٤ - وصوم كفارة الحلق.
- ٥ - وصوم النذر إلا أن ينويه متتابعًا فهذه الصيامات كلها لا تجوز إلا بنية من الليل، وصوم شهر رمضان يجوز بنية من النهار وكذلك صوم النذر في وقت بعينه.

الأصل في نية الصوم

- والأصل أن كل صوم له وقت معين يجوز بنية من النهار.
وكل صوم ليس له وقت معين لا يجوز إلا بنية من الليل.

باب صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على الحرّ المسلم إذا كان مالكا للتصاب، فاضلا عن مسكنه وثيابه وفرسه وأثاثه وسلاحه وعبيده.

ويخرج الرجل صدقة الفطر عن ستة نفر:

- ١ - عن نفسه.
- ٢ - وعن ولده الصغير.
- ٣ - وعن عبده.
- ٤ - وأخته.
- ٥ - ومديره.
- ٦ - وأمهات أولاده كفارا كانوا أو مسلمين.

لا تُخرج صدقة الفطر في ثمانية

ولا يُخرج عن ثمانية نفر:

- ١ - عن زوجته.
- ٢ - وعن ولده البالغ.
- ٣ - وعن مكاتبه.
- ٤ - وعبيده للتجارة.
- ٥ - وعبيده الأبق.
- ٦ - وأبويه وإخوته.

٨ - وأجداده ونوافله الصغار وإن لم يكن لهم أب حيّ في رواية محمد عن أبي حنيفة وفي رواية أخرى يلزم الجد صدقة فطرهم.

مِمَّ تَوَدَّى

وصدقة الفطر واجب أداؤها من أربعة أشياء:

- ١ - من الحنطة .
- ٢ - والشعير .
- ٣ - والتمر .
- ٤ - والزبيب ، من الحنطة نصف صاع ، ومن غيرها صاع . وجميع ما يقتات به مقيس على الشعير .

وقت وجوبها

صدقة الفطر يتعلق وجوبها بطلوع الفجر ، حتى لو مات قبل طلوع الفجر من يوم الفطر فإنه لا تجب عليه ولو مات بعد طلوع الفجر تجب ولا تسقط عنه إلا بالأداء . ولو أسلم الرجل أو ولد له ولد بعد طلوع الفجر لم يلزمه شيء . ويستحب أداؤها يوم الفطر قبل الخروج إلى المصلى . ولو عجل أداؤها في شهر رمضان جاز ، والله أعلم .

باب الاعتكاف

الاعتكاف وهو اللبث في المسجد سُنة ، ولا يصح إلا بالصوم وإن أوجبه على نفسه يفترض عليه وهو خمسة أشياء :

- ١ - النية .
- ٢ - والصوم .
- ٣ - واللبث في المسجد .
- ٤ - وترك الجماع ودواعيه .
- ٥ - وترك الخروج .

ولا يصح إلا في مسجد جماعة . وهو في المسجد الحرام أفضل من غيره في المساجد . ثم في مسجد النبي عليه الصلاة والسلام . ثم في المسجد الأقصى وهو مسجد بيت المقدس . ثم في المسجد الجامع .

ما لا يُفسد الاعتكاف

ولا يفسد الاعتكاف في أحد عشر شيئاً:

- ١ - ٢ - بالبيع والشراء.
- ٣ - والنكاح.
- ٤ - والأكل والشرب.
- ٥ - والنوم.
- ٦ - والتردد في نواحي المسجد.
- ٧ - وصعوده المأذنة.
- ٨ - والخروج للبول.
- ٩ - والخروج للغائط.
- ١٠ - والخروج لصلاة الجمعة.
- ١١ - ولصلاة العيدين ولكن يخرج حين تزول الشمس فيصلي قبلها أربعاً وبعدها أربعاً ثم يعود إلى معتكفه ولا يخرج لعيادة المريض، ولا يشهد الجنازة.

كتاب المناسك والحج^(١)

الحج فرض واجب على كل من استطاع إليه سبيلاً. والاستطاعة هو الرّاد والراحلة والصحة وأمن الطريق.

شروط وجوب الحج

ثم اعلم بأن شروط وجوب الحج تسعة أشياء:

- ١ - العقل.
- ٢ - والبلوغ.
- ٣ - والإسلام.
- ٤ - والحرية.
- ٥ - والصحة.
- ٦ - وأمن الطريق.
- ٧ - والزاد.
- ٨ - والراحلة.
- ٩ - والمحرم للمرأة، وهو الذي يجوز لها أن تسافر معه.

مَنْ لا يجب الحج عليهم

ولا يجب الحج على ستة نفر:

- ١ - الصبي.

(١) قال في المبسوط: اعلم أن الحج في اللغة القصد، ومنه قول القائل: وأشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون سبب الزبرقان المرعفرا أي يقصدون له مغطين. وفي الشريعة: عبارة عن زيارة على وجه التعظيم. ولا خلاف أن الحج فرض عين، لا فرص كهامة، وتجب في العمر مرة واحدة. (انظر النخبة ١/ ٨٠٧ - ٨٠٨).

- ٢ - والمجنون.
- ٣ - والممملوك.
- ٤ - والمريض.
- ٥ - ومن لا يستمسك على الدابة.
- ٦ - والأعمى وإن وجد قائدًا عند أبي حنيفة رحمه الله.

فريضة الحج

فريضة الحج ثلاثة أشياء:

- ١ - الإحرام.
- ٢ - والوقوف.
- ٣ - وطواف الزيارة.

واجبات الحج

واجبات الحج ستة أشياء ويجوز الحج مع تركها ولكن يلزم الدم:

- ١ - الإحرام من الميقات.
- ٢ - والسعي بين الصفا والمروة.
- ٣ - والوقوف بمزدلفة.
- ٤ - ورمي الجمار.
- ٥ - والحلق عند الإحلال.
- ٦ - وطواف الصدر.

سنن الحج

وسنن الحج ستة أشياء، ويجوز الحج مع تركها، ولكنه يصير مُسيئًا، ولا شيء

عليه، وهي:

- ١ - طواف القدوم.
- ٢ - والزَّمل في الطواف.
- ٣ - والهرولة في السعي.
- ٤ - والبيتوتة بمئى أيام البنى.
- ٥ - والبيتوتة بمزدلفة.
- ٦ - واستلام الحجر الأسود.

وجوه الإحرام

الإحرام أربعة أوجه :

- ١ - إحرام الحجة المفردة.
- ٢ - وإحرام بعمره مفردة.
- ٣ - وإحرام الحجة والعمره وهو القران.
- ٤ - وإحرام العمره في شهر الحح وهو التمتع.

الإحرام بحجة مفردة

أما الإحرام بحجة مفردة فهو أن يقول عند الميقات: اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني.
ويقول: لبيك اللهم لبيك. لا شريك لك لبيك. إن الحمد والنعمة لك والملك. لا شريك لك.

الإحرام بعمره مفردة

وأما الإحرام بعمره مفردة فهو أن يقول عند الميقات: اللهم إني أريد العمره فيسرها لي، وتقبلها مني.
ثم يقول كما ذكرنا. وإن شاء قال: لييك بعمره.

أفعال العمره

والعمره أربعة أشياء :

- ١ - الإحرام من الميقات.
- ٢ - والطواف والسعي بين الصفا والمروة.
- ٣ - والحلق.
- ٤ - والتقصير.

الإحرام بحجة وعمره

أما الإحرام بحجة وعمره فهو أن يقول عند الميقات:
اللهم إني أريد الحج والعمره فيسرها لي وتقبلها مني فيؤديهما جميعًا بإحرام واحد، ثم يذبح شاة بعد الرمي من جمرة العقبة في يوم النحر أو من يوم الغد أو من بعد الغد.

فإن لم يجد ما يذبح صام ثلاثة أيام في الحج آخرها يوم عرفة.

الإحرام بعمره في الحج

أما الإحرام بعمره في الحج فهو التمتع. وصورته:
أن يحرم بالعمره في أشهر الحج (شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة)
ويأتي بأفعال العمره.

فإذا حلّ من عمرته يقيم بمكة حلالاً من غير أن يرجع إلى أهله. ثم يحرم
بالحج من المسجد في يوم التروية. ويفعل ما يفعل الحاج المفرد. وعليه دم
التمتع، فإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع.

المواقيت

المواقيت خمسة لا يجاوزها الإنسان إلا محرماً:

- ١ - لأهل المدينة ذو الحليفة.
 - ٢ - ولأهل العراق ذات عرق.
 - ٣ - ولأهل الشام الجحفة.
 - ٤ - ولأهل نجد قرن.
 - ٥ - ولأهل اليمن يلملم.
- هذه هي المواقيت التي وقّتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلّم، مواقيت
للحج والعمره لكل من مرّ بها يريد ذلك.
وأما أهل مكة فميقاتهم للحج الحرم يحرمون من أي مكان من الحرم شافوا،
وأما ميقاتهم للعمره فهو الحل وهو التنعيم.

أنواع الطواف

الطواف ثلاثة:

- ١ - طواف القدوم وهو سبعة يرمي في الثلاثة الأول وليس على أهل مكة طواف
القدوم^(١).

(١) ويسمى أيضاً طواف اللقاء، وطواف التحية، وطواف أول عهد بالبيت. (انظر التحفة ١/ ٨١٢).

٢ - وطواف الصدر، وهو واجب لا يرمل فيه، وليس على أهل مكة طواف الصدر^(١).

٣ - وطواف الزيارة وهو فريضة يمشي على هيئته^(٢).

ما يفعل يوم النحر

أربعة أشياء تُفعل يوم النحر ولا شيء عليه في التقديم والتأخير:

١ - الرمي.

٢ - والحلق.

٣ - وطواف الزيارة.

٤ - والرمي في أربعة أيام سبعين حصاة ببنى ولا يبيت إلا ببنى في هذه الأيام.

ويأخذ الحصاة من الجبل الذي بقرب المزدلفة ولا يأخذ من غيره.

ولا يأخذ الحصاة التي رمى غيره.

الجمرات

الجمرات أولها يوم النحر إذا زالت الشمس يبدأ من بطن الوادي برمي جمرة العقبة سبع حصيات مثل حصا الخدف.

ويقطع التلبية مع أول حصاة ويكبر مع كل حصاة. ولا يقف عندها، ولا يرمي يومئذ غيرها.

ثم يذبح إن أحب إن كان مفردًا ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل وقد حلّ له كل شيء إلا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعد الغد، ويطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط، وقد حلت له النساء ثم يعود إلى بئى فيقيم بها، فإذا زالت الشمس من اليوم الثاني من النحر رمى الجمار الثلاثة يبتدىء بالتي تلي المسجد فيرميها سبع حصيات، يكبر مع كل حصاة، ويقف عندها، ويذكر الله تعالى، ويدعو بحاجته، ثم يرمي التي تليها مثل ذلك. ويقف عندها، ثم يرمي جمرة العقبة كذلك ولا يقف عندها. فإذا زالت الشمس من الغد رمى الجمار الثالث كذلك.

(١) ويسمى أيضًا: طواف الوداع، وطواف الإفاضة. (انظر التحفة ١/٨١٢).

(٢) ويسمى أيضًا: طواف يوم النحر، وطواف الركن. (انظر التحفة ١/٨١٢).

تعجل النفر

فإذا أراد أن يتعجل النفر نفر من مكة ونزل بالمحصب وطاف بالبيت سبعة أشواط، وهذا هو طواف الصدر، ثم يعود إلى أهله. وإن أراد أن يُقيم رمى الجمار الثلاث في اليوم الرابع بعد ما زالت الشمس.

أشهر الحج

أشهر الحج شهران وعشرة من ذي الحجة، أما الشهران فشوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة.

أيام الحج

وأيام الحج ستة:

١ - يوم التروية.

٢ - ويوم عرفة.

٣ - ويوم النحر.

٤ - ٦ - وأيام التشريق.

الموقف

الموقف اثنان:

١ - وقوف بعرفات: يقف الحاج بقرب الجبل بعد الظهر والعصر إلى أن تغرب الشمس وعرفة كلها موقف إلا بطن عرفة، ويصلي إمام بالناس الظهر والعصر بأذان وإقامتين ومن أدرك الوقوف ما بين الزوال من يوم عرفة إلى طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج.

ولو وقف قبل الزوال من يوم عرفة أو بعد طلوع الفجر من يوم النحر لم يحتسب عند الوقوف لفرض.

٢ - وأما الموقف الثاني فبالمزدلفة: يقف الإمام والناس معه بعدما صلى صلاة الفجر من يوم النحر يغلس إلى أن ترتفع الشمس، ويستحث أن يقف بقرب الجبل الذي عليه الميمنة ويقال له قرح.

والمزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر^(١) ويصلي الإمام بالناس المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة.

أعذار

ثمانية أعذار لا تمنع الوقوف ويصير مدرئاً للحج إذا اجتاز بها، ولم يعلم بأنها عرفات، أو مرت به دابة وهو نائم أو مُغمى عليه، أو وقف بها وهو جُنُب أو حائض أو مُحِث أو لم يُصَلِّ الصلاتين بعرفة أو وقف قبل طلوع الفجر من يوم النحر.

ما يحرم على المحرم

ومن أحرم بحجة أو عمرة يحرم عليه ثلاثون شيئاً:

- ١ - الجماع.
- ٢ - والقبلة.
- ٣ - والعلامة.
- ٤ - وحلق الرأس.
- ٥ - والشارب.
- ٦ - والإبط.
- ٧ - وحلق العانة.
- ٨ - والرقبة.
- ٩ - وموضع المحاجم.
- ١٠ - وقص اللحية.
- ١١ - وقص الأظافر.
- ١٢ - ١٤ - ولبس القميص المَخِيْط والسروايل والقباء والعمامة والقلنسوة.
- ١٥ - ١٦ - والبرنس والخُفَّين إلا أن يقطعهما أسفل الكعبين إن لم يجد نعلين.
- ١٧ - ١٩ - والثوب المصبوغ بَعْضُفَر أو ورس أو زعفران.
- ٢٠ - ٢٦ - وتغطية الرأس والوجه ومسّ الطَّيِّب وقتل الصيد والإشارة إليه والدلالة عليه.

(١) لحديث رسول الله ﷺ: «المزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر». أخرجه أبو داود في المناسك باب ٥٦ ، ٦٤ ، والنسائي في المناسك باب ٢١١ ، وابن ماجه في المناسك باب ٥٥ ، ٧٣ ، وأحمد في المسند ٣/٣٢١ ، ٣٢٦.

- ٢٧ - ونشف الشعر.
- ٢٨ - وغسل الرأس واللحية بالخطمي.
- ٢٩ - ولا فسوق.
- ٣٠ - ولا جدال في الحج.

ما يُوجب الدم على المحرم

خمسون^(١) شيئاً يُوجب الدم على المُحَرِّم:

- ١ - الطَّيِّب لعضو كامل.
- ٢ - والتدهين لعضو كامل بدهن البنفسج أو الحيرى أو بدهن البان والسَّمْسَم، عند أبي حنيفة رحمه الله أو بدهن الورد.
- ٣ - وغسل رأسه ولحيته بالخطمي.
- ٤ - أو داوى جراحته بدواء فيه طيب وأكثر من ذلك.
- ٥ - ولبس الثوب المَخِيط يوماً كاملاً أو ليلة كاملة.
- ٦ - أو تغطية الرأس يوماً كاملاً.
- ٧ - أو تغطية المحرمة وجهها.
- ٨ - وحلق ربع الرأس.
- ٩ - وحلق الإبط.
- ١٠ - وحلق العانة.
- ١١ - وحلق الرقعة.
- ١٢ - وموضع المحاجم عند أبي حنيفة.
- ١٣ - وحلق المحرم رأس المحرم يلزم المخلوق الدم.
- ١٤ - وقصّ أظافر اليدين والرَّجْلَيْن.
- ١٥ - وقصّ أظافر يد واحدة أو رجل واحدة.
- ١٦ - والجماع قبل الوقوف بعرفة.
- ١٧ - والجماع في العمرة قبل أن يطوف أربعة أشواط.
- ١٨ - والقبلة.
- ١٩ - والملازمة.
- ٢٠ - والجماع فيما دون الفرج سواء أنزل أو لم ينزل.

(١) المعدود منها ثمانية وثلاثون فقط.

- ٢١ - وطواف الزيارة محدثاً.
- ٢٢ - وطواف الصدر جنباً.
- ٢٣ - وترك ثلاثة أشواط من طواف الزيارة.
- ٢٤ - وتأخير طواف الزيارة بغير عذر عن أيام التشريق.
- ٢٥ - ٢٦ - وترك السعي بين الصفا والمروة، والإفاضة من عرفات قبل الإمام أو قبل غروب الشمس.
- ٢٧ - وترك رمي يوم واحد.
- ٢٨ - وترك رمي جمرة العقبة من يوم النحر.
- ٢٩ - وتأخير الحلق عن أيام التشريق.
- ٣٠ - وقتل الصيد.
- ٣١ - والدلالة عليه.
- ٣٢ - والإشارة إليه.
- ٣٣ - وقتل ما لا يؤكل من السباع.
- ٣٤ - وأكل الصيد للضرورة، وقتل الحمام المسرول والضبي المستأنس.
- ٣٥ - وتجاوز الميقات بغير إحرام.
- ٣٦ - ودم العتمتع.
- ٣٧ - ودم الإحصار.
- ٣٨ - ودم الفران، وهما دمان، دم لحجته ودم لعمرته.

ما يُوجب الصدقة

عشرون شيئاً يوجب الصدقة:

- ١ - طيب أقل من عضو.
- ٢ - أو لبس المَخِيط أقل من يوم.
- ٣ - أو حلق الرأس أقل من الربع.
- ٤ - أو حلق الشارب.
- ٥ - أو حلق المُحَرِّم رأس المُحَرِّم لزم الحالق صدقة. وكذلك لو حلق رأس حلال وكذلك لو تطيب، أو لبس أو حلق من عذر إن شاء ذبح وإن شاء تصدق على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع من برّ، وإن شاء صام ثلاثة أيام.
- ٦ - وترك تليته أو طاف طواف القدوم محدثاً.
- ٧ - وترك طواف القدوم أو ترك ثلاثة أشواط من طواف الصدر.

- ٨ - أو آخر ثلاثة أشواط من طواف الزيارة مما دونه يلزمه لكل شوط إطعام.
- ٩ - أو ترك إحدى الجمار الثلاث.
- ١٠ - أو قتل القملة، تصدق بما شاء.
- ١١ - أو أكل الزعفران إذا أصاب جميع فمه.
- ١٢ - أو دهن أقل من عضو كامل بالأشياء التي ذكرناها.
- ١٣ - والاكتحال بكحل فيه طيب.
- ١٤ - وقص أقل من خمسة أطافر.
- ١٥ - وقص خمسة أطافر من اليدين والرجلين متفرقة يلزمه لكل طفر طعام مسكين في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.
- ١٦ - ١٧ - وإن كسر بيض صيد يلزمه قيمته، وإن قطع قوائم الصيد حتى خرج من حيّز الانتفاع يلزمه قيمته.
- ١٨ - وإن قطع غصنًا من شجر الحرم يلزمه قيمته.
- ١٩ - وإن جرح صيدًا.
- ٢٠ - أو تنف شعره أو قطع عضوًا منه ضمن ما نقص.

البذنة

البذنة تجب في موضعين:

- ١ - فيمن طاف طواف الزيارة جُنُبًا.
- ٢ - فيمن جامع بعد الوقوف بعرفة قبل أن يطوف طواف الزيارة.

ما لا يؤكل من الهدايا

خمس من الهدايا لا يؤكل ولا يُقْلَد ويجوز ذبحه قبل يوم النحر:

- ١ - كفارة الصيد.
 - ٢ - وكفارة الحلق.
 - ٣ - وكفارة الإحصار.
 - ٤ - كفارة الجماع.
 - ٥ - وكفارة اللبس والطيب.
- وهدي الإحصار عند أبي حنيفة، وعندهما لا يجوز ذبح هدي الإحصار قبل يوم النحر.

ما يؤكل من الهدايا

ثلاث من الهدايا يؤكل ويُقْلَد ولا يجوز أن يذبحه إلا في يوم النحر:
هدي المتعة والقران وهدي التطوع. والدماء كلها: دم الجنابة وغيره يجوز قبل
يوم النحر ولا يجوز ذبحه إلا في المحرم.

ما يحل قتله للمحرم

ثمانية عشر شيئاً إذا قتله المحرم لا شيء عليه:

- ١ - الحية.
- ٢ - والعقرب.
- ٣ - والفأرة.
- ٤ - والغراب الأبقع.
- ٥ - والنمل.
- ٦ - والقراد.
- ٧ - والحدأة.
- ٨ - والسباع إذا ابتدأوا به.
- ٩ - والذباب.
- ١٠ - والبعوضة.
- ١١ - والسرطان.
- ١٢ - والذئب.
- ١٣ - والكلب العقور.
- ١٤ - والبراغيث.
- ١٥ - والإبل.
- ١٦ - والبقر.
- ١٧ - والغنم.
- ١٨ - والدجاجة.

إحرام المرأة

والمرأة في إحرامها كالرجل إلا في ستة أشياء هي:

- ١ - أنها لا تكشف وجهها.

- ٢ - ولا ترفع صوتها بالتلبية.
- ٣ - ولا ترمل بلطواف.
- ٤ - ولا هرولة عليها في السعي بين الصفا والمروة.
- ٥ - ٦ - ولا دم عليها في تأخير طواف الزيارة، ولا في تأخير طواف الصدر في حال الحيض.

ما يحلّ به النساء للمحرمين

أربعة أشياء تحلّ بها النساء للمحرمين:

- ١ - للمحصر تحلّ بالذبح.
- ٢ - وللحاج بطواف الزيارة.
- ٣ - وللمعتمر بالحلّ أو بالتقصير.
- ٤ - وللنساء الحج بالعمرة.

خمسة ألقاظ

خمسة ألقاظ توجب الحضور بمكة والإحرام بحجة أو عمرة:

- ١ - إن قال: الله تعالى عليّ حجة أو عمرة.
- ٢ - أو قال الله عليّ المشي إلى بيت الله.
- ٣ - أو إلى مكة.
- ٤ - أو إلى الكعبة.
- ٥ - أو إلى مقام إبراهيم خليل الله تعالى.

ثمانية ألقاظ

ثمانية ألقاظ لا توجب عليه شيئاً:

- ١ - إذا قال الله عليّ الخروج إلى بيت الله.
- ٢ - أو الذهاب.
- ٣ - أو عليّ الركوب أو السفر.
- ٤ - أو الإتيان إلى.
- ٥ - أو قال عليّ المشي إلى الصفا والمروة.
- ٦ - أو إلى عرفات.
- ٧ - أو إلى المسجد الحرام.
- ٨ - أو إلى الحرم عند أبي حنيفة وعندهما يلزمه بقوله إلى المسجد الحرام

كتاب النكاح

شروط الجواز

شروط جواز النكاح خمسة أشياء:

- ١ - حضور الولي.
- ٢ - والشاهدين.
- ٣ - ورضاء الزوجين.
- ٤ - ٥ - والإيجاب والقول.

ألفاظ انعقاد النكاح

وينعقد النكاح بستة ألفاظ:

- ١ - بلفظ النكاح.
- ٢ - والتزويج.
- ٣ - والتعليك.
- ٤ - والبيع.
- ٥ - والهبة.
- ٦ - والصدقة.

ما لا ينعقد النكاح به من الألفاظ

لا ينعقد النكاح بأربعة ألفاظ:

- ١ - العارية.
- ٢ - والإجارة.
- ٣ - والإباحة.
- ٤ - والإحلال. ولا ينعقد أيضًا بلفظ الوصية والقرض.

مَنْ يَصْلُحُ لِلشَّهَادَةِ عَلَى النِّكَاحِ

وينعقد النكاح بشهادة عشرة نفر:

- ١ - رجلان.
- ٢ - رجل وامرأتان.
- ٣ - والأعميان.
- ٤ - والماسقان.
- ٥ - والمحدودان في القذف.
- ٦ - وأبناء المرأة.
- ٧ - وأبناء الزوج.
- ٨ - أو أحدهما للزوج والآخر للمرأة.
- ٩ - والمعتقلان، أي معتقلا اللسان.
- ١٠ - ومستور الحال.

ولكنه إذا أنكر الزوج النكاح وادّعى أبو الابنة فشهد ابنه وهما أخوها على النكاح لا تُقبل شهادتهما، وإذا ادّعى الزوج النكاح وأنكر أبو الابنة فشهد ابنه بقبل. وإذا أنكرت البنت الرضاء بنكاح الأب فشهد الأب وأخوها على الرضاء لا تقبل وإن كان الولي غير الأب فشهد أخوها على رضاها تقبل ولا ينعقد النكاح بشهادة العبيد والصبيان والمجانين والكفار إلا نكاح المسلم اليهودية والنصرانية فإنه ينعقد بشهادة اليهودي والنصراني عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وعند محمد لا ينعقد.

عدد اللواتي يحلّ التزوّج بهنّ

ويجوز للحرّ أن يتزوج بأربع نسوة والعبد يحلّ له التزوّج بامرأتين ولا يحلّ له أكثر من ذلك وإن أُذِنَ له المولى.

الأولياء في النكاح

الأولياء في النكاح عشرة:

- ١ - الأب ثم الجدّ أب الأب وإن علا أقربهم فأقربهم.
- ٢ - ثم الابن وابن الابن وإن سفل.
- ٣ - ثم الأخ لأب وأم.

- ٤ - ثم الأخ لأب.
 - ٥ - ثم ابن الأخ لأب وأم.
 - ٦ - ثم ابن الأخ لأب.
 - ٧ - ثم العَمَ لأب وأم.
 - ٨ - ثم العَمَ لأب.
 - ٩ - ثم ابن العَمَ لأب وأم.
 - ١٠ - ثم ابن العَمَ لأب. والأقرب منهم يحجب الأبعد.
- وإن لم يكن لها عصبية من جهة القرابة فولَّيها مولى العتاقة الذي أعتق أباهما وإن لم يكن لها واحد منهم ولها أم أو جدّة أو أخت أو خال أو خالة أو عمّة أو امرأة ذات رحم محرم منها فهنّ أولياتها إن زوجها أقربهنّ إليها جاز النكاح في كلّ من قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله.

مَنْ لَا وَلَايَةَ لَهُمْ

ثمانية نفر لا ولاية لهم:

- ١ - العبيد.
- ٢ - والصبيان.
- ٣ - والمجانين.
- ٤ - والوصيّ.
- ٥ - والملتقط الذي ربّى يتيمًا في حجره.
- ٦ - والغائب غيبة منقطعة.
- ٧ - والكافر للمسلمة.
- ٨ - والمسلم للكافر.

السكوت رضاء

عشرة نفر سكوتهم رضاء:

- ١ - البكر البالغة عند استثمار الوليّ دون الأجنبي.
- ٢ - وسكوت الشفيع.
- ٣ - وسكوت المولى إذا رأى عبده يبيع ويشترى سواء كان البيع صحيحًا أم فاسدًا.

- ٤ - وسكوت الأب إذا هنئ بالولد عند الولادة.
- ٥ - وسكوت المأسور منا إذا رأى عبده يقسم في الغنيمة.
- ٦ - وسكوت الصغير والصغيرة إذا بلغت، وهي بكر، إذا لم يكن المزوج الأب والجدة، علمت بالخيار أو لم تعلم وعبد أبي يوسف لا خيار لها وعدهما لها الخيار.
- ٧ - وسكوت الأمة المروجة عند العتق وخيار الأمة المعتقة يمتد إلى آخر المجالس.
- ٨ - وسكوت المولى عند ولادة أم الولد في أيام النفاس لا يملك نفيه بعد ذلك.
- ٩ - وسكوت العبد عن دعوى الحرية العتق عند البيع حتى لو ادعى العتق بعد ذلك لا يسمع منه إلا بالبيئة.
- ١٠ - وسكوت الأمة المتزوجة عند العتق كذلك ذكر والأمة إذا زوّجت نفسها بغير إذن مولاهما ثم عتقت بعد النكاح لا خيار لها، ولم يرد على هذا وذكر غيره: الرجل يبيع الشيء بالثمن الحال له حبسه حتى يقبض ثمنه، فإن قبض المشتري السلعة وهو يرى ذلك فسكت هذا منه رضاء. ذكره الطحاوي في مختصره في المأذون ولو كان الخيار للمشتري فرأى عبده الذي اشتراه يبيع ويشترى فسكت فهو إجازة للبيع وإبطال لخياره، ولو كان الخيار للبائع لا يكون إبطالاً لخياره. ذكره أيضاً في المأذون.

مطلب: سبعة لا يكون سكوتهم رضاء

سبعة أنفار لا يكون سكوتهم رضاء.

- ١ - سكوت المولى إذا رأى عبده يتزوج أو رأى أمته تتزوج، لا يصح النكاح ولا يصير به مأذوناً في التجارة.
- ٢ - وسكوت الولي إذا رأى الصغير أو الصغيرة يتزوجان.
- ٣ - وسكوت المرتهن إذا رأى الراهن يبيع الرهن.
- ٤ - وسكوت المالك إذا رأى رجلاً يبيع ملكه.
- ٥ - وسكوت الغريم إذا رأى المولى يبيع العبد المدبون.
- ٦ - وسكوت امرأة العنين وإن أقامت معه سنين.

مطلب: الكفاءة في النكاح^(١)

الكفاءة في النكاح خمسة أشياء:

- ١ - المساواة في الدين.
 - ٢ - والنسب.
 - ٣ - والصلاح.
 - ٤ - والجِرَّة.
 - ٥ - والقدرة على المهر والنفقة فإن لم يقدر عليها لم يكن كفؤًا لها.
- ومن كان له أبوان أو ثلاثة في الإسلام فهو كفؤ لمن كان آباؤه وأجداده أكثر من ذلك في الإسلام.
- والعبد ليس بكفؤ للحرّة.
- والمعتق الذي ليس له أبوان في الإسلام ليس بكفؤ للحرّة، والله أعلم.

باب المحرّمات

اعلم أن المحرّمات بالنسب إحدى عشر، وهي حرمة مؤبدة:

- ١ - ٢ - الأم والجذات من قبل الرجال والنساء.
- ٣ - ٤ - والبنات وبنات الولد وإن سفلت.
- ٥ - ٦ - والأخت وبنات الأخ، وبنات الأخت.
- ٧ - ٨ - والعمة والخالة.
- ٩ - وأم أخيه من النسب.
- ١٠ - وأم أخته من النسب.
- ١١ - وأخت ولده من النسب.

مطلب: المحرّمات من الصهرية

المحرّمات من الصهرية اثني عشر:

- ١ - أم امرأة، دخل بها أو لم يدخل. وبنات امرأة دخل بها، سواء كانت في حجره أو في حجر غيره.

(١) قال في عبون المسائل ص ٤٩: قال أبو حنيفة: المرالي بعضهم أكفاء لبعض إلا الحائث والحجاج. وقال محمد: الحائث والكناس والحجّام لا يكون كفؤًا. وقال أبو يوسف: الكفؤ في الدين والحسب والمال.

٢ - وامرأة الأب.

٣ - وامرأة الابن، حرام على أبيه دخل بها الابن أو لا.

٦ - وحليلة أجداده من قبل الأب والأم وإن علو لقوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٢].

٧ - وحليلة ابن الابن وابن البنت وإن سفلن لقوله تعالى: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَُمَّاتِكُمْ﴾ [النساء: الآية ٢٣].

٨ - ١١ - والجمع بين المرأة وخالتها، وبين المرأة وعمتها وبنت أخيها وبنت أختها.

١٢ - والجمع بين الأختين بنكاح أو في الوطء بملك بمين.

مطلب: أربع وعشرون حُرْم نكاحهن

أربعة وعشرون نفرًا من النساء حُرْم نكاحهن مقيسًا على كتاب الله وسنة رسول الله وإجماع الأمة:

١ - ٣ - أم الأم، وجدة الأم، وجدة حدة الأم وإن علت.

٤ - ٥ - وأم الأب وجدة الأب وإن علت.

٦ - وبنت البنت وإن سفلت.

٧ - وابنة الابن وإن سفلت.

٨ - وأم العمة إذا كانت أختًا لأبيه، من الأب والأم أو من الأم فإنها جدة

له.

٩ - وإن كانت أختًا لأبيه من الأب فأما كانت امرأة جده وامرأة الجد

حرام.

١٠ - ٢٤ - وأم أم العمة، فإن كانت العمة أختًا لأبيه من الأب والأم أو من

الأب، فأما أم العمة تكون جدة أبيه وجدة الأب حرام، وإن كانت أختًا لأبيه من الأب

فأما عمتها تكون صهرة جده وصهرة الجد حلال فإن كانت أختًا لأبيه من الأب والأم أو

من الأب فعمة عمتها تكون عمة أبيه، وعمة أبيه حرام عليه، وإن كانت عمتها أختًا

لأبيه من الأم فعمة عمتها حلال له لأنها أجنبية منه وأم الخالة إن كانت الخالة أختًا

لأمه من الأب والأم أو من الأم فتكون أمًا لأمه وحدة له، والجدة حرام، وإن كانت

أختًا لأمه من الأب فأما الخالة تكون امرأة جده من قبل الأم وامرأة الجد أب الأم

حرام عليه.

فإذا أم أم الخالة إن كانت الخالة أختاً لأم أمه من الأب والأم أو من الأم فتكون أم أم هذه الخالة جدة أمه، وجدة أمه حرام عليه.

وإن كانت أختاً لأم أمه من الأب فتكون أم أم الخالة صهرة جده من قبل الأم فهي له حلال كما هو حلال من قبل الأب.

وخالة خاله إن كان خالته أختاً لأمه من قبل الأب والأم أو من قبل الأم لا يجوز نكاحها لأنها خالة أمه وأنها بمنزلة أم الخالة، ولا يجوز نكاح أم الخالة ولا نكاح من هو في مثل حالها.

وإن كانت خالته أختاً لأمه من الأب فنكاح خالتها جائز لأنها ربيبة جده من قبل الأب، وربيبة الأب حلال قريبة الجد أولى.

مطلب: منكوحات الجد وأب الجد

والم منكوحات للجد وأب الجد وجد الجد وأب جد الجد من قبل الأب والأم حرام.

ومنكوحات الابن وابن الابن وابن البنت وابن ابن البنت النوافل^(١) وإن سفلوا حرام.

مطلب: ستة من الخلوات لا يجب فيها كمال المهر

ستة من الخلوات لا تُوجب تكميل المهر:

- ١ - الخلوة مع المرض.
- ٢ - ومع الإحرام.
- ٣ - ومع صوم شهر رمضان.
- ٤ - أو مع الحيض.
- ٥ - أو مع الصفر.
- ٦ - أو مع الرتق إذا لم يكن فتق.

(١) النوافل: جمع نافلة، والنافلة: ما زاد على النصيب أو الحق أو الفرض، والنافلة: الهبة، ونفل فلاناً: أعطاه زيادة على نصيبه الواجب له. والمقصود بالنوافل هنا: ولد الولد. (انظر القاموس المحيط: «نفل»).

مطلب: أحوال التفريق قبل الدخول المُسقط للمهر

سنة من التفريق قبل الدخول تُسقط المهر:

- ١ - فرقة خيار البلوغ.
- ٢ - والفرقة بالخيار بالعتق.
- ٣ - ٤ - والفرقة بتقبيّل ابن الزوج وأبيه.
- ٥ - وفرقة الرّدة.
- ٦ - وفرقة الملك بالإبراء عن الإسلام.

ما يمنع ابتداء النكاح دون البقاء

سنة أشياء تمنع ابتداء النكاح ولا تمنع البقاء:

- ١ - رجل تزوج مكاتبته لا يجوز، ولو تزوج مكاتبته ابنه أو أبيه ثم ملكها يبقى النكاح بينهما ولو تزوجها بعدما ماتا لا يجوز النكاح.
- ٢ - وامرأة تزوّجت بمكاتبها لا يجوز، ولو تزوّجها مكاتب ابنها أو أبيها ثم ملكته يبقى النكاح بينهما إلى أن يتحقّق عجزه. ولو تزوّجت بعدما ماتا لا يجوز النكاح.
- ٣ - ورجل تزوج بأمة مكاتبه لا يجوز، ولو تزوّج بأمة ثم اشتراها مكاتبته فإنه يبقى النكاح بينهما.
- ٤ - ورجل تزوج مكاتبته على أمة وسلّمها إليها قبل الدخول، ثم طلقها، ثم تزوّج بتلك الأمة قبل أن يقضي لها بنفسها لم يجز، ولو تزوّجها أولاً ثم طلقها يبقى النكاح بينهما إلى أن يقضي للمكاتبته بنفسها.
- ٥ - ورجل باع جارية بيعًا فاسدًا ثم مات البائع فتزوجها ابن البائع لا يجوز، كما لو تزوجها البائع لأنه ثبت له حق التمليك والاسترداد وحق التمليك يمنع ابتداء النكاح، ولو تزوجها ثم مات الأب يبقى النكاح بينهما إلى أن يقضي بالردّ عليه لأنه ليس له إلا حق التمليك وحق التمليك لا يرفع النكاح ولكن يمنع ابتداء النكاح.
- ٦ - ورجل باع عبدًا بجارية وقبض الجارية فمات العبد قبل التسليم، ثم تزوج الجارية لم يجز، ولو تزوجها ثم مات العبد يبقى النكاح بينهما.

٧ - ورجل آلى^(١) من امرأته فمضت أربعة أشهر، وقع الطلاق بالإيلاء، ولو أنه طلقها ثم مضت أربعة أشهر لم يقع الطلاق بالإيلاء.

مطلب: الزواج بمعتدة والوطء الموجب للعدة

مسلم تزوج بمعتدة مسلم لا يجوز ولو تزوج امرأة ثم وطئت بشبهة حتى وجبت العدة يبقى النكاح بينهما.

الزواج بغير شهود

رجل تزوج امرأة بغير شهود، أو في عدة من ذمي لم يجز ولو كانا ذميين والنكاح بغير شهود أو في عدة من ذمي ثم أسلما يبقى النكاح بينهما في قول أبي حنيفة رحمه الله إذا أسلما والعدة منقضية.

ولو كانت العدة باقية بطل النكاح وكذلك الردة تمنع ابتداء النكاح ثم لا تمنع البقاء حتى لو ارتدا ثم أسلما جميعاً يبقى النكاح بينهما بعد الإسلام.

باب المهر

مهر المثل

مهر المثل معتبر بثلاث نسوة:

- ١ - بأخواتها لأبيها.
- ٢ - وعماتها.
- ٣ - وبنات عماتها ولا يعتبر بأمها وخالتها ويعتبر فيه التساوي بين المرأتين في خمسة أشياء:

- ١ - يعتبر في السن.
 - ٢ - والمال.
 - ٣ - والدين.
 - ٤ - والبلد.
 - ٥ - والجمال إذا كان مثلها في الجمال في بلدها.
- أما إذا كان أجمل منها في غير بلدها فلا يعتبر وإن كان من أقاربها.

(١) آلى: أي أقسم.

مطلب: ما يُسقط نصف المهر

- سنة أشياء لا تُسقط جميع المهر وتُسقط نصف المهر:
- ١ - ٢ - إذا جاءت الفرقة من قبل الزوج قبل الدخول بالطلاق أو ارتداده.
 - ٣ - ٤ - وتقيله ابنتها أو أمها.
 - ٥ - وتقيل ابنة لها مُكرّمة.
 - ٦ - وامراته الكبيرة إذا أرضعت امرأته الصغيرة.
- ففي هذه المسائل كلها يجب نصف المهر.

مطلب: ثلاثة مهور توجب الوسط

- ثلاثة مهور توجب الوسط، فلو أتى بقيمته تجبر المرأة على القبول:
- ١ - رجل تزوج امرأة على عبد أو جارية غير موصوفة، صحت التسمية ولها الوسط. فإن أعطاها قيمته أجبرت على القبول.
 - ٢ - وإن تزوج على عدد معلوم من الإبل والغنم صحت التسمية ولها الوسط، فإن أعطاها قيمته أجبرت على القبول.
 - ٣ - وكذلك تزوجها على فراش بيت صحت التسمية ولها الوسط بما جرت عادة أهل بلدها بذلك فإن أعطاها قيمته أجبرت على القبول.

مطلب: مهران يوجبان الوسط

- اثنان من المهور يوجبان الوسط فإن أعطاها قيمته لا تجبر على القبول:
- ١ - وذلك لو تزوجها على شيء موزون.
 - ٢ - ولو تزوجها على شيء غير موصوف لها مهر المثل.

نكاح العبيد والإماء

- نكاح العبيد والإماء بغير إذن السيد موقوف، فإن أجاز الولي جاز، وإن رده بطل وإن تزوج حرة بإذن المولى فنفتها دين عليه يُباع فيها.
- وإن أذن لعبده أو مدبره أو مكاتبه أن يشتري جارية ويطأها لا يجوز، ولو وهبها منه لا يجوز ما لم يتزوجها.

مطلب: مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ تَزْوِيجُ الْعَبْدِ وَيَجُوزُ لَهُمْ تَزْوِيجُ الْإِمَاءِ

- أربعة نفر لا يجوز لهم تزويج العبد ويجوز لهم تزويج الإماء:
- ١ - ٢ - الأب والوصي يجوز لهما تزويج أمة اليتيم دون عبده.
 - ٣ - ٤ - والمكاتب وأحد المتفاوضين، يجوز لهما تزويج أمة من كسبهما دون العبيد فإنه لا يجوز.

مطلب: مَنْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ تَزْوِيجُ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ

- ثلاثة نفر لا يجوز لهم تزويج العبيد والإماء:
- ١ - العبد المأذون.
 - ٢ - والمضارب.
 - ٣ - وأحد شريكي العنان في قول أبي حنيفة ومحمد.
- وقال أبو يوسف يجوز للعبد المأذون التزويج.

مطلب: مَنْ يَجُوزُ لَهُمْ تَزْوِيجُ الْإِمَاءِ مِنَ الْعَبِيدِ

- أربعة نفر يجوز لهم تزويج الإماء من العبيد:
- ١ - الأب.
 - ٢ - والوصي.
 - ٣ - والمكاتب.
 - ٤ - وأحد المتفاوضين.

كتاب النفقات^(١)

مطلب: مَنْ لا نفقة لها

عشر من النساء لا نفقة لهن:

- ١ - الصغيرة التي لا تحتل الجماع.
 - ٢ - والناشئة إذا لم يكن لها عليه مهر.
 - ٣ - وإذا اغتصبها كرهاً.
 - ٤ - والمسافرة للحج إذا لم يكن معها زوجها.
 - ٦ - والأمة إذا لم يوثقها^(٢) مولاهم بيتاً.
 - ٧ - والمنكوحه نكاحاً فاسداً.
 - ٨ - والمرتدة.
 - ٩ - والمتوفى عنها زوجها.
 - ١٠ - والمرأة إذا قبلت ابن زوجها أو أباه بشهوة، ويجبر الرجل على نفقة كل ذي رحم محرم منه إذا كانوا صغاراً فقراء أو كباراً زمنى أو عمياناً.
- ونفقة البنت البالغة والابن الزَّمن السَّالغ على أبييهما على قدر الميراث، ثلثها على الأب وثلثها على الأم.

(١) النفقة الواجبة ثلاثة أنواع: نفقة الزوجات، ونفقة المحارم من الرحم، ونفقة الرقيق. (انظر عيون المسائل ص ٥٢ - ٥٤، وانتحفة للسمرقندي ٢/٢١٦).

(٢) أباء فلاتاً منزلاً هيأه له وأنزله، ويؤاً فلاتاً منزلاً: أنزله، وتبؤاً المكان: نرله وأقام به. والتوثيق هنا: أن يخلي مولاهم بيتها وبين زوجها في منزل الزوج ولا يستخدمها، فإن فعل ذلك تجب على الزوج النفقة. (انظر التحفة ٢/٢١٨).

فصل: نفقة المريضة

لا نفقة للمريضة إذا لم تُزَفَ إلى بيت زوجها، وإن رُفَّت قالوا لها النفقة، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا نفقة لها إن كانت لا تطيق الجماع. وإذا رُفَّت المرأة إلى زوجها وهي صحيحة فمرضت في بيت الزوج مرضًا لا يحتمل معه الجماع: إن كان بنى بها كان لها النفقة، لأن المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها، وإن لم يدخل بها فمرضت مرضًا لا يحتمل الجماع معه لا نفقة لها.

أُغْمِي عليها إغماء كثيرًا فهو بمنزلة المرض.

وإن بنى بها في منزلها ثم مرضت مرضًا لا يحتمل معه الجماع وذهبت إلى منزل الزوج وهي مريضة على حالها: له الخيار إن شاء أمسكها وعليه النفقة وإن شاء ردها إلى منزلها ولا نفقة عليه.

وكذا الصغيرة.

قالوا: إنما تجب النفقة على الزوج للمرأة المريضة في بيته والصغيرة التي لا تُجامع إذا كان يتمكن الزوج من الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه ما، فإن كان لا يتمكن فلا نفقة لها.

ولو مرضت المرأة في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت إلى دار أبيها، قالوا: إن كانت بحال يمكن النقل إلى منزل الزوج بمحقة أو نحوها ولم تنتقل لا نفقة لها، وإن كان لا يمكن نقلها فلها النفقة.

واقعة:

رجل غاب عن امرأته فتزوجت بزواج آخر، ودخل بها الثاني، فعاد الزوج الأول، وفرق القاضي بينها وبين الزوج الثاني. كان عليها العدة، ولا نفقة لها في عدتها لا على الأول ولا على الثاني.

أما الثاني لأن نكاحه كان فاسدًا، والزواج الفاسد لا يوجب النفقة لا قبل الفرفة ولا بعدها في العدة.

وأما الزوج الأول لأنها صارت ناشرة.

واقعة:

منكوحة الرجل إذا تزوجت بزواج ودخل بها الثاني فعلم القاضي بذلك وفرق بينهما، ثم علم الزوج الأول فطلقها ثلاثًا وجبت عليها العدة عنهما، ولا نفقة لها على

أحد. أما على الثاني لأن نكاحه كان فاسدًا، وأما الأول لأنها صارت ناشزة على الزوج الأول في النكاح وسقطت نفقتها ما دامت تمتد من الثاني، فإذا سقطت عنه النفقة في النكاح لا يجب عليه في العدة.

فتوى:

امرأة طلبت من القاضي أن يعرض لها النفقة على زوجها: إن كان الزوج صاحب مائدة وطعام كثير لا يفرض لها النفقة، وإن لم يكن كذلك يفرض لها النفقة بالمعروف شهرًا شهرًا.

ولو قالت المرأة إنه يريد السفر فخذ لي كفيلاً بالنفقة، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يجبره القاضي على إعطاء الكفيل، كما لا يجبر على إعطاء الكفيل في الدين المؤجل إذا خاف الطالب أن يغيب المديون قبل حلول الأجل. وعن أبي يوسف يأخذ من الزوج كفيلاً بالنفقة وهكذا عن محمد في بعض الروايات يسأل الزوج كم تغيب؟ فإن قال شهرًا أخذ منه كفيلاً بنفقة شهر واحد، وإن قال أغيب شهرين يأخذ كفيلاً بنفقة شهرين.

مطلب: ثلاثة أحكام تفرق فيها نفقة المرأة

عن نفقة ذي الرحم المحرم

١ - إذا عجلت نفقتها فهلكت عندها أو سرقت أو كانت ثيابًا فعجلت بنمزيقها لا يلزمه نفقتها ولا كسوتها حتى تمضي المدة. وفي ذي الرحم المحرم منه يلزمه ثانيًا في الحال.

٢ - وإن أمسكت الزوجة النفقة ولم تنفقها حتى انقضت العدة وهي على حالها تلزمه نفقة أخرى، وفي ذي الرحم المحرم لا تلزمه أخرى حتى يأكل ما عنده.

٣ - ولو أخذت نفقتها مدة ثم ماتت يسترد نفقة ما بقي من المدة عند محمد رحمه الله وفي ذي الرحم المحرم لا يسترد إجماعًا.

نفقة أهل الذمة على المسلمين

ويجبر أهل الذمة على نفقة سبعة نفر من المسلمين:

١ - ٢ - على نفقة الأب والأم.

٣ - ٤ - والجد والجدة.

٥ - ٦ - والولد وولد الولد.

٧ - والزوجة.

إجبار الفقير على نفقة خمسة نفر

ويجبر الفقير على نفقة خمسة نفر:

١ - على نفقة أولاده الصغار.

٢ - والبنات الكبار.

٣ - والبنين الكبار الزمنى.

٤ - والأب الفقير الزمن دون الصحيح المكتسب.

٥ - ونفقة الزوجة.

إجبار المرأة على نفقة أبويها الفقيرين

والمرأة تُجبر على نفقة أبيها وأُمها الفقيرين.

العبد ونفقة زوجه

ولا يُجبر العبد إلا على نفقة الزوجة فتفرض عليه وتصير دينًا عليه يُباع فيه، إلا أن يقديه المولى.

مال الغائب والوديعة

يفرض في مال الغائب وفي مال الوديعة نفقة أربعة نفر:

١ - ٢ - نفقة الأبوين.

٣ - والأولاد الصغار.

٤ - ونفقة الزوجة إذا كان المودع يعترف بالمال وبالزوجة، ويأخذ منها كفيلاً إلى أن يحضر الغائب.

فإن أنكر المودع النسب والزوجة أو المال لا خصومة بينهم.

وإن كان المال ثيابًا لا يدفع القاضي إليهم إلا كسوتهم، ولا يبيع ذلك في طعامهم. ولا يبيع شيئًا من العروض في نفقتهم ولكنه يفرض لهم فيه.

وإن كان ماله في يد أبويه فأنفقًا منه لم يضمنوا وإن كان عروضًا وباعه في نفقتهم جاز.

باب حق الحضانة

إذا وقعت الفرقة بين الزوجين وله منها ولد صغير فالأم أحق به.

وحق الحضانة لسبع عشرة من النساء:

- ١ - وأولى النساء به الأم.
- ٢ - ثم أم الأم، ثم أم الأب.
- ٣ - ثم الأخت من الأب والأم.
- ٤ - ثم الأخت من الأم.
- ٥ - ثم الأخت من الأب.
- ٦ - ثم بنت الأخت من الأب والأم.
- ٧ - ثم بنت الأخت من الأم.
- ٨ - ثم بنت الأخت من الأب.
- ٩ - ثم بنت الأخ من الأب والأم.
- ١٠ - ثم بنت الأخ من الأم.
- ١١ - ثم بنت الأخ من الأب.
- ١٢ - ثم الخالة من الأب والأم.
- ١٣ - ثم الخالة من الأم.
- ١٤ - ثم الخالة من الأب.
- ١٥ - ثم العمة من الأب والأم.
- ١٦ - ثم العمة من الأم.
- ١٧ - ثم العمة من الأب.

وروي أن الخالة أولى به من بنت الأخ من الأب.

وكل من تزوجت من هؤلاء يسقط حقها إلا الجدّة إذا كان زوجها الجدّ.

فإن لم يكن للصبي امرأة من أهله فاختم فيه الرجال فأولاهم به أقربهم تعصياً. وإذا صار الابن بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده ويلبس وحده صار الأب أحق به.

وكذلك إذا حاضت البنت وبلغت حداً تشتهى فيه فالأب أولى بها في تلك

الحالة. والله أعلم.

كتاب الطلاق^(١)

أنواع الطلاق

الطلاق على ثلاثة أوجه:

- ١ - طلاق العدة وهو الأحسن.
- ٢ - وطلاق السئة، وهو الحسن.
- ٣ - وطلاق البدعة.

أما طلاق العدة: فهو أن يطلقها واحدة في طهر ولم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي عدتها إن لم يرد مراجعتها.

وأما طلاق السئة فهو أن يطلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار في كل طهر طقة من غير جماع، حتى لو لحقته ندامة يمكنه استرداكه.

وأما طلاق البدعة فهو على أربعة أوجه:

- ١ - أن يطلقها بكلمة واحدة.
- ٢ - أو يطلقها في حال الحيض.
- ٣ - أو في طهر وقد جامعها فيه، إلا أن تكون حاملاً.
- ٤ - أو يطلقها أكثر من ثلاث.

(١) الطلاق لغة: عبارة عن حدّ القيد والإطلاق، ولكن جعل في المرأة طلاقاً، وفي غيرها إطلاقاً يقال: طلق الرجل امرأته تطلقاً فهو مطلق. ويقال: أطلق الأسير، إذا حللت إيساره وخلبت عنه، وهو من باب قتل. وفي اللغة من باب. قرب.

والطلاق شرعاً أرفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص. (انظر: الدر المختار مع الحاشية ٢٢٦/٣، البناية للعين ١٦٨/٤، المبسوط ١٢٧/٦، الهداية مع البناية ٥٣٤/٤).

مَنْ يَفْصِلُ بَيْنَ طَلَاقَهُنَّ بِالْأَشْهُرِ

ثلاث من النساء يفصل بين طلاقهنّ بالأشهر:

- ١ - الآية.
 - ٢ - الصغيرة.
 - ٣ - عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهم الله، يطلقهن ثلاثاً للسنة ويفصل بين طلاقهنّ بالأشهر.
- وقال محمد وزفر: الحامل لا تطلق للسنة إلا واحدة.
- والحامل إذا أراد أن يطلقها ثلاثاً يطلقها واحدة فإذا مضى الشهر صلّقها أخرى فإذا مضى شهر آخر طلقها أخرى.

مَنْ لَا يَكْرَهُ طَلَّاقَهَا عَقِيبَ الْجَمَاعِ

أربع من النساء لا يكره طلاقهنّ عقيب الجماع:

- ١ - الآية.
 - ٢ - الصغيرة.
 - ٣ - والحامل.
 - ٤ - وغير المدخول بها.
- ولا يكره طلاق غير المدخول بها في حال الحيض.

الطَّلَاقُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَالنِّيَّةُ

الطلاق على ضربين صريح وكناية:

فالصريح لا يحتاج إلى النية وهو سبعة ألفاظ تقع بها الرجعة، في قوله:

- ١ - طَلَّقْتُكَ.
- ٢ - أَنْتِ طَالِقٌ.
- ٣ - أَنْتِ مَطْلُوقَةٌ.
- ٤ - أَنْتِ تَطْلُيقُ.
- ٥ - أَنْتِ الطَّلَاقُ.
- ٦ - أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ.
- ٧ - أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّاقًا، إلا هذه الألفاظ الثلاث الأخيرة إن نوى ثلاثاً يقع ثلاثاً، وفي الألفاظ الأولى لا يعمل بنية في العدد.

ألفاظ الكنايات

وأما الكنايات فهي اثنان وأربعون لفظاً، ثلاثة منها يقع رجعيًا:

- ١ - قوله اعتدي .
- ٢ - ٣ - واستبرئي رحمك، وأنت واحدة وإن نوى إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: في اعتدي إن نوى ثلاثًا يقع ثلاثًا، وأما في سائر ألفاظ الكنايات، لا يقع إلا واحدة عند علمائنا. وقال زفر والحسن بن زياد: إنه إن نوى اثنين يقع ما نوى.

- ٤ - وقوله: أنت خلية .
- ٥ - أو بريئة .
- ٦ - ٧ - أو بائة أو بئة .
- ٨ - أو بتلة .
- ٩ - أو حرام محرمة .
- ١٠ - تقبعي .
- ١١ - نخمري على رأسك .
- ١٢ - استتري .
- ١٣ - الحقني بأهلك .
- ١٤ - وهبتك لأهلك .
- ١٥ - وهبتك لنفسك .
- ١٦ - ١٧ - لا مُلْكَ لي عليك ولا سلطان لي عليك .
- ١٨ - لا سبيل لي عليك .
- ١٩ - خَلَيْتَ سبيل طلاقك .
- ٢٠ - لا حق لي عليك .
- ٢١ - حبلك على غاربك .
- ٢٢ - اخرجني .
- ٢٣ - اذهبي .
- ٢٤ - اعتزلي .
- ٢٥ - ابتغي الأزواج .
- ٢٦ - تزوجي من شئت .

- ٢٧ - لست بامرأتي .
 ٢٨ - لست بزوج لك .
 ٢٩ - ما أنا بزوج لك .
 ٣٠ - سرحتك .
 ٣١ - فارقتك .
 ٣٢ - تركت طلاقك .
 ٣٣ - لا حاجة لي بك .
 ٣٤ - أنت حرّة .
 ٣٥ - أنت سائبة .
 ٣٦ - تو ني مشته هشتم ترا^(١) .
 ٣٧ - أنت طالق أخبث الطلاق .
 ٣٨ - أنت طالق أعظم الطلاق .
 ٣٩ - أنت طالق أشد الطلاق .
 ٤٠ - أنت طالق طلاق الحرج .
 ٤١ - أنت طالق مثل الكف .
 ٤٢ - أنت طالق مثل البيت إن نوى ثلاثاً يقع ثلاثاً، وإن لم يكن له نية يقع واحدة .
 وفي سائر الكتابات فيما يحتمل السب والتشبيه، إن سم يكر له نية لا يقع الطلاق بهذه الألفاظ كلها إلا أن يكون في حاة الغضب أو في حالة مذاكرة الطلاق فح كذا لا يقع إلا ما ذكر .

الطلاق البائن

- في تسعة أشياء يقع الطلاق بائناً:
 ١ - إذا قال: «إنت طالق ثلاثاً» .
 ٢ - أو اقترن الطلاق باللفظ المنبئ عن البينونة صفة للمرأة، من غير حرف العطف كقوله أنت طالق بائن .
 ٣ - أو طالق البتة .

(١) عبارة بالعربية معناها: طلقك بلا ريب .

- ٤ - أو أنت طالق حرام.
- ٥ - وعن أبي يوسف أنه إذا قال: أنت طالق للبدعة ونوى واحدة بائنة تكون بائنة، وروى هشام^(١) عن محمد في هذه المسألة أنها واحدة رجعية.
- ٦ - ولو قال: «أنت طالقة أقبح الطلاق» رُوِيَ عن أبي يوسف أنه رجعي، وقال محمد: إنه بائن. وفي جميع ما ذكر ورد لفظ الثلاث صريحًا.
- ٧ - ...^(٢).

أصول في الطلاق

وهي أصول يجب معرفتها وهو أن العدة إذا كانت من طلاق الرجعة فطلقها بائنا أو رجعيًا يقع.

وإن كان بائنا وجري على لسانه لفظ من ألفاظ الكنايات لا يقع.

ما يصدق من الكنايات

ثمانية ألفاظ من ألفاظ الكنايات لا يقع فيها الطلاق:

ثمانية ألفاظ من ألفاظ الكنايات إذا ذكرها في حال الغضب يصدق ولو ذكرها في مذاكرة الطلاق، بأن سألت المرأة الطلاق، لا يصدق أنه لم يرد بها الطلاق في قوله أنت خلية أو برية أو بائنة بنة حرام وثلاثة ألفاظ من الكنايات لا يصدق في حال الغضب أو في حال مذاكرة الطلاق: قوله اعتدي أو اختاري أو أمرك بيدك^(٣).

الفاظ اختيار البينة

أربعة ألفاظ إذا خير الرجل زوجته فاخترت بلفظ منها بانت:

قولها اخترت نفسي، اخترت أبي وأمي، اخترت أهلي، اخترت الأزواج.

(١) لعنه: هشام بن عبد الله الرازي المازني السني الحنفي المتوفى سنة ٢٠١ هـ، له من المؤلفات: «صلاة الأثر»، «نواذر في الفقه». (كشف الظنون ٥٠٨/٦).

(٢) يبيض بالأصل.

(٣) في التحفة للسمرقندي سوى بين هاتين المجموعتين من كنايات الطلاق فجعل حكمها في حال الغضب واحدًا خلافاً لأبي الليث فقد جاء في التحفة: وأما في حال ذكر الطلاق وحال الغضب: ففي تسعة ألفاظ من الكنايات يقع الطلاق بلا بنة، وهي قوله: أنت بائن، وأنت علي حرام وخليّة وبرية وبنة وأمرك بيدك واختاري واعتدي واستبرني رحمك لأن هذه الألفاظ كما تصلح للطلاق تصلح لغيره والحال يدل على الطلاق ظاهراً لأنه حال سؤال الطلاق وحال الغضب والخصومة فكان الظاهر أنه قصد الطلاق بذلك فرجع جانب الطلاق على غيره. (التحفة ٢/٢٥٢).

ألفاظ تطلق بها في الحال مع السكوت

سنة ألفاظ إذا خاطبها بها طلقت في الحال مع السكوت:

١ - قوله: أنت طالق بمكة، طلقت في الحال أينما كانت.

٢ - أنت طالق في الدار.

٣ - أنت طالق في البيت.

٤ - أنت طالق ما لم أطلقك.

٥ - أنت طالق متى لم أطلقك.

٦ - أنت طالق كلما لم أطلقك.

إلا في كلما تطلق ثلاثاً، واحدة بعد أخرى متواليات، إذا لم تكن مدخولاً

بها.

ألفاظ الشرط

وألفاظ الشرط ستة أشياء:

١ - إن.

٢ - وإذا.

٣ - وإذا ما.

٤ - ومتى.

٥ - وحيثما.

٦ - وكلما.

فمتى ما وجدت هذه الشرائط انحلت اليمين وانتهى الأمر، إلا في كلما يتكرر الطلاق بتكرار الشرط، حتى يقع ثلاثاً، فإن تزوجها بعد زوج وتكرر الشرط لا يقع شيء.

ألفاظ يتأخر فيها الطلاق إلى آخر عمره

ثلاثة ألفاظ يقع الطلاق بها ويتأخر إلى آخر عمره، وهي قوله:

١ - إن لم أطلقك فأنت طالق.

٢ - وإذا لم أطلقك فأنت طالق، عند أبي حنيفة وقال صاحباه: في قوله إذا لم أطلقك وما لم أطلقك يقع في الحال مثل إن ومتى وحيثما وكلما.

مَنْ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ

أربعة نفر لا يقع طلاقهم:

- ١ - الصبي.
- ٢ - والمجنون المطبق.
- ٣ - والمُخْمَى عليه.
- ٤ - والنائم.

أعضاء يقع الطلاق بإضافته إليها

سنة عشر عضوًا إذا أضاف الطلاق إليها يقع:

- ١ - قوله أنت طالق نفسك.
- ٢ - طالق جسدك.
- ٣ - طالق جسمك.
- ٤ - طالق بدنك.
- ٥ - طالق رأسك.
- ٦ - طالق رقبتك.
- ٧ - طالق عنقك.
- ٨ - طالق وجهك.
- ٩ - طالق روحك.
- ١٠ - طالق عنقك.
- ١١ - طالق فرحك.
- ١٢ - طالق دمك.
- ١٣ - طالق جزء منك.
- ١٤ - طالق...^(١).

أعضاء لا يقع الطلاق إذا أُضيف إليها

خمسة عشر عضوًا إذا أُضيف الطلاق إليها لا يقع:

- ١ - يدك طالق.

(١) يبصر بالأصل.

- ٢ - ورجلك طالق.
- ٣ - وسافك طالق.
- ٤ - وفخذك طالق.
- ٥ - وظهرك طالق.
- ٦ - وبطنك طالق.
- ٧ - وصلبك طالق.
- ٨ - وثديك طالق.
- ٩ - وفمك طالق.
- ١٠ - ولسانك طالق.
- ١١ - وأنفك طالق.
- ١٢ - وعينك طالق.
- ١٣ - وذقنك طالق.
- ١٤ - وأذنك طالق.
- ١٥ - وشعرك طالق لم يقع شيء.

باب المشيئة في الطلاق

اثنا عشر لفظاً إذا جعل الرجل أمرها بيدها أو بيد غيرها لا يقتصر على المجلس:

- ١ - قول الرجل لآخر: طلق امرأتي.
- ٢ - وقوله لزوجته: طلقي نفسك مني متى ما شئت.
- ٣ - ٦ - وأنت طالق إذا ما شئت، أو وقت ما شئت، وحيث ما شئت، وحين ما شئت.
- ٧ - ٨ - وأنت طالق في مكة، وأنت طالق إذا دخلت مكة، لا تطلق إلا إذا دخلت مكة.
- ٩ - ولو قال: أنت طالق غداً يقع الطلاق عند طلوع الفجر من الغد.
- ١٠ - ولو قال: إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم، إذا استكمل استمرار الدم ثلاثة أيام وقع الطلاق من حين حاضت.
- ١١ - ولو قال: إذا حضت حيضة فأنت طالق لم تطلق حتى تطهر من حين حيضها.

١٢ - ولو قال: أنت طالق كيف شئت، ثم قامت من مجلسها ثم شاءت طلقت في قول أبي حنيفة، وقال أصحابه: لا تطلق ما لم تشأ في المجلس.

أربعة ألفاظ تقتصر على المجلس

أربعة ألفاظ تقتصر على المجلس وهي قوله لرجل: طلق امرأتي إن شئت.
وقوله لزوجته: طلقني نفسك واختاري أمرك بيدك، باللفظ الأول إذا طلقها يقع واحدة رجعية وفي التخيير إذا اختارت نفسها يقع واحدة بآثمة من غير نية ولا يقع أكثر من واحدة وإن نوى.

وفي الأمر باليد يقع ما نوى إلا أنه إذا نوى اثنين يقع واحدة.
ولا بد من ذكر النفس في كلامه أو في كلامها.

ألفاظ يقع بها الطلاق بإجابة المرأة

اثنى عشر لفظاً يقع بها الطلاق بإجابتها: إن أجابت طلقت، وإن قامت من مجلسها أو أخذت في عمل آخر خرج الأمر من يدها:
قوله لزوجته: أنت طالق إن شئت أو هويت أو رضيت أو أحببت، أو تحببني أو تبغضي أو تحبي كذا وكذا أو تبغضي كذا وكذا، أو تكرهي الطلاق، أو بشرتني بالطلاق، أو أنت طالق كم شئت، بحكم الطلاق، وإن كان في قلبها خلاف ما أظهر^(١).

باب الخلع

الخلق طلاق بائن^(٢) ويلزمها المال، إلا أنه يكره له أخذ العوض إذا كان النشوز من قبله^(٣).

(١) أي العبرة بالظاهر ولا يمحض عما في الباطن من حقيقة الشعور وهي نزعة موضوعية معروفة في فقه الشريعة الإسلامية. (انظر في تفصيل موقف الفقه الإسلامي من هذه النزعة كتاب التعبير عن الإرادة في الفقه الإسلامي لوحي الدين سوار من جامعة دمشق بند ١ وما بعده).

(٢) ورد تفصيل هذه العبارة في التحفة للسمرقندي حيث جاء: «الخلق طلاق عندنا، وقال الشافعي: هو فسخ في أحد القولين ولهذا قلنا إن مَنْ قال لامرأته «خالعتك» ولم يذكر العوض ونوى الطلاق كان طلاقاً بائناً، ولو نوى الثلاث صح لأنه من كنايةات الطلاق».

(٣) معنى الكراهية أن النشوز إذا كان من قبله ففي أخذه العوض معنى أكل أموال الناس بالباطل من بعض الوجوه وهذا من تطبيقات مبدأ الكسب دون سبب في الفقه الإسلامي باعتباره مبدأ عاماً جامعاً كما أوضحنا ذلك في كتابنا الكسب دون سبب والفضالة وقد جاء في التحفة في بحث =

فإن قالت: خالعتني على ما في يدي من شيء وليس في يدها شيء بفع الخلع ميجانًا.

ولو قالت: خالعتني على ما في يدي من مال وليس في يدها شيء يقع الخلع مهرها إن كانت قد قبضته ويلزمها الرد.

وإن قالت: خالعتني على ما في يدي من الدراهم وليس في يدها شيء يلزمها ثلاثة دراهم.

وإن قالت خالعتني على دراهم كثيرة يلزمها عشرة دراهم وما جاز أن يكون مهرًا جاز أن يكون بدلًا في الخلع.

ألفاظ الخلع

والألفاظ الخلع أربعة ألفاظ:

- ١ - خالعتك على ألف درهم^(١).
- ٢ - طلقني نفسك على ألف درهم.
- ٣ - بايتك على ألف درهم.
- ٤ - فارقتك على ألف درهم.

الاستثناء في الطلاق

الاستثناء في الطلاق على عشرة أوجه:

- ١ - قوله أنت طالق إن شاء الله.
- ٢ - أنت طالق بمشيئة الله.
- ٣ - أنت طالق إن شاء الله وشئت أنت.
- ٤ - أنت طالق إن شاء الله وشاء فلان.

- الخلع إن كان النشور من جهة الزوج فلا يحل له أن يأخذ شيئًا منها، بل له أن يطلقها، بلا عوض، لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَدْتُمْ لَسَهَّلَ اللَّهُ لَكُمْ مَخْرَجًا وَلَكِنَّ اللَّهَ قَدْ فَعَلَ مَا يَشَاءُ اللَّهُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النساء: الآية ٢٠]. (التحفة ٢/ ٢٧٥).

(١) حيث إن الخلع طلاق بعوض فقد جاء في التحفة للسمرقندي تعليقًا على هذه العبارة: «إن من قال لامرأته: «خالعتك على ألف درهم» فقبلت وقال الزوج: «لم أنو به الطلاق» لم يصدق، لأنه إنما يكون كتابة عن خلوه عن المال، فلا بد من النية، فأما إذا كان على مال، فلا حاجة إلى النية». (التحفة ٢/ ٢٧٣ - ٢٧٤).

- ٥ - أنت طالق إن شاء فلان وشئت أنت، فإن شاءت هي دونه أو شاء فلان دونها، لم يقع.
- ٦ - وقوله أنت طالق في محبة الله.
- ٧ - أنت طالق في رضا الله.
- ٨ - أنت طالق في قدرة الله.
- ٩ - أنت طالق في حكم الله.
- ١٠ - أنت طالق في إرادة الله لا يقع الطلاق بهذه الألفاظ كلها.
- (ولو قال أنت طالق في علم الله يقع الطلاق في الحال والله أعلم^(١)).

باب العدة

- لا يجوز النكاح في العدة إلا لزوجها.
- والعدة على أربعة عشر وجهًا:
- ١ - عدة بثلاثة قروء.
- ٢ - وعدة بقرنين.
- ٣ - وعدة بثلاثة أشهر.
- ٤ - وعدة بشهر ونصف.
- ٥ - وعدة بأربعة أشهر وعشرة أيام.
- ٦ - وعدة بشهرين وخمسة أيام.
- ٧ - وعدة بثلاث حيضات وأربعة أشهر وعشر.
- ٨ - وعدة بوضع الحمل.
- ٩ - وعدة إلى ستين (سنة)^(٢) وثلاثة أشهر بعدها.
- ١٠ - وعدة إلى ثلاثة أشهر إلا يومًا وثلاث حيض بعدها.

(١) المذهب أن الاستثناء في الأيمان والطلاق والعناق لا يؤخذ به إلا إذا كان متصلًا مع القول الخاص بواحد من هذه الأمور، فإذا كان كذلك بطل الطلاق أو العناق أو اليمين. وذهب خلف بن أيوب إلى عدم اعتبار الاستثناء الذي يجري بلا قصد والطلاق واقع. وذهب شداد بن حكيم إلى اعتبار هذا الاستثناء وعدم وقوع الطلاق. وذهب البعض إلى أن الاستثناء إذا كان قبل الطلاق بأن بدأ بالاستثناء أولًا لا يقع، وإن طلق ثم استثنى وقع. (انظر عيون المسائل ص ٦٣).

(٢) كذا العبارة في الأصل: ستين سنة. ولعلها: (ستين) والله أعلم.

١١ - وعدة بجميع العمر.

١٢ - وعدة بثلاث حيضات إلا يومًا وأربعة أشهر وعشر بعده.

١٣ - وعدة بقرنين إلا يومًا وشهرين وخمسة أيام بعده.

١٤ - وعدة بثلاث حيض في الحياة والوفاة.

أما العدة الأولى فهي عدة الحرة المطلقة إذا كانت ذات حيض.

وأما الثانية فهي عدة الأمة المطلقة صغيرة كانت أو كبيرة إذا كانت ذات حيض.

وأما الثالثة فهي عدة الحرة المطلقة صغيرة كانت أو آيسة.

وأما الرابعة فهي عدة الأمة المطلقة صغيرة كانت أو كبيرة آيسة.

وأما الخامسة فهي عدة المرأة المتوفى عنها زوجها.

وأما السادسة فهي عدة الأمة المتوفى عنها زوجها.

وأما السابعة فتتصور في أربعة مواضع:

١ - فيمن طلق زوجته الحرة طلاقًا رجعيًا وهو مريض ثم مات في عدتها.

٢ - أو كان له امرأتان أو ثلاث أو أربع فقال: إحدائكن طالق فمات قبل البيان على كل واحدة منهن أربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض.

٣ - أو زوج أم ولده من رحل فمات المولى ومات الزوج وبين موتهما شهران وخمسة أيام، ولا يعلم أيهما مات أولًا، يلزمها أربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض في قول أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك لو لم يعلم كم كان بين موتهما يلزمها أربعة أشهر وعشر تستكمل فيها ثلاث حيض عندهما، وفي قول أبي حنيفة عدتها أربعة أشهر وعشر لا حيض فيها.

٤ - وإن كان بين موتهما أقل من شهرين وخمسة أيام يلزمها أربعة أشهر وعشر بلا حيض إجماعًا. ولو مات المولى أولًا وهي تحت زوج أو في عدة منه من طلاق رجعي ثم مات الزوج تعتد بأربعة أشهر وعشر بلا حيض. وإن كانت العدة في طلاق بائن لا يلزمها عدة الوفاة.

وأما الثامنة فهي عدة الطلاق والوفاة والعتاق في أم الولد بالوضع، فإن بقي الحمل إلى سنتين من يوم طلقها ثبت نسبة وتنقضي العدة بوضع الحمل.

وإن جاءت به لأكثر من ستين يوم من يوم طلقها لا يثبت نسبة ويحكم بانقضاء عدتها منذ ستة أشهر، وتسترد نفقتها إن كانت قبضتها في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف رحمه الله تنقضي عدتها بالوضع وإن لم يثبت نسبه.

وأما التاسعة أن ينقطع حيضها بعد الطلاق نصبر إلى أن يصير عمرها ستين سنة ثم تعتد بثلاثة أشهر ثم تزوج.

وكذلك لو اعتدت بقرنين ثم انقطع الحيض نصبر إلى أن يصير بينها ستين سنة ثم تعتد بثلاثة أشهر.

وإن كانت عادة أمتها وأخواتها انقطاع الحيض قبل ستين سنة يؤخذ بعادتهن وإن كانت عاداتهن انقطاع الحيض بعد ستين سنة لا يؤخذ بذلك ويؤخذ بستين سنة.

وأما العاشرة فهي صغيرة طلقها زوجها فمضى ثلاثة أشهر إلا يومًا ثم حاضت فإن لم تمض ثلاث حيض لا تنقضي عدتها.

أو كانت آيسة فاعتدت بثلاثة أشهر إلا يومًا ثم حاضت، ما لم تمض ثلاث حيض لا تنقضي عدتها.

وأما الحادية عشرة فهي امرأة المفقود ما لم يموت أقران زوجها لا يرتفع النكاح بينهما، ثم متى يرتفع؟ قال بعضهم إلى مائة سنة. وقال بعضهم إلى مائة وعشرين سنة.

أما الثانية عشرة رجل طلق زوجته طلاقًا رجعيًا فاعتدت بثلاثة قروء إلا يومًا فمات الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشر.

وأما الثالثة عشرة: رجل طلق زوجته الأمة فاعتدت بقرنين إلا يومًا فمات زوجها يلزمها شهران وخمسة أيام.

وأما الرابعة عشرة: رجل أعنت أم ولده، أو مات عنها، أو رجل وطئ امرأة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ثم فرق بينهما، أو مات عنها تعتد عنه بثلاثة أقراء، وإن أبست^(١) أم ولده أو الموطونة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد في صغر أو كبر فعذتهن ثلاثة أشهر في الحياة والوفاة جميعًا.

(١) كذا العبارة في الأصل، ولعلها: «وإن أعنت» والله أعلم.

والعدة بعشرة أشهر وعشرة أيام صورتها الصغيرة إذا طلقها زوجها رجعيًا فاعتدت بثلاثة أشهر إلا يومًا ثم حاضت تستأنف عدة الحيض فتعتد بثلاث حيض، ثم مات الزوج يلزمها أربعة أشهر وعشر.

مَنْ يَجُوزُ نِكَاحُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ

سُتُّ مِنَ النِّسَاءِ يَجُوزُ نِكَاحُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ:

- ١ - المختلعة يتزوجها الزوج في العدة.
- ٢ - وأم الولد أعتقها سيدها يتزوجها في العدة.
- ٣ - وإذا ارتد أحد الزوجين والعياذ بالله ثم أسلم يتزوجها في العدة.
- ٤ - والأمة إذا أعتقت فاختارت نفسها يتزوجها زوجها في العدة.
- ٥ - والصغيرة إذا أدركت فاختارت نفسها يتزوجها زوجها في العدة.
- ٦ - والملاعن إذا كذب نفسه يتزوج الملاعنة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

مَنْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهِنَّ

أربع من النساء لا عدة عليهن:

- ١ - المطلقة قبل الدخول.
- ٢ - والحربية إذا دخلت دارنا بأمان فأسلمت وترك زوجها في دار الحرب.
- ٣ - والأختان يتزوجهما في عقدة واحدة فيفسخ النكاح بينهما.
- ٤ - والجمع بين أكثر من أربعة نسوة يفسخ النكاح بينهما وبينه.

مَنْ لَا يُلْزَمُهُنَّ الْإِتِّقَاءُ مِنَ الزَّيْنَةِ

خمس من النساء لا يلزمهن الإتيان من الزينة:

- ١ - المطلقة الرجعية.
- ٢ - والمعتدة من نكاح فاسد.
- ٣ - والمطلقة الصغيرة.
- ٤ - والمطلقة الذميمة عن زوج مسلم.
- ٥ - وأم الولد أعتقها سيدها أو مات عنها زوجها.

انتقال العدة

العدة تنتقل في أربعة مواضع:

- ١ - صغيرة بلغت في خلال العدة تستأنف العدة بالحيض.
- ٢ - آيسة في خلال العدة إذا حاضت، تستأنف العدة بالأشهر.
- ٣ - الأمة المطلقة الرجعية اعتقت في خلال العدة أو مات عنها زوجها ثم اعتقت في خلال العدة تستأنف عدة الحرائر.
- ٤ - والمطلقة الرجعية إذا مات عنها زوجها تستأنف عدة الوفاة، وتبطل عدة الطلاق.

أما المريض إذا طلق امرأته ثلاثاً أو بائناً ثم مات وهي في العدة تترث وتستأنف عدة الوفاة تستكمل فيها ثلاث حيض عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله.

مَنْ يتوقف نكاحها على انقضاء عدة أخرى

عشرون من النساء يتوقف جواز نكاحهن على انقضاء عدة الأولى:

١ - نكاح أخت المرأة.

٢ - وعمتها.

٣ - وخالتها.

٤ - وبنت أختها.

٥ - وبنت أخيها.

والأصل فيه أن كل شخصين لو ذكرنا أحدهما وانشأ الآخر (لو كان أحدهما ذكراً أو الآخر أنثى) لا يجوز النكاح بينهما، فإذا كانا أنثيين لا يجوز الجمع بينهما إلا في مسألة واحدة هي المرأة مع بنت زوج كانت له قبله، لو كانت الابنة ابناً لا يجوز له أن يتزوج بالمرأة ثم يجوز للرجل أن يجمع بينهما في النكاح.

٦ - والسادس نكاح الخامسة.

٧ - ونكاح الأمة على الحرية.

٨ - ٢٠ - ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسد أو في شبهة عقد ولا نكاح الرابعة بالخامسة إلا بعد انقضاء عدة الموطوءة ونكاح المعتدة مع رجل أجبي ونكاح المطلقة الثلاث لا يجوز إلا بعد انقضاء عدة الزوج الأول، ووطيء الأمة المشتراة لا يجوز إلا بعد مضي قرء أو شهر إن كانت آيسة.

والمرأة الحامل من الزنا يجوز نكاحها عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال أبو يوسف رحمه الله: لا يجوز نكاحها ولا يحوز وطؤها إلا بعد وضع الحمل.

والحربية إذا أسلمت في دار الحرب وهاجرت إلينا يجوز نكاحها وإن كانت حاملاً، ولا يجوز وطؤها حتى تضع حملها في رواية أبي حنيفة رحمه الله، وفي رواية أخرى لا يجوز نكاحها حتى تضع حملها، وإن لم تكن حاملاً فلا عدة عليها عند أبي حنيفة، ويجوز نكاحها ووطئها في الحال وعند صاحبه يلزمها العدة.

والمسيئة لا توطئ حتى تحيض أو يمضي شهران كانت صغيرة أو آيسة.

ونكاح المكاتبه ووطؤها لمولاها لا يجوز حتى يعتق أو تعجز.

ونكاح الوثنية والمرتدة والمجوسية حتى تسلم.

إماء لا يجوز وطؤهن إذا اشترى أمًا وبناتًا

خمسة وعشرون صنفاً من الإماء لا يجوز وطؤهن إذا اشترى أمًا وبناتًا: فوطء البنت حرم وطء الأم، وإن وطئ الأم حرم وطء البنت، ولا تحل البنت وإن باع الأم، وإن وطئ البنت ثم باعها لا يحل وطؤها ما لم تنزوح بزوح آخر ويطأها ويطلقها وتنقضي عدتها وكذلك لو ظاهر منها ثم طلقها ثم اشتراها لا يطأها حتى يكفر عن ظهاره.

وكذلك لو آلى منها ثم طلقها ثنتين ثم تزوجت بزوح آخر ثم عادت إلى الأول إن قربها يلزمه كفارة اليمين، وإن لم يقربها حتى مضى شهران لا تطلق.

الأمة الزانية

ولو زنت أمة يكره للمولى وطئها، كراهية تنزيه لا كراهية تحریم، وأمة حبلت من غير المولى لا يحل وطؤها.

الأمة المشتركة

والأمة المشتركة بين اثنين لا يحل لأحد الشريكين وطؤها.

وأمة وطئها رجل حراماً أو حلالاً لا يحرم على الابن وطؤها.

وأمة لها زوج لا يحل للمولى وطؤها، وإن وطئ أمة لا يحل له وطء أختها وعمتها وخالتها وبنات أختها وبنات أخيها وأختها من الرضاع وكذلك لو تزوج أمة ثم اشترى أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها لا يجوز وطؤهن.

وإن اشترى أمة ووطئها، ثم اشترى أختها لا يحلّ له وطء هذه، ويحلّ له وطء الأولى. وإن لم يوطأ الأولى فهو بالخيار إن شاء وطئ هذه وإن شاء وطئ الأخرى.

ولو وطئها أو قبلها أو باشرهما يأنم وتحرمان عليه، حتى يبيع إحداهما أو يزوجه من رجل ثم تحلّ له الثانية، ولكن المستحب أن لا يمسه حتى يمضي على أختها ثلاثة قروء.

ولو طلقها زوجها وهي في العدة يحلّ له وطء الأمة الأولى، وإن انقضت عدتها حرمتا جميعاً حتى يبيع إحداهما أو يزوجه من رجل.

ولو باعها من رجل ثم ردت عليه بعيب حرمتا جميعاً.

ولو ارتدت إحداهما لا يحلّ له وطء الثانية، وكذلك لو رهن إحداهما أو آجرها أو دبرها لا يحلّ له وطء الأخرى. وكذلك لو أبقت إحداهما من دار الإسلام أو زوجها من رجل بنكاح فاسد لا يحلّ له وطء الأخرى ولو كاتب إحداهما أو أعقها أو أعتق شقصاً منها وسلم أو قهرها الكفار بدار الحرب أو أبقت إلى دار الحرب، أو زوجها برجل بنكاح فاسد ودخل بها الزوج وإن فرّق بينهما، فما دامت معتدة يحلّ له وطء الأخرى، وإن انقضت عدتها حرم وطؤها، فإذا في هذه المسائل يُكره له وطء الأخرى.

باب الرجعة

والرجعة تحصل بالقول والفعل، وهي بأحد معانٍ ستة منى تحصل من جهة حصلت المراجعة:

- ١ - الجماع.
- ٢ - والقبلة بالشهوة.
- ٣ - والمباشرة بالشهوة.
- ٤ - والنظر إلى الفرج بالشهوة.
- ٥ - وقوله لها راجعتك.
- ٦ - أو راجعت امرأتي.

الشهادة على الرجعة

ويستحب أن يشهد على الرجعة شاهدين.

المراجعة من جهتها

ثلاثة أشياء من جهتها تحصل المراجعة بها:

- ١ - إذا باضعت زوجها.
- ٢ - أو قبلته.
- ٣ - أو باشرته كان الزوج طائماً لها أو مكرماً.

ما يقطع الرجعة

وتنقطع الرجعة بخمسة أشياء:

- ١ - إذا كان حيضها عشرة أيام فانقطع دمها.
- ٢ - ٥ - أو كان حيضها ما دون العشرة وانقطع الدم ومضى عليه وقت الصلاة أو اغتسلت وبقي على جسدها لمعة أو اغتسلت وتركت المضمضة والاستنشاق، أو اغتسلت بسور الحمار.

مسائل العلم بها لازم

وهنا ثلاث مسائل يجب معرفتها، والعلم بها على كل عاقل لازم:

- ١ - رجل قال: حلال الله في عنقه حرام، إن أراد به الطلاق كان طلاقاً، وإن أراد به اليمين كان يميناً، وإن أراد به الظهار كان ظهاراً وإن لم يكن له نية والرجل من العوام تطلق امرأته بائنة.
- ٢ - وإن قالت لزوجها: (دست) أز من باز دار كفت باز داشته كه (كذا)^(١).
- إن نوى به الطلاق يقع، وإن لم ينو لا يقع.
- ٣ - وإن تشاجرت مع زوجها فقالت: كابین خودرا سبر (بیش تورها) تورها کردم دست از من باز دار.
- فقال الزوج ثلاث مرات: جنك از تو باز داشتم^(٢). لا يقع إلا طلاق واحدة بائنة، ويحتاج بعد ذلك إلى عقد جديد.

(١) عبارة فارسية معناها: «أبعد يدك عني، قال: لتبعد». والكلمة الواردة بين قوسين من الألفاظ الفصحى، والظاهر أنه حليها طلاقاً مقررناً بألفاظ الفشار. (هامش الأصل).

(٢) عبارة فارسية معناها: إذا قالت: جعلت المهر لك حسب الشريعة فارفع يدك عني، فقال الزوج: رفعت قبضتي عنك. (هامش الأصل).

باب الظهار^(١)

الظهار بالأمهات أو بالنساء اللاتي لا يحلن للمظاهر أبدًا، من نسب أو رضاع أو صهرية.

ألفاظ الظهار

وهي ثمانية ألفاظ:

- ١ - قوله: أنت عليّ كظهر أمي^(٢).
- ٢ - وأنت عليّ كبطن أمي.
- ٣ - وأنت عليّ كفرج أمي.
- ٤ - وأنت عليّ كفخذ أمي.
- ٥ - وأنت عليّ كنفس أمي.
- ٦ - وأنت عليّ كعجز أمي.
- ٧ - ظاهرت منك.
- ٨ - أنا منك مُظاهر.

حكم الظهار^(٣)

وحكم الظهار تحريم الوطء والقبلة والعلامة إلى أن يكفر، فإن وطئها قبل التكفير يلزمه الاستغفار ولا يلزمه شيء سوى الكفارة الأولى. ولو ظاهر من أمته وأم ولده أو مدبرته لا يكون ظهارًا إلا أن تكون الأمة زوجته.

ألفاظ ترجع إلى نيته

ثلاثة ألفاظ ترجع إلى نيته إن أراد بها الكرامة فهو كما قال، وإن أراد بها الظهار كان ظهارًا وإن أراد بها الطلاق كان طلاقًا، وإن لم تكن له نية لا شيء عليه في قول

(١) قال السمرقندي في التحفة ٢/٢٨٨: «الظهار: أن يقول الرجل لزوجته أنت عليّ كظهر أمي، فيقع به الظهار، نوى أو لم ينو، لأنه صريح في بابه».

(٢) قال السمرقندي في التحفة ٢/٢٨٩: «لو شبه امرأته بعفو من أمه غير الطهر، فإن كان لا يحوز النظر إليه فهو ظهار، نحو البطي والفخذ والعورة».

(٣) قال السمرقندي في التحفة ٢/٢٩٠: «حكم الظهار هو تحريم الاستمتاع بها من الوطء ودواعيه مؤقتًا إلى وجود التكفير، مع بقاء ملك النكاح بما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال للمظاهر الذي واقع امرأته: «استمفر الله ولا تعد حتى تكفر».

أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف: هي يمين وعليه كفارة اليمين، وقد محمد رحمه الله هوظهار وعليه كفارة الظهار:

قوله: أنت علي كأمي. أنت علي مثل أمي. أنت علي حرام كأمي.

كفارة الظهار

كفارة الظهار ثلاثة أشياء قبل المسيس فتحرير رقبة مؤمنة عند القدرة أو كافرة صغيرة كانت أو كبيرة، ذكراً كان أو أنثى، فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً.

فإن جامع التي ظاهر منها في خلال الصوم بالليل عامداً أو بالنهار ناسياً استأنف الصوم، وإن جامعها خلال الطعام فإنه لا يستأنف الطعام بالإجماع وتجوز التغذية والتمشية فيمن قلّ أكلهم أو كثر.

عيوب في الرقبة لا تمنع التكفير عن الظهار

خمس من العيوب في الرقبة لا تمنع التكفير عن الظهار:

- ١ - الأصم.
- ٢ - والمرتدة.
- ٣ - والأعور.
- ٤ - ومقطوع اليد الواحدة والرجل الواحدة.
- ٥ - أو مقطوع إحدى الرجلين من خلاف.

عيوب تمنع التكفير

سبعة عشر من العيوب في الرقاب تمنع التكفير، لا يجوز إعتاقهم في الكفارة:

- ١ - المحنوق.
- ٢ - والزمن.
- ٣ - والمقعد.
- ٤ - ومقطوع الإبهامين.
- ٥ - ٦ - وأشلّ اليدين والرجلين.
- ٧ - والأخرس.
- ٨ - والأحدب.
- ٩ - والمرتد.

- ١٠ - ومقطوع اليدين .
- ١١ - والرُّجْلَيْن .
- ١٢ - ومَن كان على شرف الموت .
- ١٣ - والمدبر .
- ١٤ - وأُمُّ الولد .
- ١٥ - والمكاتب إذا كان قد أذى عنه شيء من كتابته .
- ١٦ - والعبد والمُشْرِك .
- ١٧ - والأعمى .

إعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة

ثلاثة من الكفارات يجوز عنها إعتاق الرقبة الكافرة :

- ١ - كفارة الفطر .
- ٢ - وكفارة الظَّهَار .
- ٣ - وكفارة اليمين ولا يجوز في كفارة القتل .

باب الإيلاء (١)

المدة

مدة إيلاء الحرة أربعة أشهر سواء كان زوجها حرًا أو عبدًا .
ومدة إيلاء الأمة شهران كان زوجها حرًا أو عبدًا .

أيمان يصير بها موليًا

خمسة أيمان يصير الرجل بها موليًا :

- ١ - قوله : والله لا أقربك أربعة أشهر .
- ٢ - وبالطلاق لا أقربك أربعة أشهر .

(١) الإيلاء في اللغة : اليمين . وفي الشرع عبارة عن اليمين على ترك الوطء في الزوجة مدة مخصوصة بحيث لا يمكنه الوطء إلا بحنث يلزمه بسبب اليمين . وقد كان الإيلاء طلاقًا في الجاهلية ، فجعله الشرع طلاقًا معلقًا بترك وطء الزوجة مدة مخصوصة . وركن الإيلاء شرعًا هو اللفظ الدال على ترك الوطء في عُرف الشرع مؤكدًا باليمين وهو قوله : والله لا أقربك ، أو لا أطأك . . . (انظر التحفة للسمرقندي ٢/٢٧٩ - ٢٨٠) .

- ٢ - وبالحج لا أقربك أربعة أشهر.
 ٤ - وبالصدقة لا أقربك أربعة أشهر.
 ٥ - وبالصيام لا أقربك أربعة أشهر فإن قربها كفر عن يمينه بكفارة اليمين وعن يمينه بالطلاق والعتاق وغيرهما لزمه ما حلف به.

ما لا يصير به مولياً

- أربعة أيمان لا يصير الرجل بها مولياً:
 ١ - ٢ - إذا حلف بأقل من أربعة أشهر في الحرة وأقل من شهرين في الأمة.
 ٣ - ٤ - أو حلف لا يقربها ببغداد أو في هذا البيت أو في هذه الدار.

ما يصير به مولياً

- سنة ألفاظ يصير بها مولياً:
 ١ - قوله: والله لا أقربك.
 ٢ - والله لا أطأك.
 ٣ - والله لا أجامعك.
 ٤ - والله لا أغشاك.
 ٥ - والله لأبفضك.
 ٦ - والله لا أغتسل منك من الجنابة.

ما لا يصير به مولياً

خمسة ألفاظ لا يصير بها الرجل مولياً إلا أن يريد بها الإيلاء:

- ١ - قوله: والله لا أدنو منك.
 ٢ - والله لا أباضعك.
 ٣ - والله لا أطأ فراشك.
 ٤ - والله لا أدخل عليك.
 ٥ - والله لا أجمع رأسي ورأسك في لحاف واحد.
 وإن قال لها في مجلس واحد ثلاث مرات والله لا أقربك أربعة أشهر وقربها في المدة يلزمه ثلاث كفارات، فإن لم يقربها حتى مضت المدة تقع طلقة واحدة بائنة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد يقع ثلاثاً.

وإن آلى منها ثم طلقها ثلاثاً ثم عادت إليه بعد زوج آخر يرتفع حكم الإيلاء حتى لو لم يقربها حتى مضت المدة لا تطلق، ولكن لو قربها في المدة يلزمه الكفارة، وكفارة الإيلاء واليمين سواء.

وإن كان الإيلاء على أبداً أو طلق ولم يوقت فكل مدة تمضي تقع طلقة بائنة إن كان تزوجها عقيل كل مدة ولم يقربها، فإن عادت إليه بعد زوج آخر ولم يقربها حتى مضت المدة لم تطلق بهذا الإيلاء، ولكن اليمين باقية إن قربها كفر عن يمينه.

أنت علي حرام

قوله أنت علي حرام على خمسة أوجه:

- ١ - إن أراد به اليمين كان يميناً.
- ٢ - وإن أراد به الظهار كان ظهاراً.
- ٣ - وإن أراد به الطلاق كان طلاقاً بائناً إلا أن ينوي به الثلاث.
- ٤ - وإن أراد به الكذب فهو كما أراد.
- ٥ - وإن أراد به التحريم كان يميناً ويكون إيلاء في قولهم جميعاً. والله أعلم.

باب اللعان (١)

سبب الوجوب

وسبب وجوب اللعان أن يقول لامرأته: يا زانية.

أو قال: ليس هذا الولد مني.

فإن سكنت ولم ترفع الأمر إلى الحاكم كان أفضل وإن رفعت إليه وأكر الزوج القذف لا يستحلف ولكنها تستشهد شاهدين، فإن أقامت شاهدين، أو أقر به الرجل ثم رجع يجلد ثمانين جلدة، ولا تقبل شهادته أبداً، وإن أقر به الرجل وقال صدقت يُقام الرجل حتى يقول أشهد بالله إني لمن الصادقين فيما ربيتها به من الزنا يقولها أربع مرات ثم يقول خامساً: إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رمى بها به من الزنا،

(١) اللعان: شرعاً، شهادات مؤكدة بالإيمان من الجانبين، أي الزوج والزوجة، موثقة باللعن في جانبه، أي جانب الزوج، وبالغضب في جانبها، أي جانب الزوجة، وإنما سُمِّيَ به مع أنه ليس اللعن إلا في آخر كلامه تغليباً أو لأن الغضب قائم مقام العن. وهو في جانبه يقوم مقام حد القذف، وفي جانبها مقام حد الزنا. (كشف اصطلاحات الفنون ٢/١٤٠٨).

يشير إليها في جميع ذلك ثم تُقام المرأة فإن أقزّت فقالت هو صادق زنيّت فأقزّت كذلك في أربع مجالس تُرجم هي، وإن قالت هو كاذب فيما رماني، تقول أربع مرات: أشهد بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الرنا، وتقول خامس: أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به من الزنا.

فإذا لعتن فرق الحاكم بينهما وكانت تلك الفرقة نطفة بائنة.

متى تحلّ الملاعة لزوجها

ولا تحلّ الملاعة لزوجها إلا بأربعة أشياء عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

أن يكذب نفسه فيجلد ثمانين جلدة أو يقذف غيرها فيجلد ثمانين جلدة أو تزني هي فتجلد مائة جلدة فحيث حلّ الملاعة لزوجها.

وقد أبو يوسف وزفر: المتلاعنان لا يجتمعان أبدًا.

وإن امتنع الزوج من اللعان حبسه الحاكم حتى يكذب نفسه فيجلد ثمانين جلدة، وإن امتنعت المرأة حبسها الحاكم حتى تلعن أو تصدق الزوج فإذا تلعنا نفى القاضي نسه، أي نسب ولد الملاعة، وألحقه بأمه.

متى يصحّ نفى الولد

ثلاثة مواضع يصحّ فيها نفى الولد ويلاعن:

- ١ - أن ينفي عقيب الولادة.
 - ٢ - أو في الحال التي يتناع آلة الولادة.
 - ٣ - أو في الحال التي يقبل التهتة.
- أحدهما أن ينفي ولدًا أقرّ أن امرأته ولدته. أو شهدت امرأة على الولادة فعال: «هذا ليس بابني» وذلك قبل الإقرار بالولد، وقبل مضي مدة تهتة الولد التي هي قائمة مقام الإقرار.

ما لا يوجب اللعان

أربعة أشياء لا توجب اللعان:

- ١ - إذا قذفها والولد في البطن^(١).

(١) قال في التحفة ٣٠٢/٢: لو قال لامرأته وهي حامل: «هذا لحمل ليس مني»، فهو ليس =

٢ - أو كان الولد قد خرج ميتاً.

٣ - أو ولدت حياً ثم مات.

٤ - أو أسقطت سقطة قد استبان خلقه، وإذا لم يستبين خلقه لا تصير نفساء، ولكنها ندع الصلاة أيام حيضها ما بينها وبين عشرة أيام وإن استمر بها الدم أكثر من ذلك فهي استحاضة. وإنما لا يجب اللعان إذا كان الولد في البطن إن قال ليس حملك مني، فأما إذا قال: زني، وهذا الحمل من الزنا يلاعن، ولكنه لا يحكم بانتفاء الحمل. ولو ولدت ولدين في بطن واحد فنفي الأول واعترف بالثاني ثبت نسبهما جميعاً ويحدّ الزوج، وإن اعترف بالأول ونفي الثاني ثبت نسبهما جميعاً ويلاعن.

مَنْ لَا لَعَانَ بَيْنَهُمْ وَلَا حَدَّ

سبعة نفر من الزوجين لا لعان بينهم ولا حدّ:

إذا كان الزوج صبيّاً أو مجنوناً أو كافراً.

أو أخرس أو مسلماً له امرأة يهودية أو نصرانية أو حرّاً له امرأة أمه أو مدبرة أو مكاتبة أو أم ولد.

أو عبد له امرأة يهودية أو نصرانية أو رجل له امرأة محدودة في القذف ففي هذه المسائل كلها إذا قال: يا زانية لا يجب حدّ ولا لعان، ولكن يعزّر.

أحوال الحدّ دون اللعان

في أربعة يجب الحدّ ولا لعان:

١ - في البالغ.

٢ - والمعتوه.

٣ - والناطق.

٤ - والمسلم.

= بقاذف، ولا لعان بينهما عند أبي حنيفة وزفر. وقال أبو يوسف ومحمد: إن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر، لاعنها، وإن جاءت به لأكثر فلا لعان. واتفق أصحابنا أنه لا ينفي نسب الحمل قبل الولادة.

مَنْ يُلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ

اثنان يلزمهما حدّ القذف:

- ١ - المرأة المحدودة في القذف، فإذا قذفها زوجها يلزمه ثمانون سوطاً.
 - ٢ - أو العبد إذا قذف زوجته الحرّة المسلمة يلزمه أربعون سوطاً.
- والأعمى والفاسق إذا قذفا زوجتيهما.

قَذْفُ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ

وإذا قذف أربع نسوة تلاعن كل واحدة منهن كما ذكرنا في الواحدة.

مَتَى يَنْدَرِيءُ اللَّعَانُ

ومتى أقام الزوج شاهدين البينة على إقرارها بالزنا يندريء اللعان ولا تحدّ المرأة. والله أعلم.

بَابُ الرِّضَاعِ

الرضاع سبب للتحريم بطريق التأييد فيحرم به ما يحرم بالنسب والصهرية.

الْمَحْرَمَاتُ بِالرِّضَاعِ

المحرمات بالرضاع اثني عشر:

- ١ - ٢ - الأم والجدة من قبل الأب والأم وإن علت.
- ٣ - ٤ - البنت وبنت الولد وإن سفلت.
- ٥ - وبنت المرأة إذا أرضعته من لبنها أو من لبن غيرها.
- ٦ - ٨ - والأخت وبنت الأخت وبنت الأخ.
- ٩ - ١٠ - العمّة والخالة.
- ١١ - وامرأة الابن.
- ١٢ - وامرأة الأب، سواء كنّ بهذه القربات من جهة النسب أو من جهة الرضاع.

مَا يَحِلُّ لِلرِّضِيعِ

لا يحلّ للرضيع إلا أمّ أخته من الرضاع وأخت ابنه من الرضاع فإنه يجوز له أن يتزوجها (وفي المسألتين يختلف الرضاع عن النسب)^(١).

(١) قال في التحفة ٢/٣٢٣: إما يخالف الرضاع النسب في مسألتين:

وكل صبيين إذا اجتمعا على ثدي واحد لا يجوز لأحدهما أن يتزوج بأخت الآخر.

التقدير في حرمة الرضاع

والتقدير في جهة حرمة الرضاع ثلاثون شهرًا عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف ومحمد سنتان، وعند زفر ثلاث سنين، وعند الحسن البصري^(١) أربع سنين، وعند بشر^(٢) جميع العمر.

ما يوجب الحرمة من اللبن

ثمانية أشياء يقع بها التحريم:

- ١ - إذا أوجز في حلق الصبي.
- ٢ - أو استعط.
- ٣ - أو حلب من لبن امرأة فماتت المرأة ثم شرب الصبي.
- ٤ - أو حلب بعد موتها فشربه الصبي.
- ٥ - أو اختلط الماء باللبن واللبن غالب.
- ٦ - أو اختلط بالطعام وكان اللبن غالبًا^(٣).

= إحداهما: أنه لا يجوز أن يتزوج الرجل أخت ابنه من النسب، ويجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع، لأن أخت ابنه من النسب بنت امرأته الموضوعة، وبنت موطوءته حرام عليه، وهذا لا يوجد في الرضاع.

والثانية: أنه لا يجوز أن يتزوج الرجل أم أخته من النسب، ويجوز أن يتزوج أم أخته من الرضاع، لأن أم أخته من النسب موطوءة أبيه، وحليلة الأب حرام على الابن، وهذا لا يوجد في الرضاع.

(١) الحسن البصري: هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، من سادات التابعين، ولد سنة ٢١ هـ، وتوفي سنة ١١٠ هـ. (انظر ترجمته في: كتاب الوفيات ص ١٠٩، حلبة الأولياء ١٣١/٢، ميزان الاعتدال ٢٥٤/١، وفات الأعيان ٣٥٤/١، البداية والنهاية ٢٨٣/٩ - ٢٨٨).

(٢) بشر: لعلة بشر بن غياث بن عبد الرحمن المريسي، أبو عبد الرحمن الكوفي الحمي المعزلي، توفي ببغداد سنة ٢١٨ هـ له «كتاب الحجج في العقدة».

ولعله: بشر بن الوليد بن خالد الكندي، القاصي البغدادي الحنفي، صاحب أبي يوسف، توفي سنة ٢٣٨، صنف: «جوامع أبي يوسف في الفروع». (كشف الظنون ٢٣٢/٥).

(٣) قال في التحفة ٢/٣٣٠: إن اختلط اللبن بالطعام ومسته النار حتى نضج وطبخ لم يتعلق به الحرمة في قولهم جميعًا، لأنه تغير بالطبخ مع غيره، عن طبعه وصفته.

٧ - أو حلب لبن امرأتين واختلط فشربه الصبي يقع الرضاع منهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وقال محمد رحمه الله يعتبر الغالب منهما. وإن كانا على السواء ثبت الرضاع منهما^(١).

٨ - وإن نزل للبكر لبن فأرضعت صبيًا تعلق به التحريم.

وإن نزل للرجل لبن فأرضع صبيًا لم يعلق به التحريم.

مسألة

تزوج برضيعتين فأرضعتها امرأة معًا أو مرتبًا حرمتا عليه لأنهما صارتا أختين في حالة واحدة، فصار جامعًا بينهما في النكاح فيفسد نكاحهما.

وإن تزوج بثلاثة نسوة فأرضعتهم امرأة مرتبًا حرمت الأولى والثانية دون الثالثة، لأنه لما أرضعت الأولى لم تقع الفرقة فحين أرضعت الأخرى صارتا أختين فصار جامعًا بين الأختين في النكاح فيفسد نكاحهما، فحين أرضعت الثالثة صارت أختًا لهما لكنهما ليستا في نكاحه فلم يصير جامعًا بينهما وبين إحداهما فلا يفسد نكاح الثالثة، وإن أرضعتهم جميعًا حرمت جميعًا، لأنهن صرن أخوات في حالة واحدة.

وإن تزوج بكبيرة ورضيعتين فأرضعتها الكبيرة معًا حرمت عليه لأنهن صرن أمًا وابنتين في حالة واحدة فصار جامعًا بين أم وبنين في النكاح فيحرم عليه، وأما إذا أرضعتها مرتبًا، فالكبيرة والتي أرضعتها أولًا حرمتا عليه، والرضيعة الأخيرة لا تحرم، لأنها لما أرضعت الأولى صارت أمًا وبنًا والأخرى أجنبية فيفسد نكاحهن فحين أرضعت الأخرى صارت بنتًا للكبيرة ولكن الكبيرة ليست في نكاحه وكذا الصغيرة الأولى فلم يصير جامعًا بين الأم والبنت ولا بين الأختين فلا يفسد نكاحها ولكن إن دخل بالكبيرة يفسد نكاح هذه الصغيرة لأن السنت تحرم بالدخول.

وإن لم يدخل بالكبيرة، فله أن يتزوج الصغيرة الأولى وأن يطلق الأخرى لما بيننا، وإذا لم يكن دخل بالكبيرة، فلا مهر للكبيرة، لأن الفرقة جاءت من قبلها في حقها فلا يجب المهر سواء تعمدت الفساد أو لم تتعمد لأن الكبيرة في حقها صاحبة

(١) قال في التحفة ٣٣١/٢ أما إذا اختلط لبن امرأتين، فرؤي عن أبي حنيفة وأبي يوسف أن الحكم للأغلب فيثبت به التحريم دون الآخر. وقال محمد وزفر: يثبت التحريم مهما احتسباً في باب الحرمة، وهما بقولان إن المغلوب لا عبرة به في الشرع.

العلة لأن الفرقة حصلت بإرضاعها. وللصغيرة نصف المهر، ويرجع به الزوج على الكبيرة إن كانت قد تعمدت الفساد ولا تحلّ له هذه الكبيرة أبدًا، وإن طلق الصغيرة لأن الأم تحرم بنفس العقد على البنت، وإن طلق الصغيرة التي لم تحرم وتزوج التي حرمت عليه حاز إن لم يكن دخل بالكبيرة وإن كان قد دخل بها حرمن جميعًا.

وللكبيرة مهر كامل، ولكل واحدة من الصغيرتين نصف المهر، ولا يحلّ له الكل أبدًا.

مسألة

رجل تزوج صغيرة وكبيرة ثم إن الكبيرة أرضعت الصغيرة حرمتا، وللكبيرة مهر كامل إن كان قد دخل بها، ولا شيء لها من المهر إن لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف المهر، ويرجع الزوج به على الكبيرة إن كانت قد تعمدت الفساد، وإن لم يكن دخل بها جاز نكاح الصغيرة ولا يجوز نكاح الكبيرة أبدًا لأنها من أمهات نسائه.

وإن أرضعتها أخت الكبيرة حرمتا أيضًا وحكم المهر كما ذكرنا.

ويجوز له نكاح الصغيرة إن دخل بها أو لم يدخل ولا يجوز له نكاح الصغيرة ما لم تفرغ الكبيرة من العدة إن كانت مدخولًا بها.

وكذلك لو تزوج بصغيرتين فأرضعتها أم إحداهما.

مسألة

رجل تزوج بثلاثة نسوة كبيرتين وصغيرة فأرضعتها واحدة منهما، حرمتا عليه، وإن أرضعتها المرأتان أيضًا حرمن عليه جميعًا، ولا يجوز نكاح النسوة، فأما نكاح الصغيرة إن كان قد دخل بواحدة منهم حرمت الصغيرة أيضًا أبدًا، وإن لم يكن دخل بواحدة منهم حلّ له الصغيرة.

مسألة

امرأتان إحداهما لها بنات والأخرى لها بنون فأرضعت أم البنات ابنتا لها، لا يجوز لذلك الابن أن يتزوجها ولا بناتها أبدًا، ولا تحرم هي وبناتها على إخوته.

وإن أرضعت أم البنين بنتًا لها حرمت تلك البنت على جميع بنينها دون أخواتها.

فإن أرضعت أم البنات ابناً لها فأرضعت أم البنين بنتاً لها لا يجوز لذلك الابن أن يتزوج البنات كلهن ولا أئمهن، ويحل الكل لإخوته إلا التي وضعت من أم البنين.

مسألة

رجل تزوج بامرأة فقالت المرأة أنا أرضعتهم فهي على أربعة أوجه:

١ - إن صدقها الزوجان.

٢ - أو كذبها.

٣ - أو كذبها الزوج وصدقها المرأة.

٤ - أو صدقها الزوج وكذبها المرأة.

فأما إذا صدقها ارتفع النكاح بينهما ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها، فأما إن كان قد دخل بها فلها مهر المثل.

وإن كذبها لا يرتفع النكاح، ولكن ينظر إن كان أكثر رأيه أنها صادقة في إخبارها يفارقها احتياطاً، وإن كان أكثر رأيه أنها كاذبة في إخبارها يمسكها وإن كذبها الزوج وصدقها المرأة لا يرتفع النكاح، ولكن للمرأة أن تستحلف الزوج بالله أنه لا يعلم أنني أختك من الرضاع، إن نكل فرق الحاكم بينهما، وإن حلف فهي امرأته.

وإن صدقها الزوج وكذبها المرأة ارتفع النكاح، ولكن لا يصدق الزوج في حق المهر، إن كانت مدخولة يلزمه مهر كامل وإن كانت غير مدخولة يلزمه نصف المهر.

مسألة

أب وابن، ولكل منهما امرأتان صغيرة وكبيرة.

فإن أرضعت امرأة كل واحد منهما صغيرة الآخر حرمت بلبسهما الصغيرتان على زوجيهما. وإن كان اللبن من غيرهما لا تحرمان، وإن كان ابن المرأة الأب من الأب ولبن امرأة الابن من غيره تحرم الصغيرة على الابن دون الكبيرة وبقي نكاح الصغيرة والكبيرة على الأب، وإن كان عكس ذلك فهو كذلك.

فإن كان الابن والأب أخوان والمسألة بحالها حرمت الصغيرتان على زوجيهما لأن كل واحد منهما يصير متزوجاً ببنت الأخ، وإن كان لبن إحداهما من زوجها ولبن الأخرى من غير زوجها يحرم نكاح الصغيرة التي شربت من لبن زوج الأخرى.

وإن كان ابن أخ وعم والمسالمة بحالها يبقى نكاح امرأة ابن الأخ لأنها تصير بنت عمه، ويجوز نكاح بنت العم من النسب فيجوز من الرضاع ويرتفع نكاح العم في الصغيرة لأنها صارت بنتاً لابن أخيه ولا يجوز نكاح بنت ابن الأخ وإن كانا ابن عم يبقى نكاحهما على حاله.

كتاب العتق

ألفاظ العتق

ثلاثة وعشرون لفظاً توجب العتق من الصريح والكناية^(١) قوله لعمده.

- ١ - أنت حرّ.
- ٢ - أنت عتيق.
- ٣ - أنت محرّر.
- ٤ - قد حرّرتك.
- ٥ - أعتقتك.
- ٦ - ما أنت إلا حرّ.
- ٧ - يا حرّ.
- ٨ - يا عتيق.
- ٩ - يا مولاي.
- ١٠ - هذا ولدي.
- ١١ - هذا مولاي.
- ١٢ - هذا ابني.
- ١٣ - هذا أبي.
- ١٤ - هذه أمي.

(١) قال في النخبة ٢/ ٣٦٢ - ٣٦٤: الصريح هو ما اشتق من لفظ الحرية واعتق والولاء. وقد يكون بصيغة النداء. والكناية سوى ذلك، فإن نوى العتق يعتق، وإن لم ينو العتق يصدق في الفصاء. وثمة نوع آخر من الألفاظ ملحق بالصريح، كقوله لعمده: وهنت لك نفسك، وهو يعتق العبد قبل أو لم يقبل، نوى أو لم ينو.

- ١٥ - هذه بنتي .
 ١٦ - لا سبيل لي عليك .
 ١٧ - لا ملك لي عليك .
 ١٨ - خرجت عن ملكي، ونوى به العتق في هذه الألفاظ الثلاثة .
 ١٩ - وهت لك نفسك .
 أو قال لعبده :
 ٢٠ - أنت حر يومًا .
 ٢١ - أنت حر ساعة .
 ٢٢ - أنت حر من هذا العمل .
 ٢٣ - أنت حر على أني بالخيار ثلاثة أيام، عتق في الحال .

ما لا يوجب العتق من الألفاظ

عشرة ألفاظ لا توجب العتق:

قوله: أنت حر إن شاء الله . أو قال: يا ابني . أو قال لأمتي: يا بنيتي . أو قال: يا أخي، أو هذا أخي، إلا في رواية محمد رحمه الله . وقوله: أنت عليّ مثل ولدي إذا لم ينو العتق . وقوله: أنت مثل الحر لا سلطان لي عليك لا يعتق وإن نوى العتق . وكذلك سائر كنايات العتق .

العتق والأعضاء

عشرة أعضاء إذا أضاف العتق إليها يعتق وخمسة عشر عضوًا إذا أضاف إليها لا يعتق، وقد ذكرنا في كتاب الطلاق .

ما لا ينفذ به العتق حالاً ولا مآلاً

ثلاثة أعتاق لا ينفذ في الحال ولا في المآل:

- ١ - رجل باع عبداً بيعاً فاسداً وسلم إليه ثم أعتقه لا ينفذ، ولو فسخ العقد ورد العبد على البائع لا ينفذ أيضاً .
- ٢ - رجل تزوج امرأة على عبد وسلمه إليها ثم طلقها قبل الدخول ثم أعتقه الزوج لا ينفذ، ولو قضى له بنصفه لا ينفذ أيضاً .
- ٣ - مكاتب أعتق عبداً لا ينفذ ولو أدى بدل الكتابة لا ينفذ أيضاً .

العتق النافذ مآلاً

سنة اعتاق تنفذ في المآل ولا تنفذ في الحال:

١ - رجل مات وترك عبداً وعليه دين محيط برقبته فأعتقه الوارث لا ينفذ، فإن بيع في الدين يبطل عتقه وإن أبرأه غرماء الميت من الدين أو تبرع أجنبى بقضاء دينه ينفذ عتقه.

٢ - رجل أوصى لرجل بعبد وهو يخرج من ثلث ماله فمات الموصي والموصى له غائب فأعتقه الوارث لا ينفذ، فإن قبل الموصى له الوصية يبطل عتقه وإن ردها نفذ.

٣ - رجل أوصى بعبد لرجل وعلى الميت دين يحيط برقبته فأعتقه الموصى له فإن بيع في الدين يبطل عتقه، وإن أبرأه الغريم عن الدين نفذ.

٤ - رجل باع أحد هذين العبدین على أن يأخذ أيهما شاء بثمن معلوم، فأعتق المشتري أحدهما، أيهما كان، لزمه الثمن، ولو أعتق البائع أحدهما بعيه لا ينفذ.

وإن أعتق المشتري هذا العبد يبطل عتقه، وإن أعتق عبداً آخر نفذ عتقه.

٥ - مرتد أعتق عبداً لم يجز فإن أسلم جاز، إن مات على رذته يبطل العتق، وإن لم يموت ولكنه لحق بدار الحرب وقضى القاضي بلحقه وقسم ماله بين ورثته فإن رجع بعد ذلك مسلماً ثم ملك العبد بوجه من الوجوه نفذ عتقه.

٦ - رجل ادّعى عبداً في يد رجل فضمن نفس العبد منه للمدّعي، بغير أمر المدّعى عليه، وأبق العبد فقضى القاضي بالقبضة على الكفيل، ثم أعتقه الكفيل أو المدّعى عليه، نظر في ذلك الوقت فإن كان المعتق هو الذي أدى قيمته إلى المدّعي نفذ عتقه وإن آذاه غير بطل.

مواضع لا يضمن العتق فيها لشريكه

في خمسة من المواضع لا يضمن المعتق لشريكه:

١ - رجل باع نصف العبد من قريب العبد يسعى العبد للشريك، ولا ضمان على القريب في قول أبي حنيفة رحمه الله.

٢ - وكذلك رجلان اشتريا قريب أحدهما عتق نصيبه ولا ضمان عليه.

٣ - وكذلك إذا ما ورثاه سعى لشريكه.

٤ - وكذلك عبد بن اثنين شهد كل واحد منهما على صاحبه بالحرية يسعى العبد لكل واحد منهما في نصيبه موسرين، ولا ضمان عليهما عند أبي حنيفة رحمه الله.

٥ - وكذلك أم ولد بين اثنين أعتقها أحدهما عتق الجميع ولا سعاية عليها ولا ضمان في قول أبي حنيفة.

شراء العبد نفسه من مولاه

هذه المسألة على ثلاثة أوجه:

- ١ - رجل أمر عبدًا أن يشتري نفسه من مولاه، فقال العبد لمولاه بعني نفسي لنفسي فباعه عتق العبد ويلزمه الثمن وولاؤه لمولاه.
- ٢ - وإن قال بعني نفسي لفلان فباعه فالعبد لفلان ويلزمه الثمن ولا يعتق.
- ٣ - وإن قال بعني نفسي فباعه عتق العبد ولزمه الثمن وولاؤه لمولاه.

وجه العتق

العتق على خمسة عشر وجهًا:

- ١ - عتق نذر.
- ٢ - وعتق رقبة.
- ٣ - وعتق قرابة.
- ٤ - وعتق كفارة.
- ٥ - وعتق كتابه.
- ٦ - وعتق تدبير.
- ٧ - وعتق استيلاد.
- ٨ - وعتق عبد مشترك، أعتق أحدهما.
- ٩ - وعتق إسلام بأن دخل عبد من عبيد أهل الحرب إلينا مسلمًا.
- ١٠ - أو أم ولد لهم.
- ١٢ - أو مدبرهم.
- ١٣ - أو مكاتبهم.
- ١٤ - أو أم ولد المرتد.
- ١٥ - ومدبره إذا قتل على رذته أو لحق بدار الحرب، عتقوا.

والولاء في هذه الأشياء كلها للمعتق إلا في ستة أعدد، وهم:
عبد الحربي ومدبره. ومكاتبه وأم ولده، وأم ولد المرتد، ومدبره فولأؤهم
لورثته من المسلمين.

مركز أم الولد^(١)

ويملك الرجل من أم ولده أربعة أشياء:

١ - الوطء.

٢ - والاستخدام.

٣ - والإجارة.

٤ - والتزويج ولا يملك بيعها وتخليكها بوجه من الوجوه. وأول ولد جاء
للسرية يحتاج إلى إقرار المولى، وأما ولدها الثاني فلا يحتاج إلى إقراره وينتفي
نفيه^(٢)، وإن كانت الجارية بين رجلين فجاءت بولد فادّعاه أحدهما ثبت نسبه وصارت
أم ولده ويلزمه نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يلزمه شيء من قيمة ولدها^(٣)، وإن
ادّعياه معًا صارت أم ولدهما وعلى كل واحد منهما نصف العقر ويصير ماله ما عليه
قصاصًا، ويرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث أب واحد.

التدبير^(٤)

ألفاظ التدبير المطلق

سبعة ألفاظ يصير بها العبد مدبرًا مطلقًا، ولا يحوز بيعه:

١ - قوله أنت مدبر.

(١) أم الولد: هي كل مملوكة ثبت نسب ولدها من مالك لها، أو من مالك لبعضها. (انظر التحفة ٣٨٢/٢).

(٢) قال في التحفة ٣٨٤/٢. وإذا جاءت أم الولد بولد، فإنه يثبت نسبه من غير دعوة، لأنها صارت
فراشًا للمولى، إلا أنه ينتفي بمجرد النفي، بخلاف فراش النكاح، فإنه لا يتمي إلا باللعان.
(٣) قال في التحفة ٣٨٤/٢: إذا كانت الجارية مشتركة فجاءت بولد، فادّعاه أحدهما يثبت النسب
مه، وتصير الجارية كلها أم ولد له، ويضمن قيمة نصيب شريكه، ويضمن نصف العقر ويكون
الولد حرًا.

(٤) التدبير: عند أهل الشرع إعتاق المملوك بعد الموت بلا فصل، وقيل: عتقه بعد الموت وتعليق
العتق بالموت، فالمملوك مدبر (بالفتح) والمالك (مدبر) بالكسر. والمدبر (بالفتح) نوعان
مطلق وهو من علق عتقه بمطلق موت المولى، ومقيّد وهو من علق عتقه إلى مدة غلب موه
قبلها، كما تقول: أنت حرّ إن متّ إني ماتني سنة. (كشاف اصطلاحات الفنون ٤٠٢/١).

- ٢ - أو دبرتك .
- ٣ - أنت حر بعد موتي .
- ٤ - أنت حر مع موتي .
- ٥ - أنت حر عند موتي .
- ٦ - إن مت فانت حر .
- ٧ - إذا مت فانت حر .

الفاظ التدبير المقيد

خمس ألفاظ يصير بها العبد مدبراً مقيداً، ويجوز بيعه:

- ١ - قوله: إن مت من سفري هذا فانت حر .
- ٢ - إن مت من مرضي هذا فانت حر .
- ٣ - أنت حر قبل موتي بشهر .
- ٤ - أنت حر قبل موت فلان بشهر .
- ٥ - إن مات فلان فانت حر .

حكم التدبير

المدبر المطلق يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته إن كان يخرج من الثلث، وإن لم يخرج يعتق ثلثه ويسمى في ثلثيه . وكذلك المدبر المقيد فإنه يعتق من الثلث .

وأما حكمه - أي المطلق - في حالة الحياة: فإنه يثبت له حق الحرية أو الحرية من وجه .

باب الكتابة

تعريف

الكتابة عقد مشروع لإعتاق العبد على مال معلوم وهي إما حالة أو مؤجلة . قال تعالى: ﴿كَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: الآية ٢٣] .
ثلاثة تجوز كتابتهم:

- ١ - الأب والجد يكاتب عبد اليتيم .
- ٢ - الأب والجد يكاتب عبد اليتيم .
- ٣ - والمكاتب يكاتب عبده .

مَنْ لَا تَجُوزُ كِتَابَتُهُمْ

ثلاثة نفر لا تجوز كتابتهم:

١ - العبد المأذون.

٢ - والمضارب.

٣ - وشريك العنان.

مطلب: كالمكاتب إلا في تسعة أشياء

رجل قال لعبد: إذا أذيت لي ألفاً فانت حرّ، لا يقتصر على المجلس، وحاله كحال المكاتب إلا في تسعة أشياء:

أحدهما: يجوز للمولى بيعه، ولا يجوز للمولى بيع المكاتب، فإن باعه ثم رجع إليه بوجه من الوجوه لا يجبر المولى على قبول المال، ولكنه لو قبل عتق. والثاني: لو مات المولى فأدى إلى الوارث لم يعتق، والمكاتب لو أذى المال إلى الورثة عتق.

والثالث: بموت المولى ينسخ ذلك الشرط ولا يفسخ عقد الكتابة.

والرابع: لو أذى المال إلى المولى وفضل شيء فالفضل لمولاه، وفي المكاتب الفضل للمكاتب.

والخامس: لا يملك المولى مطالبة بالمال وفي المكاتب يملك.

والسادس: لا يتعلق استحقاق الكسب به والسراية إلى أولاده، وفي المكاتب يتعلق به الاستحقاق.

والسابع: لو صالحه على أقل منه فأدى لا يعتق والمكاتب يعتق إذا أذى ما صالح عليه.

والثامن: لو أبرأه لا يعتق والمكاتب يعتق.

والتاسع: لو تبرّع عنه إنسان لا يعتق وفي المكاتب يعتق، وأجمعوا أنه لو قال إن أذيت لي ألفاً يقتصر على المجلس.

ما يستفیده المكاتب بعقد الكتابة

أحد عشر شيئاً يستفیده المكاتب بعقد الكتابة:

١ - البيع والشراء.

- ٢ - والخط بعيب بسبب البيع.
- ٣ - والشركة.
- ٤ - والمضاربة.
- ٥ - والإجارة.
- ٦ - والكتابة.
- ٧ - والإعارة.
- ٨ - والهبة بشيء يسير.
- ٩ - واتخاذ الضيافة.
- ١٠ - والمسافرة.
- ١١ - ... (١).

ما لا يملكه المكاتب

- أحد عشر شيئاً لا يملكه المكاتب:
- ١ - ٢ - المُحاباة في البيع والشراء.
 - ٣ - ٤ - والعتق بعرض وبغير عوض.
 - ٥ - والقرض.
 - ٦ - ٧ - والهبة بعرض وبغير عوض.
 - ٨ - والوصية.
 - ٩ - والصدقة.
 - ١٠ - والكفانة.
 - ١١ - والقصاص والعفو عن القصاص إذا قتل عبده أو أُمته ولا يزوج الابن ولا البنت إلا أُمته مكاتبته فإنه يملك إنكاحها.

ما لا تصحّ الكتابة به

- ولا يصح الكتابة بشيئين:
- ١ - أن يكاتبه على عبد غيره.
 - ٢ - أو يكاتبه على قيمة نفسه ولم يعرف مقدارها.

(١) يباصر بالأصل.

ردّ المكاتب إلى الرّق

عقد الكتابة لازم في حق المولى حتى لا يملك مسخه إلا برضا المكاتب، وغير لازم في حق المكاتب حتى أن له أن يعجز نفسه فيفسخ عقد الكتابة بدون رضا المولى.

ويرد المكاتب إلى الرّق بشيئين:

- ١ - بقضاء القاضي بعجزه.
- ٢ - وبحلول نجم^(١) واحد عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله. وقال أبو يوسف رحمه الله: ما لم يتوال عليه نجهان لا يرد إلى الرّق.

موانع فسخ الكتابة بعد موته

اثنان يمنعان فسخ الكتابة بعد موته:

- ١ - إذا مات وترك مالا في كتابته أو ترك ولداً ولد في الكتابة يسمى على نجوم أبيه، وإن كان الولد مُشْتَرَى لا يسعى على نجوم أبيه ولكنه يؤدي بدل الكتابة حالاً أو يرد في الرّق.

باب الولاء^(٢)

الولاء ضربان

الولاء على ضربين:

- ١ - ولأه عتاقة.
- ٢ - ولأه موالاة.

فأما ولأه العتاقة فللمعتق إن لم يكن له عصابة من جهة النسب، وولأه ولد الجارية لمولاه.

(١) المراد بالمجم في لغة الفقه الإسلامي، هو ما يقال له اليوم «القسط» أي المبلغ المالي الذي يدفع بشكل دوري ومتظم حتى يدفع المبلغ بكامله المعتق عليه، والتجيم: التسبب.

(٢) الولاء: لغة: النصرة والمحنة. وشرعاً: قرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالاة، والقرابة الحاصلة من العتق تسمى ولأه العتاقة وولأه النعمة. والقرابة الحاصلة من الموالاة تسمى ولأه الموالاة. وقيل: الولاء شرعاً نسبة حاصلة من العتق أو الموالاة مستتزمة لأنار مخصوصة من الإرث والعقل وولاية المكاح فهو نوعان: ولأه عتاقه ويسمى ولأه نعمة وسببه العتق، وولأه موالاة وسببه العقد المعروف. (كشف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٨٠٥ - ١٨٠٦)

ولاء العتاقة

إن كان زوجها عبداً، فإن أعتق الأب يوماً من الأيام جزّ ولاء الولد إلى مولى نفسه.

جزّ الولاء

فأما ولاء الموالاة فهو أن يسلم الرجل على يد رجل أو أسلم على يد غيره ولكنه ولّاه على أن يرثه ويعقل عنه فولأؤه صحيح. فإن مات ولا وارث له فماله لمن والاه، وله أن ينتقل بولائه إلى غيره، ومن وُلِدَ له فهو مولى للذي والاه أبوه، فإن أسلم ابن له كبير على يد آخر ووالاه جاز، وإن أسلم ولكنه لم يوال أحدًا فولأؤه موقوف، وليس لمولى العتاقة أن يوالي أحدًا.

كتاب الأيمان

الأيمان على ثلاثة أوجه:

- ١ - يمين معقودة وهي على المستقبل.
 - ٢ - ويمين الغموس^(١) وهي في الماضي، فعليه في ذلك التوبة والاستغفار دون الكفارة من عظم الذنوب.
 - ٣ - ويمين اللغو^(٢) وهي في الماضي والمستقبل.
- فأما الماضي فهو أن يحلف على شيء يحسبه كذلك.
- وأما المستقبل فهو ما يجري على السنة الناس في صلة كلامهم: لا والله، بلى والله.

ما يكون يمينًا من الألفاظ

تسعة وثلاثون لفظًا تكون يمينًا وهو:

- ١ - ٣ - قوله: والله بالله تالله.
- ٤ - الرحمن والرحيم.
- ٦ - وعزة الله.

(١) اليمين الغموس: هي الحلف على أمر ماضٍ يعتمد فيه الكذب، مثل أن يحلف على شيء قد فعله مع علمه أنه لم يفعله. وتقع اليمين الغموس على الحال أيضًا مثل أن يقول: والله ما لهذا عليّ دين وهو كاذب. وسُميت غموسًا لأنها تمس صاحبها بالنار، وحكم هذا اليمين الإثم ولا شيء فيه إلا التوبة والاستغفار. (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨١٥)

(٢) يمين اللغو: وهي أن يحلف على أمر ماضٍ وهو يظن أنه حق والأمر بخلافه. مثل: والله لقد فعلت كذا، وهو يظن أنه صادق، أو: والله ما فعلت وهو لا يعلم أنه قد فعل. وقد تكون على الحال أيضًا، مثل أن يرى شخصًا من بعيد فيحلف أنه زيد فإذا هو عمرو، أو يرى طائرًا فيحلف أنه غراب فإذا هو غيره. فاليمين اللغو هي حلف على أمر كاذب يظنه صادقًا، ماضيًا كان أو حالًا. (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٨١٥).

- ٧ - وقدره الله .
- ٨ - وجلال الله .
- ٩ - وعظمته الله .
- ١٠ - وكبرياء الله وما أشبه ذلك من صفاته الذاتية .
- ١١ - أو قال : لعمر الله .
- ١٢ - وأيم الله .
- ١٣ - وأقسم بالله .
- ١٤ - وأحلف أو أحلف بالله .
- ١٥ - وأشهد .
- ١٦ - أو أشهد بالله .
- ١٧ - أعزم .
- ١٨ - أو أعزم بالله .
- ١٩ - ٢٠ - عليّ العهد، وعهد الله .
- ٢١ - عليّ ذمة الله وميثاقه .
- ٢٢ - ٢٨ - عليّ نذر أو أنذر الله ونحو قول الرجل : هو يهودي أو نصرني أو مجوسي أو كافر أو بريء من الإسلام، أو نحو ذلك إن فعل كذا يكون يمينًا وإن فعل يلزمه الكفارة استحسانًا .
- ٢٩ - أو قال هو بريء من القرآن .
- ٣٠ - أو قال : هو بريء من المصحف .
- ٣١ - أو قال : هو بريء من الإسلام والمسلمين .
- ٣٢ - ٣٣ - أو قال : هو بريء من الله أو من رسول الله .
- ٣٤ - ٣٩ - ولو قال إن فعلت كذا فعليّ حجة أو عمرة أو صوم أو صلاة أو صدقة أو عتق ففعله لزمته في ذلك الكفارة .

ما لا يُعدّ يمينًا من الألفاظ

أحد وعشرون لفظًا لا يكون يمينًا :

- ١ - قوله : وعلم الله .
- ٢ - ورحمة الله .
- ٣ - وغضب الله .

- ٤ - وسخط الله .
- ٥ - ولعنة الله .
- ٦ - وسلطان الله .
- ٧ - ووجه الله .
- ٨ - وحق الله وقال أبو يوسف . حق الله ووجه الله يكون يمينًا .
- ٩ - وقوله : والنبى .
- ١٠ - والقرآن .
- ١١ - وحق القرآن .
- ١٢ - والإسلام .
- ١٣ - وحق الإسلام .
- ١٤ - وحق الله .
- ١٥ - وحق رسول الله .
- ١٦ - والكعبة .
- ١٧ - وبيت الله .
- ١٨ - وأمانة الله .
- ١٩ - أو قال هو زان .
- ٢٠ - أو شارب الخمر .
- ٢١ - أو آكل الربا .
- ٢٢ - أو آكل الميتة .
- ٢٣ - أو تارك الصلاة إن فعل كذا .

ما يتعلق اليمين بعينه ويحث فيه

عشرون شيئًا يتعلق اليمين بعينه ويحث فيه ولا يتغير الحكم بتغيره :

- ١ - إذا خلق لا يكلم زوجة فلان فطلقها فلان ثم كلمها
- ٢ - أو لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه ثم كلمه .
- ٣ - أو لا يكلم هذا الشاب فكلمه بعدما صدر شيخًا .
- ٤ - أو لا يكلم فلانًا فكلمه وهو نائم .
- ٥ - أو لا يدخل دار فلان ، فدخل بعدما انهدم لدار .
- ٦ - أو لا يدخل دار فلان فدخل دارًا هو فيها بإجارة أو إعارة أو كان وقفًا .

- ٧ - أو حلف أن لا يأكل لحمًا، فأني لحم أكل حنث.
- ٨ - أو لا يأكل لحم هذا الحمل فأكله بعدما صار كبشًا.
- ٩ - أو لا يأكل من هذا الدقيق ومخبزه وأكل.
- ١٠ - أو لا يأكل رطبًا فأكل بسرًا مذنبًا.
- ١١ - أو لا أشرب من ماء دجلة فشرب منها بإناء.
- ١٢ - أو على نعل أن لا يلبسه فقطع شراكه وشركه بغيره ثم لبسه.
- ١٣ - ١٥ - أو لا يدخل في هذا الفسطاط وهو مضروب في موضع فنقل منه فضرب في موضع آخر فدخله، وكذلك القبة والعيدان.
- ١٦ - أو لا يشرب نبيذ الزبيب فشرب نبيذ المشمش الكسيس^(١).
- ١٧ - أو لا يلبس ثوبًا من غزل فلانة فلبس من غزلها وغزل أخرى معها.
- ١٨ - أو أن لا يلبس من غزلها ثوبًا فلبس كساء من غزلها.
- ١٩ - أو أن لا يلبس ثوبًا من نسج فلان فلبس ثوبًا من نسجه ونسج آخر كان معه.

٢٠ - ٢١ - أو لا يصلي بصلاة فلان فدخل في الصلاة وأحدث الإمام فقذمه في أول الصلاة، وكذلك لو أدرك معه ركعة وصلى ما بقي.

ما يتعلق بالحكم بعينه ويتغير بتغيره

- ثلاثون شيئًا يتعلق بالحكم بعينه ويتغير الحكم بتغيره حتى لا يحنث في يمينه عند تغير العين:
- ١ - رجل حلف لا يدخل دار فلان فانهدمت فجعلت بستانًا أو حمامًا أو حائوًا أو مسجدًا فدخلها.
- ٢ - ولا يدخل دار فلان إلا مجتازًا أو عابر سبيل فدخلها ليعمرها ثم بدا له فأقام.
- ٣ - أو لا يأكل فاكهة فأكل عنبًا أو رطبًا أو رمانًا.
- ٤ - أو حلف لا يدخل الدار ما دام فلان فيها فخرج فلان بأهله ثم عاد إليها فدخل الحالف.
- ٥ - ولا يأكل السمن فجعله خبيصًا فأكل لا يحنث إلا أن يرى لونه ويوجد طعمه.

(١) الكسيس. هو نبيذ النمر.

- ٦ - أو لا يأكل هذا التمر فجعله عصيدة.
- ٧ - أو لا يركب دابة فلانة فركب دابة عبده المأذون له في التجارة لا يحنث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله.
- ٨ - أو أن لا يشرب من هذا الكوز فصّب ما فيه في كوز آخر فشربه.
- ٩ - أو أن لا يشرب من دجلة فشرب منها بإناء عند أبي حنيفة رحمه الله لا يحنث.
- ١٠ - ١٦ - وأن لا يأكل بسرًا فأكل رطبًا، أو أن لا يأكل من هذا البسر فصار رطبًا فأكله أو أن لا يأكل لحنًا فأكل سمكًا أو لا يأكل من هذه الحنطة فأكل من خبزها، أو لا يشتري قميصًا فاشتري مقطوعًا غير مخيط، أو لا يسكن هذه الدار فأوثقوه فيها أيامًا، أو كان لا يستطيع الخروج من هذه الدار إلا بطرح نفسه من لحنط.
- ١٧ - أو حلف وقال: والله لا أكلمك ما دام أبواك حيتين فمات أحدهما ثم كلمه.
- ١٨ - أو لا يكلم فلانًا ففتح عليه وهو في الصلاة.
- ١٩ - أو حلف لا يتكلم فقرأ في الصلاة.
- ٢٠ - ولا يؤم أحدًا فافتتح لنفسه فجاء قوم واقتدوا به، وكذلك لو أمهم في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة.
- ٢١ - أو قال لعبده إن صليت ركعة فأنت حرّ فصلّى ركعة ثم تكلم لم يعتق، ولو صلى ركعتين عتق بالركعة الأولى.
- ٢٢ - أو قال رجل: لا أخرج حتى أريك نفسي فأراه نفسه من مكان بعيد فعرفه فلان أو رآه من فوق حائط أو من سطح وقال: يا فلان وهو لا يصل إليه لا يحنث.
- ٢٣ - أو قال لامرأته: إن لم أعتق مملوكًا لي بألف فأنت طالق فاشتري مملوكًا بألف يساوي مائة وأعتقه.
- ٢٤ - أو حلف لا تخرج امرأته إلا بإذنه ففعل له: أما تأذن لها بالخروج؟ فقال: من يمنعها؟ لا يكون إذنًا.
- ٢٥ - أو حلف لا ينظر إلى فلان فرآه في امرأة.
- ٢٦ - أو حلف لا يشتري صوفًا فاشتري شاة.

٢٧ - ٢٩ - أو حلف لا يشتري دهنًا فاشترى زيتًا أو دهن البزر والحرع والأكارع لا يحنث.

٣٠ - أو حلف لا يسلم الشفعة فسكت حتى بطلت شفيعته.

ما يحنث في يمينه به

خمس عشرة شيئًا يحنث في يمينه به :

١ - ٤ - رجل حلف لا يدخل دار فلان، أو حلف لا يأكل طعام فلان أو لا يلبس ثوب فلان أو لا يركب دابة فلان فاشترى فلان بعد يمينه.

٥ - أو حلف لا يكلم فلانًا إلا بإذنه فأذن له ولم يعلم بالإذن حتى كلمه.

٦ - أو قال لامرأته لا تخرجي من الدار إلا بإذني فخرجت مرة بإذنه ومرة بغير إذنه حنث في يمينه ولا بد من الإذن في كل مرة.

٧ - ٨ - أو حلف لا يشتم ربحانًا فشمّ الترجس أو الشاهسفرم^(١) أو شتم وردًا يحنث في يمينه.

٩ - ولو حلف لا يشتم طيبًا فأثي طيب شتم حنث.

١٠ - أو قال لامرأته: إن مشطت أحدًا فإنت طالق فجاء امرأته فسرحت رأسه وعقدت شعره أو ظفيرة حنث في يمينه.

١١ - أو حلف لا يكلم فلانًا فعلمه القرآن في غير الصلاة.

١٢ - أو حلف لا يتكلم فقرأ في غير الصلاة أو حلف لا يكلمه اليوم وغدا فكلمه في اليوم أو من الغد.

١٣ - أو لا يدهن فاذهن بالزيت.

١٤ - أو حلف لا يكلم امرأته فجاءت لتأكل معه فقال الزوج هاتي به؟ يريد به نهيا.

١٥ - أو حلف لا يعتق فكاتب عبدًا فقبض مال الكتابة حنث في الكل.

إذا حلف أن لا يفعل فامر غيره ففعله يحنث

عشرة أشياء إذا حلف أن لا يفعل فامر غيره ففعله يحنث :

رجل حلف أن لا يتزوج أو لا يطلق أو لا يعتق أو لا يهب أو لا يقضي دينه أو قال: لا يهدم البناء أو لا يضرب أو لا يذبح أو لا يحتذي نعله ففي هذه الأفعال

(١) الشاهسفرم: نوع من المسك.

العشرة إن كان الحالف مَمَّن يَلِي هذه الأفعال بنفسه فأمر غيره ففعل لا يحنث، وإن كان لا يليها فأمر غيره ففعله يحنث في يمينه.

إذا حلف أن لا يفعل فأمر غيره ففعل لا يحنث

- ١ - رجل حلف لا يبيع.
- ٢ - ولا يشتري.
- ٣ - ولا يؤاجر.
- ٤ - ولا يستأجر.
- ٥ - ولا يقاسم.
- ٦ - ولا يخاصم.
- ٧ - ولا يصالح.
- ٨ - ولا يلبس من نسج فلان فأمر غيره ففعل هذا: إن كان الحالف مَمَّن يقدر على هذه الأفعال بنفسه لا يحنث بالتوكيل، فأما إذا كان مَمَّن لا يقدر، ويؤلفي غيره يحنث فيه.

حلف لا يأكل من اللحم

إذا حلف أن لا يأكل من لحم هذه الشاة لا يحنث في أكل أربعة منها، وهو:

- ١ - المخ.
 - ٢ - والإلبة.
 - ٣ - والدماغ.
 - ٤ - وشحم البطن.
- ويحنث في كل سبعة منها وهو:
- ١ - الفؤاد.
 - ٢ - والكبد.
 - ٣ - والكلية.
 - ٤ - والرئة.
 - ٥ - والكروش.
 - ٦ - والأمعاء.
 - ٧ - وشحم الظهر.

الحلف بعدم دخول بيت

رجل حلف لا يدخل بيتًا لا يحنث في ثمانية أشياء:

- ١ - الحمام.
- ٢ - والكعبة.
- ٣ - والمسجد الحرام.
- ٤ - وسائر المساجد.
- ٥ - ودعليات باب الدار.
- ٦ - والظلة.
- ٧ - والبيعة.
- ٨ - والكنيسة.

وأما بيت الشعر: فإن كان بدويًا يحنث وإن كان بلديًا لا يحنث.

إذا حلف أن لا يفعل بفلان كذا فمات المحلوف عليه سقطت اليمين إلا في ثلاثة أشياء:

- ١ - إذا حلف أن لا يغسله.
 - ٢ - أو لا يكسوه.
 - ٣ - أو لا يوصيه.
- فهو على الحياة والوفاء. وما سوى ذلك فهو على الحياة.

حلف لا يعقد مع فلان

إذا حلف لا يعقد مع فلان يحنث بعقد أربعة أشياء وإن لم يقبل المحلوف عليه، وهي:

- ١ - القرض.
- ٢ - والهبة.
- ٣ - والصدقة.
- ٤ - والعارية.

حلف لا يأكل من كسب فلان

رجل حلف لا يأكل من كسب فلان يحنث بخمسة أشياء:

- ١ - أن يأكل ما اشتراه فلان.

- ٢ - أو وهب له .
 ٣ - أو أوصى .
 ٤ - أو أخذه أجره نفسه .
 ٥ - أو أكل مما ورثه الحالف من فلان فهو كسب الأول حتى يحدث فيه كسب آخر .
 ولا يحنث بخصلتين :

- ١ - بأن ورث فلان طعامًا فباعه منه فأكله الحالف .
 ٢ - أو وهب المحلوف عليه الطعام للحالف وسلم فأكله لم يحنث .

حلف لا يأكل من إدام

- رجل حلف أن لا يأكل من إدام طعام فلان فلا يحنث بأربعة أشياء :
- ١ - بالخل .
 - ٢ - والكامخ .
 - ٣ - والملح .
 - ٤ - والدبس ولو كان المحلوف عليه صانع الطعام فاشتري الحالف منه فأكله حنث .

حلف لا يأكل حرامًا

- رجل حلف لا يأكل طعامًا حرامًا فاضطر إلى أكل الميتة فأكلها عند الضرورة ، يحنث لأنه لا يحل له إلا أنه لا يأنم لمكان الضرورة .
 وإن غصب خبزًا أو لحمًا فأكله يحنث في يمينه .
 وإن باعهما بشيء فأكله لا يحنث فإن كان معه دراهم فحلف أن لا يأكلها فاشتري بها دنائير أو فلومًا ثم اشترى بها طعامًا فأكله حنث .
 وإن اشترى بها عروضًا ثم باع العروض واشترى بالثمن طعامًا فأكله لم يحنث .

أوقات الأكل

- وللأكل ثلاثة أوقات بين كل وقت ويمتد إليه :
- ١ - فوقت الغداء من أول النهار إلى زوال الشمس .

- ٢ - ووقت العشاء من الزوال إلى نصف الليل .
 ٣ - ووقت السحور من بعد نصف الليل إلى طلوع الفجر .

حلف لا يقبض حقه من فلان

رجل حلف لا يقضي حقه من فلان اليوم لا يحنث في سبعة أشياء :

- ١ - إذا قبضه من متبرّع .
- ٢ - أو من كفيله .
- ٣ - أو قبض من وكيله الذي قد كان وكله قبل اليمين .
- ٤ - أو قبض من المحتال عليه وقد أحاله عليه قبل اليمين .
- ٥ - أو أخذ به رهناً فهلك الرهن في يده .
- ٦ - أو حطّ عنه البعض وأخذ البعض .
- ٧ - أو اشترى منه شيئاً ببعضه أو قبضه بيعاً بائناً أو قبضه من الغير أو استهلك عليه مَكَيْلاً أو موزوناً أو اشترى منه شيئاً بيعاً فاسداً أو قبضه ولم تكن قيمته وفاء بالحق .

ولو قبضه من خمسة نفر يحنث :

- ١ - إذا قبضه من وكيل المطلوب .
- ٢ - أو من المحتال عليه بعد اليمين .
- ٣ - أو اشترى به شيئاً فاسداً وقبضه وفي قيمته وفاء بالحق .
- ٤ - أو استهلك عليه غير المكمل والموزون وفي قيمته وفاء بالحق .
- ٥ - أو استهلكه أو أحرقه قبل القبض والغصب لم يحنث .

باب الكفارات

تخيير المُكْفَر

المُكْفَر مُخَيَّر بين ثلاثة أشياء :

- ١ - إن شاء أعتق رقبة مؤمنة .
- ٢ - وإن شاء أطعم عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع من برّ أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر . وإن شاء غداهم وعشاهم .
- ٣ - وإن شاء كسى عشرة مساكين كل مسكين ثوباً سابغاً أو قميصاً أو ملحفة أو إزاراً أو سرويل أو عمامة سابغة عند أبي حنيفة رحمه الله أبي يوسف .

ورُوِيَ في الأمالي عن أبي يوسف أنه قال: لا يجوز إلا الإزار والقميص ولا تجوز العمامة والقلنسوة والسراريل.

ورُوِيَ عن أبي يوسف في رواية أخرى أنه قال: لكل مسكين ثوبان قميص عورته ويجوز فيه الصلاة.

ورُوِيَ عن محمد رحمه الله أنه قال كسى لكل مسكين قدر ما يستر عورته ويجوز في الصلاة.

ما لا تُصَرَفُ إليه الكفارة

ولا يجوز صرف الكفارة إلى خمسة أشياء:

- ١ - إلى أكفان الموتى.
- ٢ - وبناء المساجد والقنطر.
- ٣ - ٤ - والحج والعمرة.
- ٥ - والجهاد.

مَنْ لا تُدْفَعُ إليه الكفارة

ولا يجوز دفع هذه الكفارات إلى مَنْ لا يجوز دفع الزكاة إليه، وهم أربعة عشر نفرًا، وقد ذكرناهم في كتاب الزكاة.

رِقَاب لا يجوز عتقها في الكفارة

أحد وعشرون رقبة لا يجوز عتقها في الكفارة:

- ١ - المدبر.
- ٢ - وأم الولد.
- ٣ - والمكاتب إن أذى شيئًا من بدل الكتابة.
- ٤ - والعبد المشترك.
- ٥ - والرَّزَمَن.
- ٦ - والمقعد.
- ٧ - والأخرس.
- ٨ - والأعمى.
- ٩ - والمجنين.
- ١٠ - والأحدب.

- ١١ - ١٢ - وأشلق اليدين والرّجلين .
 ١٣ - ١٤ - ومقطوع الإبهامين أو ثلاثة أصابع من كل يد .
 ١٥ - وعبد حلال الدم قد قضى بدمه ثم عُفي عنه .
 ١٦ - وكذلك المرتدّ وإن أسلم بعد ذلك أو عُفي عنه .
 ١٧ - أو عبد أبيض العينين ثم انجلى البياض .
 ١٨ - أو أعتق عبدًا على ما من كفارة ثم أبرأ على المال .
 ١٩ - أو أعتقه في مرض موته ولم يخرج من الثلث فاستسعاه^(١) الورثة في شيء من قيمته .
 ٢٠ - ٢١ - أو عبدًا مريضًا كان في حدّ الموت أو كان يُرجى ويخاف، وإن كان تُرجى نجاته .

ما يجوز عتقه من الرّقاب

- سح من الرقاب يجوز عتقها في كفارة اليمين :
- ١ - الأمة المرتدة .
 - ٢ - والعبد الكافر .
 - ٣ - والأعور .
 - ٤ - والأصم .
 - ٥ - ومقطوع اليد الواحدة والرّجل الواحدة .
 - ٦ - ومقطوع اليد والرّجل من خلاف .
 - ٧ - والعبد المديون إذا اختار الغرماء سعاية العبد، والعبد المرهون ثم يسمى العبد ويرجع به على المولى .

(١) الاستسعاء: هو تكليف العبد من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا أعتق بعضه ليعتق ما بقي .
 والسعاية بالكسر، ما كلف من ذلك . (القاموس المحيط «سعي»).

كتاب البيوع

هو في اللغة عبارة عن تمليك المال بالمال، وفي الشرع مبادلة المال المتقوم بالمال على وجه التراضي تملكًا وتملكًا، فأما تمليك المال بالمنافع فهو إحارة أو نكاح، وإن وجد مجانًا فهو هبة.

باب أنواع البيوع من حيث الصحة وعدمها

البيوع ثلاثة:

- ١ - صحيح وهو المعروف فيما بين الناس.
- ٢ - وبيع فاسد لدخول الجهالة أو الشرط الفاسد فيه.
- ٣ - وبيع باطل لدخول الحرام فيه.

كيفية التملك

حكم البيع ثبوت المُلْك في البيع للمشتري وثبوت المُلْك في الثمن للبائع إذا كان البيع بائنًا من غير خيار.

فأما البيع الصحيح فيملكه بنفس العقد وأما البيع الفاسد فيملكه بالقبض وأما البيع الباطل فلا يملكه بحال وإن قبض.

الشروط الجائزة

الشروط الجائزة ثلاثة:

- ١ - الأجل المعلوم.
- ٢ - والخيار المعلوم وهو ثلاثة أيام.
- ٣ - واشتراط الصَّحاح والمكسرة في الثمن.

الشروط المفسدة للبيع

الشروط المفسدة للبيع أربعة:

- ١ - اشتراط المنفعة للبائع.
- ٢ - واشتراط المنفعة للمبتاع.
- ٣ - واشتراط المنفعة للمبيع إذا كان عبدًا أو أمة.
- ٤ - والشرط في العقد.

أما شرط المنفعة للبائع فهو أن يبيعه على أن يفرضه المشتري شيئًا أو يهبه منه شيئًا أو يبيع منه شيئًا أو يهدي له هدية، أو على أن لا يسلمه إلى رأس الشهر، أو على أن يستخدمه البائع شهرًا، أو كان دارًا على أن يسكنها شهرًا.

وأما اشتراطه للمبتاع فهو كما ذكرنا للبائع وأما اشتراطه للمبيع فهو كما لو اشتراه على أن لا يبيعه أو لا يستخدمه أو لا يجمعها أو على أن يدبرها ويستولدها ويكاتبها أو يعتقها، أو كانت دابة اشتراها على أن لا يبيعها من فلان أن يبيعها من فلان.

وأما الشرط في العقد فهو أن يشترط خيار أربعة أيام أو أكثر أو شرط حيار مجهولًا أو أجلًا مجهولًا أو خمرًا أو خنزيرًا أو لم يُسمَّ ثمنًا.

سقوط شرط الخيار

شرط الخيار يسقط باثنين وعشرين سببًا، ويلزم البيع:

- ١ - أن يموت البائع.
- ٢ - أو يموت المشتري وكان الخيار له، فإنه يسقط الخيار ولا يورث سواء كان الخيار للبائع أو للمشتري أو لهما، وقال الشافعي يورث.
- ٣ - أو مات المبتاع.
- ٤ - أو أصابه عيب.
- ٥ - أو قبلها بشهرة.
- ٦ - أو لمسها، أو وطئها.
- ٨ - أو نظر إلى فرحها بشهرة.
- ٩ - أو عرضها على البيع.
- ١٠ - أو أجرها.

- ١١ - أو جنى عليها.
 ١٢ - أو أعتقها.
 ١٣ - أو دبّر لها.
 ١٤ - أو سقاها شربة من دواء.
 ١٥ - أو حجمها.
 ١٦ - أو فصلها.
 ١٧ - أو حبط^(١) قرحتة.
 ١٨ - أو ختنه.
 ١٩ - أو حلب لبن الدابة.
 ٢٠ - أو يزغها.
 ٢١ - ٢٢ - أو كان الخيار للبائع فأبرأه من الثمن وقال: أنت بريء من الثمن
 لرم البيع، أو سكت حتى مضى الثلاث.

ما لا يسقط من خيار الشرط

سبعة أشياء لا يسقط بها خيار الشرط:

- ١ - الامتناع.
- ٢ - والتدهين.
- ٣ - واللبس.
- ٤ - وأخذ الشعر من غزف الدابة.
- ٥ - وقص الحوافر.
- ٦ - ونقد الثمن.
- ٧ - وقبض البيع.

باب خيار الرؤية

خيار الرؤية مشروع في شراء ما لم يره المشتري فيجوز الشراء ويثبت له الخيار، وقال الشافعي: شراء ما لم يره المشتري لا يصح، فلا يكون الخيار فيه مشروعاً.

(١) الحبط، مَحْرُوكَة: آثار الجرح أو انسياد بالذن بعد البرء، أو الآثار الوارمة التي لم نشفق، من تقطعت ودميت مغلوب.

حكم خيار الرؤية

وأما حكمه فهو التخيير بين الفسخ والإجازة إذا رأى المبيع .

خيار الرؤية في الجارية

خيار الرؤية في الجارية يسقط برؤية الوجه دون سائر الأعضاء .
فإن رأى وجهها أو أكثر سقط الخيار ، لأن سائر الأعضاء تبع للوجه في شراء العبد والجارية في العادة .
وإن رأى ذراعها أو صدرها أو ذقنها أو ساقها أو بطنها لم يسقط الخيار .

خيار الرؤية في بعض الدواب

خيار الرؤية في الفرس والبغل ، والحمار يسقط برؤية عنقه أو فخذيه أو ساقه .
وكل عضو تام منه إلا ثلاثة أعضاء : الحافر والناصية والذنب .
والصحيح أن خيار الرؤية في الفرس والبغل والحمار لا يبطل إلا إذا رأى أطراف الفوائم منها ، ولو رأى مقدمها أو مؤخرها يبطل خياره لأنه مقصود .

ما يدخل في البيع

ومن باع دارًا دخل فيها بناؤها ومفاتيح أغلاقها وإن لم يسمه .
ومن باع أرضًا لا يدخل الزرع ما لم يسمه .
ومن باع أشجارًا فيها لا يدخل الثمر في البيع ما لم يسمه . ويقال للبائع أقطعها وسلم المبيع إلى المشتري .

مدة الخيار في العقود

ولا يجوز الخيار في العقود كلها أكثر من ثلاثة أيام إلا في الكفالة في قول أبي حنيفة رحمه الله .

أنواع البيوع الفاسدة

البيع الفاسد على أربعة أوجه :

- ١ - الإكراه على البيع .
- ٢ - والجهالة في الثمن أو المثمن .

- ٣ - وإدخال شيء من الحرام في البيع نحو الخمر والخزير.
- ٤ - واشتراط الخيار بالتوقيت أو البيع إلى الحصاد والدياس والتذوية والمهرجان والقطاف وقدم الحاج، وفطر اليهود وصوم النصارى، إذ لم يعرفه المتبايعان.

ما يجوز بيعه قبل القبض

أربعة أشياء يجوز بيعها قبل القبض:

- ١ - العفار.
 - ٢ - والمهور.
 - ٣ - وبدل الخنع.
 - ٤ - وبدل الصلح عن دم العمد.
- وكل عقد وقع على المكيل والموزون بعينه فليس للمشتري غيره وليس للبائع منه إلا في ثلاثة أشياء:
- ١ - الدراهم.
 - ٢ - والدنانير.
 - ٣ - والفلوس بأعيانها، جاز للبائع دفع مثل ما دخل تحت العقد.
- ومن له شرب من نهر غير مملوك له في أصل الرقبة لا يحوز الانتقال عنه إلى غيره إلا في ثلاثة أشياء:
- ١ - الإرث.
 - ٢ - والوصية.
 - ٣ - ولاستحقاق.

أنواع الخيار في البيع

الخيار في البيع أربعة:

- ١ - خيار الشرط.
- ٢ - وخيار العيب.
- ٣ - وخيار الرؤية.
- ٤ - وخيار الملك.

ما يثبت فيه خيار الرؤية

أما خيار الرؤية فلا يثبت إلا في أربعة أشياء:

- ١ - في البيع .
- ٢ - والإجارة .
- ٣ - والقسمة .
- ٤ - والصلح من دعوى المال على شيء بعينه .

ما لا يجوز العقد عليه موصوفاً

خمسة أشياء لا يجوز العقد عليها إذا كان موصوفاً:

- ١ - بيع جارية بعبد بغير عينه موصوفاً .
- ٢ - وإجارة عبد بغير عينه موصوفاً .
- ٣ - وقسمة دار على أن يرد أحدهما عبداً أو جارية بغير عينها موصوفة .
- ٤ - والصلح عن دعوى المال على عبد بغير عينه موصوفاً .
- ٥ - وإجارة شيء بعبد بغير عينه موصوفاً .

ما يجوز العقد عليه موصوفاً

خمسة أشياء يجوز العقد عليها إذا كانت موصوفة:

- ١ - إعتاق عبد بعبد بغير عينه موصوفاً .
- ٢ - وكتابة عبد على عبد بغير عينه موصوفاً .
- ٣ - والصلح من دم العمد على عبد بغير عينه موصوفاً .
- ٤ - وخلع المرأة على عبد بغير عينه موصوفاً .
- ٥ - ونكاح امرأة على عبد بغير عينه موصوفاً .

حكم الإقالة والرد بالعيب بعد القبض

الإقالة والرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء القاضي يجريان مجرى واحداً إلا في خصلة واحدة وهي الرد بالعيب قبل القبض ، لأن رده بمنزلة خيار الرؤية فله رده على البائع الأول .

باب العيوب

العيوب أربعة أشياء:

عيب في الجارية دون الغلام: البخر^(١) والدفر^(٢) والنزنا وولد الرن، وكل ما يوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب.

ما يزول حكمه بالبلوغ من العيوب

ثلاثة من العيوب يزول حكمها بالبلوغ

١ - الإباق.

٢ - والسرقه.

٣ - والبول في الفراش، فإن عاردهما شيء من ذلك بعد البلوغ فهو عيب لازم.

ما يمنع رد المبيع

اثني عشر شيئاً يمنع رد المبيع، ويرجع بقصان العيب منها:

١ - إذا حدث في المبيع عيب عند المشتري، ثم أطلع على عيب قديم.

٢ - أو كان ثوباً فقطعه وحاطه أو صبه.

٣ - أو كان سويقاً^(٣) فلتته بسمن.

٤ - ١٢ - أو كان عبداً فأعتقه أو هلك أو مات في يده أو باعه أو كانت جارية بكرًا أو ثيبًا فقبلها بشهوة أو لمسها بشهوة أو وطئها، أو فانت يدها أو عينها بأفة سماوية ثم أطلع على عيب بها أو اشترى جارية فأبقت ثم أطلع على عيب قديم، ثم ماتت، في إياقها، ما دامت حية لا يرجع بشيء.

جارتان بإحداهما عيب

رجل اشترى جارتين فلم يقبضهما حتى وجد بإحداهما عيباً، ثم قبض إحداهما، فإن قبض المعيبة لزمته جميعاً، وإن قبض غيرها فله أن يردهما جميعاً، وعن باعها أو لم يقبضها ولكنه أعتقها لزمته الأخرى.

(١) البخر، مُخرَكة: الرائحة الكريهة من الفم. ونجس الفم بخراً: أثننت ربحه، فهو أبخر، وهي نخراء.

(٢) دفر الشيء دَفَرًا: جث رائحته، فهو دَفَرٌ ودَفَرٌ، وهي دفراء. وأم دَفَر: كية الدنيا

(٣) السويق: ما يتخذ من الحطة والشعير والجمع أسوقة. (لسان العرب «سوق»).

ما لا يرد بخيار الرؤية ولا بعيب يسير

أربعة أشياء لا يرد فيها بخيار الرؤية ولا بعيب يسير:

- ١ - المهر.
- ٢ - وبدل الخلع.
- ٣ - وبدل العنق.
- ٤ - وبدل الصلح من دم العمد.

عيوب الرقيق

العيوب التي ينفر منها النخاسون فيما بينهم خمسة وأربعون: عشرة منها لأبي ليلى^(١):

- ١ - الكبي في النفاغ^(٢) في الحلق.
- ٢ - وآثار الجروح.
- ٣ - وآثار القروح في الأظفار والأضراس الواحدة والاثنان والثلاثة إلا أن تكون مجتمعة في موضع واحد لا يدخل في البراءة.
- والظفرة في العين^(٣) والغرب^(٤) والخرب^(٥) في العين. ثلاثون منها لشريك بن عبد الله القاضي^(٦):

خيط الأذنين إذا تشققا ثم خبطتا والكلفة^(٧) والزيادة في الأساد والنقصان إلا أن يكون في جارية فارهة، والكسف والمحاجم في غير موضعه، والتلون في الأسنان والحفر والقرايح^(٨) التي تقرح الفم، واختلاف الأسنان

- (١) ابن أبي ليلى: لعنه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار بن بلال الأنصاري الغدادي الغيبة المحدث المتوفى سنة ١٤٨ هـ، صنف «كتاب القرائض». (كشف الظنون ٧/٦).
- (٢) النغخ بالضم موضع بين اللهاة وشرارب الحنجور واللحمة في الحلق عند اللهازم.
- (٣) الظفرة في العينين التواء
- (٤) الغرب: عرق في العين يستقي لا ينقطع والدمع ومسيله أو انهلاله من العين والفيضة من الحمر ومن الدمع وبثرة في العين وورم في الحاقلي.
- (٥) الخرب بالصم كل ثقب مستدير وسعة حرق الأذن.
- (٦) لم أجده له ترجمة في المصادر والمراجع التي بين يدي.
- (٧) الكلف مخرقة شيء يعلو الوجه كالسمسم ولونه بين السواد والحمرة وحمرة كندرة تملو الوجه
- (٨) القردوحة والقردحة بضمها كالجوزة في حلق المراهق، والقرح بالفتح، ويضم عفن السلاح ونحوه مما يخرج بالبدن، أو بالفتح الآثار، وبالضم الألم.

ولنمش^(١) والشمط^(٢) البسير وتباين الزور^(٣) وهو أن يكون الصدر نابثًا على البطن، وصطكك العقبين، والروح^(٤) وهو تباعد ما بين الرجلين، والكوع وهو أن يعرج الرجل من قبل الكوع^(٥)، والوكع^(٦) وهو أن يركب الإبهام السبابة حتى يزول فبري أصلها خارجًا والفرع^(٧) القرع وهو زيغ في الكف، والحصان، وهو أن يكون أحد الثديين أكبر من الآخر في المرأة، يقال امرأة خصون، إذا كانت كذلك، والكرد في الدواب، وكدم السيوف والقصي وآثار جلد الشياطين ثلاثة فما دونها، والشامات إلا شامة بيضاء. والثآليل^(٨) والخيلا^(٩) والعدد.

والعقر^(١٠) إلا عقرًا لا يخاف أن ينتقص والعذرة وهي وجع في الحلق والشقاق في اليدين والرجلين، وأكل الطين، واختلاف الأضلاع وزاد فيه حفص بن غياث^(١١) خمسة:

خضاب الشعر من غير شمع، وجعودة الشعر، والوشم، والغنة في الصوت، والنتع.

ما نهى عن بيعه

وما نهى رسول الله ﷺ عن بيعه أحد وعشرون خصلة:

- (١) المش مُخْرَكَةٌ تقط بيض وسود أو يقع تقع في الجلد تخاف لونه.
- (٢) الشمط مُخْرَكَةٌ يبيض الرأس بخالط سواده.
- (٣) الزور: وسط الصدر أو ما ارتفع منه إلى الكتفين أو ملقى أطراف عظام الصدر حيث اجتمعت.
- (٤) الروح بالتحريك السعة وسعة في الرجلين دون المحج. (القاموس المحيط).
- (٥) الكوع مشي الكلب على كوعه من شدة الخبز وكوعه بالسيف ضربه به حتى اعوخت أكواعه وتكوزت يدها أصابها الكوع.
- (٦) الوكع مُخْرَكَةٌ إقبال الإبهام على السبابة من الرجل حتى يرى أصله خارجًا كالمقدمة وهو أوكع وهي وكعاء والوكعاء الحصفاء.
- (٧) فرع رأسه بالعصا علاه بها.
- (٨) الثؤلون كزنبور حلقة الثدي، ويثر صغير صلب مسدير على صور شتى فمنه مكوس ومنشق ذو شطاي ومنعلق ومسماري عظيم الرأس مستدق الأصل وطويل معقف ومنفج وكله من خلط غليظ يابس بلغمي أو سوداوي أو مرئج منهما جمع ثآليل وقد تؤلل بالضم وتتألل جديدة.
- (٩) الخال شامة في البدن جمع خيلا وهو أخيل.
- (١٠) العقر الجرح.
- (١١) هو أبو عمر حفص بن عياث بن طلق بن معاوية بن مالك البغدادي القاسمي المعروف بالعنبري، توفي سنة ١٩٤ هـ. له من الكتب: «رياد الأشراف وذكر شباب العرب وما يجري بينهما وذكر أدعياء الجاهلية»، «كتاب النساء». (كشف الظنون ٣٢٣/٥).

- ١ - بيع الآبق.
- ٢ - والجنين.
- ٣ - وبيع الطير في الهواء.
- ٤ - والسّمك في الماء.
- ٥ - وبيع الحامل دون الجنين.
- ٦ - وبيع الجنين دون الحامل.
- ٧ - وذراع من ثوب.
- ٨ - وجذع من سقف.
- ٩ - وبيع ثوب من ثوبين.
- ١٠ - وضربة القانص.
- ١١ - وبيع المزبنة وهو التمر على رأس الخيل بخرصه تمرًا.
- ١٢ - والمحاقلة، وهو بيع الحنطة في السنبلة.
- ١٣ - والبيع بإلقاء الحجر.
- ١٤ - والمنالبة وهو أن يريد من الرجل السلعة ثم ينبذ البائع إلى المشتري فيكون نبذة إيجابًا.
- ١٥ - والملاسة وهو أن يمسّ المشتري السلعة بيده وبعد المرافضة فيكون منه قبول البيع.
- ١٦ - وبيع الثمار حتى يزهر.
- ١٧ - والبيع إلى النيروز والمهرجان.
- ١٨ - وبيع ما لم يقبض.
- ١٩ - وبيع ما لم يضمن.
- ٢٠ - وبيع وسلف وهو أن يبيع السلعة على أن يقرض المشتري.
- ٢١ - وعن بيع وشرط وهو أن يقول بعتك بالنقد كذا أو بالسبة كذا.

ما يكره في البيوع

أربعة من البيوع يكره، ويجوز:

- ١ - بيع تلقّي الركبان.
- ٢ - وبيع الحاضر للبادي.
- ٣ - والبيع عند أذان الجمعة.

٤ - والنجش وهو أن يوهم نفاق السلعة يعني يساوم أحدهما أكثر مما يساوم صاحبه البيع.

مَنْ لَا يَتَحَقَّقُ بَيْنَهُمْ رَبًّا

أربعة لا ربًّا بينهم:

- ١ - بين العبد والمولى.
- ٢ - والمدير والمولى.
- ٣ - وأم الولد.
- ٤ - وبين المسلم والحربي في دار الحرب فمتى حصل البيع في هؤلاء درهم نقدًا أو مساومة جاز.

باب السلم^(١)

ما يصح في السلم

ثلاثة أشياء يصح السلم فيها:

- ١ - في المكيل.
- ٢ - والموزون.
- ٣ - والمذروع وهو الثياب والعديدات المتقاربة.

شروط السلم

شروط السلم سبعة أشياء:

- ١ - معرفة رأس المال إذا كان دراهم أو دنانير.
- ٢ - وقبضة في المجلس أي تحجيل رأس المال وقبضه قبل افتراق العاقدين بأنفسهما.
- ٣ - ومعرفة الكيل.
- ٤ - ومعرفة المسلم فيه بعين جنسه ونوعه وصنعه وقدره فيه.
- ٥ - وكون المسلم فيه موجودًا من وقت العقد إلى وقت محله.
- ٦ - والأجل.
- ٧ - وبيان مكان الإيفاء إذا كان له حمل ومؤنة.

(١) السلم، بفتح السين واللام: في الشريعة بيع الشيء على وجه يوجب الملك للبائع في الثمن عاجلاً وللمشتري في الثمن آجلاً، سُمي به لما فيه من وجوب تقدّم الثمن. وركنه الإيجاب والقبول بأن يقول المشتري: أسلمت إليك عشرة دراهم في كَرّ حنعة، فقال البائع - قبلت فالمشتري يسمى ربّ السلم ومسلماً أيضاً، والبائع يسمى المسلم إليه، والمبيع يسمى المسلم فيه، والثمن يسمى رأس المال. (كشف اصطلاحات الفنون ١/٩٦٩).

ما يجوز السلم فيه

ويحوز السلم في جميع ما يمكن ضبطه بالصفة كالحنطة والشعير والثياب والفراء والغزل والخشب والتبن والقثّ والسمن واللبن والجبن والبصل والجوز والبيص ونصول السيوف وغيره.

ما لا يصح السلم فيه

أربعة عشر شيئاً لا يصح السلم فيها:

- ١ - الموزون في الموزون.
- ٢ - والمكيل في المكيل.
- ٣ - وفي الحيوان.
- ٤ - والرؤوس.
- ٥ - والأكارع.
- ٦ - واللالى.
- ٧ - والجواهر.
- ٨ - والبقول.
- ٩ - والفواكه الرطبة.
- ١٠ - وفي الرطب في غير حينه.
- ١١ - والزمان.
- ١٢ - والسفرحل.
- ١٣ - والبطيخ.

ما يجوز في السلم ولا يجوز

خمسة أشياء لا تحوز في السلم:

- ١ - الشركة .
- ٢ - والتولية .
- ٣ - وبيعه قبل القبض .
- ٤ - والاعتياض عن المسلم فيه .
- ٥ - والاعتياض عن رأس المال بعد الإقالة ويجوز بيع الخبز بالحنطة والدقيق متفاضلاً ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متفاضلاً، ويجوز بيع اللحم بالحيوان عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله .
- ويجوز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز وانعاب بالزبيب .
- ولا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولا بالسويق ولا يجوز بيع الزيت بالزيتون والسهم بالشرج^(١) حتى يكون الزيت والشرج أكثر مما في الزيتون والسهم فيكون لدهن بمثله والزيادة بالثفل والمصاراة .

باب آخر: شراء ثلاث أخوات متفرقات

رجل اشترى ثلاث أخوات متفرقات لا يجوز له وطئهن جميعاً، ولكن يجوز له وطء الأخت لأب والأخت لأم لأنه ليس بينهما قرابة، وإن وطئ الأخت لأب وأم فلا يجوز له وطء الأخت لأم والأخت لأب ما دامت هي في ملكه .

وإن كان لكل واحدة منهن بنت فاشترى بناتهن دون الأمهات يجوز له وطئهن جميعاً لأن كل واحدة منهن بنت خالة لصاحبتهما الأخرى .

إن اشترى البنات مع الأمهات يجوز له وطء بناتهن جميعاً: فإن وطئ الأمهات أولاً يجوز له وطء الأخت لأب والأخت لأم، وإن وطئ الأخت لأب وأم أولاً لا يجوز له وطء الأخت لأب ولا وطء الأخت لأم ما دامت هي في ملكه، ولا بناتهن .

وإن وطئ بنت الأخت لأم ولأب يجوز له وطء البنتين أيضاً دن أمهاتهن .

(١) الشريح: هو عصير السمسم .

استبراء الإماء

أما الاستبراء فمشروع في الإماء بحیضة واحدة إن كانت تحيض، وإن لم تكن تحيض من صغر أو كبر فبشهر واحد، سواء اشتراها من رجل أو امرأة أو صبي، لا يجوز الوطء والقبلة والملامسة والنظر إلى العورة وإن ارتفع حیضها بعلة فإن أبا حنيفة رحمه الله لم یقدر فیها تقدیرًا.

وقال أبو یوسف لا یطأها شهرین وحمسة أيام، فإن لم یظهر بها حبل یطأها.
وقال محمد لا یطأها أربعة أشهر وعشرة أيام فإن لم یظهر بها حل یطأها،
وإن ظهر بها حمل لا یطأها حتی تضع حملها فیکون استبراؤها بوضع الحمل إجماعًا.

وقال زفر: لا یطأها إلى ستین لأن لولد یقی فی البطن ستین.

ما یوجب الاستبراء

أربعة وعشرون شیئًا یرجب الاستبراء:

- ١ - إذا اغتتمها من الکفار.
- ٢ - أو ملکها بلشراء أو الهبة والصدقة أو المیراث أو بالفداء إذا وجب علیه.
- ٣ - أو بدلًا من خلع زوجته.
- ٤ - أو كانت مرهونة فافتکها.
- ٥ - أو مکاتبه عمزت.
- ٦ - أو كانت مؤاجرة فصمت المدة.
- ٧ - أو باع جاریة ثم أقال بعد القبض یلزم علی البائع الاستبراء. أو اشتری شقصًا منها کان لرجل فیها شركة، أو باع شقصًا منها ثم أقال العقد یلزم علی البائع الاستبراء.
- ٨ - أو كانت أبقة فرجعت.
- ٩ - أو غصبها ظالم ثم ردّها علیه.
- ١٠ - أو کان وهبها من ولده الصغیر ثم اشتراها.
- ١١ - أو کان باعها من رجل بیعًا فاسدًا ثم قضی الفاضی بالردة علیه فاستردّها.
- ١٢ - أو باع ظالم جاریة رجل فخاصمه مولاهما وقد کان وطئ المشتري فقضی له الفاضی یلزم المالك الاستبراء استحسانًا، وعلیه الفتوى.

- ١٣ - أو زوجها من رجل فطلقها قبل الدخول.
- ١٤ - أو وطئ جارية أبيه ولم تحبل ثم اشتراها.
- ١٥ - أو اشترى جارية من ابنه أو من أمه أو من مكاتبه.
- ١٦ - أو اشتراها من عبده المأذون ولم تكن حاضت واحدة في يد العبد. وإن كان عليه دين محيط بأكسابه يلزم المولى الاستبراء إذا اشتراها عند أبي حنيفة رحمه الله أو وهبها من امرأة أو من صبي ثم رجع فيها.
- ١٧ - أو قهرها الكفار ثم أحرزوها بالدار ثم وصلت إلى المولى.
- ١٨ - أو أراد رجل بيع الجارية يلزم البائع الاستبراء فيما بينهم وبين الله تعالى لا في القضاء إذا كانت موطوءة للمولى.
- ١٩ - وكذلك لو أراد أن يزوج أم ولده أو مدبرة قبل العتق.
- ٢٠ - أو باع أحد الشريكين جارية مشتركة وحاضت عند المشتري ثم أجاز شريكه شرائها يستبرئها بحيضة أخرى.
- ٢١ - أو باع فضولي جارية رجل وحاضت عند المشتري ثم أجاز المالك البيع.
- ٢٢ - أو ارتدت أمة ثم أسلمت.
- ٢٣ - أو المأسورة إذا أصابها قبل القسمة أو بعدها.
- ٢٤ - أو اشترى منكوحة وقبضها ثم طلقها الزوج قبل الدخول.

ما لا يوجب الاستبراء

أربعة أشياء لا توجب الاستبراء:

- ١ - رجل باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أفسد البيع لا يلزمه الاستبراء عند أبي حنيفة.
- ٢ - أو وطئ جارية ابنه وحبلت فولدت وادّعاء الأب ثبت نسب الولد وأدّى القيمة.
- ٣ - أو باع ظالم جارية رجل وعلم المشتري بأنها مُلْك غيره فوطئها أو لم يطنها لم يلزم المالك الاستبراء.
- ٤ - أو اشترى جارية فزوجها وطلقها الزوج بعد ما قبضها المشتري لا يجب الاستبراء.

مواضع لا يحتسب فيها الحيض من الاستبراء

خمسة مواضع لا يحتسب فيها الحيض من الاستبراء:

- ١ - رجل اشترى جارية حائضًا.
- ٢ - أو اشترى جارية فحاضت في يد البائع ثم قبضها.
- ٣ - وكذلك لو اشتراها ووضعها على يد عدل فحاضت في يده ثم قبضها.
- ٤ - وكذلك لو باعها أحد الشريكين فحاضت حيضة ثم أجاز الثاني البيع.
- ٥ - أو باع فضولي جارية رجل فحاضت في يد المشتري ثم أجاز المالك البيع.

كتاب الرهن^(١)

تعريف

الرهن عقد شرع وثيقة بمال.

شروط جواز الرهن

شروط جواز الرهن ثلاثة أشياء:

١ - الإيجاب.

٢ - القبول.

٣ - القصد.

مَنْ يحفظ الرهن

وللمرتهن أن يحفظ الرهن بزوجه وبولده الذي في عياله وبخادمه وبنفسه.

الانتفاع بالرهن

ولا ينتفع المرتهن به إلا بإذن الراهن.

ضمان الرهن

الرهن مضمون بالأقل من قيمته ومن الدين، للراهن غنمه وعليه غرمه.

وتفسير ذلك إذا جنى المرتهن على الرهن أو أتلفه أو جنى عليه غيره فإن

كان فيه وفاء بالدين سقط الدين على الراهن، وإن لم يكن فيه وفاء بالدين رجع

(١) الرهن: شرعاً حبس مال متقوم بحق يمكن أخذه منه. فالمال المتقوم يشتمل الحيوان والحماد والمروض والعقار والمذروع والمعدود والمكيل والموزون. وقيل: الرهن هو حبس العين بالدين، ودوام الحبس إلى أن يمتنّ، والارتهاق أخذ الشيء، والرهن اسم المرهون. (انظر كشف اصطلاحات المصنفين ١/ ٨٧٤، واتحمة ٣/ ٣٥).

المرتهن على الراهن بما بقي بعد قيمته وإن كان فيه فضل رجع الراهن بالفضل للجنابة فإن هلك الرهن بنفسه كان المرتهن أمينًا في الرابدة ويرجع بباقي دينه على الراهن.

ما لا يجوز رهنه

خمس عشرة شيئًا لا يجوز رهنه:

- ١ - رهن المشاع غير المقسوم وغير المقبوض.
- ٢ - ورهن الثمار على رؤوس النخل دون النخل.
- ٣ - ورهن النخل دون الأرض.
- ٤ - ورهن النخل بغير الكوارات.
- ٥ - ورهن الزرع في الأرض دون الأرض، فإن رهن أرضًا فيها شجر أو زرع دخل الزرع والشجر في الرهن.
- ٦ - والرهن بقصاص في النفس وفيما دون النفس
- ٧ - وبالحدود.
- ٨ - والكفالة بالنفس.
- ٩ - والشفعة.
- ١٠ - وضمان الدرك.
- ١١ - والوديعة.
- ١٢ - والعارية.
- ١٣ - والإجارة.
- ١٤ - والمضاربة.
- ١٥ - والشركة وكل ما كان أصله أمانة فرهنه باطل، فإن قبض الرهن في شيء من ذلك وهلك في يده لم يضمن شيئًا، ولا يسقط دينه.

رهن الأعيان المضمونة

ولا يجوز الرهن إلا بالأعيان المضمونة بنفسها وهي ما تحب القيمة بهلاكها كالمفصوب والمهر وبدل الخلع وبدل الصلح من دم العمد وغير ذلك، فإن هلك هلك بالأقل من قيمة تلك العين ومن الدين.

التوكيل ببيع الرهن

وإذا وكل الراهن أو العدل أو غيره ببيع الرهن عند حلول الأجل، فالوكالة جائزة، وليس للراهن عزله، ولا ينعزل بموته ولا بموت أحدهما ولا بارتدادهما ولا بارتداد أحدهما ولا بجنونهما ولا بجنون أحدهما.

وهلاكه في يده كهلاك الرهن في يد المرتهن فإن مات العدل لم يقم وارثه مقامه في إمساك الرهن وبيعه.

نفقة الرهن

ونفقة الرهن على الراهن وكفنه عليه لو مات الرهن، وأجرة الراعي على الراهن، ونماؤه للراهن وأجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن على المرتهن.

ما لا يملكه المرتهن

أربعة أشياء لا يملكها المرتهن:

- ١ - البيع.
- ٢ - والإجارة.
- ٣ - والعارية.
- ٤ - والرهن.

ما يحلّ به الأجل

ثلاثة أشياء يحلّ بها الأجل:

- ١ - موت الغريم.
- ٢ - والحجر الطارئ.
- ٣ - وارتداده مع الملحق بدار الحرب أو مع القتل.

عتق العبد المرهون

ويجوز للراهن عتق العبد المرهون وتدبيره ولكنه لو كان مُعِيرًا سعى العبد في الأقل من قيمته ومن الدين ثم يرجع به العبد على مولاه.

وفي التدبير يسعى العبد في جميع الدين ولا يرجع على مولاه.

جناية الرهن على بعضه

جناية الرهن بعضه على بعض على أربعة أوجه:

- ١ - جناية المشغول على المشغول بدين يذهب بقسطه من الدين.
- ٢ - وجناية الفارغ على الفارغ هدر.
- ٣ - وجناية الفارغ على المشغول.
- ٤ - وجناية المشغول على الفارغ هدر.

وتفسير ذلك: رجل رهن أمتين بألف درهم قيمة كل واحدة منها ألف درهم فقتلت إحداهما الأخرى في يد المرتهن يفتكها الرهن بسبعمئة وخمسين درهماً من قبل أن الحق في الجارية قبل الجناية خمسمئة درهم وهي نصفها وذلك القدر مشغول منها فجنى هذا النصف المشغول والنصف الفارغ وهو الذي لا دين فيه على خمسمائة من الأمانة المقتولة وهو المشغول منها بالدين فبطل من هذه الخمسمائة ما جنى المشغول، وهو مائتان وخمسون درهماً، ولحق الجاني حصته الفارغ منها وهي مائتان وخمسون درهماً، فصار الدين فيها بعد الجناية مع ما فيها قبل الجناية من الدين سبعمئة وخمسون درهماً.

باب الحجر^(١)

أسباب الحجر

الأسباب الموجبة للحجر ثلاثة أشياء :

١ - الصغر .

٢ - الجنون .

٣ - الرق .

مدى الحجر

وهذه المعاني الثلاثة توجب الحجر في الأقوال دون الأفعال، حتى يواخذ بضمائم المتلفات .

ما لا يصح وقوعه من الصبي والمجنون

فأما الصبي والمجنون فلا يصح عقودهما ولا إقرارهما ولا طلاقهما ولا عتاقهما

العبد

فأما العبد فأقواله نافذة في حق نفسه غير نافذة في حق مولاه، فإن أقر بمال لزمه بعد الحرية، وإن أقر بحدود أو قصاص أو طلاق ينمذ في الحال .
ومن باع أو اشترى من هؤلاء شيئاً وهو يعقل ويقصده فالمولى بالخيار إن شاء أحازه إن كان فيه مصلحة وإن شاء فسخه .

(١) الحجر، بحركات الحاء وسكون الجيم، لغةً. المع مطلقاً. وفي الشرع: منع نفاذ القول، أي منع لزمه، فإنه يتعقد عقد المبحور موقفاً وحجر السفيه: منعه عن التصرفات. (انظر كتاب اصطلاحات الفنون ١/٦٢٢).

السفيه المبذر

قال أبو حنيفة رحمه الله : لا حجر على السفيه المبذر الملق بماله، ولكنه إذ بلغ العلام غير رشيد لم يدفع المال إليه حتى يبلغ خمسًا وعشرين سنة، وما تصرف فيه قبل ذلك بنقله تصرفه! فإذا بلغ خمسة وعشرين سنة يدفع إليه ماله وإن لم يؤنس منه الرشد بعد أن يكون صحيحًا في عقله.

وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يحجر عليه ولا يدفع إليه ماله إن لم يؤنس منه الرشد، وإن بلغ ثلاثين سنة، وتصرفاته غير نافذة.

ما يخرج من مال السفيه المبذر

سنة أشياء تخرج من مال السفيه المبذر:

- ١ - زكاة ماله.
- ٢ - ٤ - ونفقة زوجته وأولاده وذوي أرحامه ممن يجب نفقته عليه.
- ٥ - ونفقة حج إسلامه، وإن أراد الحج لا يمنع من الحج ولكن يسلمه القاضي إلى ثقة من الحاج بنفق عليه في طريق الحج.
- ٦ - وما أوصى في مرضه من القرب وأبواب الخيرات من ثلث ماله جاز.

علامة البلوغ

بلوغ الغلام بثلاثة أشياء:

- ١ - الاحتلام.
- ٢ - الإحبال.
- ٣ - والإنزال وإذا أوطيء ولم يوجد شيء من ذلك فحتى يكمل له ثمانية عشرة سنة عند أبي حنيفة رحمه الله.

بلوغ الجارية

حبس المفلس

وللقاضي أن يحبس المفلس في كل دين لزمه بدلاً من مال حصل في يده كشر المبيع وبدل القرض، وفي كل دين التزمه بعقد كالمهر ودين الكفالة ولا يجب فيما سوى ذلك كعوض المفصوب وأرض الجناية إلا أن تقوم البينة أن له مالاً. فإذا حبسه شهرين أو ثلاثاً سأل وتعرف حاله فإن لم يظهر له مال خلى سبيله. ولا يحول بينه وبين غريمه بعد خروجه من السجن. ويأخذون فضل كسبه.

كتاب الصلح^(١)

ما يجوز الصلح به

أربعة أشياء يجوز الصلح بها:

- ١ - الصلح مع الإقرار.
- ٢ - والصلح مع الإنكار.
- ٣ - والصلح مع السكوت.
- ٤ - والصلح عن المجهول على المعلوم.

تكييف الصلح

ويعتبر في الصلح مع الإقرار ما يعتبر في البياعات إن وقع عن مال مالم وإن وقع عن مال بمنافع يعتبر فيه ما يعتبر في الإجازات.

استحقاق بعض المصالح عليه

ولو استحق المصالح عليه ردّ العرض ورجع المدعى إلى الخصومة.
ولو استحق بعض المصالح عليه يرجع على المدعى عليه بحصة ذلك من العرض.

الصلح مع الإنكار

ويعتبر الصلح مع الإنكار والسكوت في حق المدعى عليه لافتداء اليمين وقطع الخصومة، وفي حق المدعى بمعنى المعارضات حتى لو صالح عن دار ولم يجب فيها الشفعة، ولو كان الصلح عن دار وجب فيها الشفعة.

(١) الصلح في شريعة عقد يرفع النزاع.

الصلح على المعلوم

وأما الصلح عن المجهول على المعلوم فإنه لو صالحت المرأة على ثمنه أو ربيعها وفي التركة دين لم يجز إلا أن يُستثنى الدين من عقد الصلح، وإن لم يكن في التركة دين، وكان في التركة دراهم فصالحت على حيوان بعينه أو على درهم. وحصلتها من جملة الدراهم التي في التركة أقل من الدراهم التي صالحت عليها حر، وإن كان أكثر أو مثلها ولا يعلم فالصلح باطل.

الدعاوى التي يجوز فيها الصلح

والصلح جائز في دعوى المال عن دعوى الأعيان. والمنافع والجنایة لعدم والخطأ.

ما لا يجوز الصلح فيه

والصلح لا يجوز في سبعة أشياء:

- ١ - في الحذف.
- ٢ - والقصاص.
- ٣ - والشفعة.
- ٤ - والخيار.
- ٥ - ودعوى الطلاق.
- ٦ - والنسب.
- ٧ - والزرق والولاء.

بيانه: رجل ادعى على رجل حذاً فصالحه على مال على أن يقر له به، أو ادعى رجل على رجل دم عمد فأنكر فصالحه على مال ليقر به، أو ادعى شفعه أو خياراً فأنكر الشراء أو أنكر الطلب فصالحه على مال ليقر به أو امرأة ادعت أن زوجها طلقها ثلاثاً فأنكر الزوج فصالحتها على أن يكذب نفسه، أو عبد ادعى أن مولاه أعتقه فصالحه مولاه على مائة درهم يدفعها إلى العبد على أن يبرأ من الدعوى، وكذلك لو كن لرجل عطاء في الديوان، فنازعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعي قبله على دراهم معلومة لم يجز وكذلك لو ادعى على رجل ألفاً فأنكره فاصطلحا على أن يحلف المدعى عليه وهو بريء فحلف بالله أو بالطلاق ثم أقام المدعي البينة أخذ بها والصلح باطل.

ولو اصطالحا على أن يحلف المدعى بالله على دعواه على أنه متى حلف
 والمدعى عليه ضامن لها فحلف المدعى لم يستحق المال والصلح باطل .
 رجل ادعى نكاح امرأة فوجدت فصالحها على مائة درهم لتقر به جاز والمال
 الذي سقاه لها لازم .
 وإن ادعى على رجل أنه عبده فصالحه على مال أعطاه جاز وكان في معنى
 لعنق على مال .

تكييف الصلح على بعض الشيء

وكل شيء وقع فيه الصلح على بعضه وهو مستحق بعقد المداينة لم يحمل على
 المعاوضة وإنما يحمل على أنه استوفى بعض حقه وأسقط باقيه ، كمن كان له على
 رجل ألف من الدراهم الجياد فصالحه على ألف زيوف جاز كأنه أبرأه عن بعض
 حقه ، وإن صالحه على ألف مؤجلة جاز وكأنه أحل نفس الحق .
 ولو صالحه على دنائير مؤجلة لم يجوز ولو كان الألف الجياد مؤجلة فصالحه
 على خمسمائة حالة لم يجوز .
 ولو كان له ألف سود فصالحه على خمسمائة بيص لم يجوز .

التوكيل في الصلح

من وكل رجلاً بالصلح عنه وصالحه لم يلزم الوكيل ما صالح عليه إلا أن
 يضمنه .

الصلح فضالة

وإن صالح عنه عن شيء بغير أمره فهو على أربعة أوجه :
 ١ - إن صالحه بمال وضمنه تم الصلح .
 ٢ - ولو قال صالحتك على ألفي هذه تم الصلح ولزمه تسليمها .
 ٣ - أو قال صالحتك على ألف وسلمها إليه جاز .
 ٤ - وإن قال صالحه على ألف فالعقد موقوف إن أجاز المدعى عنه جاز ولزمه
 الألف وإن لم يجوز بطل .

ما يجوز فيه الصلح عن الدار

رجل ادعى داراً في يد رجل جاز صلحه عنه على ثلاثة عشر شيئاً :
 ١ - إذا صالح على دراهم .

- ٢ - أو دنانير .
- ٣ - أو مكيل .
- ٤ - أو موزون .
- ٥ - أو على بيت منها .
- ٦ - أو على سكنى بيت منها .
- ٧ - أو سكنى دار أخرى .
- ٨ - أو على خدمة عبد سنة .
- ٩ - أو على ركوب دابة إلى بغداد .
- ١٠ - أو على لبس ثوب شهرًا .
- ١١ - أو صالح على أن يسكن ذو اليد فيها مدة معلومة ثم يسلمها إلى المدعي .
- ١٢ - أو على زراعة أرض سنين .
- ١٣ - أو على تبين أو على طعام غير معلوم مجازفة .

ما لا يجوز فيه الصلح عن الدار

ولا يجوز صلحه عنها على سبعة أشياء :

- ١ - إذا صالح على سكنى دار .
 - ٢ - أو زراعة أرض أبدًا .
 - ٣ - أو على غلة عبد سنة .
 - ٤ - أو على ذراع من تلك الدار .
 - ٥ - أو على موضع جذع من دار .
 - ٦ - أو على مسيل ماء .
 - ٧ - أو على شرب نهر شهرًا .
- وإن ادعى مسيل ماء أو موضع جذع من دار أو شرب ماء أو ذراعًا من دار فصالحه على ألف درهم معلومة جاز .

المصالحة على حق في دار

دار في يد رجل فادعى رجل فيها حقًا ، فصالحه منها على أربعة أشياء لم يجز :

- ١ - إذا صالحه على مكيل أو موزون غير موصوف غير معين .
- ٢ - إذا صالحه على ثوب غير معين لم يجز حتى يكون موصوفًا مؤجلًا .

- ٣ - أو صالحه على حيوان لم يجز حتى يكون معيناً.
- ٤ - أو صالح على حيوان بعينه وشرط فيه الأجل.
- ولو صالحه على دراهم مؤجلة أو طعام موصوف مؤجل جاز.

ما لا تجوز المهايأة^(١) فيه

سنة أشياء لا تجوز المهايأة فيها:

- ١ - إذا تهاياً على استغلال عبد أو عبيدين.
- ٢ - أو على ركوب دابة أو دابتين.
- ٣ - أو على غلة دابة أو دابتين.
- ٤ - أو على غلة الأشجار.
- ٥ - وأولاد الأنعام.
- ٦ - ونسلها.

ما يجوز المهايأة فيه

سبعة أشياء يجوز المهايأة فيها:

- ١ - رجلان تهاياً في سكنى دار بينهما.
- ٢ - أو في سكنى دارين.
- ٣ - أو غلة دار أو دارين على أن ما فضل في الدار الواحدة من الغلة كان بينهما نصفين. وفي الدارين ما استغل كل واحد منهما كان له، وإن كان زيادة شركه فيها صاحبه.
- ٤ - ولو تهاياً على خدمة عبد أو عبيدين جاز.
- ٥ - أو تهاياً على أن يسكن أحدهما الأسفل والآخر العلو.
- ٦ - أو يسكن كل واحد منهما شهراً فيها.
- ٧ - أو تهاياً في دار وأرض على أن يسكن أحدهما الدار ويزرع الآخر الأرض.

(١) المهايأة: لغة مقابلة من الهيئة، وهي الحالة الظاهرة للمتهيء للشيء، والتهاؤ تفاعل منها. وهي أن يتراضوا على أمر فتراضوا به. وحقيقته أن كل واحد منهم رضي بهيئة واحدة ويختارها. والمهايأة: في الشريعة عبارة عن قسمة المسافع وهي جائزة استحساناً. (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٦٦٣).

إبطال المهايأة

ولكل واحد منهما أن يبطل المهايأة إذا بدا له .

الصلح على الدين

ولو صالح من الدين على شيء بغير عينه وافترقا قبل البعض، بطل الصلح إلا في خصلة واحدة، وهي إن صالحت المرأة زوجها من نفقتها على دراهم، ثم صالحت منها على دقيق معلوم الوزن بغير عينه جاز ولو كانت صالحت من أجرة إرضاع ولد على دراهم ثم صالحت منها على دقيق معلوم الوزن لم يجز، لأن الأجرة متى اجتمعت على الأب ثم مات يؤخذ من تركته، والنفقة سقطت بموته ولا تؤخذ من تركته.

كتاب الوكالة^(١)

تعريف

الوكالة لغة الحفظ وقد يُراد بها التفويض وشرعاً «هي تفويض التصرف والحفظ إلى الوكيل».

شروط جوازها

شرط جواز التوكيل أن يكون الموكل مالئاً للتصرفات فيلزمه الأحكام، والوكيل مَن يملك العقد ويعقله.

مَن له قبول التوكيل بلا عهدة

اثنان يجوز لهما قبول التوكيل ولا يتعلق بهما العهدة:

١ - الصبي المحجور العاقل.

٢ - والعبد المحجور.

والعهدة على موكلهما.

أنواع الوكالات والوكلاء

الوكلاء على ضربين:

١ - كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه مثل البيع والإجارة وغيرهما فعهدة ذلك

العقد تتعلق بالوكيل فيسلم المبيع ويعقد ويقبض الثمن ويقبض المبيع إن اشترى

(١) الوكالة، بالكسر والفتح: اسم من التوكيل بمعنى التفويض والاعتماد. والوكالة شرعاً تفويض التصرف إلى غيره، وذلك الغير يسمى وكيلاً. أي الوكالة هي إقامة أحد غيره مقام نفسه في تصرف شرعي معلوم موروث لحكم شرعي كالنكاح والطلاق المورثين للحل والحرم. (كشف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٠٥).

ويطالب بالثمن ويخاصم في العيب، ويجب عليه الضمان عند الاستحقاق، وللوكيل أن يوكل غيره في الحقوق، وليس للموكل أن يباشر ذلك بنفسه ما دام الوكيل قائمًا، فإن مات الوكيل أو جن جنونًا مطبقًا، يخرج الوكيل من الوكالة، وترجع العهدة إلى الموكل.

٢ - وكل عقد يضيفه إلى موكله فعهدة ذلك العقد تتعلق بالموكل كالنكاح والخلع والصلح في دم العمد والصلح عن إنكار، لا بطالب وكيل الزوج بالمهر ولا يطالب وكيل المرأة بتسليمها إذ ترجع الحقوق إلى الموكل.

ما لا يجوز التوكيل فيه

ولا يجوز التوكيل في ثلاثة أشياء:

١ - استيفاء الحدود.

٢ - والقصاص.

٣ - والاصطياد.

وجوز التوكيد في إثبات الحدود والقصاص عند أبي حنيفة ومحمد، ولكنه لا يستوفيه إلا بحضرة الموكل.

ما ينعزل به الوكيل

وينعزل الوكيل بعشرة أشياء:

١ - بموت الموكل.

٢ - وجنونه جنونًا مطلقًا.

٣ - ولحاقه بدار الحرب مرتدًا.

٤ - وبموت الوكيل.

٥ - وجنونه جنونًا مطلقًا.

٦ - ويتصرف الموكل بنفسه.

٧ - وبلحقه بدار الحرب مرتدًا لم يحز تصرفه إلا أن يعود مسلمًا.

٨ - وبمعجز المكاتب.

٩ - وحجر المأذون.

١٠ - وبفسخ عقد الشركة.

ما يوكل به العبد المأذون

وللعبد المأذون أن يوكل في شئين:

١ - في النكاح.

٢ - والكتابة.

مَن لهم التوكيل

ويجوز التوكيل من سبعة نفر:

١ - من الأب.

٢ - والجد.

٣ - والوصي.

٤ - والعبد المأذون.

٥ - والمكاتب.

٦ - والصبي المأذون.

٧ - والوكيل إذا أطلق الموكل أو أجاز أمره فيقول: ما صنعت من شيء فهو

جائز.

مَن لا يجوز شراؤهم فما لا يتغابن فيه

سبعة نفر لا يجوز شراؤهم بما لا يتغابن الناس في مثله:

١ - الأب.

٢ - والوصي.

٣ - والوكيل.

٤ - والمضارب.

٥ - والعبد المأذون.

٦ - والمكاتب.

٧ - وشريك العنان.

إلا أن أبا حنيفة رحمه الله جَوَّزَ شراء المأذون والمكاتب بالعين القليل والكثير وللوكيل بالبيع أن يبيع بما يتغابن الناس في مثله وبما لا يتغابن الناس في مثله وبالنقد والسبيطة والعروض عند أبي حنيفة رحمه الله، ولو وكله بشراء جارية فاشترى جارية مقطوعة اليد أو الرجل أو مقطوعة اليدين أو الرجلين أو عوراء أو عمياء أو أخته من

الرضاع أو أخته من النسب في قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز إلا أن ينص عليه ويقول اشتر لي جارية تخدمني أو أطئها.

ما لا يجوز للوكيل مخالفته من أوامر الموكل

أربعة مواضع إذا نص عليه لا يجوز للوكيل مخالفته:

١ - إذا قال له بع عبدي برهن وثيق أو بكفيل أمين فباعه بغير كفيل وبغير رهن.

٢ - أو قال له لا تبع إلا بالشهود فباعه بغير شهود.

٣ - أو قال لا تبعه إلا بأمر فلان فباعه بغير أمره.

٤ - أو قال بعه غداً فباعه اليوم بعد الغد.

ما يجوز للوكيل مخالفته من أوامر الموكل

خمسة مواضع يجوز للوكيل فيها مخالفته:

١ - إذا قال: بع عبدي وارتهن بضمنه فباعه ولم يرتهن.

٢ - أو قال: بعه وخذ كفيلًا بضمنه فباعه ولم يأخذ كفيلًا به.

٣ - أو قال: بعه بشهود فباعه من غير شهود.

٤ - أو قال: بع بأمر فلان فباعه بغير أمره.

٥ - أو قال: بعه غداً فباعه بعد الغد.

من لا يجوز للوكيل بالبيع العقد معهم

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يعقد مع تسعة نفر:

١ - مع أبويه.

٢ - وأجداده.

٣ - وأولاده.

٤ - ونوافله.

٥ - وزوجته.

٦ - وعبد.

٧ - ومكاتبه.

٨ - ومديره.

٩ - وأم ولده في قول أبي حنيفة، وقال أصحابه: لا يجوز مع أربعة أنفار: مع عبده ومكاتبه ومديره وأم ولده.

الحطّ من الثمن

وكل بيع الوكيل والعبد المأذون وغيرهما يجوز حطّه من الثمن بسبب العيب إلا الوكيل الخاص لا يجوز حطّه من الثمن بسبب العيب عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة ومحمد يجوز.

تصديق الوكيل

وكل وكيل يصدق في العقود كلها إلا في النكاح فإنه لا يصدق الوكيل فيه.

ما ينفقه الوكيل بالشراء

الوكيل بالشراء إذا أنفق فيما اشترى على منزل الموكل كان متبرّعاً إلا في خصلة واحدة وهي أن يأمر بالشراء في غير المصر فما وقع من أجره الحمل يلزم الموكل استحساناً.

ما يجوز لأحد الوكيلين أن ينفرد به

خمسة أشياء يجوز لأحد الوكيلين أن ينفرد بها:

- ١ - الطلاق.
- ٢ - والعناق بدون بدل.
- ٣ - والخصومة.
- ٤ - ورذ الدبيعة.
- ٥ - وقضاء الديون عليه.

ما لا يجوز لأحد الوكيلين أن ينفرد به

سبعة أشياء لا يجوز لأحد الوكيلين أن ينفرد بها:

- ١ - ٢ - البيع والشراء.
- ٣ - والكتابة.
- ٤ - والخلع.
- ٥ - والعناق ببذل.
- ٦ - والنكاح.
- ٧ - والإجارة.

ما يمضيه الوكيل ولا يقبضه

أربعة أشياء إمضاؤها إلى الوكيل وقبضها إلى الموكل، حتى أنه لو قبضه الوكيل لا يجوز:

- ١ - رجل وكل الغريم بشراء عبد من التركة والدين محيط برقبته جاز شراؤه وللأمر أن يقبضه.
- ٢ - رجل وكل رجلاً بشراء عبد مأذون له في التجارة، جاز شراؤه ولا يجوز قبضه وللأمر أن يقبضه.
- ٣ - ورجل وكل الموصى له بشراء عبد من التركة جاز شراؤه وللأمر أن يقبضه.
- ٤ - ... (١).

ما لا يجوز للوكيل أن يفعله لنفسه

سبعة أشياء لو فعلها الوكيل لنفسه لا يجوز:

إذا وكله بأن يبيع عيناً من نفسه لا يجوز إذا وكله فاشترها الوكيل لنفسه، وكذلك الإجارة والصلح عن المال والكتابة وأخذ الشفعة والعبد المأذون إذا اشتراه رجل من العبد فأمر المشتري المولى الغريم أن يأخذه لنفسه الشراء وكذلك العبد الجاني.

ما يجوز للوكيل أن يفعله لنفسه

سنة أشياء إذا فعلها الوكيل لنفسه جاز:

- ١ - إذا وكلت المرأة رجلاً بتزويجها وزوجها لا يتم إلا إذا كان له امرأتان من نفسه كذا.
- ٢ - أو وكل رجل امرأة أن تزوج نفسها منه.
- ٣ - أو وكل رجل امرأة بطلاق امرأته فطلقت نفسها.
- ٤ - أو وكل رجل رجلاً بهبة عبده فوهبه من نفسه.
- ٥ - أو وكل غريمه بأن يبرأ نفسه من دينه.
- ٦ - أو قال صاحب الطعام لرجل: حلل هذا الطعام لنفسك فحلله لنفسه لا يستبيح أكله ولا يملكه.

(١) يباين بالأصل.

كتاب المودع

تعريف

الوديعة^(١) استحقاق من المودع وائتمان له فتكون الوديعة أمانة في يد المودع لوجود الائتمان، ويلزمه حفظها إذا قبل الوديعة.

ضمان الوديعة

لا ضمان على المودع إلا في ثلاثة أشياء:

- ١ - التقصير في حفظها.
- ٢ - وخلطها بماله خلطاً لا يمكن التمييز.
- ٣ - ومنعها عن مالكها عند الطلب.

مَنْ تُدْفَعُ الْوَدِيعَةُ إِلَيْهِمْ وَلَا يَضْمَنُونَ

أربعة نفر يجوز للمودع دفع الوديعة إليهم ولا يضمنهم مبلغها.

ما لا يوجب الضمان مع الخلاف

شيثان لا يوجبان الضمان مع الخلاف:

- ١ - إذا قال لا تدفع إلى زوجتك فدفع إليها وتلف.
- ٢ - أو قال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت آخر من تلك الدار

(١) الوديعة: عند أهل الشرع ترك الأعباء مع مَنْ هو أهل للتصرف في الحفظ مع بقائها على ملك المالك. والفرق بينها وبين الأمانة أن الوديعة هي الاستحفاظ قصداً، والأمانة هي الشيء الذي وقع في يده من غير قصد بأن ألقت الريح نوءاً في حجره. والحكم فيها أنه يبرأ من الضمان إذا عاد إلى الوفاق، وفي الأمانة لا يبرأ إلا بالأداء إلى صاحبها. (كشف اصطلاحات العنون ٢/ ١٧٧٧).

كتاب العارية^(١)

هي في الحقيقة إعارة الأعيان التي ينتفع بها مع قيامها كالدور والدواب ونحوها وهي تملك منافع الأعيان... وبطريق المجاز هي إعارة المكيل والموزون وكل ما لا يمكن الانتفاع به إلا باستهلاكه فهي قرض حقيقة ولكن تسمى عارية مجازاً.

والعارية غير مضمونة إلا أن يتعدى فيها المستعير فيضمن قيمتها ساعة تعذى فيها.

ما تنعقد به من الألفاظ

تعتقد العارية بثلاثة عشر لفظاً:

- ١ - بقوله : أخدمتك هذا العبد .
- ٢ - منحتك هذه الجارية .
- ٣ - أطعمتك هذه الأرض .
- ٤ - داري لك سكني .
- ٥ - هذه لك سكني .
- ٦ - هي لك سكني .
- ٧ - أعرتك هذه الدار .
- ٨ - أسكتك هذه الدار حياتي ولعقبك .
- ٩ - هي لك عارية .
- ١٠ - هي لك هبة .
- ١١ - حملتك على هذه الدابة .

١٢ - أقرضتك هذا الثوب تلسه يومًا.

١٣ - أقرضتك هذه الدار تسكنها سنة.

عارية الأرض

عارية الأرض على وجهين:

١ - أحدهما أن يعير أرضه عشر سنين على أن يبني فيها جازت العارية وله أن يخرجها قبل الوقت، ويلزمه قيمة البناء.

وإن تركه إلى انقضاء المدة قلع المستعير بناءه وأخلى أرضه منه.

٢ - والثانية أن يعير أرضه ليني فيها ولم يوقت وقت فله أن يخرجها متى شاء، يقال لصاحب البناء: انقض البناء ورذ الأرض على صاحبها.

وإن شاء صاحب الأرض يمنعه ويعطيه قيمة البناء مقلوعًا.

الشروط في العارية

الشروط في العارية لازمة إلا شرطان:

١ - الأجل، فإن الأجل لا يثبت في العارية وللمعير أن يعود متى شاء.

٢ - والثاني اشتراط الضمان من غير تعدد فإن العارية أمانة ولا تضمن إلا في

حالتين:

١ - المجاوزة عن المكان المعلوم.

٢ - والمنع عند الطلب.

كتاب الهبة

شروط الجواز

شروط جواز الهبة ثلاثة أشياء:

١ - ٢ - الإيجاب والقبول.

٣ - القبض.

فإن قبضه في المجلس بغير أمر الواهب لا يجوز.

ما ينقطع به حق الرجوع

اثنى عشر شيئاً ينقطع به حق الرجوع في الهبة:

١ - إذا كان الموهوب له ذات رحم محرم.

٢ - أو كان عبداً صغيراً فكبير.

٣ - أو كان مهزولاً فسمن.

٤ - أو كان أرضاً قبني فيها.

٥ - ١٢ - أو كان ثوباً فخاطه أو صبغه يزيد فيه أو غيره عن حاله بأن كان حنطة فطبخها، أو كان دقيقاً فخبزه أو سويقاً فلتته بسمن أو كان لبناً فاتخذته جبناً أو سمناً أو أقطاً^(١) أو كانت جارية فعلمها القرآن والكتابة.

ما لا ينقطع به حق الرجوع

تسعة أشياء لا ينقطع بها حق الرجوع في الهبة:

١ - إذا زادت قيمته.

٢ - أو ولدت الموهوبة يرجع في الأم دون الولد.

(١) الأقط: لبن مخمض يجمد حتى يستحجر ويطبخ، أو يطبخ به.

- ٣ - أو أثمرت الشجرة يرجع في الشجرة دون الثمر.
- ٤ - أو كان ثوبًا فقطعه ولم يخطه.
- ٥ - أو كان دارًا فهدم شق منها.
- ٦ - أو وهب لبني عمه.
- ٧ - أو في مرضه لورثته ثم مات المورث فلورثته الرجوع.
- ٨ - أو وهب لأخيه ولأجنبي عبدًا يرجع في نصف الأجنبي.
- ٩ - أو استحق العوض يرجع في الهبة، أو استحققت الهبة يرجع في العوض.

مَنْ لَهُمْ قَبْضُ الْهَبَةِ لِلْيَتِيمِ

أربعة نفر يجوز لهم قبض الهبة لليتم:

- ١ - ٢ - الأب والأم.
- ٣ - والرصي.
- ٤ - والأجنبي إذا كان اليتيم في حجره يريه والصبي يقبضها بنفسه.

مَا يَمْنَعُ جَوَازَ الْهَبَةِ

عشرة أشياء تمنع جواز الهبة:

- ١ - شقصًا مشاعًا.
 - ٢ - أو دقيقًا في حنطة.
 - ٣ - أو دهنًا في سمس.
 - ٤ - أو شجرة في أرض.
 - ٥ - أو جنينًا في بطن.
 - ٦ - أو لبنًا في ضريح.
 - ٧ - أو لحمًا في شاة.
 - ٨ - أو ثمرًا على رؤوس الأشجار.
 - ٩ - أو زرعًا في أرض قبل الحصاد، فإذا كان قد حصد جاز.
 - ١٠ - أو وهب بناء دار جاز.
- وإن طحن الحنطة وعصر الدهن وسلم جزت الهبة.
- وإن جذ الثمرة من الشجرة وسلمها إليه جزت الهبة.
- أو قسم المشاع وسلم جاز.

ألفاظ تنعقد بها الهبة

وتنعقد الهبة باثنين وعشرين لفظاً:

- ١ - بقوله وهبت .
 - ٢ - ونحلت .
 - ٣ - وأعطيت .
 - ٤ - وأطعمتك هذا الطعام .
 - ٥ - وجعلت هذا الثوب لك .
 - ٦ - وأعمرت لك هذا الشيء .
 - ٧ - وحملتك على هذه الدابة إن نوى بها الهبة .
 - ٨ - وهي لك عمري .
 - ٩ - هي لك عمرك تسكنها .
 - ١٠ - هذا الثوب لك تلبسه .
 - ١١ - هذه الدار لك تسكنها .
 - ١٢ - هذه الدابة لك تركبها .
 - ١٣ - وهبتك هذا العبد في حياتك .
 - ١٤ - نحلتك هذا الشيء حياتك .
 - ١٥ - عبدي لك .
 - ١٦ - هبة لك ولعقبك بعدي .
 - ١٧ - عبدي هذا لفلان .
 - ١٨ - أعمرتك داري هذه حياتك .
 - ١٩ - نحلتها أو نحلتك حياتك .
 - ٢٠ - تصدقت بها عليك حياتك .
 - ٢١ - في مالي ألف درهم هبة لك .
 - ٢٢ - أو قال داري هبة لك .
- فهذه كلها تنعقد بها الهبة إذا حصل القبض عقيبه .

العمري^(١)

والعمري جائزة للعمر في حياته ولورثته بعد وفاته .

(١) العمري، بالضم والسكون: اسم من الإعمار، يقال: أعمرته الدار عمري أي جعلتها له يسكنها=

الرقبي^(١)

والرقبي باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله.

أنواع الهبات

قال الفقيه أبو الليث: الهبات على ثلاثة أوجه:

- ١ - هبة بعوض فينقطع حق الرجوع ويجوز ردها بالعيب ويجب فيها الشفعة.
- ٢ - وهبة بغير عوض وللوأهب الرجوع فيها والرجوع لا يكون إلا بالقضاء والرضاء.
- ٣ - وهبة بشرط العوض. يعتبر فيها التقابض جميعاً، فإذا حصل التقابض فيها صبح العقد وصار في حكم البيع يردّ بخيار العيب وبخيار الرؤية ويجب فيه الشفعة.

الموت بمنزلة القبول في هبتين

عقدان يكون الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد:

- ١ - هبة الدّين من المديون إذا لم يقبل حتى مات المديون.
- ٢ - والرصية إذا لم يقبضها الموصى له حتى مات الموصي.

عقود لا تصحّ من غير قبض

خمس من العقود لا تصحّ من غير قبض:

- ١ - الهبة.
- ٢ - والصدقة.
- ٣ - والرهن.
- ٤ - والصرف.
- ٥ - والسلم.

= مدة عمره، فإذا مات عادت إليه. وهي في الشريعة جعل داره لشخص مدة عمر ذلك الشخص بشرط أن يردّ الدار على المعتر، أو على ورثته إذا مات المعتر أو الشخص المعتر له. (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١٢٣٣ - ١٢٣٤).

(١) الرقبي، بالضم: اسم من المراقبة، وهي أن تعطي إنساناً ملكاً وتقول: إن مثّ فهو لك وإن مثّ أنت فهو لي. وشريعة: هي أن تقول لشخص: دارني لك رقبى، وهي باطلة عدماً فقالا: إنها تعليق بالخطر وهو انتظار موت الموهوب له فتكون باطلة. (كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٨٧١).

كتاب الوقف^(١)

جواز الوقف

أجمع العلماء على جواز الوقف لأنه إبطال ملكه عنه.

شروط الجواز

شرط جواز الوقف ثلاثة أشياء عند أبي حنيفة رحمه الله:

- ١ - أن يحكم به حاكم.
- ٢ - وأن يعلقه بموته ويقول: إذا مت فقد وقفت داري على كذا.
- ٣ - وأن يجعل آخره للمساكين.

زوال ملك الواقف

قال أبو يوسف رحمه الله: يزول ملكه بمجرد الوقف ولا يحتاج إلى ذكر المساكين فأني جهة سمي جاز، وإن انقطعت تلك الجهة صار آخرها للمساكين وإن لم يُسمهم.

وقال محمد رحمه الله: لا يزول ملكه حتى يسلم إلى المتولي ويجعل آخره لجهة لا تنقطع أبدًا.

ومن بنى سقاية للمسلمين أو خانًا يسكنه أبناء السبيل أو رباطًا للمجتازين أو أرضًا مقبرة للمسلمين، أو بنى مسجدًا للمصلين لا يزول ملكه حتى يحكم به حاكم ويفرز بطريقه عن ملكه ويأذن للناس بالصلاة فيه، فإذا صلى واحد زال ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله.

(١) الوقف، بالفتح وسكون القاف: لغة الحبس والمنع، وهو عند الفقهاء حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية، هذا عند أبي حنيفة رحمه الله. وقيل: الوقف هو حبس العين على ملك الله تعالى فيزول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى، خاصة على وجه تعود سمته إلى العباد. (كشف اصطلاحات الفنون ٢/١٨٠٢).

وقال أبو يوسف يزول ملكه عن الجميع بقوله.
وقال محمد إذا استسقى الناس من السقاية وسكنوا الحان والرباط ودفنوا في
المقبرة وصلى في المسجد مسلم زال ملكه.

شرط الغلة والولاية للواقف

الواقف لو جعل الغلة لنفسه أو جعل الولاية إلى نفسه جاز.

كتاب إحياء الموات

تعريف

أرض الموات ما لا ينتفع فيه من الأرض لانقطاع الماء عنه أو لغلبة الماء عليه وما اشبه ذلك.

فما يمنع الزراعة مما كان عادياً لا مالك له، أو كان مملوكاً في دار الإسلام لا يعرف له مالك بعينه وهو بعيد من العامر وهو بحال لو وقف إنسان في أقصى العامر وصاح ولم يسمع الصوت منه فهو موات.

كيفية تملك الموات

تمنكه بثلاثة أشياء:

- ١ - إذن الإمام له بإحيائه.
- ٢ - وتمليكك إياه بإحيائه.
- ٣ - وضرب الخراج عليه إن أمكن سقيه من ماء الأنهار.

إهمال المحجر

ومن حجر أرضاً ولم يعمرها ثلاثة سنين أخذها الإمام ودفعها إلى غيره.

مرعى القرية

ولا يجوز إحياء ما قرب من العامر بل يترك مرعى لأهل القرية ومطرح حصائدهم.

حفر بئر في البرية

ومن حفر بئراً في بركة فله حريمها فإن كانت للعطن^(١) فحريمها أربعون

(١) الفطن: مبرك الإبل، مريض الغنم عند الماء، جمعه: أعطان.

ذراعًا وإن كانت للناصح^(١) فستون ذراعًا عندها، وعند أبي حنيفة رحمه الله أربعون ذراعًا.

وإن كانت عينًا فحريمها ثلثمائة ذراع ومن أراد أن ينتفع من حريمها منع.

نهر في أرض غيره

ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يقيم البيعة على ذلك.

والمسناة^(٢) لصاحب الأرض، وقال أصحاب المسناة له قدر ما يمشي ويلقى عليه طينه.

(١) يقال: نصح الغيث البلد سقاه حتى اتصل نبتة فلم يكن فيه فضاء. وأرض مصروحة: محددة الغيث متصلة النبات. وأنصح الإبل: أرواها.

(٢) السانية: الساقية، جمعها: سوان، وأرض مسناة: أي تسقى بالساقية.

كتاب الكفالة^(١)

تعريف

الكفالة لغة هي الضم... وفي الشرع ضم ذمة إلى ذمة في حق المطالبة أو في حق أصل الدين على خلاف.

ومن شرائطها أن يكون الكفيل من أهل التبرع وأن يكون الدين صحيحاً.

أنواع الكفالات

الكفالة على ضربين:

١ - كفالة بالنفس.

٢ - كفالة بالمال.

كفالة النفس

وكفالة النفس جائزة، والمضمون بها إحضار المكفول عنه بنفسه، وإن كان المكفول عنه بنفسه غائباً أجل الكفيل مقدار المسافة في ذهابه ورجوعه، فإن أحضر وإلا حبس.

فإن لحق المكفول عنه بنفسه إلى دار الحرب بحيث لا يمكنه إحضاره تأخرت المطالبة إلى وقت رجوعه من دار الحرب.

(١) الكفالة، بالفتح وتخفيف الفاء: لغة الضم. والمكفول في الفقه إذا وصل بمن فهو الذي عليه الدين أي المدبون، وإذا وصل باللام فهو الذي له الدين أي الدائن، وإذا وصل بالباء فهو الدين. والكفيل هو الذي ثبت عليه الدين. والكفالة في الشرع هي ضم ذمة إلى ذمة لا في الدين هذا عند الحنفية. وقال الشافعي: هي ضم ذمة إلى ذمة في الدين إذ المطالبة لا يتصور بدون ثبوت الدين. ولذا صح هبة الدين للكفيل مع أنه لم تصح هبة الدين لعبير من عليه الدين. (كشف اصطلاحات الفنون ٢/١٣٦٨).

فإن مات المكفول عنه برىء الكفيل. ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي وسلمه إليه في السوق برىء الكفيل ولو شرط تسليمه في بلده فسلمه في بلد آخر قاضٍ حاز وبرىء في قول أبي حنيفة.

ولو شرط تسليمه إلى أجل فسلمه قبله برىء.

الكفالة بالمال

وأما الكفالة بالمال فجائزة بـمال مضمون كالغصب والقرض والسلم وضمن المبيع والمهر وبدل الصرف وبالقبض على سوم البيع يؤخذ بدفع العين إن كانت قائمة ويدفع قيمتها إن كانت هالكة.

الفاظ انعقاد الكفالة

وتنعقد الكفالة بسبعة عشر لفظًا:

- ١ - ٧ - بقوله: كفلت بنفس فلان أو برقبته أو بروحه أو بجسده أو برأسه أو بنصفه أو بثلثه.
- ٨ - أو قال ضمته.
- ٩ - ١٠ - أو قال هو عليّ أو إليّ.
- ١١ - ١٣ - أو أنا زعيم أو قبيل أو ضمين.
- ١٤ - أو عليّ أن أوافيك به.
- ١٥ - أو عليّ أن ألقاك به.
- ١٦ - أو قال هو عليّ حتى تجتمع.
- ١٧ - أو قال هو عليّ حتى تتقيا.

الشروط الجائزة في الكفالة

الشروط في الكفالة جائزة بأن قال:

إن غصبك فلان شيئًا فأنا ضامن به، إن أقرضك فلان شيئًا فأنا ضامن به، إن نلتك فلان فأنا ضامن لديك.

أو قال: إن لم أوافك به غدًا فعليّ ألف درهم فمضى الغد ولم يوافه به لزمه ألف.

أو قال: ما بايعت فلانًا فعليّ.

أو قال: ما وجب لك على فلان فعليّ ألف درهم.

الرجوع على الأصيل

وما يوجب الرجوع على الأصيل تسعة أشياء:

- ١ - رجل كف بdraهم صحاح فأذى مكسورة أو نهرجة^(١) إلى رب المال رجع بما ضمن لا بما أذى.
- ٢ - ورجل أمر رجلًا بأداء الدين عنه فأذى إلى الطالب بدل الصحاح مكسورة أو نهرجة رجع المأمور على الأمر بمثل ما أذى عنه.
- ٣ - أو قال: ادفع إلى فلان عني أو قال اقض عني رجع على الأمر بمثل ما أذى عنه.
- ٤ - ولو قال: انقذ فلانًا عني بألف درهم فنقذه جاز عنه ويرجع به على الأمر.
- ٥ - ولو قال: ادفع إلى فلان ألف درهم قضاء عني.
- ٦ - أو قال: اقض فلانًا درهم ولم يقل عني فدفعه يرجع به على الأمر.
- ٧ - ٩ - رجل زوّج ابنه الصغير امرأة وضمن مهرها في صحته جاز وإن أذاه لا يرجع به على الابن، فإن مات قبل الأداء فهي بالخيار: إن شاءت أخذت من زوجها وإن شاءت أخذت من تركته، فإن أخذت من الثركة يُحسب ما أخذت من نصيب الابن فإن فضل ذلك من نصيبه يسترد منها.
- وإن كان ضمن الأب في مرض الموت لا يحوز.

الكفالة بآجال مجهولة^(٢)

ويجوز الكفالة بآجال مجهولة بأن كفل بمال إلى القطف أو الحصاد أو الدياس والنيروز والمهرجان وهبوب الريح أو بمطر السماء ونحو ذلك.

ما لا تصح الكفالة فيه

اثني عشرة أشياء لا تصح الكفالة فيها:

- ١ - الودائع.
- ٢ - العواري.

(١) يقال: بهرج الكلام والدرهم: زقفه. والدرهم البهرج - والنهرج: المزيف.

(٢) قال في التحفة: لا خلاف في جواز الكفالة إلى أجل معلوم من السنة والشهر ونحوها. أما إذا كفل إلى أجل مجهول لا يشبه آجال الناس، مثل: مجيء المطر وهبوب الريح فالأجل باطل.

٣ - وأمول الشَّرَكَة .

٤ - بالمبيع عن البائع .

٥ - وبالإجارة .

٦ - وبالمجهولة .

٧ - وبالحمولة بعينها .

٨ - وبالبضع .

٩ - وبالكتابَة .

وأما السعاية التي يجب على معتق البعض فهو كالكتابة عند أبي حنيفة رحمه الله .

١٠ - وبالحدود .

١١ - والقود .

١٢ - ويكل ما هو أمانة .

ولا يجوز تعليق البراءة من الكفالة بالشرط .

صحة الكفالة

ولا تصح الكفالة إلا بقبول المكفول له في المجلس عند أبي حنيفة ومحمد إلا في فصل واحد وهو أن يقول المريض لورثته : اكفوا عني بما علي من الدين فكمّلوا عنه مع غيبة الغرماء جاز .

براءة الكفيل

ويرأ الكفيل بأربعة أشياء :

١ - بأداء الأصيل .

٢ - بإبراء رب المال الكفيل وحده برىء دون الأصيل ولو برأ الطالب الأصيل فقد برئا جميعاً .

٣ - إذا مات الطالب فورثه المكفول عنه برىء الكفيل كأنه أذى

٤ - بالصلح .

أحوال رجوع الكفيل على الأصيل

أربعة أشياء يرجع بها الكفيل على الأصيل :

١ - إذا كفل بأمره وأذاه ، وإن كفل بغير أمره فلا يرجع عندنا خلافاً لمالك لأنه

تسرّع بقضاء دين غيره .

- ٢ - وبالمال المكفول وهبه الطالب للكفيل أو تصدق به عليه .
 ٣ - أو مات الطالب فورثه الكفيل .
 ٤ - وإن أبرأه رث المال يبرأ ولكنه لا يرجع على الأصيل، وبقي حق صاحب الحق على الأصيل كما كان .

ما لا يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق

- أربعة أشياء لا توجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق:
 ١ - رجل اشترى عبدًا فأبى، فاستحقه رجل، وغرم قيمته، لا يرجع بما ضمن على البائع بل يرجع عليه بالثمن والعبد للمشتري .
 ٢ - ورجل غصب عبدًا فأبى فاستحقه رجل فغرم الغاصب قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على المغصوب منه .
 ٣ - ورجل وهب عبدًا فأبى فاستحقه رجل فغرم الموهوب له قيمته فالعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على الواهب .
 ٤ - ورجل استعار عبدًا فأبى فاستحقه رجل غرم المستعير قيمته والعبد له بالقيمة ولا يرجع بما ضمن على المعير .

ما يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق

- أربعة أشياء توجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق:
 ١ - رجل أودع عبدًا فأبى العبد فاستحقه رجل فغرم قيمته يرجع على المودع بما ضمن والعبد للمودع .
 ٢ - رجل رهن عبدًا فأبى فاستحقه رجل وغرم قيمته يرجع على الراهن والعبد للراهن .
 ٣ - ورجل ادعى عبدًا في يد رجل فضمن الرجل نفس العبد بأمر مولى العبد فأبى العبد وغرم الكفيل قيمته يرجع على المكفول له، وإن كانت الكفالة بغير أمره لا يرجع بما ضمن والعبد له .
 ٤ - ورجل آخر عبدًا فأبى فاستحقه رجل وغرم قيمته يرجع على الآجر بما ضمن والعبد للآجر .

كتاب الحوالة^(١)

مَشْرُوعِيَّتُهَا

الحوالة مشروعة لقوله ﷺ: «مَنْ أُحِيلَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْهُ»^(٢).

شروط جوازها

شروط جواز الحوالة ثلاثة أشياء:

- ١ - رضا الحيل.
- ٢ - والمُحال له.
- ٣ - والمحتال عليه.

آثار الحوالة

براءة المحيل والرجوع عليه

وإذا تمت الحوالة برىء المحيل عن الدين ولم يرجع المُحال له على المحيل إلا بثلاثة أشياء:

- ١ - بموت المُحال عليه مُفْلِسًا.

(١) الحوالة، بالفتح لغة: النقل. يقال: أحلت زيدًا بما كان له عليّ رجل. فالمتكلم وهو المدينون مُحيل، وزيد هو الدائن مُحال ومحتال، والمال مُحال به ومحتال به، والرجل وهو الذي يقبل الحوالة مُحال عليه ومحتال عليه. والحوالة شرعًا: إثبات ذنب الآخر على آخر مع عدم بقاء الدين على المحيل بعده، أي بعد إثبات الدين. (كشف اصطلاحات الفنون ١/ ٧٢٠ - ٧٢١).

(٢) أخرجه البخاري في الحوالات باب ١، ٢، ومسلم في المساقاة حديث ٣٣، وأبو داود في البيوع باب ١٠، والترمذي في البيوع باب ٦٨، والسنائي في البيوع باب ١٠٠، ١٠١، وابن ماجه في الصدقات باب ٨، والدارمي في البيوع باب ٤٨، ومالك في البيوع حديث ٨٤، وأحمد في المسند ٢/ ٢٤٥، ٢٥٤، ٣١٥، ٣٧٧، ٣٨٠، ٤٦٤، ٤٦٥.

٢ - أو بحجوده الحوالة . وحلفه ولا بيّنة له .

٣ - أو أن يفلسه القاضي في حال حياته في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم

الله .

إذا طالب المحتال عليه المُحيل بمثل مال الحوالة وحلف ولا بيّنة له فقال
المُحيل أحلت بدين لي عليك لم يُقبَل قوله وكان عليه مثل الدين .

فإن طالب المُحيل المحتال بما أحال به وقال : إنما أحلتك لتقبضه لي ، وقال
المُحال له بل أحلنتي بدين لي عليك فالقول قول المُحيل .

السفاتج^(١)

وتكره السفاتج : وهي قرض استناد فيه المقرض من خطر الطريق .

كتاب الإقرار^(١)

تعريف

الإقرار خبر صدق أو راجح صدقه على كذبه.

ألفاظ الإقرار عند المطالبة

أحد وأربعون لفظًا يكون إقرارًا عند المطالبة:

- ١ - رجل قال لرجل: إن لي عليك ألف درهم، فقال: نعم.
- ٢ - أو قال: غداً أعطيكها، أو قال: أعطيتكها.
- ٣ - أو قال: لا أعطيكها اليوم، أو قال: سوف أعطيكها اليوم.
- ٤ - أو قال: لا أعطيكها أبداً.
- ٥ - أو قال: لا أعطيكها.
- ٦ - أو قال: أنقدها.
- ٧ - أو قال: أزنها لك.
- ٨ - أو قال: خذها.
- ٩ - أو قال: أنقدها أزنها.
- ١٠ - أو قال: غداً أدفعها.
- ١١ - أو قال: أرسل غداً من يزنها.
- ١٢ - أو قال: لم يحل بعد.
- ١٣ - أو قال: من يقبضها؟.

(١) الإقرار: من القرار بمعنى الثبات، وهو في الشرع إخبارٌ بحقٍ لآخر عليه، فإذا أشار ولم يقل شيئاً لم يكن إقراراً. ويدخل في الإقرار ما إذا كتب إلى الغائب: أما بعد فله عليّ كذا، فإنه كالقول شرعاً. (كشف اصطلاحات الفروع ١/٢٤٦)

- ١٤ - أو قال: ليس عندي اليوم.
- ١٥ - أو قال: ليس بمعيار اليوم.
- ١٦ - أو قال: ليس بمير اليوم^(١).
- ١٧ - أو قال: لا أزنها اليوم.
- ١٨ - أو قال: لا تأخذها مني اليوم.
- ١٩ - أو قال: لا محل به.
- ٢٠ - أو قال: أجلني فيها.
- ٢١ - أو قال: ما أصرفها.
- ٢٢ - أو قال: نفنى فيها.
- ٢٣ - أو قال: ما أكثرها تنقاضي فيها.
- ٢٤ - أو قال: لقد غبتني بها.
- ٢٥ - أو قال: ألزمتني بها.
- ٢٦ - أو قال: آذيتني فيها.
- ٢٧ - أو قال: لا أقضيكها.
- ٢٨ - أو قال: حتى يدخل على مالي.
- ٢٩ - أو قال: حتى يقدم على غلامي.
- ٣٠ - أو قال: أخذ غريمك.
- ٣١ - أو قال: صالحني على شيء.
- ٣٢ - أو قال: أضمتها لك.
- ٣٣ - أو قال: حبستها لك.
- ٣٤ - أو قال: وهبتها لي.
- ٣٥ - أو قال: تصدقت بها علي.
- ٣٦ - أو قال: لا تريد وجودها.
- ٣٧ - أو قال: ما لم تضربني لا تجد ذلك.
- ٣٨ - أو قال: أجرتك عبي هذا، فقال: نعم.
- ٣٩ - أو قال: أعرتك دابتي هذه، فقال: نعم.
- ٤٠ - أو قال: أسرج دابتي هذه، فقال: نعم.
- ٤١ - أو قال: افتح باب داري هذه، فقال: نعم.

(١) ليس بمير اليوم: كذا العبارة بالأصل، ولم أثبت معناها.

ألفاظ الإقرار في غير المطالبة

ثمانية ألفاظ يكون إقرارًا في غير المطالبة:

- ١ - إذا قل: كتبت لك صكًا بيدي بألف درهم.
- ٢ - أو قال لرجل: أخبر فلانًا أن له علي ألف درهم.
- ٣ - أو قال: أعلمه أو بشره.
- ٤ - أو قال: قل له.
- ٥ - أو قال: اشهد أن له علي ألف درهم.
- ٦ - أو قال له رجل: أخبر فلانًا أن له عليك ألف درهم، فقال: نعم.
- ٧ - أو قال: أعلمه أو بشره^(١).
- ٨ - أو قال له: اشهد به، فقال: نعم.

ما لا يُعَدُّ إقرارًا

عشرة ألفاظ لا تكون إقرارًا:

- ١ - قوله: وجدت دفتر حسابي.
- ٢ - أو قال: وجدت بخطي.
- ٣ - أو قال: كتبت بيدي.
- ٤ - أو قال: لا تشهد لفلان أن له علي ألف درهم.
- ٥ - أو قال: لفلان علي شيء فلا تخبره أن له علي ألف درهم.
- ٦ - أو قال: لفلان عندي مائة درهم.
- ٧ - أو قال له: في بيتي مائة درهم ودبعة.
- ٨ - أو له ألف درهم في كيسي.
- ٩ - ١٠ - أو له في بيتي أو في صندوقي ألف درهم.

الإقرار بالشركة

لفظان اثنان يكونان إقرارًا بالشركة:

- ١ - قوله: لفلان في مالي ألف درهم.

(١) تكرر هذا اللفظ برقم ٣.

٢ - أو قال: له في بيتي ألف درهم. أو قال: له على عبدي ألف درهم، بكون إقرارًا له بألف درهم على عبده. أو قال: عندي ألف درهم وديعة قرض أو بضاعة، يكون إقرارًا بالدين.

ما يصدق فيه المُقَرَّر

ثلاثة ألفاظ يصدق فيها:

١ - إذا قال: أقرضتني ألفًا لكن لم تدفع إليّ.

٢ - أو قال: أسلمتني ألفًا.

٣ - أو أعطيتني ألفًا لكن لم تدفع إليّ.

ما لا يصدق فيه المُقَرَّر

أربعة ألفاظ لا يصدق فيها:

١ - إذا قال: قبضت منك ألفًا.

٢ - أو أخذت منك ألفًا لكنه لم تدعني أن أذهب بها.

٣ - أو قال: دفعت إليّ ألفًا.

٤ - أو قال: أنقذتني ألفًا لكنني لم أقبلها لا يصدق ويلزمه الألف.

ألفاظ يلزمه فيها درهمان

تسعة ألفاظ يلزمه فيها درهمان:

١ - إذا قال: لفلان عليّ درهم ودرهم.

٢ - أو قال: درهم لدرهم.

٣ - أو قال: درهم مع درهم.

٤ - أو قال درهم معه درهم.

٥ - أو قال: درهم قبل درهم.

٦ - أو قال: درهم قبله درهم.

٧ - أو قال: درهم بعد درهم.

٨ - أو قال: درهم بعده درهم.

٩ - أو قال: درهم لا بل درهمان.

يلزمه درهمان استحسانًا.

ألفاظ يلزمه فيها درهم واحد

ثلاثة ألفاظ يلزمه فيها درهم واحد:

- ١ - إذا قال: له عليّ درهم.
- ٢ - أو قال: درهم بدرهم.
- ٣ - أو قال: درهم في درهم.

ألفاظ أُخَر

ولو قال: له عليّ دراهم كثيرة يلزمه عشرة دراهم عند أبي حنيفة وعندهما على النصاب وهو مائتا درهم.

ولو قال: له عليّ دراهم يلزمه ثلاثة دراهم.

ولو قال: له عليّ مال عظيم، يلزمه مائتا درهم بلا خلاف عند بعضهم وقيل على قول أبي حنيفة يقع على العشرة، وقيل: يعتبر حال المقرّ إن كان غنياً يقع على ما يستعظم عند الأغنياء وإن كان فقيراً يقع على النصاب.

ولو قال: له عليّ عشرة وثوب يلزمه ثوب واحد، والقول قوله في العشرة، أي عشرة هي، ومن أي صنف هي.

وكذلك لو قال: له عليّ عشرة وثوبان يلزمه ثوبان، ورجع في العشرة إلى ما يقوله المقرّ فيها.

ولو قال: له عليّ عشرة وثلاثة أثواب يلزمه ثلاثة عشرة ثوباً.

باب الرجوع عن الإقرار

رجل قال: هذه أختي من الرضاعة أو أُمِّي أو ابنتي من الرضاعة ثم أراد أن يتزوجها وقال:

وهمت أو أخطأت أو نسيت وصدقته المرأة في ذلك تجاز له أن يتزوجها.

ولو ثبت على القول الأول ثم تزوجها فُرّق بينهما.

وكذلك إذا أقرّت المرأة أنه أخوها من الرضاعة أو ابنها أو أبوها ثم قالت:

وهمت أو أخطأت أو نسيت.

ولو ثبت على قولها الأول ثم تزوّجت فُرّق بينهما.

أو صدقها الزوج وإن أقرّ به الرجل ثم رجع فشهد شاهدان على صدق مقالته لا

يجوز نكاحها.

ولو كان تزوجها فُرّق بينهما.
 ولو أقرّا ثم رجعا وقالوا وهما يجوز النكاح.
 ولو أقرّ الزوج بعده أنها أخته من الرضاعة أو أمه أو بنته ثم قال بعد ذلك.
 وهمت لا يبطل النكاح استحساناً، والفتوى على ذلك.
 رجل قال لعبد: هذا ابني أو هذا أبي، أو قال لجاريته: هذه ابنتي أو أمي، ثم
 قال: وهمت لا يصح رجوعه ويعتق.
 رجل قال لزوجته: هذه أمي أو ابنتي أو أختي من النسب، ثم قال: وهمت
 ولها نسب معروف لا يبطل النكاح.
 ولو ثبت عليه الزوج وهي معروفة النسب فُرّق بينهما، وإن كانت محمولة
 النسب ومثلها يولد لمثله فرق، ولو صدقته المرأة يرث كل واحد منهما من الآخر،
 ولو أنه أقرّ لأجنبي بمال في مرضه ثم قال: هو ابني ثبت نسبه وبطل الإقرار إذا
 صدقه في النسب.
 ولو أقرّ لأجنبية بمال ثم تزوجها لا يبطل الإقرار.

جحد المُقَرَّر له

وكل مَنْ أقرّ لإنسان بشيء فجحد المُقَرَّر له ثم ادّعى المُقَرَّر لنفسه جاز إلا في
 خصلة واحدة وهي أن يكون صبيّاً صغيراً في يد رجل فقال: هذا ابن عبي، أو قال:
 ابن فلان الغائب وكذّبه المُقَرَّر له ثم ادّعى المُقَرَّر لنفسه لا يجوز ولا يثبت نسبه منه في
 قول أبي حنيفة رحمه الله.
 وكل مَنْ أقرّ لرجل بحق فجحد المُقَرَّر له ثم رجع إلى تصديقه بطل إقراره
 بتكذيبه ولا يستحق برجوعه شيئاً إلا في خصلة واحدة وهي أن يقرّ لرجل بأنه مملوك
 فلان وهو مجهول النسب وكذّبه فلان ثم رجع إلى تصديقه يصدق ويكون عبده.
 ولو صدقه المُقَرَّر على إنكاره ثم رجع المُقَرَّر إلى تصديقه لا يستحق برجوعه
 شيئاً.

ما لا يصدق المدّعي في دعواه فيه

سنة أشياء لا يصدق المدّعي في دعواه فيها:

- ١ - إذا باع عبده بيعاً فاسداً وسلّمه إليه ثم استردّه البائع، فقال المشتري نعمته من
 فلان لم يصدق ويؤمر برده على البائع إلا أن يرضى بقوله أو يصدق المشتري في
 إقراره فحينئذ يأخذ البائع القيمة.

٢ - وعبد مأمور اشتراه رجل فجاء صاحبه ليأخذ بالثمن فقلد المشتري: قد بعته من فلان لم يصدق وأخذه صاحبه بالثمن ثم جاء المُقِرُّ له وصدقه في إقراره أخذه بالثمن ويقال للمالك القديم خذ من الثاني بالثمن إن شئت وإن شئت فُدع.

٣ - وعبد جنى جناية فجاء المَجْنِي عليه وطالب مولاه بجنابته فقال: قد بعته من فلان لم يصدق، ويقال لمولاه: ادفعه بالجنابة أو افده، فإن دفع ثم جاء المُقِرُّ له بالبيع فصدقه في إقراره أخذ العبد من ولي الجنابة فرجع هو على البائع وهو المُقِرُّ بقيمته إن كان باعه ولم يعلم بالجنابة وعليه الدية.

٤ - وعبد مأذون لحقه دين فجاء الغرماء لبييعوه في الدين فقال مولاه: قد كنت بعته من فلان لم يصدق ويُباع في دينهم، فإن جاء المشتري لا سبيل له على العبد.

٥ - مُشتري الدار إذا قال للشفيع: قد كنت بعته من فلان قبل طلبك بالشفعة لم يصدق وكان للشفيع أخذها فإن جاء المُشْتَرِي لا سبيل له على الدار.

٦ - رجل وهب شيئاً وسلّمه إليه ثم أراد الرجوع فقال الموهوب له: قد بعته من فلان العائب لم يصدق ويُقضى بفسخ الهبة، فإن جاء المُشْتَرِي وصدقه في إقراره كان له أخذ العبد من الواهب ولا شيء على الموهوب له.

الإقرار بالسكوت

سبعة مواضع سكوت الرجل يكون إقراراً بالزّرق:

إذا باعه وسكت، أو أجره، أو رهنه، أو خالعه عليه، أو تزوج عليه، أو وهبه لرجل وتصدّق عليه فسكت عند الإيجاب والقبول ثم ادعى الحرية بعد ذلك لا تُسمع دعواه إلا باليئة.

القول في الصفة

ومن أقرّ بمكيل أو موزون أو عروض ولم يفسر فالقول قوله في الصفة إلا في ثلاثة أشياء:

١ - إذا قال: لفلان علي ألف من ثمن متاعه أو من قرض ثم قال: هي زيوف أو نهرجة لا يصدق ولم يلزمه الجياد.

٢ - وكذلك إن وصل ذلك بإقراره وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله لا يصدق وإن وصل ذلك بإقراره.

وإن أقرّ لرجل بخاتم فله الحلقة والفضّ وإن أقرّ له بسيف فله النصل والجفر والحمائل^(١).

وإن أقرّ له بحجلة^(٢) فله العيدان والكسوة.

باب إقرار المريض مخاصمة غرماء الصحة

ثلاثة من غرماء المريض يخاصمون غرماء الصحة:

- ١ - إذا اشترى شيئاً في مرضه.
- ٢ - أو استقرض.
- ٣ - أو تزوج امرأة بمهر مثلها.

ما يصدق من أقاريه في حق غرماء الصحة

أربعة أقاريه من المريض يصدق في حق غرماء الصحة والورثة:

- ١ - إذا أقرّ باستيفاء دين وجب عليه في حالة الصحة.
- ٢ - أو أقرّ باستيفاء دين وجب عليه في حالة المرض بدلاً عما ليس بمال، وإن كان بدلاً عما هو مال صدق في حق غرماء الصحة.
- ٣ - أو أقرّ باستيفاء ما هو أمانة في يده وارثه.
- ٤ - أو أقرّ لامرأته بدين من مهرها صدق فيما بينه وبين مهر مثلها، ويقدم على الدين الذي أقرّ به في مرضه.

ما لا يصح إقرار المريض به

خمسة من الأقاريه لا يصح من المريض:

- ١ - لو أقرّ لوارثه بدين.
- ٢ - أو أقرّ باستيفاء الدين من الورثة.
- ٣ - أو أقرّ باستيفاء مال مضمون عليه.
- ٤ - أو أقرّ باستيفاء دين هو كفيل به.

(١) النصل: أي حديد السيف، والجفر: أي غلافه، والحمائل: هي علاقة السيف. واسم السيف مطلق على الكل.

(٢) الحجلة، مُحَرَّكة: ساتر كالقعة، يَزَيَّن بالثياب والستور للعروس.

هـ - أو أقرّ باستيفاء كتابة عبد كاتبه في مرضه جاز إقراره في حق الثلث،
وأجمعوا على أنه لو كان الدّين في الصحة والإقرار بالاستيفاء في المرض جاز.

ما لا يجوز من الأقارير

ثلاثة من الأقارير لا تجوز في الحال ولا تنفذ في المال وإن تبدّل حال المُقرّ

له:

- ١ - مريض أقرّ لابنه بدّين وهو عبده فعتق ثم مات المريض.
- ٢ - أو أقرّ لامرأته بدّين ثم طلقها طلاقاً باتناً ثم تزوجها ثم مات المريض.
- ٣ - أو كان نصرانياً فأسلم وأقرّ لأخيه وله ابن فمات ثم مات المريض.

مَنْ يجوز للرجل الإقرار بهم

خمسة أنفار يجوز للرجل الإقرار بهم:

- ١ - إذا أقرّ بزوجه.
- ٢ - ٣ - بأبيه وأمه.
- ٤ - وولده.
- ٥ - ومولاه، أي كونه مولى لفلان لأنه ليس فيه تحميل النسب على غيره.

مَنْ للمرأة الإقرار بهم

أربعة أنفار يجوز للمرأة الإقرار بهم:

- ١ - ٢ - إذا أقرّت بأبيها وأُمها.
 - ٣ - وزوجها.
 - ٤ - ومولاه.
- ولا يجوز إقرارها بولده إلا أن يصدقها الزوج أو تشهد القابلة بولادتها.

الإقرار بالأخ والعَمّ والخال

ومَنْ أقرّ أن فلاناً أخوه أو عَمّه أو خاله لا يصدق في النسب ولا بدّ من البيّنة،
ولكنه إن لم يكن له وارث ظاهر يستحق المَقْبَر له ميراثه، فأما إذا كان له وارث ظاهر
فلا يصح في حقه، وإن كان الذي أقرّ به مقدّم عليه بأن أقرّ بالأخ وله خال وعَمّه لأن
فيه إبطال حق الغريب.

باب الاستثناء (١)

استثناء ما في بطنها

خمسة أشياء إذا استثنى ما في بطنها صح الشرط، ويدخل الاستثناء في المستثنى

منه :

- ١ - إذا أقر بجارية إلى رجل إلا ما في بطنها.
- ٢ - ووهب جارية إلا ما في بطنها.
- ٣ - أو تصدق بجارية في نكاح امرأته إلا ما في بطنها.
- ٤ - أو آجر أو أوصى بجارية واستثنى ما في بطنها.
- ٥ - أو صالح مع دم العمد على جارية إلا ولدها.

ما يبطل فيه الشرط والاستثناء

خمسة أشياء يبطل فيها الشرط والاستثناء جميعاً:

- ١ - رجل باع جارية واستثنى ما في بطنها.
- ٢ - أو آجر داراً أو أرضاً بجارية واستثنى ما في بطنها.
- ٣ - أو صالح من دعواه على جارية واستثنى ما في بطنها.

(١) الاستثناء: ويسمى الثنياً، بالضم أيضاً. وهو عند علماء النحو والأصول يطلق على المتصل والمنقطع. وقيل: في المتصل حقيقة وفي المنقطع مجازاً، لأنه يفهم المتصل من غير قرينة وهو دليل المجاز في المنقطع... وقيل: لأنه مأخوذ من: ثبت عنان الفرس، أي صرته، ولا صرف إلا في المتصل، وقيل: لأنه بدل على تكرير الشيء مرتين أو جعله ثنتين متواليين... وذلك أن ذكره يشي مرة في الجملة ومرة في التفصيل، لأنك إذا قلت: خرج الناس، ففي الناس زيد وعمرو، فإن قلت: إلا زيداً، فقد ذكرت مرة أخرى ذكرًا ظاهرًا وليس كذلك إلا في المتصل، فعلى ذلك هو مشتق من الثنية. وقد عرفت بعض فقهاء الحنفية بأنه تكلم بالباقي بعد الثنيا (أي أداة الاستثناء) باعتبار الحاصل من مجموع التراكيب، ونفي باعتبار الأجزاء. أما الشافعية فالاستثناء عندهم إخراج بعد الدخول بطريق المعارضة. وقد اعترض الحنفية على التعريف الأخير بأنه مشكل، لأن الاستثناء جائز في الطلاق والعناق، ولو كان إخراجاً لما صح لأنهما لا يحملان الرفع والرفع بعد الوقوع. ويشترط في الاستثناء الاتصال بالمستثنى منه، إلا إذا انفصل عنه لضرورة نفس أو سعال، فإنه لا يقطع الاتصال كما في الطلاق. والثناء بينهما لا يضر، كقوله: لك علي ألف درهم - يا فلان - إلا عشرة، بخلاف: لك ألف، فاشهدوا، إلا كذا. ونحوه مما يعمد فاصلاً فإن الاستثناء لا يصح مع، فلو استثنى منفصلاً عنه غير جائز مطلقاً، فيلزمه ما أقر. (انظر كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٤٣ - ١٤٤، ومجمع الأنهر ٢/ ٢٨٦).

- ٤ - أو قال: له عليّ جارية واستثنى ما في بطنها.
- ٥ - أو قال: له عليّ ألف درهم إلا دينار وإلا فميز حنطة لزمته ألف درهم إلا دينار وقيمتة القفيز.
- وإن قال: هذه الدار لفلان إلا بناؤها لا يصح الاستثناء وللمقرّ له الدار مع الباء.
- أو قال: بناء هذه الدار لي والعرصة لفلان فهو كما قال.
- ولو قال: غصبت من فلان عبداً إلا تسعة أعشاره فللمقرّ له عشرة.
- ولو قال: لفلان عليّ ألف درهم إلا تسعمائة إلا ثمانمائة يلزمه تسعمائة وخمسون درهماً في رواية أبي حفص وفي رواية أبي سليمان لزمته تسعمائة درهم.
- ولو قال: لفلان عليّ ألف دينار إلا ألف لزمه ألف.
- ولو قال: له عليّ ألف - أستغفر الله - إلا مائة لزمه ألف.
- ومن أقرّ بتمر في قوصرة^(١) لزماء جميعاً.
- ومن أقرّ بدابة في إصطبل لزمته الدابة فقط، ولو قال: له عليّ ثوب في ثوب لزم الظرف كالمظروف.
- ولو قال: له عليّ من درهم إلى عشرة يلزمه تسعة عند أبي حنيفة رحمه الله وقال أصحابه: يلزمه عشرة دراهم، وقال زفر: يلزمه ثمانية.
- ولو قال: له عليّ ألف من ثمن خمر أو خنزير يلزمه الألف ولم يصدق في تفسيره.

(١) القوصرة: وعاء التمر.

كتاب الشركة^(١)

ضربان من الشركات

الشركة على ضربين:

١ - شركة عقود.

٢ - وشركة أملاك.

فشركة الأملاك أن يرث الرجلان عيّنًا أو أن يشتريها.

ولا يحوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر إلا بأمره.

وكل واحد منهما في نصيب صاحبه كالأجنبي.

(١) الشركة، بالكسر أو الضم: لغة اسم مصدر، شرك في كذا فهو شريك أي مشارك فهي كاللمشاركة خُلطَ الملكين. والشركة في الشرع: هي اختصاص من اثنين أو أكثر بمحل واحد. وهي نوعان: الأولى: شركة ملك، وهي أن ملك اثنان فصاعدًا عيّنًا، والثانية: شركة عقد، أي بسبب العقد، بأن يقول أحدهما شاركتك في كذا ويقبل الآخر. وهي أربعة أوجه:

١ - مفاوضة: وهي أن يشترك اثنان بالمساواة مآلًا وتصرفًا ودينًا وربحًا.

٢ - عنان: وهي أن يشترك اثنان ببعض المال أو مع التساوي في المال، أو مع فضل مال أحدهما مع المساواة في الربح أو الاختلاف فيه.

٣ - شركة الصانع: وتسمى شركة المنحرفة، وشركة الثقل، وشركة الأعمال، وشركة الأبدان، وشركة التضامن، وهي أن يشترك صناعان كخياطين، أو خياط وصباغ، وأن يتقبلا العمل بأخر بينهما بتساوي أو بتفاوت.

٤ - شركة الوجوه: وتسمى شركة المفاليس أيضًا، وهي أن يشترك اثنان في نوع أو أكثر بلا مال ولا عمل ليشتريا بوجوههما ويبيعا نقدًا أو نسيئة، ويكون الربح بينهما. (كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ١٠٢٦ - ١٠٢٧).

أنواع شركة العقود^(١)

فأما شركة العقود على أربعة أوجه:

- ١ - مفاوضة.
- ٢ - وعنان.
- ٣ - وشركة الصنائع، أي بالأعمال.
- ٤ - وشركة الوجوه.

باب شركة المفاوضة

تعريف وأحكام

وأما المفاوضة فهي أن يشترك الرجلان فيساويان في مالهما ودينهما وتصرفهما فتجوز بين الحرّين البالغين العاقلين ولا تجوز بين الحرّ والمملوك ولا بين الصبي والبالغ ولا بين المسلم والكافر.

وتتضمن الوكالة والكفالة فيكون كل واحد منهما، فيما وجب لصاحبه، بمنزلة الوكيل، وفيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه.

وما يشتره كل واحد منهما يكون على الشركة إلا طعام أهله وكسوته.

وما يلزم كل واحد منهما من الديون بدلاً عما يصح فيه الاشتراك، ووصل إلى يده، بطلت المفاوضة وصارت الشركة شركة عنان، إذ المساواة فيها شرط ابتداء وبقاء وقد فات، إذ لا يشاركه فيه الآخر لانعدام السبب في حقه.

ولا تنعقد الشركة إلا بالدرهم والدنانير والفلوس النافقة، ولا تجوز فيما سوى ذلك إلا أن يتعامل الناس كالنقرة والتبر فتصح الشركة بهما.

وإن أراد الشركة بالعروض باع كل واحد منهما نصف ماله بنصف مال صاحبه ثم عقد الشركة.

باب شركة العنان

تعريف وأحكام

وأما شركة العنان فتتعقد على الوكالة دون الكفالة، وتصح مع التفاضل في المال، ويصح أن يتساويا في الربح، ويجوز لكل واحد منهما أن يعقد ببيع ماله

(١) انظر الحاشية السابقة.

دون البعض، ولا تصخ إلا بما تصخ به المفاوضة، ويجوز أن يشتركا من جهة أحدهما دراهم ومن جهة الآخر دنانير.

وما اشتراه كل واحد منهما على الشركة طوالب بثمنه دون الآخر ثم يرجع على شريكه بحصته منه.

فإذا هلك مال الشركة أو أحد المالين قبل أن يشتريا شيئاً بطلت الشركة.

وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر قبل الشراء فالمشتري بينهما على ما شرطاً ويرجع على شريكه بحصته من ثمنه.

وتجوز الشركة وإن لم يخلط المال، ولا تجوز الشركة إذا اشترطاً لأحدهما دراهم مُسَمَّاة من الربح.

وجاز لأحد المتفاوضين وشريكه العنان أن يستبضع المال بضاعة ويدفعه مضاربة ويوكل من يتصرف فيه. ويده في المال يد أمانة.

شركة الصنائع

تعريف وأحكام

وأما شركة الصنائع فالخياطان والصباغان يشتركان على أن يتقبلا الأعمال ويكون الكسب بينهما فيجوز ذلك خلافاً للشافعي.

وما يتقبله كل واحد منهما من العمل يلزمه ويلزم شريكه.

وإن عمل أحدهما دون الآخر فالكسب بينهما نصفان.

شركة الوجوه

تعريف وأحكام

وأما شركة الوجوه فهي أن يشترك الرجلان ولا مال لهما على أن يشتريا ويبيعا بوجوههما على أن ما اشترى أو اشترى أحدهما فهو بينهما نصفاً، وتصخ الشركة على هذا، وكل واحد منهما وكيل الآخر فيما يشتريه.

فإن شرطاً أن يكون الربح بينهما أثلاثاً فالربح كذلك، ولا يجوز أن يتفاضلا فيه فإن شرطاً أن يكون المشتري بينهما أثلاثاً فالربح كذلك.

الشركة الفاسدة

ولا تصح الشركة من ثلاثة أشياء:

- ١ - في الاحتطاب.
- ٢ - والاصطياد.
- ٣ - والاستقاء.

وما احتطبه أحدهما أو اصطاده فهو له وعليه أجر مثل ما للآخر.
ولو اشتركا في الاستقاء إذا كان لأحدهما بغل وللآخر راوية فاتفقا على أن يستقيا والكسب بينهما لم تصح الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه أجر مثل الرواية إن كان صاحب البغل، وإن كان صاحب الراوية فعليه مثل أجر البغل بالغًا ما بلغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجاوز به المستقى.

الربح في الشركة الفاسدة

وكل شركة فاسدة فالربح بينهما على قدر المال، ويبطل شرط التفاضل فيه.

باب بطلان الشركة

وتطل الشركة بأربعة أشياء:

- ١ - بالموت.
- ٢ - والردة مع الحقوق.
- ٣ - والحجر.
- ٤ - والجنون المطبق.

كتاب المضاربة^(١)

تعريف وأحكام

المضاربة عقد على الشركة بمال من أحد الشريكين (رب المال) ومن الآخر (المضارب) عمل:

واختص بالمال الذي يصح فيه الشركة، ومن شرطها أن يكون الربح بينهما مشاعاً ثلثاً أو نصفاً أو ربعاً، حتى لو شرط لرب المال أو المضارب مائة درهم من الربح والباقي للآخر لم يجز.

ألفاظ انعقادها

تنعقد المضاربة بثلاثة ألفاظ.

١ - إذا قال: خذ هذا المال مفاوضة.

٢ - أو مضاربة.

٣ - أو معاملة على أن يكون الربح بيننا كذا وكذا.

(١) المضاربة: لغة: السير في الأرض. وشرعاً: عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر، وهي إيداع أولاً، وتوكيل عند العمل، أي عند تصرف المضارب في رأس المال، وشركة عند تحقق الربح وظهوره، وغصب إن خالف، وبضاعة إن شرط كل الربح لرب المال، وقرص إن شرط كل الربح للمضارب. وصورتها أن يقول رب المال: دفعته إليك مضاربة أو معاملة على أن يكون لك من الربح جزء معين كالنصف أو الثلث، ويقول المضارب: قبلت. وإن قيدت المضاربة ببلد أو وقت أو سلعة أو شخص أو نوع تجارة، سميت مضاربة مقيدة وخاصة، وإلا سميت مطلقة وعامة. وسمي ذلك العقد بالمضاربة لأن المضارب يسير في الأرض غالباً لطلب الربح. والمضارب، بكسر الراء، هو الرجل الآخر الذي جعل العمل له. (كشاف اصطلاحات الفنون ١٥٥٩/٢ - ١٥٦٠).

تمام العقد

ولا يتم العقد إلا بدفع المال إليه، ولا بدّ لرّب المال فيه، حتى لو شرط عمل ربّ المال معه لفسدت المضاربة، لأن ذلك مُخِلٌّ بالتسليم.

تخصيص تصرف المضارب

ويتخصّص تصرفه بخمسة أشياء:

- ١ - إذا خصّ له المكن.
- ٢ - والزمان.
- ٣ - والنوع.
- ٤ - والجنس.
- ٥ - وثمن ما باعه.

ما لا يملكه المضارب

تسعة أشياء لا يملكها المضارب وإن قال له ربّ المال اعمل في هذا برأيك:

- ١ - الإقراض.
- ٢ - الاستدانة على المضاربة.
- ٣ - والهبة والتصدق.
- ٤ - وأن لا يأخذ السفاتج.
- ٥ - ولا يشتري بما لا يتغابن الناس في مثله.
- ٦ - ولا يعتق من مال المضاربة.
- ٧ - ولا يكتب.
- ٨ - ولا يدبر.
- ٩ - ولا يستولد ولا يزوّج الأمة، أو العبد من مال المضاربة.

ما يملكه المضارب

عشرة أشياء يملكها المضارب، وإن لم يقل له ربّ المال اعمل برأيك:

- ١ - أن يودع المال.
- ٢ - ويبضع.
- ٣ - ويعير.
- ٤ - ويستأجر البيت ليحفظ فيه متاع المضاربة.

- ٥ - ويستأجر الأجير والدواب.
- ٦ - ويبيع بالتقد والنسيئة.
- ٧ - ويوكل ببيع ما اشترى، وبشراء ما جاز له أن يشتري.
- ٨ - ويأذن العبد المضاربة بالتجارة في الرواية المشهورة، لأنها عادة التجار.
- ٩ - ويرهن ويرتهن في المضاربة.
- ١٠ - وأن يسافر بالمال في الطريق الذي يسافر فيه التجار.

ما يملكه المضارب إن أذن له بأن يعمل برأيه

ويملك ثلاثة أشياء إذا قال اعمل برأيك :

- ١ - له أن يخلطها بمال نفسه.
 - ٢ - ويشرك غيره فيه.
 - ٣ - ويدفعه مضاربة، وإذا دفعه بغير إذن رب المال لم يضمن بالدفع.
- ولا يتصرف المضارب الثاني حتى يربح، فإذا ربح ضمن المضارب الأول المال لرب المال، وإن كان أذن له رب المال فدفعه مضاربة بالثلث، فإن كان رب المال قال له على أن ما رزق الله بيننا نصفان فلرب المال نصف الربح وللمضارب الأول السدس، وإن كان قال على أن ما رزقك الله بيننا فللمضارب الثاني الثلث وما بقي بين رب المال والمضارب الأول تصفان.
- وإن كان قال: على أن ما رزق الله فلي نصفه فدفع المال لآخر مضاربة بالنصف فللثاني نصف الربح ولرب المال نصفه ولا شيء للأول.
- فإن شرط للمضارب الثاني ثلثي الربح، فللثاني نصف الربح ولرب المال نصفه ويضمن الأول للثاني مقدار سدس الربح.

القول لمن

وإن اختلفا في النوع والمقدار الذي شرطاً فالقول قول رب المال.

وإن اختلفا في عموم الأمر وتخصيصه أو في مقدار رأس المال فالقول قول المضارب وإن أمره بشراء الطعام يملك شراء الحنطة والدقيق.

من يملك دفع المال مضاربة

سنة نفر يملكون دفع المال مضاربة :

- ١ - الأب.

- ٢ - والرصي .
- ٣ - وشريك العنان .
- ٤ - والمفاوض .
- ٥ - والعبد المأذون .
- ٦ - والمكاتب .

مَنْ لَا يَجُوزُ لِلْمُضَارِبِ أَنْ يَشْتَرِيَهُمْ

أربعة نفر لا يجوز للمضارب أن يشتريهم:

- ١ - ذو رحم محرم من رب المال .
- ٢ - وذو رحم محرم من نفسه .
- ٣ - والمحرمات ممن ولد من أمهات رب المال إن كان في المال ربح، وإن لم يكن في المال ربح حاز له أن يبتاع ذا رحم محرم منه .
- ٤ - ومن ولد له من أمهاته .

مَا لَا تَجُوزُ الْمُضَارِبَةُ بِهِ

ولا تجوز المضاربة بسبعة أشياء:

- ١ - بالدين .
- ٢ - والعروض .
- ٣ - والمكيل .
- ٤ - والموزون .
- ٥ - ٧ - وتبر الذهب والفضة وغير ذلك مما يتعين في العقود .

نَفَقَةُ الْمُضَارِبِ

ونفقة المضارب في ماله ما دام يعمل في بلده، وإن سافر به ليعمل فيه فنفقته في مال المضاربة ما دام يعمل .

انقضاء عقد المضاربة

أربعة أشياء ينقضي بها عقد المضاربة:

- ١ - الموت .
- ٢ - والرزة مع اللحق .

٣ - والحجر .

٤ - والجنون المطبق .

العزل

ولو عزله ولم يعلم المضارب جاز تصرفاته وإن علم به والمال عروض جاز له أن يبيعها بعد العزل، ولكن لا يشتري بثمنه شيئاً آخر.

كتاب الشفعة^(١)

ما فيه الشفعة

لا شفعة فيما سوى الدور والأرضين، والشفعة في ذلك مقسومةً كان أو مشاعاً.

الشفعاء

الشفعة واحدة لثلاثة نفر:

- ١ - الخليط في نفس المبيع.
- ٢ - ثم الخليط في حق المبيع وهو الشرب والطريق
- ٣ - ثم الجار الملاصق.

الخليط في الشرب والطريق

وليس للخليط في الشرب والطريق شفعة في الرقبة مع الخليط في نفس المبيع، فإن سلم فلشفع الطريق فإن سلم فللجار.

وجوب الشفعة واستقرارها

والشفعة تجب بعقد البيع. وتستقر بالطلب والإشهاد.

(١) الشُّفْعَةُ، بالضم وسكون الفاء: من الشفع، تقول: شفعت الشيء بكذا إذا جعلته شفعاً أي زوجاً، وقس من الشفاعة. والشفعة شرعاً: تملك العقار على مشتريه جبراً يمثل ثمنه. والشفعة على ثلاثة مراتب: الأولى: كون الشفع شريكاً في عين المبيع. والثانية: كون الشفع شريكاً في حقوق المبيع كالشرب والطريق، ويسمى هذا الشفع خليطاً، والثالثة: كون الشفع ملاصقاً ملكه بالمبيع ويسمى هذا الشفع جازاً. فبراعي الترتيب فيها فيقدم الشريك على الخليط والخليط على الجار، فإن سلم الشريك وجبت للخليط، وإن سلم الخليط ثبتت للجار. (كشاف اصطلاحات الفنون ١/١٠٣٧).

تملك الشفعة

وتملك بالأخذ إذا سلمها المشتري أو حكم بها حاكم.

شرط الطلب

ويشترط في الطلب أن يشهد في مجلسه على المطالبة ثم ينهض منه.
ويشهد على البائع إن كان المبيع في يده أو على المبتاع أو عند العقار، فإذا
فعل ذلك استقرت شفعته، ولا تبطل بالتأخير.

سقوط الحق في الدعوى

وقال محمد رحمه الله: إن أضر الدعوى بعد الإشهاد شهراً بطلت شفعته.

حضور المشتري في دعوى فسخ البيع على البائع

وإن كان المبيع في يد البائع فخاصمه الشفيع جاز، ولكن لا يسمع القاضي بينة
الشفيع إلا بحضرة المشتري فيفسخ العقد بمشهده ويقضي بالشفعة على البائع وتجبر
العهد عليه.

إحضار الثمن الحال

فإن كان ما اشتراه حالاً لا يقضي بالشفعة حتى يحضر الثمن أو يؤجله يومين أو
ثلاثة أيام، فإن أحضر الثمن وإلا يبطل شفعته.

الثمن المؤجل

وإن كان الثمن مؤجلاً فإما أن يعجل الثمن فيقضي له به، وإما أن يصبر حتى
يحل الأجل.

ما يدفعه الشفيع

فإن كان اشتراها بعوض أخذها الشفيع بقيمتها وإن اشتراها بأكيل أو موزون
أخذها بمثله وإن باع عقاراً بعقار أحد الشفيع كل واحد منهما بقيمة الآخر، وإن
ابتاعها بدراهم ثم دفع إليه ثوباً عنه يأخذ بالدراهم.

ما تجب فيه الشفعة

والشفعة واجبة في العقار وإن كان مما لا يقسم كالرحى والحمام.

ما لا شفعة فيه

ولا شفعة في ستة أشياء:

- ١ - في عقار قسم.
- ٢ - وفي دار يتزوج عليها أو يخالع بها أو يستأجر بها دارًا أو يصالح بها عن دم عمد أو يعتق عليها عبدًا أو يصالح عليها بالإنكار.
- ٣ - أو يهب إليه رجل دارًا.
- ٤ - أو يوصي إليه بدار.
- ٥ - وفي العروض.
- ٦ - والسفن.

ما تبطل به الشفعة

سبعة عشر شيئًا تبطل بها الشفعة:

- ١ - إذا صالح من شفعتة على عوض أخذه.
- ٢ - أو مات الشفيع.
- ٣ - أو شهد في المجلس الذي سمعها به أو لم يشهد على أحد المتبايعين ولا عند العقار.
- ٤ - أو ضمن الدرك عند البائع.
- ٥ - أو ابتاعه من المشتري.
- ٦ - أو استوهبه.
- ٧ - أو استرهنه.
- ٨ - أو استأجره.
- ٩ - أو استودعه.
- ١٠ - أو استوصاه.
- ١١ - أو سأل أن يتصدق به عليه.
- ١٢ - أو سلّم قبل العلم بالبيع ثم علم به.
- ١٣ - أو سكت بعد العلم به.
- ١٤ - أو كفّل بشفيعه.
- ١٥ - أو كان مؤجلًا فانتظر حلول الأجل ولم يطلب.
- ١٦ - أو باع الشفيع ما شفع به قبل أن يقضي له بالشفعة.
- ١٧ - أو وهب الشفيع من المشتري بقدر ما يتصل بالشفيع.

استرداد المبيع في حق المشتري دون عودة الشفعة

خمسة أشياء يسترد بها المبيع في حق المشتري ولا يرتد في حق الشفيع:

١ - إذا رده المشتري بالعيب .

٢ - أو بخيار الرؤية .

٣ - أو بخيار الشرط .

٤ - أو بالإقالة .

٥ - أو أنكر المشتري الشراء .

وأن سلم الشفيع الشفعة ثم ردها المشتري بخيار الشرط أو بخيار الرؤية أو بعيب بقضاء القاضي فلا شفعة للشفيع وإن ردها بعيب بغير قضاء القاضي فلا شفعة للشفيع وإن ردها بعيب بغير قضاء القاضي بعد القبض أو تقايلا العقد للشفيع الشفعة، وإذا أخبر الشفيع ببيع الدار بألف درهم فسلم الشفعة ثم ظهر أنها بيعت بخمسمائة أو بكر شعير فهو على شفيعته .

إذا أخبر أنها بيعت بحنطة أو بشعير أو بيعت من فلان فسلم ثم ظهر البيع بدراهم أو بعبد أو من غيره فهو على شفيعته .

وإن اشترى أقرحة متفرقة، والقراح منها جار فالجار يأخذ الشفعة فإن قال آخذ ما لزوج بأرضي وأبرأ المشتري لم يكن له إلا أن يأخذ الجميع أو يترك الجميع في رواية، وفي رواية لا يأخذ إلا ما جاوره .

ما لا يُعَدُّ الرجل مغرورًا فيه

أربعة أشياء لا يكون الرجل فيها مغرورًا:

١ - الشفعة .

٢ - والقسمة .

٣ - والاستيلاء جارية الابن .

٤ - واستيلاء الجارية المشتركة .

بيانه: رجل أخذ أرضًا بالشفعة أو قاسم ثم بنى فيها أو غرس ثم استحق لا يرجع الشفيع والمقاسم على البائع والمشتري بقيمة البناء والغرس وكذلك الأب لا يرجع على الابن بقيمة الولد ولا الشريك على الشريك بقدر الولد .

كتاب الإجارة^(١)

تعريف

الإجارة عقد على المنافع بعوض.

شروط الجواز

وشروط جوازها ثلاثة أشياء:

- ١ - أجل معلوم.
- ٢ - وعمل معلوم.
- ٣ - وبدل معلوم.

ما يكون أجرة

وما جاز أن يكون ثمنًا في البيع حاز أن يكون أجرة في الإجارة.

المنافع المعلومة

والمنافع نصير معلومة بثلاثة أشياء:

- ١ - أحدها المدة في استحجار الدور للسكنى والأرضين للزراعة، فيصبح العقد على مدة معلومة أي مدة كانت.
- ٢ - وتارة نصير معلومة بالتسمية بالعقد كمن استأجر ثوبًا على أن يصبغه أو ثوبًا ليخيطه أو استأجر دابة ليحمل عليها مقدارًا معلومًا أو يركبها مسافة معلومة.

(١) الإجارة: هي بيع المنافع. وشرعًا: بيع نفع معلوم بعوض معلوم دين أو عين، والمراد بالدين المثلي كالنفرد والمكيل والموزون والمعدود المتفارب، وبالعين القيمي وهو ما سوى المثلي. والعوض أعظم من المال والنفع. والأصل أن كل ما يصلح ثمنًا في البيع يصلح أجرة في الإجارة ومالًا فلا، إلا المنفعة فإنها تصلح أجرة إذا اختلف الجنس ولا تصلح ثمنًا. (كشاف اصطلاحات المون ١/٩٩).

٣ - وتارة تصير معلومة بالتعيين والإشارة كمن استأجر رجلاً لينقل هذا الطعام.
فأما استئجار الدُّور والحوانيت للسكنى فجائز وإن لم يبين العمل فيها، وله أن يعمل فيه كل شيء إلا ثلاثة أعمال:

١ - عمل الحداد.

٢ - والقصار.

٣ - والطحان.

استئجار الأرض للزراعة

وأما استئجار الأرض للزراعة فلا يجوز ما لم يُسمَّ ما يزرع فيها أو يقول: على أن يزرع فيها ما شاء، ولا بأس باستئجار الأرض إلى طويل المدة وقصيرها بعد أن يكون معلوماً.

استئجار الدواب للركوب

فأما استئجار الدواب للركوب والحمل فإن أطلق الركوب جاز له أن يركبها من شاء.

وكذلك لو استأجر ثوباً للبس وأطلق فإن قال على أن يركبها فلان أو يلبسه فلان فأركب غيره فعطبت الدابة وهلك الثوب كان ضامناً.

أنواع الأجراء

الأجير على ضربين:

١ - أجير مشترك.

٢ - وأجير خاص، (أجير الواحد).

الأجير المشترك

فالأجير المشترك، هو الذي يتقبل الأعمال من الناس، كالصباغ والقصار والخياط أو غيره ويستحق الأجرة بعمله، وليس لعن استأجر أن يمنعه عن العمل لغيره.

والمناع في يده أمانة، فلا يكون ضامناً عند أبي حنيفة وزفر، وفي قول أبي يوسف ومحمد: يكون المناع مضموناً لو هلك بغير صنعه يضمن إلا إذا هلك بحرق غالب أو بغرق غالب ونحو ذلك، ولو تخرق بصنع معناد بأن دق دق مثله يكون مضموناً عندنا، وقال زفر والشافعي: لا يضمن.

الأجير الخاص

والأجير الخاص أن يستأجر رجلاً شهراً للخدمة أو ليرعى غنمه وليس له أن يسافر به إلا أن يشترط ذلك وما تلف بعمله لا ضمان عليه.

استحقاق أجره الدار

وإن استأجر داراً فللاجير أن يطالبه بأجره كل يوم إلا أن يبين وقت الاستحقاق بالمقد، ولو استأجر داراً مدة معلومة فقبضها فلم تزل في يده حتى مضت المدة كان عليه أجرها سكنها، أو لم يسكنها.

استحقاق أجره البعير

وإن استأجر بعيراً إلى مكة فللجمال أن يطالبه بأجره كل مرحلة.

أجرة الخباز

وإذا استأجر خبازاً ليخبز في بيته لا يستحق الأجرة ما لم يفرغ منه.

أجرة ضارب اللبن

وإذا استأجر رجلاً ليضرب له لبناً استحق الأجرة إذا أقامه عند أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يستحق ما لم يشرجه.

ما لا يجوز الاستئجار عليه

خمس عشرة شيئاً لا يجوز الاستئجار عليها:

- ١ - ٢ - الحج والعمرة.
- ٣ - ٥ - والإمامة والأذان والإقامة.
- ٦ - ٧ - والغناء والترويح.
- ٨ - وإجارة المشاع في المنقسم وغير المنقسم.
- ٩ - واستئجار دار بسكنى دار أخرى.
- ١٠ - واستئجار المرعى والآجام.
- ١١ - وإيجار عبده ليعلمه عبد آخر.
- ١٢ - واستئجار القصبان^(١).

(١) استئجار القصبان: كذا العبارة بالأصل. والقاصب: النافع في القصب. والقُصْبُ: الوترُ يتحد من الأمعاء.

- ١٣ - واستجار الأشجار ليسط عليها ثابته .
 ١٤ - ولو اشترى ثمرة على رؤوس الأشجار ثم استأجر الأشجار ليُبقى الثمرة عليها أو استأجر طحانًا ليطحن له كز حنطة بدرهم وقفيز من دقيقه .
 ١٥ - وكذلك أن يشتري زرعًا في أرض ويستأجر الأرض مدة غير معلومة ليدرك الزرع فيها .

انقضاء الإجارة

- أحد عشر شيئًا تنفح به الإجارة:
- ١ - موت أحدهما .
 - ٢ - وخراب المحقود عليه .
 - ٣ - وجفاف الماء عن الضيعة .
 - ٤ - واقطاع الماء عن الرحي .
 - ٥ - ولحوق الأجير دين فادح لا يمكنه القضاء إلا منه ، إلا من ثمرة ما أجر .
 - ٦ - وانتقال المالك منه إلى الغير .
 - ٧ - والارتداد مع اللحق بدار الحرب .
 - ٨ - والحجر .
 - ٩ - والمرض .
 - ١٠ - والسفر .
 - ١١ - والإفلاس .
- بيانه إذا أكرى أبله ثم مرض المكارى أو مرضت الإبل أو بدا للمكثري ترك السفر أو استأجر دكانًا في السوق ليتجر فيه فذهب رأس المال فأفلس هو .

كتاب المزارعة^(١)

تعريف

المزارعة عبارة عن عقد الزراعة ببعض الخارج، وهو إجارة الأرض والعامل ببعض الخارج.

باطلة أم جائزة؟

قال أبو حنيفة رحمه الله: المزارعة باطلة بالنصف والثلث والربع وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: جائزة إذا كانت معلومة وأن يكون الخارج شائعاً بينهما.

المزارعة الجائزة والباطلة

قال محمد بن الحسن: المزارعة على أربعة أوجه:

- ١ - إذا كانت الأرض والبذر لواحد، والعمل والبقر من الآخر جازت المزارعة.
- ٢ - فإن كانت الأرض لواحد والعمل والبقر من الآخر جازت المزارعة.
- ٣ - فإن كانت الأرض والبقر لواحد والعمل من الآخر جازت المزارعة.
- ٤ - وإن كانت الأرض والبقر لواحد والعمل والبذر من الآخر فهي باطلة.

(١) المزارعة، شرعاً: عقد على الررع بعض الخارج من ذلك الررع، وذلك بأن يقول مالك الأرض: دفعته إليك مزارعة نكذا، ويقول العامل: قبلت. فركنها الإيجاب والقول، والأولى أن يقال: عقد حرث ببعض الخارج، أي الحاصل، مما طرح في الأرض من بذر البز والشعير ونحوهما. ولا ينتقض بما إذا كان الخارج كله لرب الأرض أو العامل، فإنه ليس مزارعة، إذ الأول استئانة من العامل، والثاني إعارة من المالك. وتسمى المخلاة بلعة أهل المدينة والمحاقلة، ويسمونها أهل العراق: القرح (كشف اصطلاحات الفنون ١٥٢٣/٢).

الخارج وحصة العامل

وإذا صحت المزارعة فالخارج على الشرط، وإن لم يخرج للأرض شيء فلا شيء للعامل.

المزارعة الفاسدة

ولا أجر للأرض لأن الواجب هو الخارج لكون التسمية صحيحة فتقومت المنافع بهذا البذل، فمتى لم يوجد بقيت المنافع على الأصل وهي غير متقومة. وإذا فسدت المزارعة فالخارج لصاحب الأرض إن كان البذر من قبل صاحب الأرض وللعامل أجر مثله لا يزيد على مقدار ما شرطه من الخارج في قول أبي يوسف، وقال محمد: له أجر مثله بالغًا ما بلغ. وإن كان البذر من قبل العمل فلصاحب الأرض أجر مثلها يعني مثل الأرض بالغًا ما بلغ والخارج للعامل.

آثار المزارعة

وإن عقدت المزارعة فامتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه، وإن امتنع الثاني يجبر على العمل.

نفقة الزراعة

ونفقة الزراعة عليهما على قدر حقوقهما، وأجرة الحصاد والرفاع والدياس والتذرية عليهما بالحصص.

فإن شرطاً في المزارعة على العامل فسدت المزارعة.

ما تفسد به المزارعة من الشروط التي تشترط على العامل

أحد عشر شيئاً إذا شرط على العامل تفسد المزارعة:

- ١ - الحصاد.
- ٢ - والدياس.
- ٣ - والتسفيه.
- ٤ - والرفاع.
- ٥ - والحمل.
- ٦ - والتذرية.

٧ - والشيار^(١).

٨ - وكري الأنهار.

٩ - وإصلاح المسناة.

١٠ - وسقي الأرض.

١١ - وعمارتها.

شروط على صاحب الأرض لا تفسد المزارعة

خمسة أشياء إذا شرطت على صاحب الأرض لا تفسد المزارعة:

١ - أن يكرب الأرض.

٢ - ويسرقنها^(٢).

٣ - ويكري الأنهار.

٤ - ويصلح المسناة.

٥ - ويحصدها.

كتاب اللقيط واللقطة^(١)

١ - اللقيط

تعريف

اللقيط ما يلتقط ويؤخذ مما طرح على الأرض من صغار بني آدم.

حكم اللقيط

اللقيط حر، ونفقته على بيت المال، وهو على دين ملتقطه، ويلحق نسبه به إذا ادّعاه إلا في موضعين:

١ - أن يكون الملتقط ذميًا والتقط في بلاد الإسلام أو في قرية من قراهم ثبت نسبه منه إذا ادّعاه استحسانًا ويكون مسلمًا إلا أن يكون التقطه في قرية أهل الدمة أو في بيعة أو كنيسة فحيثذ يكون ذميًا.

٢ - أو تكون التقطته امرأة فاذعت نسبه لا يثبت النسب منها إلا أن تدّعي أنه ابنها من رجل بعينه ويصدقها الرجل فيكون ابنها.

وإن ادّعاه رجلان كل واحد منهما يزعم أنه ابنه، ووصف أحدهما علامات في جسده ولم يصف الآخر شيئًا فإنه يُجعل ابن صاحب الصفة ويصدق عليه، ولو لم يصف واحد منهما شيئًا منه جعلناه ابنيهما جميعًا.

ولا يجوز للملتقط تزويج اللقيط ولا تصرفه في ماله.

ولكنه يجوز له أن يقبض الهبة وأن يسلمه في صناعة ويؤجره.

ولو وجد معه مالًا مشدودًا فهو للقيط، وما أنفق الملتقط على اللقيط كان فيه متطوعًا لا يرجع به على أحد.

(١) اللقيط: شيء مأخوذ من الأرض. وشرعًا طفل لم يعرف نسبه يطرح في الطريق أو غيره خوفًا من الفقر أو الزنا. واللقطة: اسم للمنتقط (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٤١٣)

٢ - اللقطة

تعريف

اللقطة: ما يُلْتَقَطُ مما يوجد مطروحًا على الأرض من الأموال من غير الحيوان.

حكم اللقطة

فأما اللقطة فهي أمانة إذا شهد الملتقط أنه يأخذها ويحفظها لصاحبها. إن كانت أقل من عشرة دراهم عزفها وإن كانت عشرة فصاعدًا عزفها حولًا.

وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال في اللقطة: إذا كانت مائة درهم أو نحوه عزفها حولًا، وإن كانت عشرة أو نحوه عزفها شهرًا، وإن كانت ثلاثة دراهم أو نحوه عزفها جمعة أو عشرة أيام.

فإن كانت درهمًا أو نحوه عزفها يومًا وإن كانت ثمرة تصدق مكانها فإذا عزفها حولًا ولم يحضر صاحبها تصدق بها.

وإذا جاء صاحبها فهو بالخيار إن شاء أمضى الصدقة وإن شاء ضمن الملتقط وإن كان الملتقط فقيرًا جاز صرفه إلى نفسه وإلى زوجته وإلى ابنه وإلى أبيه إذا كانوا فقراء، وإن كانوا أغنياء لا ينتفع بها ولا يتصدق بها على غي.

٣ - الضالة

تعريف

الضالة هي الدابة التي نذت وضلت الطريق إلى مربطها.

نفقة الإبل والبقر والغنم الضالة

ولا يجوز الإنفاق على الإبل والبقر والغنم فما أنفق عليها بغير أمر لحاكم فهو متبرع وإن كان بأمره كان دينًا على صاحبها إلا أن تستغرق النفقة قيمتها فيبيعها، ويحفظ ثمنها.

والأصوب الإنفاق عليها ويكون دينًا على صاحبها.

كتاب الغصب^(١)

تعريف

الغصب هو إزالة يد المالك أو صاحب اليد عن المال، بفعل في العين، فأما إثبات اليد على مال الغير على وجه التعدي بدون إزالة اليد فيكون غصباً موجباً للرد لا موجباً للضمان، وهذا عندنا، وقال الشافعي حذّه إثبات اليد، على وجه التعدي.

ما يتحقق فيه الغصب

الغصب لا يتحقق إلا في المنقولات عند أبي حنيفة وقول أبي يوسف الآخر.

حكم الغصب

والعاصب ضامن بقيمته يوم غصبه.

غصب المكيل والموزون والمعدود

فإن غصب مكيلاً أو موزوناً أو معدوداً مما يجوز السلم فيه، فإن أهلكه أو هلك عنده يضمن مثله وإن انقطع من أيدي الناس ولا يوجد مثله في بلده يضمن قيمته يوم الخصومة.

ما لا يلزم فيه مثل ولا قيمة

أربعة أشياء من المثليات لا يلزمه في غصبها المثل ولا القيمة:

١ - الخمر.

(١) الغصب، بالفتح وسكون الصاد المهملة، لغة: أخذ الشيء من الغير بالتغلب متقوماً كان أو لا. وعند الفقهاء: أخذ مال متقوم محترم من يد مالكه بلا إذنه لا خفية. فالأخذ يسمى غاصباً والمأخوذ منه معصوباً. وقولهم: متقوم أي مباح الانتفاع شرعاً. وقولهم: محترم أي حرام أخذه بلا سبب شرعي. (كشف اصطلاح الفنون ٢/١٢٥٤).

٢ - والخنزير .

٣ - ٤ - والخرا والميتة .

ما يوجب الخيار للمالك

ثلاثة عشر شيئاً يوجب للمالك الخيار في المنصوب :

١ - ٢ - إذا غصب أنية فضة أو غصب دراهم فأنكسرت عنده، فالمالك بالخيار إن شاء أخذها ولا شيء عليه وإن شاء ضمنه مثل ذلك الإناء والدراهم .

الإناء مثليات ضمن قيمته من خلاف جنسه .

٣ - أو غصب جارية فازدادت عنده خيراً ثم قتلها خطأ فإن المالك بالخيار إن شاء ضمن الغاصب قيمتها يوم الغصب وإن شاء ضمن عاقلته يوم القتل في ثلاثة سنين، ولا تُزاد قيمتها على خمسة آلاف درهم وينقص منها عشرة دراهم .

٤ - أو باع الجارية بعدما ازدادت في بدنها خيراً فإن المالك بالخيار إن شاء ضمن المشتري قيمتها يوم القبض وإن شاء ضمن البائع قيمتها يوم الغصب في قول أبي حنيفة رحمه الله .

٥ - أو غصب عصيراً فصار عنده خللاً، فالمالك بالخيار إن شاء أخذ الخل ولا شيء له وإن شاء تركه وضمنه مثل ذلك العصور إن وجد وإن انقطع من أيدي الناس يغرر قيمته يوم الخصومة عند أبي حنيفة .

٦ - أو غصب ثوباً فصبغه بعصفر فالمالك بالخيار إن شاء أخذه وضمن قيمة الصبغ، وإن شاء تركه وضمن قيمته أيض .

٧ - ٨ - أو غصب سويقاً فلفته بسمن فالمالك بالخيار إن شاء أخذه وضمن له ما زاد السمن فيه وإن شاء تركه وضمنه مثل سويقه أو غصب شاة فذبحها فإن المالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمتها وسلمها إليه، وإن شاء ضمنه نقصانها يوم الغصب .

٩ - ١٠ - أو غصب عيناً فغيبه فأخذ المالك قيمته بقول الغاصب يوم الغصب ثم ظهر العين فإن المالك بالخيار إن شاء أخذ الضمان وإن شاء أخذ العين ورذ القَوْض أو غصب أرضاً فبذرها حنطة ثم اختصما وهي بذر لم ينبت بعد فإن المالك بالخيار إن شاء تركها حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعك وإن شاء أعطاه بما زاد البذر فتَقَوَّم الأرض وليس فيها بذر وتَقَوَّم وفيها بذر .

١١ - ١٢ - أو هدم بناء رجل وقيمة البناء مائة وقيمة التراب المهدوم ثلاثون فالمالك بالخيار إن شاء ضمنه مائة وصار التراب للهادم، وإن شاء ضمنه سبعين ولا شيء للهادم من تراب المهدوم أو غصب غلامًا قيمته خمسمائة فخصاه فصار يساوي ألفًا، فإن المالك بالخيار إن شاء ضمنه خمسمائة يوم خصاه وترك الغلام وإن شاء ترك الغلام ولا شيء عليه.

١٣ - أو دجاجة بلغت لؤلؤة فصاحب الدجاجة بالخيار إن شاء أعطاه قيمة اللؤلؤة وإن شاء أعطاه الدجاجة وأخذ قيمتها برضا صاحب اللؤلؤة.

ضمان النقصان

سبعة أشياء توجب النقصان:

- ١ - رجل غصب جارية شابة ناهضة فانكسر ثديها يأخذها ويضمن النقصان.
- ٢ - وغصب ثوبًا فخرقه خرقًا فاحشًا يأخذه ويضمن النقصان.
- ٣ - أو غصب جارية فولدت في يده فنقصتها الولادة يأخذها ويضمن النقصان إن لم يكن بالولد وقاء بالنقصان يجبر به النقصان.
- ٤ - أو غصب عينًا فاستعمله ونقص باستعماله يأخذ ويضمن النقصان.
- ٥ - أو غصب عبدًا فأبق أو زنا فردّه من الإباق يأخذه ويضمن نقصان ما دخل عليه من العيب بالإباق والزنا إن لم يكن أبق قبله ولا زنى فإن الزنا عيب في الجارية دون الغلام كذا.
- ٦ - أو غصب آنية من صفر أو نحاس فانكسرت، إن كان ثياب وزنا إن شاء أخذها ولا شيء له، وإن شاء تركها وضمنه قيمتها من الذهب والفضة.
- ٧ - أو غصب عبدًا قارئًا للقرآن أو حيازًا فنسي يأخذه ويضمن النقصان.

تغير المصوب وزوال اسمه وتعاضل منفعته

عشرة أشياء إذا تغير المصوب زال الاسم ومعظم المنافع انقطع حق المالك عنها:

- ١ - إن غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها.
- ٢ - أو حديدًا فجعله سيفًا.
- ٣ - أو صفرًا فجعله آنية.
- ٤ - أو خشبًا فجعله بابًا.

- ٥ - أو غزلاً فنسجه .
 ٦ - أو ساجة فأدخلها في بئنه .
 ٧ - أو دود قرّ فخرج منه القرّ .
 ٨ - ١٠ - أو تالة^(١) فغرسها في أرضه فصارت شجرة انقطع حق المالك عنه
 يغرم له المثل إن كان مثلياً أو قيمته إن لم يكن مثلياً وولد المغصوب ونسأزه وثمرة
 الستان أمانة ولا يضمن الغاصب المغصوب منه إلا بشيئين بالتعدي بالحبس وبالمنع
 بعد الطلب .

ما يغرم قيمته للمسلم من المحظورات

- أربعة أشياء من المحظورات يغرم قيمتها للمسلم :
 ١ - ٢ - الدهن والسمن تقع فيهما فأرة وماتت .
 ٣ - والكلب المعلم .
 ٤ - والفهد .
 وما أشبه ذلك من المعلمات .

ما لا يضمنه الغاصب

- أربعة أشياء لا يضمن الغاصب :
 ١ - سكنى الدار .
 ٢ - وزراعة الأرض .
 ٣ - وركوب الدابة .
 ٤ - وخدمة العبد .

أجرة الردّ

- وأجرة ردّ العارية على المستعير .
 وأجرة ردّ المستأجر على الأجير .
 وأجرة ردّ المغصوب على الغاصب .

(١) الثالثة : في لغة أهل العراق هي فسيلة الخل .

كتاب الصيد والذبائح

ما يجوز الاصطياد به

يجوز الاصطياد بستة أشياء:

١ - بالكلب المعلم.

٢ - والفهد.

٣ - والبازي.

٤ - والصقر.

٥ - والعقاب.

٦ - وسائر الجوارح المألوفة إذا ذكروا الله تعالى على إرسالها فأخذ الصيد وجرحه وأمسكه وأماته ومات حل أكله.

فإن أكل منه الكلب لا يؤكل.

وإن أكل منه البازي يؤكل وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات، وتعليم البازي أن يرجع إلى دعوته.

وكل ما رمى به من حديد أو خشب أو غيره فسئى عليه فجرحه يجوز أكله إلا البندقة والمحرق فإنه لا يؤكل إلا ما أدرك ذكاته.

الذبيح في الحلق والحر في اللبّة. والعروق التي تقطع أربعة أشياء:

الحلقوم والمرى والودجان. ويجوز الذبيح بالمرّة^(١) وليطه القصب ويكل شيء أنهر الدم وأفرى^(٢) الأوداج إلا العظم والقرن والسنّ القائم والظفر القائم.

(١) المرّة: ضرب من الصوّان توجد في الأرض على أشكال شتى. وحجارة بيض رقاق بزاوية تفلح منها النار.

(٢) فرى الشيء فرياً شقّه، وشقّقه.

ما يحرم أكله بالسبب

خمسة وعشرون شيئاً يحرم أكلها بالسبب:
إذا رمى صيداً فوق في الماء، أو على سطح، أو على شجرة فوقع على الأرض، أو على جبل ثم تردى منه على الأرض.
وما أصابه المعراض^(١) بعرضه إلا أن يجرحه فحينئذ يؤكل.
أو رمى صيداً فأصابه وأثخنه فرماه الثاني فقتله لا يؤكل ويغرم الثاني قيمته للأول.

أو عجز المسلم عن مذقوسه فأعانه مجوسي عليه حتى رماه وقتله.
أو أمسك الكلب الصيد وطرح نفسه عليه حتى مات من ثقله.
أو أخذ حلقه فخنقه فمات من غير أن يجرحه أو رجلان رميا صيداً برمح فسقى أحدهما وترك الثاني التسمية عمداً.

ما لا يحرم أكله بالسبب

ثمانية عشر شيئاً لا يحرم أكله بالسبب:
مسلم رمى صيداً بسهم أو مزراق فأصابه.
... ونفذ منه إلى صيد آخر فماتا حلّ أكلها جميعاً.
أو جرح سبع شاة فأدركها صاحبها حية فذبحها حلّ، وإن ماتت من ذلك الجرح لا تحلّ.

ولو نذ بعير أو ثور فلم يقدر على أخذه فرماه بسهم فجرحه فقتله.
أو تردى في بئر فلم يقدر على ذبحه فرمى في خاصرته فذبح.
أو أصاب المذبح السهم فحوّله يميناً أو شمالاً قليلاً ثم أصابه.
أو ترك التسمية على الذبيح والرمي أو أرسل الكلب ناسياً.
أو أرسل المسلم الكلب على صيد فزجره مجوسي فأنزجر بزجره وقتله.
أو ذهب كلب بنفسه فزجره مسلم فسقى عليه وقتل بالجرح يحلّ استحساناً.
أو أرسل كلبه على صيد فأنتهش منه قطعة فرماها فأخذ الصيد فقتله ثم عاد إلى القطعة وأكل أو أرسله على الصيد وسمى فقتل ذلك الصيد الآخر حلّ جميعاً.

(١) المعراض، كمحراب: سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط، يصيب بعرضه دون حذّه.

أو كَتَنَ في موضع حتى مرَّ به الصيد فوثب عليه وجرحه.
أو أرسله فعرض له فأخطأ ثم عرض له صيد آخر فأخطأ ثم عرض له صيد
آخر فقتله، أو أرسله على صيد وهو يرى أنه شجرة أو إنسان وسمي فإذا هو صيد
حلَّ أكله.

وروى ابن سماعة^(١) عن محمد أنه لا يحلّ.

بِمَ يَحْلُ الصَّيْدُ

قال محمد: حلَّ الصيد بشيئين:

- ١ - بأن يرميه وهو يريد الصيد.
- ٢ - وأن يكون الرامي يسمع جِثَّ الصيد. وإن وقع السهم في الصيد فتحامل ثم
غاب عنه فلم يزل في طلبه حتى أصابه ميتًا يؤكل وإن قعد عن طلبه لا يؤكل.

بَابُ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ

خمس عشرة وشرون شيئًا لا يؤكل لحمه:

- ١ - الثعلب.
- ٢ - والضَّب.
- ٣ - والضبع.
- ٤ - والفيل.
- ٥ - والدَّب.
- ٦ - والفهد.
- ٧ - والنمر.
- ٨ - والأسد.
- ٩ - والكلب.
- ١٠ - والقردة.
- ١١ - والخنازير.
- ١٢ - والبغل.

- ١٣ - والحمار .
- ١٤ - واليربوع .
- ١٥ - والقنفذ .
- ١٦ - والسلحفاة .
- ١٧ - والحدأة .
- ١٨ - والغراب الأبقع الذي يأكل الجيف .
- ١٩ - وكل ذي ناب من السباع .
- ٢٠ - وكل ذي مخلب من الطير .
- ٢١ - والهرة .
- ٢٢ - والفأرة .
- ٢٣ - والحية .
- ٢٤ - والعقرب .
- ٢٥ - وجميع هوام الأرض .

ما يؤكل من الميتة

خمس أشياء من الميتة يؤكل لحمها:

- ١ - الأرنب .
- ٢ - وغراب الزرع .
- ٣ - والسمك .
- ٤ - والجريث^(١) .
- ٥ - والجراد الصلد، وهو نوع من الجراد ويُكره أكل الجراد عند الشيخ رحمه الله وعندهما لا .

ما ينتفع به من الميتة

ثمانية أشياء من الميتة يجوز الانتفاع بها:

- ١ - القرن .
- ٢ - والظلف .
- ٣ - والعصب .

(١) الجريث، كسكيت . نوع من السمك .

٤ - والصوف .

٥ - والوبر .

٦ - والشعر .

٧ - والريش .

٨ - والعظم، سواء كان مأكول اللحم أو غيره وإن ذبح ما لا يؤكل لحمة طهر لحمة حتى تجوز الصلاة معه إلا الآدمي والكلب والخنزير، وهذه رواية الحسن بن زياد في الكلب، وأما في ظاهر الرواية يطهر جلده بالذباغة، ويلحقه الذكاة كسائر السباع بخلاف الخنزير.

المستحب في الذبح

ويستحب للذبح ستة أشياء:

١ - يحدّ شفرتيه أولاً .

٢ - ثم يضجع الشاة .

٣ - وأن يوجهها إلى القبلة .

٤ - ويشدّ قوائمها .

٥ - ويسمي الله تعالى .

٦ - ويلذّبها . ولا يذكر غير اسم الله .

مَنْ تَحَلَّى ذَبِيحَتَهُ

ثمانية نفر تحلّ ذبيحتهم:

١ - الرجل المسلم .

٢ - والمرأة المسلمة .

٣ - والكتابي .

٤ - واليهودي .

٥ - والنصراني .

٦ - والصبي المراهق الذي يعقل الذبح .

٧ - والأخرس .

٨ - والصبي الذي أحد أبويه مسلم أو كتابي والآخر مجوسي .

مَنْ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُمْ

خمسة نفر لا يجوز ذبحهم:

- ١ - المجوسي.
- ٢ - الوثني.
- ٣ - المرتد.
- ٤ - المحرم.
- ٥ - ومن ترك التسمية عمداً.

كتاب الأضاحي

الأضحية واجبة على كل حرّ مسلم مقيم مُوسر في يوم الأضحى عن نفسه وعن أولاده الصغار يذبح عن كل واحد منهم شاة. في رواية الطحاوي يحب عن ولده الصغير، أما في ظاهر الرواية لا يجب عن ولده الصغير كما لا يجب عن عبده. وأما البقرة فتجوز عن سبعة نفر.

شروط وجوب الأضحية

شروط وجوب الأضحية ثلاثة أشياء:

١ - اليسار.

٢ - والوجود.

٣ - والإقامة.

وأهل السواد والأنجاد والمصر سواء، واليسار مائتا درهم أو عروض يساوي مائتي درهم سوى المسكن والخدام والثياب التي يحتاج إليها.

ما يضكي به

والأضحية بثلاثة أشياء: الإبل والبقر والغنم.

والجواميس بمنزلة البقر.

وقت وجوب الأضحية

وقت وجوب الأضحية طلوع الفجر من يوم النحر، ويجوز لأهل السواد الذبح بعد طلوع الفجر ولا يجوز لأهل مصر إلا بعد صلاة العيد.

والعبارة بمكان الأضحية: فإن كان الرجل مصرياً^(١) وأضحيته بالسواد جاز ذبحه بعد طلوع الشمس، وإن كان الرجل قروياً وأضحيته بالمصر لا يجوز إلا بعد صلاة العيد.

(١) المراد بالمصري غير القروي، أي من سكان المدن.

أسنان الأضاحي

الأضاحي اثنان: الجذع من الضأن إذا كان ضخماً عظيماً وهو الذي أتى الستة أشهر والثني من المعز والإبل والبقر فالثني من الإبل الذي طعن في الثالثة ومن المعز لذي طعن في السنة الثانية ومن البقر الذي طعن في الثانية والبختي من الإبل بمنزلة العراب.

أيام الأضاحي

أيام الأضاحي ثلاثة:

- ١ - يوم النحر.
- ٢ - ٣ - ويومان بعده.
- وأفضله يوم النحر.

عشرة لا تكون ضحية

عشرة أشياء لا تجوز أن تكون ضحية:

- ١ - العمياء.
- ٢ - والعوراء.
- ٣ - والعرجاء التي لا تمشي إلى المنسك.
- ٤ - ٥ - ومقطوع أكثر الأذن والذنب.
- ٦ - والمعفاء التي لا تنقي.
- ٧ - ١٠ - ومقطوع أحد القوائم أو أحد الأذنين أو الإلية، وأما المولود من الوحشي جاز إذا كانت الأم أهلية.

ما يجوز الضحية به

ستة أشياء يجوز التضحية بها:

- ١ - إذا كانت جماء لا قرن لها.
- ٢ - ومكسورة القرن ذكراً كان أو أنثى.
- ٣ - والخصي.
- ٤ - والثولاء وهي المجنونة.
- ٥ - والهنماء، إن كانت تعتلف وهي ذاهبة الأسنان.
- ٦ - وكذلك إن اعوزت أو تعيت حالة الذبح باضطرابها.

ما يتصدق به من الضحية وما ينتفع به منها

والمستحب أن يتصدق بثلاثها ونصفها ويتنفع بجلدها ويتخذ منها فرداً، أو غربالاً أو متاع البيت ما هو المحتاج إليه، أو يشتري به شيئاً من المأكولات وإن باع شيئاً من ذلك يتصدق بمثله.

كتاب الأذون

ويجوز للرجل أن يأذن لعبده في التجارة صغيرًا كان أو كبيرًا إذا كان يعقل التجارة.

ما يصير به مأذونًا

ويصير مأذونًا في التجارة بثمانية أشياء:

- ١ - إذا قال: أذنت لك في التجارة.
- ٢ - أو قال: أذنت لك في التجارة شهرًا صار مأذونًا أبدًا حتى بحجر عليه.
- ٣ - أو قال: إذا جاء الغد فقد حجرت عليك لا يصير محجورًا عليه.
- ٤ - أو قال لعبده: آجر نفسك.
- ٥ - أو قال لرجل: بايع معه فبايعه.
- ٦ - أو كاتبه.
- ٧ - أو قال: إذا أذيت لي ألفًا فأنت مأذون.
- ٨ - أو رآه يبيع ويشتري فسكت.

ظهور الحجر

ولا يصير محجورًا عليه حتى يظهر الحجر بين أهل سرقه.

ما يصير المأذون به محجورًا

أربعة عشر شيئًا يصير به محجورًا:

- ١ - قوله لأهل سوقه: حجرت عليه.
- ٢ - وبالإباق.
- ٣ - وبالزقة مع اللحوق.
- ٤ - وبموت العدد.

- ٥ - ويموت المولى .
- ٦ - وبالبيع وبالهبة مع التسليم .
- ٧ - بالتصدق على رجل بالتسليم .
- ٨ - أو كان جارية فاستولدها .
- ٩ - أو دفعه بالحناية .
- ١٠ - وإذا جن سيده جنوناً مطبقاً .
- ١١ - وإذا طرأ على المولى حجر .
- ١٢ - وإذا كان العبد لينيم فأذن له القاضي في التجارة .
- ١٣ - أو الوصي فمات الينيم .
- ١٤ - أو مات الوصي فحجره القاضي إذا كان هو الأذن .

مَنْ لَهُم الإِذْنُ فِي التِّجَارَةِ لِلصَّبِيِّ

أربعة نفر لهم أن يأذنوا في التجارة:

- ١ - الأب .
- ٢ - الجد .
- ٣ - والوصي .
- ٤ - والقاضي فإن كان له أب فأذن له القاضي في التجارة وأبى الأب صار مأذوناً .

مَنْ لَهُم الإِذْنُ لِلْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ

خمسة نفر لهم أن يأذنوا العبد في التجارة:

- ١ - المكاتب .
- ٢ - والعبد المأذون .
- ٣ - والمضارب .
- ٤ - وشريك العنان .
- ٥ - والمفاوض .

مَا لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ

أحد عشر شيئاً لا يملكها العبد المأذون:

- ١ - الكفالة بالنفس .

- ٢ - المال .
- ٣ - والقرض .
- ٤ - والهبة .
- ٥ - والصدقة .
- ٦ - والعنق على مال وغيره .
- ٧ - والكتابة .
- ٨ - وتزويجه لنفسه .
- ٩ - وتزويج العبد والأمة .
- ١٠ - والصلح من قصاص وجب عليه .
- ١١ - والعفو عن القصاص .

ما يملكه العبد المأذون

وعشرة أشياء يملكها العبد المأذون:

- ١ - ٢ - البيع والشراء .
- ٣ - ٤ - والرهن ولا رهنان .
- ٤ - والإيداع .
- ٥ - والإبضاع .
- ٦ - وإعارة الثوب والدابة .
- ٧ - ويأخذ الأرض مزارعة ويشتري البذر ويزرعه .
- ٨ - ويصالحه من قصاص وجب على عبد .
- ٩ - ويهدي اليسير من الطعام .
- ١٠ - ويضيفه من مطعمه .
- ويحوز بيعه من مولاه بمثل قيمته .

ما تُباع رقبته فيه

تسعة أشياء تُباع رقبة العبد فيها:

- ١ - إذا استهلك مال إنسان .
- ٢ - أو غصبه .
- ٣ - أو ودیعة جحدھا .
- ٤ - أو تزوج بإذن مولاه يُباع في مهرها .

- ٥ - أو استعار دابة فجعلها أو عقرها.
 ٦ - أو في عقر جارية اشتراها ووطنها ثم استحقت.
 ٧ - ٩ - أو ثبت الدين بإقراره بالغصب أو بالاستهلاك يُباع العبد فيه إلا أن يفديه المولى فيه فيقضي دينه فإن فضل من ديونه شيء طوّل به بعد الحرية.

ما ينصرف إلى دينه

خمسة أشياء تنصرف إلى دينه:

- ١ - إذا وهب له دينه.
 - ٢ - إذا اكتسب مالا قبل لحوق الدين.
 - ٣ - وإن كانت جارية لها ولد يبع ولدها معها في دينها إذا ولدت بعد لحوق الدين، وما ولدت قبل لحوق الدين لا يُباع.
 - ٤ - أو جنى عليها فأخذ الأرض.
 - ٥ - أو وطئت بالشبهة فأخذت العقر وإن لحقها دين بعد الولادة والجنابة والوطء لا سبيل للغرماء على ولدها أو أرضها أو عقرها.
- وإن كان عليه دين يحيط به رقبته لا ينفذ فيه شيء من تصرفات المولى ولا يملك ما في يده، حتى لو باعه أو وهب أو كاتبه كان للغرماء حق الفسخ، إلا أن يقضي المولى دينه وإن اعتقه كان لهم أن يضمّنوا المولى الأقل الدين إن شاء وإن شاؤوا رجعوا على العبد بجميع دينهم.
- وإن دبره كان للغرماء أن يضمّنوا المولى القيمة ولا يبيعون العبد بشيء حتى يعتق وإن اعتق ما في يده لا يعتق، وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله. وعندهما يعتق ما في يده وينفذ تصرفه.

كتاب التحري والاستحسان

ما لا تجوز معه صلاة

سنة أشياء لا تجوز معها صلاة:

- ١ - إذا صلى في ليلة مظلمة بالتحري إلى أي جهة ولم تحضره النية في تحري القبلة ثم ظهر أنه صلى إلى القبلة.
- ٢ - أو كان أكثر رآه أنه صلى إلى غير القبلة أو شك في القبلة فصلى إلى جهة بغير التحري ولا أكثر الرأي.
- ٣ - فلو أذى اجتهاده إلى جهة وتركها وصلى إلى غيرها ثم تبين أنه صلى إلى القبلة لم تجز صلاته إلا في رواية عن أبي يوسف.
- ٤ - أو وجد في ذلك الموضع من يعلم به فلم يسأل.
- ٥ - أو كان على غير وضوء لم يعلم بالماء.
- ٦ - أو كان في ذلك الموضع من يعلم بالماء فلم يسأله فتيئتم وصلى ثم علم بالماء.

ما يقبل فيه قول الواحد

ثمانية أشياء يقبل فيها قول الواحد إن كان عدلاً ثقة عبداً أو حراً، رجلاً كان أو امرأة أو صبيّاً يعقل، وإن لم يكن ثقة فيجتهد فيه إن كان أكثر رآه أنه كاذب ردّ عليه قوله:

- ١ - إذا أخبره بطهارة الماء أو بنجاسته.
- ٢ - أو دُعِيَ إلى طعام فأخبره رجل أن هذا اللحم ذبيحة مجوسي، أو قد خالطه لحم خنزير.

٣ - أو رأى شيئاً لإنسان في يد رجل فقال: وكلني فلان ببيعه أو وهبه وسلمه لي فأنا أبيعه أو قال: كان لي وقد غصبه مني فارتجعته منه بلا رضائه ولا قضاء لم يصدق.

٤ - وإن قال: رذه عليّ بالرضاء أو خاصمته فنكل أو شهد به شاهدان صدق.

٥ - أو رأى جوهراً نفيساً في يد رجل فقبر فقال: هو لفلان أذن لي ببيعه.

٦ - أو رأى عبداً في يد أجنبي فقال: أذن لي مولاه في بيعه.

٧ - أو أراد شراء جارية فأخبره رجل أنها لرجل آخر فالأحسن أن لا يشتريها، فإن اشتراها فهو في سعة من وطنها.

٨ - أو ملك جارية بالشراء والهبة أو الميراث فأخبره رجل أن المالك كان غاصباً يكره له وطنها.

قال الشيخ الإمام الخجندي^(١):

ويليق بهذا الباب فصل لم يذكره صاحب الكتاب وذكر في باب الاستحسان لو أن رجلاً غاب عن امرأته وهي رضية فجاء رجل مسلم ثقة فأخبره أن امرأته

(١) الخجندي: هناك أكثر من فقيه حنفي يسمى الخجندي. منهم: برهان الدين إبراهيم بن جلال الدين أحمد بن محمد الخجندي المدني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٣ هـ، له: «ديوان شعر»، «الماء المعين في شرح حديث الأربعين»، (كشف الظنون ٢٠/٥).

ومنهم: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الخجندي ثم المكي الحنفي المتوفى سنة ٧٠٠ هـ، صنف: «الإقليد شرح المفصل للرمحشيري»، «المقاليد في شرح المصباح للمطرزي»، «عقود الجواهر في علم التصريف»، (كشف الظنون ١٠٢/٥).

ومنهم: أحمد بن محمد بن الأحرز الخجندي المدني، جلال الدين أبو طاهر الحنفي الصوفي المتوفى بالمدينة سنة ٨٠٣ هـ. له من المصنفات: «الأنوار التنويرية في شرح أربعين التوحيدية»، «حاشية على الكشاف»، «روح الروح وسلمبيل الفتوح في أسماء الله الحسنى»، «الشراب الطهور في التصوف»، «شرح أربعين النووية»، «شرح البردة»، «شرح المبينة لابن الفارض»، «فردوس المجاهدين وشرحها»، «الوفاء في شرح الشفاء للقاضي عياض» لم يكمل. (كشف الظنون ١١٧/٥ - ١١٨).

ومنهم: عمر بن محمد بن عمر، الإمام جلال الدين الخجندي الخبازي المتوفى سنة ٦٧١ هـ أو ٦٩١ هـ. المفتي الزاهد، درس في دمشق بالمعزية البرانية وبالحاتونية ومن شروط الأخيرة أن يكون المدرس بها من أفضل الحنفية. له من المؤلفات: «حواشي مشهورة على الهداية»، «المغني في أصول الفقه»، وغيرها. (الجواهر المضية ٣٩٨/١).

ومن الملاحظ أن جميع المذكورين متأخرون عن أبي الليث السمرقندي، مما يفهم أن هذه الفقرة مضافة إلى أصول كتاب أبي الليث. وأن هذه النسخة هي برواية الخجندي أو أنه كان أملاها على طلابه.

أرضعتها فعليه أن يقبل خبره ويتزوج بأختها أو أربع سواها إن شاء وثبتت الحرمة بحره.

بخلاف إن كانت أرضعت قبل ذلك النكاح فإن الحرمة لا تثبت بقوله.

وكذلك لو كان غير ثقة فوقع عنده أنه صادق فله أن يأخذ بقوله.

وكذلك لو قال مسلم ثقة إنها قبّلت ابن زوجها ثبتت الحرمة. وله أن يتزوج بأختها أو أربع سواها وكذلك لو قال: إن امرأتك قد ارتدت عن الإسلام فإنه تقع الفرقة بينه وبينها وله أن يتزوج بأختها أو أربع سواها في الحال إن لم يكن دخل بها، فإن دخل فبعد انقضاء العدة.

ولو قال إنها كانت مرتدة حين تزوجها لا يقبل خبره ولا تحرم عليه لأن الزوج ينازعه في ذلك.

ولو كان رجل غاب عن امرأته فجاء رجل مسلم ثقة فأخبرها أن زوجها طلقها ثلاثة كان لها أن تعتد وتتزوج بزوج آخر.

وكذلك لو جاءها بكتاب زوجها فيه طلاقها وهو غير ثقة ووقع أكثر رأيها أنها حق كان لها أن تعمل بذلك فتعتد وتتزوج بزوج آخر.

ولو قال: كان نكاحك فاسداً حين تزوجتك ليس لها أن تعتد وتتزوج بزوج آخر.

ذكر في السّير الكبير أن الرجل إذا غاب عن امرأته فجاء مسلم ثقة فأخبرها أن زوجها ارتد عن الإسلام - نعوذ بالله - لا يحلّ لها أن تعتد وتتزوج بزوج آخر.

وكان في مسألة الرقة روايتان.

ولو قالت المرأة طلقني زوجي ثلاثاً وانقضت عدتي وهي عدل ثقة يحلّ لكل من سمع أن يتزوجها.

ولو قالت ارتد زوجي وبنت منه، أو قالت المرأة إنه قال لي إنك أختي من الرضاعة ودام على ذلك وبنت منه وانقضت عدتي يحلّ للسامع أن يتزوجها إذا كانت ثقة أو وقع في أكثر رأيها أنها صادقة.

ما لا يقبل قول الواحد فيه

خمسة أشياء لا يقبل فيها قول الواحد:

- ١ - إذا اشترى شيئاً فأخبره رجل أن ذلك الشيء لغير البائع باعه بغير أمره لا بصدق وحاز تصرفه فيه.

- ٢ - أو تزوج امرأة فأخبره رجل أو امرأة أنها أخته من الرضاع لا يفرق بينهما ويستحب أن يتنزه عنها ويطلقها.
- ٣ - أو اشترى جارية فأخبره ثقة أنها حرة لا يصدق وحل له وطئها والأولى أن يتنزه عنها.
- ٤ - أو اشترى شرباً أو طعاماً فأخبره ثقة أنه حرام أو غصبه البائع لا يصدق في الغصب ويصدق في الحرام.
- ٥ - أو رأى رجل رجلاً قتل ولياً له بالسيف وجحد قتله لا يصدق ووسع قتله ووسع من عابن ذلك أن يعينه على قتله. وكذلك إذا ادعى القاتل أنه كان ارتد عن الإسلام أو كان قتل ولياً له عمداً.

خمسة أشياء من ذوي الأرحام يجوز النظر إليها

- ١ - الوجه.
- ٢ - والرأس.
- ٣ - الصدر.
- ٤ - والمضدان.
- ٥ - والساقان.

ولا يجوز النظر إلى ظهرها وبطنها وما بين سرتها إلى ما تحت ركبتيها.
وما حلّ النظر إليه منهنّ حلّ غمزته ومسه إذا أمن الشهوة على نفسه.
وما كره النظر إليه منهنّ كره له مسّه متجرّداً.
ويجوز له أن يسافر بها ويحملها وينزلها بخلوتها في منزل إذا أمن من الشهوة.
وكذلك إن اشترى جارية جاز له النظر إلى شعرها وصدرها وعضدها وساقها عند البيع.
وينظر الأجنبي إلى الحرة الأجنبية إلى الوجه والكفين إذا أمن من الشهوة وإن لم يأمن لا ينظر إليها.

من لهم النظر إلى الأجنبية وإن كان بشهوة

- سنة نفر يجوز لهم النظر إلى الأجنبية وإن كان بشهوة:
- ١ - القاضي جاز له النظر إليها إذا ادعى عليها عنده، أو شهدت على شيء.
 - ٢ - امرأة أقزت جاز للشهود النظر إليها ليعرفوها حقيقة وعياناً وإن كان بشهوة.

- ٣ - أو تزوج امرأة جاز له النظر إليها وإن كان بشهوة.
- ٤ - وتنظر الأجنبية إلى الأجنبي إلى جميع جسده إلا ما بين السرة إلى ركبته.
- ٥ - وينظر الرجل إلى الرجل والمرأة إلى المرأة إلى جميع البدن إلا ما تحت السرة إلى ما تحت الركبة.
- ٦ - ويجوز للمرأة أن تنظر إلى المرأة وإلى فرجها ودبرها في أربعة مواضع:
 - ١ - عند الولادة لتأخذ الولد.
 - ٢ - وعند التداوي، إذا كان الفرج في فرجها أو دبرها.
 - ٣ - وإلى فرج امرأة العنين لظهور بكارتها وثبوتها.
 - ٤ - وإلى فرج الأمة المبيعة لظهور بكارتها وثبوتها إذا أنكر المشتري بكارتها وأراد ردّها على البائع.

متى يجوز للرجل مس المرأة

ثلاثة مواضع يجوز فيها للرجل مس المرأة الأجنبية عند العذر:

- ١ - إذا كان الفرج في الفرج ولم توجد امرأة تداويها، وخافوا عليها الهلاك جاز للرجل الأجنبي أن يداويها ويستر جميع بدنّها إلا ذلك الموضع ويفضّ بصره.
- ٢ - وامرأة ماتت في السفر ولم توجد امرأة تغسلها جاز للرجل أن ييمّمها ويمسح وجهها ويديها بالتراب إن كان محرّمًا لها، وإن كان أجنبيًا يلف على يديه خرقة فيضرب يديه في الأرض وييمّمها.
- ٣ - وإن مات رجل في السفر ولم يوجد رجل يغسله جاز للمرأة أن تغسله ويجوز للمرأة أن تغسل زوجها، ولا يجوز للرجل أن يغسل زوجته.
- ولا تغسل المكاتب والمديرة وأم الولد مولاها.
- ويجوز للمرأة غسل الطفل الذي لم يتكلم.
- وللرجل غسل الصغيرة التي لم تتكلم.

كتاب الحدود^(١)

حدُّ الزَّنا

تعريف

الزَّنا: هو الوطء الحرام الخالي عن حقيقة الملك، وحقيقة النكاح، وعن شبهة الملك وعن شبهة النكاح، وعن شبهة الاشتباه أيضًا.

حدُّ الزَّنا

وحدُّ الزَّنا نوعان:

الرجم والجلد مائة، وسبب وجوبهما جميعًا هو الزَّنا، إلا أن لوجوب الرجم شرائط إذا وجد الكل يجب، وإلا فيجب الجلد.

ولو أسقط الجلد للشبهة يجب العقر، إذ الزَّنا في دار الإسلام لا يخلو عن عقوبة أو غرامة.

شروط وجوب حدِّ الزَّنا بالرجم الإقرار أربع مرات.

في أربعة مجالس، كلما أقرَّ به ردَّه القاضي حتى يكمل أربع مرات.

طريقة ثبوت الزَّنا

ويسأل القاضي المُقرَّ والشهود عن الزَّنا ما هو؟ وكيف هو؟ وأين زنا؟ وبمن زنا؟ وكيف زنا؟

(١) الحدُّ عند الفقهاء عقوبة مقدرة تجب حقًا لله تعالى، فلا يسمى القصاص حدًّا لأنه حق العبد، ولا التعزير لعدم التقدير، والحدُّ قسمان: قسم يصحُّ فيه العفو وقسم لا يقبل العفو. والحدُّ على الأول لا يقبل الإسقاط بعد ثبوت سببه عند الحاكم. والمقصود الأصلي من شرعه الانزجار عما ينضّر به العباد. (كشف اصطلاحات الفنون ١/٦٢٣).

فإن قالوا: في دار الحرب أو في عسكر أهل البغي، أو زنا بجارية ابنة أو بامرأة خرساء لا يلزمه الحد.

الرجم حتى الموت

وإذا صبح الإقرار، أو الشهود الأربعة إن كان محصناً فيخرج إلى أرض فضاء فيرجم بالحجارة حتى يموت.

ويبدأ الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس.

وإن امتنع الشهود أو بعضهم عن الابتداء سقط الحد في قول أبي حنيفة ومحمد وفي إحدى الروايتين عن أبي يوسف... لشبهة الكذب في شهاداتهم. وفي الإقرار يتدعى الإمام ثم الناس ويكفّن ويغسل ويصلى عليه.

ضرب غير المحصن

وإن لم يكن محصناً يُضرب مائة سوط إن كان حرّاً وخمسون إن كان عبداً ضرباً متوسطاً حتى لا يموت.

وينزع عنه ثيابه إلا الإزار وفي المرأة لا يتزع الثياب إلا الحشو والفرو.

أعضاء لا تُضرب في الحدود

ثلاثة أعضاء لا تُضرب في الحدود:

١ - الوجه.

٢ - والفرج.

٣ - والرأس.

عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله.

شروط إحصان الرجم

شروط إحصان الرجم سبعة:

١ - العقل.

٢ - والبلوغ.

٣ - والحرية.

٤ - والإسلام.

٥ - والنكاح.

٦ - والدخول في النكاح الصحيح بالحرية المذكورة.

٧ - والمسلمة البالغة العاقلة.

وإحصان كل واحد منهما شرط لثبوت الإحصان من الآخر حتى أن العبد لو تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً ودخل بها لا تصير محصنة.

حدّ القذف

تعريف

تفسير القذف نوعان: أحدهما أن يقذفه بصريح الزنا الخالي من شبهة الزنا الذي لو أقام عليه أربعة من الشهود أو أقرّ به المقذوف يجب عليه حدّ الزنا، فإذا عجز القاذف عن إثباته بالحجة فينقذ سبباً لوجوب حدّ القذف والثاني أن ينفي نسب إنسان من أبيه المعروف فيقول لست بابن فلان أو هو ليس بأبيك فهو قاذف لأمه.

شروط إحصان القذف

شروط إحصان القذف خمسة:

١ - ٣ - كون المقذوف محصناً حرّاً عاقلاً بالغاً مسلماً.

٤ - ٥ - عفيفاً عن الزنا وعن وطء فيه حرمة فهنّ خمسة.

شروط القاذف

وينبغي أن يكون القاذف.

١ - ٣ - عاقلاً بالغاً ويقذف قذفاً صريحاً.

تأخير الحدّ

خمسة أشياء توجب تأخير الحدّ:

١ - ٢ - الحرّ الشديد والبرد الشديد.

٢ - ٤ - والمرض والحبلى.

٥ - والنفاس، فالنفاس لا تحدّ حتى تطهر من نفاسها.

وإن كان هذه الرجم لا يؤخّر بشيء من هذه الأشياء إلا في الحبلى.

ما يُسقط الحدّ عن الزاني

خمسة أشياء تُسقط الحدّ عن الزاني:

١ - ٣ - موت الشهود ورضختهم وغيبتهم ورجوعهم عن الشهادة.

- ٤ - ورجوع المُقِرِّ عن الإقرار بالزنا قبل إقامة الحدّ أو في وسطه.
 ٥ - أو هرب المرجوم، فإن كان الرجم بالإقرار يترك ولا يتبع وإن كان بالشهادة يتبع ويكمل الحدّ.

مَنْ لَيْسَ لَهُمُ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ

سبعة نفر لا يجوز لهم أن يرموا بالحجارة:

- ١ - الأب.
 - ٢ - والجدّ.
 - ٣ - والأم.
 - ٤ - والولد.
 - ٥ - وولد الولد.
 - ٦ - وكل وليّ.
 - ٧ - وكل ذي رحم محرم.
- فإن فعل لا يحرم من الميراث.

مَا يَنْصَفُ مِنَ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبْدِ

ثلاثة من الحدود ينصف على العبد:

- ١ - حدّ القذف.
- ٢ - وحدّ الزنا.
- ٣ - وحدّ شرب الخمر.

حُدُودُ خَمْسَةِ

الحدود ستة:

- ١ - للبكر جلد مائة إذا زنى.
- ٢ - وللمحصن الرجم بالحجارة.
- ٣ - وللسكران ثمانون جلدة إذا سكر من النبيذ وشربه طوعاً، ولا يحدّ حتى يزول عنه السكر.
- ٤ - وللقاذف ثمانون جلدة.
- ٥ - وللسارق قطع اليمين.
- ٦ - ولقاطع الطريق إذا أخذ المال قطع اليد والرّجل من خلاف، وإن أخذ المال وقتل يقتل أو يصلب، وتقطع اليد والرّجل من خلاف عند الشيخ وعندهما لا يقطع.

ما يندرى به الحدّ

سبعة مواضع تندرى فيها الحدود:

إذا ادعى الشبهة بيانه رجل زنى بجارية أبويه أو جدّه أو جدّته أو ولده أو ولد ولده أو بجارية زوجته أو بجارية مولاه، وقال ظننت أنها تحلّ لي.

وإن ولدت جارية منهم لا يثبت نسبه إلا في موضعين:

في أمة ولده.

وفي أمة ولد ولده يثبت نسبه من الوطء وتصير الجارية أم ولده ويغرم قيمتها لمولاه.

هذا إذا كان الأب حيّاً. لا يثبت نسبه من الجدّ.

وإن قال: علمت أنها لا تحلّ لي يحدّ في ذلك كله إلا في موضعين: في جارية ولده وناقلته ويثبت نسب الولد منهما كما يثبت إذا قال ظننت أنها تحلّ لي.

ما لا يندرى به الحدّ

سبعة مواضع لا يندرى فيها الحدّ، وإن ادعى الشبهة.

رجل زنى بأمة أخته وأخيه وعمته وعمّه وخاله وخالته وسائر أقربائه.

مَنْ يعزّر قاذفه ولا يحدّ

أربعة عشر نفرًا يعزّر قاذفهم ولا يحدّ:

١ - ٢ - إذا قذف عبدًا أو أمة.

٣ - ٤ - أو مدبرًا أو مكاتبًا.

٥ - أو أم ولد.

٦ - ٧ - أو صبيًا أو مجنونًا.

٨ - ٩ - أو محدودًا في الزنا أو كافرًا.

١٠ - أو امرأة ملاحنة بولد.

١١ - أو قذف امرأة ومعه أولاد لا يعرف لهم والد.

١٢ - أو قال لمسلم: يا فاسق يا خبيث يا كافر.

١٣ - أو قال: زنيبت بأتان أو ببقرة.

١٤ - وإن قال: يا حمار أو يا خنزير لم يحدّ.

مَنْ لَا يَحْدُّ قَاذِفُهُمْ

أربعة لا يحد قاذفهم:

- ١ - إذا قال لمسلم: زنت وأنت صبي.
- ٢ - أو قال: زنت وأنت مجنون.
- ٣ - أو قال: زنت ببيهة.
- ٤ - أو قال لامرأة: زنت بحمار أو بثور.

مَنْ يَحْدُّ قَاذِفُهُمْ

- ١ - إذا قال لمسلم: زنت وأنت عبد.
- ٢ - أو قال: زنت وأنت كافر.
- ٣ - أو قال: زنت بأتان أو بقرة.
- ٤ - ومن قذف ميتاً يجب الحد عليه.

مَنْ يَطَالِبُ لِقَذْفِ الْمَيِّتِ

- أربعة نفر يطالبون قاذف الميت بالحد:
- ١ - الأب والجد وإن علا.
 - ٢ - الابن وابن الابن وإن سفل.

سُقُوطُ الْحَدِّ عَنِ الْقَاذِفِ

ويسقط الحد عن القاذف بشيئين:

- ١ - بموت المقدوف.
- ٢ - وبزنا المقدوف.

مَا يَمْنَعُ وَجُوبَ حَدِّ الْقَاذِفِ

أربعة أشياء تمنع وجوب الحد عن القاذف:

- ١ - إذا قذف رجلاً قد وطئ امرأة أجنبية بشبهة.
- ٢ - أو وطئ امرأة في نكاح فاسد.
- ٣ - أو وطئ جارية ابنه.
- ٤ - أو وطئ جارية مشتركة بينه وبين الآخر.

الأخرس

ويُقَامُ الحَدُّ عَلَى الْعَاهِرِ الزَّانِي إِلَّا عَلَى الْأَخْرَسِ فَإِنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ لَعَنَهُ تَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ فِي الطَّرِيقِ.

مَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ

ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَمَانِيَةٍ:

- ١ - الحَدُّ مَعَ الْمَهْرِ.
- ٢ - وَالْأَجْرُ مَعَ الضَّمَانِ.
- ٣ - وَالْقَطْعُ مَعَ الضَّمَانِ.
- ٤ - وَالْعَشْرُ مَعَ الْخَرَاكِ.
- ٥ - وَالْوَصِيَّةُ مَعَ الْمِيرَاثِ.
- ٦ - وَزَكَاةُ الْفِطْرِ مَعَ زَكَاةِ التِّجَارَةِ.
- ٧ - وَالْقَصَاصُ مَعَ الذِّبَةِ.
- ٨ - وَالْجُلْدُ مَعَ الرَّجْمِ.

حُكْمُ مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مَعَ اخْتِلَافِ الظُّرُوفِ

عَشْرَةُ نَفَرٍ زَنَوْا بِامْرَأَةٍ لَا يُؤَاخَذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِحُكْمٍ يُؤْخَذُ بِهِ الْآخَرُ بِحُكْمِ صَاحِبِهِ وَهُوَ:

- ١ - أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ غَيْرُ مُحَصَّنٍ يَجْلُدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ.
 - ٢ - وَالثَّانِي عَبْدٌ يَجْلُدُ خَمْسِينَ جَلْدَةً.
 - ٣ - وَالثَّلَاثُ كَانَ مُسْتَوْثَمًا يَعْزَرُ.
 - ٤ - وَالرَّابِعُ مُحَصَّنًا يَرْجَمُ.
 - ٥ - وَالْخَامِسُ كَانَ مُحَصَّنًا اسْتَحْلَى الرِّثْمَ فَيُقْتَلُ.
 - ٦ - وَالسَّادِسُ ادَّعَى الشُّبُهَةَ فَيُحْبَسُ.
 - ٧ - وَالسَّامِعُ ادَّعَى النِّكَاحَ فَيُلْزَمُهُ مَهْرٌ كَامِلٌ.
 - ٨ - وَالثَّامِنُ قَالَ: هِيَ زَوْجَتِي فَيُلْزَمُهُ نِصْفُ الْمَهْرِ.
 - ٩ - وَالتَّاسِعُ حَلَفَ وَقَالَ: لَوْ زَنَى فَاِمْرَأَتُهُ طَالِقٌ.
 - ١٠ - وَالْعَاشِرُ أَنْكَرَ الزَّانِيَ فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ.
- وَلَوْ شَهِدُوا بَعْدَ التَّقَادُمِ لَا يُلْزَمُهُ الْحَدُّ وَلَوْ أَقْرَبَ بِالزَّانِي بَعْدَ التَّقَادُمِ يُلْزَمُهُ الْحَدُّ.

كتاب السرقة

تعريف

السرقة الموجبة للقطع في الشرع هي أخذ مال الغير على سبيل الخفية مع شرائطها .

شروط وجوب القطع

شروط وجوب القطع أربعة أشياء:

- ١ - العقل .
- ٢ - البلوغ .
- ٣ - الدعوى .
- ٤ - الحرز والنصاب عشرة دراهم ، وعند مالك ثلاثون درهماً وعند الشافعي ربع دينار .

سُرَّاق لا يقطعون

خمسة عشرة من السُّراق لا يقطعون:

- ١ - العبد إذا سرق من مال سيده .
- ٢ - أو السيد من مال مكاتبه .
- ٣ - أو مآذون مديون أو غير مديون .
- ٤ - ٦ - والمرأة من زوجها أو الزوج من زوجته أو من ذي رحم محرم منه .
- ٧ - والخادم والأجير .
- ٨ - والنباش .
- ٩ - والمختلس .
- ١٠ - ١٢ - والمتنهب من الحمام والمقبرة وبيت المال .

١٣ - والضيف من منزل المضيف .

١٤ - ١٥ - أو كان السارق أشلَّ اليد اليسرى أو كان أقطع الرجل اليمنى .

خمسون شيئاً لا توجب القطع

خمسون شيئاً لا يوجب القطع، فيما يوجد منها تافهاً مُباحاً في دار الإسلام كالحشيش والقصب والسمك وما يتسارع إليه الفساد كالفواكه الرطبة واللبن واللحم والخيار والبطيخ والشجر والزرع في السنبال والأشربة المطربة والطيور والكتب والمصاحف إن كان عليها حلِّي والدفاتر كلها إلا دفاتر الحساب وصيلب الذهب، والتَّرد والشطرنج وفي الصبي الحرّ وفي العبد الكبير وفي المعازف والطبل والدَّفّ والشمرة في رؤوس الأشجار، والبقول الرطاب والقشاة والمغرة والجص والنورة والزرنخ والتراب والسرقين وفي التراب المبسوط إلى الجانب الذي يلي الطريق وفي الجوالق إذا شقَّ وخرج المتاع بنفسه أو سرق الجوالق كله وفي الطرار إذا شقَّ الجيب أو الكمَّ وسقط ما في الجيب والكمَّ على يده، وفي الدابة إذا سرقها من مرعاها أو ذبح شاة في الحرز ثم أخرجها، وإذا نقب البيت ودخل وأخذ المتاع وناوله لآخر خارج البيت لا يقطعان، وفي الكلب المعلم والفهد والبازي وما أشبه ذلك من المحرمات .

ثمانية عشر محرراً يقطع فيه

١ - الساج .

٢ - والقشاة .

٣ - والأبنوس .

٤ - والصندل .

٥ - ٦ - والأواني من الخشب وما ألقاه في الطريق فخرج وأخذه .

٧ - وما حمّله على حمار فساقه وأخرجه من الحرز .

٨ - أو أدخل يده في صندوق الصيرفي .

٩ - أو جيب غيره وأخذ المال .

١٠ - أو جماعة دخلوا الحرز فناول بعضهم الآخر وتولّى بعضهم الآخر يقطعون

جميعاً .

١١ - أو سرق غزلاً فقطع فردّه ثم نسج فسرقه ثانياً .

١٢ - وفي العبد الصغير .

- ١٣ - أو سرق ثوبًا مبسوطًا على الجدار إلى الجانب الذي يلي الدار.
 ١٤ - ١٦ - أو شقّ الجوارق على ظهر الدابة، أو أدخل يده فيه، وأخذ المال، وكذلك الطراز إذا شقّ ثوبًا وأدخل يده فيه.
 ١٧ - أو سرق الدابة من الإصطبل.
 ١٨ - أو كان أخذ صاحبها بلحامها ونام في الصحراء.

سقوط القطع

وسقوط المطع بثلاثة أشياء:

- ١ - إذا وهبها من السارق.
- ٢ - أو باعها منه ولم يخاصمه فيها.
- ٣ - وأدعى السارق أن العين ملكه.

ما اختصّ به ذو الرحم المحرم

عشرة أشياء اختصّ بها ذو الرحم المحرم:

- ١ - عدم وجوب القطع بسرقة ماله.
- ٢ - ونفوذ العتق عند الملك.
- ٣ - وعدم جواز الكاح بينهما.
- ٤ - وجواز الإحصار على الإنفاق عند اتفاق الدين.
- ٥ - وجواز المسافرة بها.
- ٦ - وجواز الخلوة معها.
- ٧ - وعدم جواز الرجوع في الهبة.
- ٨ - وجواز النظر إلى موضع زيتتهن.
- ٩ - وجواز تشبيه نساء بهن في الظهار.
- ١٠ - وعدم جواز الجمع بينهما في النكاح.

ما اختصّت به البنوة والأبوة

تسعة أشياء اختصّت بها البنوة والأبوة:

- ١ - عدم جواز شهادة الولد لوالده والوالد لولده والحدّ لنوافله والنوافل للجدّ.
- ٢ - وعدم جواز قضاء أحدهما لصاحبه.

- ٣ - ووجوب مطالبته بحدّ القذف بعد الموت.
- ٤ - والإجبار على النفقة مع اختلاف الدين.
- ٥ - وعدم جواز التفريق بالبيع إذا كان صغيراً.
- ٦ - وعدم جواز البيع بما اشترى أحدهما من صاحبه مرابحة من غير بيان.
- ٧ - وعدم جواز بيع ما وكل به من أبويه وولده.
- ٨ - وعدم جواز دفع مال المضاربة إلى أبيه وولده إذا كان الولد صغيراً.
- ٩ - وعدم جواز بيع ما يشتري من الصغير مرابحة من غير بيان.

ما اختصّ به الزوجان

سنة أشياء اختصّ بها الزوجان:

- ١ - عدم قبول شهادة أحدهما لصاحبه.
- ٢ - وعدم تنفيذ قضاء أحدهما لصاحبه.
- ٣ - وعدم جواز بيع ما اشترى أحدهما لصاحبه مرابحة من غير بيان.
- ٤ - وعدم جواز بيع ما وكل به لصاحبه.
- ٥ - وعدم جواز شراء ما وكل به لصاحبه.
- ٦ - وعدم جواز دفع الزكاة إليه.

كتاب الجنايات

أنواع القتل

القتل على خمسة أوجه:

- ١ - قتل عمد.
- ٢ - وشبه عمد.
- ٣ - خطأ.
- ٤ - وما يجري مجرى الخطأ.
- ٥ - والقتل تسبباً.

القتل العمد

أما العمد: فهو ضربه بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الأجزاء، كالحجر المحدد والخشب المحدد وليطة القصب، والرمح والسكين والضرب بالسيف أو وجاءحديد أو شق بطنه بعود، أو ضربه بعمود حديد له حدة فأدماه أو أحرقه بالنار وجب عليه القصاص دون الكفارة، سواء كان المقتول عبداً أو ذمياً أو امرأة والقاتل بالغ عاقل.

وللولي أن يستوفي القصاص بالسيف.

شبه العمد

فأما شبه العمد: فهو أن يتمد صربه بما ليس بسلاح ويجري مجراه ولا يقتل به غالباً كالحجر العظيم والخشبة العظيمة أو دق رأسه بحجر أو رماء من شاطئ الجبل، أو أعرقه في الماء أو ضرب رجلاً بصخرة فمات لا قصاص عليه وفيه دية مغلظة على عاقلته في ثلاث سنين ولزمته الكفارة في قول أبي حنيفة، وقال أصحابه: يلزمه القود، ولا تلزمه الكفارة.

القتل الخطأ

وأما الخطأ، فعلى وجهين:
خطأ في القصد، وهو أن يرى شخصاً فيظن أنه صيد فإذا هو آدمي.
وخطأ في العمل، وهو أن يرمي غرضاً فيصيب آدمياً، وموجب ذلك عليه والذبة على العاقلة ولا يأنم به.
وأما ما يجري محراه: فمثل النائم يتقلب على رجل فيقتله فحكمه حكم الخطأ.

القتل تسبباً

وأما القتل تسبباً فكالخافر الشر في غير ملكه وراصح الحجر إذا تلف به آدمي ففيه دية على عاقلته ولا كفارة فيه.

جناية الدابة في الطريق

رحل سار في طريق المسلمين فوطئت دابته رجلاً بيدها أو رجلها فمات لزمته الدية ولا كفارة.

وإن نفحت الدابة بيدها ففيه الدية دون الكفارة، وإن نفحت برجلها أو ذنبها أو أثارت غباراً وهي تسير أو حصاة صغيرة ففقت عين رجل لا شيء على الراكب، وإن كدته فالضمان عليه ولا تجب الكفارة.

والسائق ضامن لما أصابت سدها أو رجلها، والقائد ضامن لما أصابت بيده دون رجلها، وإن قاد قطاراً فهو ضامن لما وطئ وإن كان معه سائق فالضمان عليه.

إيقاف الدابة في الطريق

ومن أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع حجراً فعثر به إنسان فمات وجبت الذية على عاقلته.

وإن انفلتت الدابة أو نفرت فأصابت شيئاً فأتلفته لا شيء على عاقلته على أحد.

الجناية على الأدمي في النفس وما دون النفس

كل ما يمكن فيه القصاص وهو العمل العمد الخالي عن الشبهة، فإنه يوجب القصاص. وكل ما لا يمكن فيه القصاص، وهو الفعل الخطأ وما فيه شبهة، ففي بعض الأعضاء تجب دية كاملة، وفي بعض الأعضاء يجب أرش مقلد، وفي البعض نجب حكومة العدل.

كتاب الديّات^(١)

ما يُدفع في الدية

الذّية في ثلاثة أشياء:

- ١ - في الإبل.
- ٢ - والدرهم.
- ٣ - والدنانير في قول أبي حنيفة.

وقال أصحابه في ستة أشياء:

- ١ - في الإبل.
- ٢ - والبقر.
- ٣ - والعنم.
- ٤ - والدرهم.
- ٥ - والدنانير.
- ٦ - والحلل.

(١) الذّية، بالكسر كالجدة، مصدر، ودى القائل المقترن، أي أعطى وليّه المال الذي هو بدل النفس. ثم قيل لمس ذلك المال: ذية.

ثم الذّية عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أحد أشياء ثلاثة: ألف دينار من الذهب، وعشرة آلاف درهم من الفضة، ومائة من الإبل. والذّية المعطّاة الواجبة في القتل شه العمد عدّه خمس وعشرون من بنت محاض، وكذلك من ست لون، وكذلك من حقة، وكذلك من جذعة ومجموعها مائة إبل، ويقال لها المعطّاة أيضًا لوجوبها من حيث السنّ دون العدد. وإما عند محمد رحمه الله فهي ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون ثنية، كلها خلفات، أي حوامل في بطونها أولاد، وهو مروى عن عمر رضي الله تعالى عنه. وعن عليّ رضي الله تعالى عنه أنها ثلاث وثلاثون جذعة، وثلاث وثلاثون حقة وأربع وثلاثون حلقة. (كشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٨١٣ - ٨١٤).

مقدار الذية في الأحرار

فمن الإبل مائة وعشرون حقة، وعشرون بنت لبون، وعشرون ابنة مخاض، وعشرون ابن مخاض، وعشرون جذعة.

ومن البقر مائتا بقرة.

ومن الغنم ألف شاة.

ومن الدراهم عشرة آلاف درهم فضة.

ومن الدنانير ألف دينار.

ومن الحنل مائتا حلة كل حلة ثوبان: إزار ورداء.

غرة^(١) الجنين

وإذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينًا ميتًا ففيه غرة: عبد أو أمة تعدل خمسمائة درهم سواء كان الجنين ذكرًا أم أنثى بعد أن يكون مستبين الخلقة كلها أو بعضها.

فإن ألقته حيًا ثم مات فعليه دية كاملة.

وإن ماتت الأم ثم ألفت ميتًا لا شيء في الجنين، وعلى الضارب دية الأم.

فإن ألقته ميتًا ثم ماتت الأم فعليه دية وغرة عبد، ويكون موروثًا على فرائض الله ولا كفارة على الضارب في الجنين.

فإن ضرب بطن أمة فألقت جنينًا ميتًا يلزمه نصف عشر قيمته إن كان ذكرًا لو كان حيًا، وعشر قيمته لو كان أنثى.

وإن قتل عبدًا خطأ وجب على عاقلته قيمته في ثلاث سنين إن كانت القيمة أقل من دية الحر، فإن زادت قيمته على دية الحر لا تجب القيمة بل ينقص من دية الحر عشرة دراهم عند أبي حنيفة رحمه الله ومحمد.

(١) الغرة، بالصم: هي دية الجنين، وهي خمسمائة درهم حقيقية أو حكمية. كما إذا كانت فرسًا أو أمة أو عبدًا قيمته تلك. وإنما سُميت بها لأنها أول مقادير الذبائح. وغرة الشيء أوله، ومنها غرة الشهر. والغرة عند الشافعي رحمه الله ستماية درهم. قال الفقهاء: من ضرب بطن امرأة يجب غرة على عاقلته الضارب إن ألفت المرأة ولدًا ميتًا ذكرًا كان أو أنثى. (كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١٢٤٩).

أرشف^(١) جنين البهائم

وأرشف جنين البهائم ما نقص من الأم من الضرب.

ولا يستحق بالإرشف أرشف الجنين إلا في شيء واحد وهو أن تكون جارية بين رجلين وفي بطنها ولد فيعتق أحدهما الولد، ثم يضرب بطن الجارية أحد فتلقي جنيناً ميتاً، فعلى الضارب أرشف الجنين، والشريك الذي لم يعتق بالخيار إن شاء ضمن شريكه نصف قيمة الجنين إن كان مرسراً وإن شاء أخذ ذلك من أرشفه وكان ما بقي لورثة الجنين، وهي بمنزلة المكاتب يموت عن وفاء! فالذبة المغلظة في شبه العمدة تجب أربعاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف خمسة وعشرون حقّة وخمسة وعشرون جذعة وخمسة وعشرون بنت مخاض وخمسة وعشرون بنت لبون، وقال محمد: تجب أثلاثاً ثلاثون حقّة وثلاثون جذعة وأربعون حقّة وعليه الكفارة.

ما يجب فيه الذبة الكاملة

وخمسة عشر شيئاً يجب فيها ذبة كاملة:

- ١ - العقل.
- ٢ - والشّم.
- ٣ - والسمع.
- ٤ - والبصر.
- ٥ - والذوق.
- ٦ - والمارن^(٢).
- ٧ - والحاجب.
- ٨ - واللحية إذا حلقت فلم ينبت شعر.
- ٩ - وشعر الرأس إذا قلع فلم ينبت.
- ١٠ - والأنف إذا استوعب القطع.
- ١١ - واللسان إذا قطع منه ما يذهب بالكلام.
- ١٢ - والذكر إذا استوعب قطعه حشفه.

(١) الأرشف، بفتح الأول وسكون الراء المهملة؛ هو بدل ما دون النفس من الأطراف، وقد يطلق على بدل النفس وحكومة العدل. (كشف اصطلاحات الفنون ١/١٤١).

(٢) المارن: الأنف، أو طرفه، أو ما لاّ منه.

- ١٣ - وإذا ضرب على ظهر إنسان فصار بحيث لا يبول .
 ١٤ - وإذا فضّ امرأة بالجناية بحيث لا يستمسك البول والغائط .
 ١٥ - واللسان إذا قطع منه ما يمنع الكلام .

ما يجب في كل اثنين منهما دية كاملة وفي الواحد نصف دية

أحد عشر شيئًا يجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي واحد منها نصف دية :

- ١ - دية العين .
- ٢ - والحاجب .
- ٣ - والشفة .
- ٤ - واليد .
- ٥ - والرجل .
- ٦ - والخصية .
- ٧ - والإلية .
- ٨ - والثدي .
- ٩ - والحلمة .
- ١٠ - والأذن .
- ١١ - واللحيتين .

وفي أشعار العينين الدية وفي أحدهما ربع الدية وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشر الدية .

والأصابع كلها سواء .

ومن قطع أصابع يد ورجل أخذ نصف الدية فإن قطع يدًا فيها أصبع واحدة يلزمه دية أصبع واحدة في قول أبي حنيفة، وقال أصحابه: يُنظر إلى ما يجب في الكف والأصبع فيجب الأكثر من ذلك .

وفي كل أصبع فيها ثلاث مفاصل ففي كل مفصل ثلث الدية .

إن دية الأصبع التي فيها مفصلان كالإبهام ففي كل مفصل نصف دية الأصبع .

وفي كل سن خمس من الإبل .

والأسنان والأضراس كلها سواء .

ولو ضرب رجل رجلًا ضربة فألقى أسنانه كلها فعليه دية وثلاث أخماس الدية في ثلاث سنين فإن نبتت أسنانه فلا شيء على الجاني .

وَمَنْ صَرَبَ عَضْوًا فَأَذْهَبَ مِنْفَعَتَهُ فِيهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ، كَمَا لَوْ قَطَعَهُ كَالْيَدِ إِذَا شُلَّتْ وَالْعَيْنُ إِذَا ذَهَبَ ضَوْءُهَا.

ما يجب فيه حكومة عدل

اثنان وعشرون شيئاً يجب فيها حكومة عدل:

- ١ - الحارضة^(١).
- ٢ - ٤ - والدائمة^(٢) والدامية^(٣) والباضة^(٤).
- ٥ - ٧ - والمتلاحمة^(٥) والسملاق^(٦) والسحقاق^(٧).
- ٨ - ٩ - وذكر الخصي وذكر العنين.
- ١٠ - وذكر الصبي لم يتكلم بعد.
- ١١ - وعين الصبي الذي لم يتحرك بعد.
- ١٢ - ١٣ - ومقطوع الحشفة ولسان الأخرس.
- ١٤ - ولسان الصبي لم يتكلم بعد.

(١) الحارضة مُحرَّكة الفساد في البدن وفي المذهب وفي العقل والرجل العاسد المريض كالحارضة والحارض والحرض ككتف الكال المعني والمشرف على الهلاك كالحارض ومن لا خير عنده أو لا يُرجى خيره ولا يحاف شره لنواحد والجمع والمؤث وقد يجمع على أحرارض وحرضان وحرضة، ومن أذابه لعشق أو الحزن. (القاموس المحيط) فالحارضة هي الضربة المفسدة للبدن.

(٢) وهي لثني يخرج منها ما يشبه الدمع. (التحفة ١٤٠/٣).

(٣) الدامية وهي التي يخرج منها الدم. (الحقة ١٤٠/٣).

(٤) البضع كالمنع القطع كالتبضيع والشق وتقطيع اللحم والترزج والمجامة كالمضاعة. والبضع بالضم الجماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد الكاح ضد والكسر ويفتح الطائفة من الليل وما بين الثلاث إلى التسع أو إلى الخمس أو ما بين الواحد إلى الأربعة أو من أربع إلى تسع أو هو سبع والباضة الشجة التي تقطع الجلد وتشق اللحم شقاً خفياً وتدمي إلا أنها لا تسيل والباضع في الإبل كالدلال في الدور أو من يحمل بضائع الحي ويجلها. (القاموس المحيط).

(٥) اللحم معروف ولحمة جلده الرأس بالضم ما يلي اللحم وشجة متلاحمة أخذت فيه ولم تبلى السحقاق، وامرأة متلاحمة ضيقة ملاحم الفرج أو رتقاء. (القاموس المحيط). وفي تحفة المقهاء للسمرقندي أن المتلاحمة هي التي تذهب في اللحم أكثر مما تذهب الباصعة، هكذا زوي عن أبي بوصف. وقال محمد: المتلاحمة قبل الباصعة وهي التي يتلاحم فيها الدم ويسود. (التحفة ١٤١/٣).

(٦) لم ترد في الأزهرية وأظنها من تحريف النساخ والسملق الأرض المستوية أو المفرد الذي لا نبات فيه. (لسان العرب).

(٧) السحقاق كقرطاس قشرة رقيقة فوق عظم الرأس وبها سُميت الشجة إذا بلى بها سحقاقاً (القاموس المحيط). والتحفة ١٤١/٣.

- ١٥ - وعين الصبي الذي لم يعرف بصره.
- ١٦ - والعين القائمة الذاهب منها نورها.
- ١٧ - وما دون الموضحة.
- ١٨ - وبالسن السوداء.
- ١٩ - ٢٠ - واليد الشلاء والرجل الشلاء.
- ٢١ - والأصابع الزائدة.
- ٢٢ - وقطع الكف من نصف الساعد.
- ففي الكف نصف الذية، وفي الساعد حكومة عدل، وإن قطع اليد من المرفق ففي الكف دية اليد، وفي المرفق حكومة عدل.
- وإن قطع اليد من العضد ففي الكف دية اليد، وفي العضد حكومة عدل.

الشجاج

الشجاج عشرة:

- ١ - الحارصة^(١): وهي التي تقطع الجلد الذي يسمى بشرة.
- ٢ - الجائفة^(٢): وهي التي تقطع الجلد والعروق الذي في وسط اللحم حتى يسيل الدم.
- ٣ - والباضعة^(٣): وهي التي تدخل في الجلد حتى تقرب من اللحم.
- ٤ - والمتلاحمة: وهي التي تقطع الحلد والعروق وتعمل في اللحم الذي تحت العروق.
- ٥ - والسمحاق: وهي التي تقطع الجلد واللحم كله حتى لا يبقى بين اللحم والعظم إلا جلدة رقيقة.
- ٦ - والموضحة: وهي التي توضح اللحم عن العظم.
- ٧ - والهاشمة: وهي التي نهشم العظم.
- ٨ - والمنقلة: وهي التي تنقل العظم من موضع إلى موضع.
- ٩ - والآمة^(٤): وهي التي تكسر العظم حتى لا يبقى بينها وبين الدماغ إلا جلد رقيق وذلك الجلد أم الدماغ.

(١) الحارصة: هي الشجة تشق الجلد قليلاً كالحرصة بالفتح، والحرص: الشق.
 (٢) الجائفة: طعنة تبلغ الجوف. (٣) الباضعة: الطعنة التي تبضع في اللحم.
 (٤) الآمة: يقال شحه آمة ومأمومة بلغت أم الرأس.

١٠ - والدامغة^(١): وهي التي تكسر العظم حتى تبلغ الدماغ من غير أن تقطع الجلد الذي عليه وتنفذ من الجانب إلى الجانب الآخر لأنها بمنزلة الآمنين: ففي الموضحة إن كانت عمدًا يجب القصاص ولا قصاص في بقية الشجاج. وإن كان خطأ ففيه نصف عشر الذية. وفي الهاشمة عشر الذية. وفي المنقلة عشر الذية ونصف عشر الذية. وفي الجائفة ثلث الذية. وفي الآمة ثلث الذية فإن نفذت فيها جائفتان ففيهما ثلثا الذية لأنها بمنزلة الآمنين.

دية النساء

دية النساء على النصف من دية الرجال وأروش جراحاتهن على النصف من أروش جراحات الرجال.

باب القصاص

تسعة لا يقتلون بتسعة

تسعة نفر لا يقتلون بتسعة:

- ١ - الأب بولده.
- ٢ - والجد بحفنته.
- ٣ - والراثة بولدها.
- ٤ - والجدّة بحفنتها.
- ٥ - والمولى بمملوكه.
- ٦ - ولا بمكاتبه.
- ٧ - ولا بمن يملك بعضه.
- ٨ - ولا بعبد ولده.
- ٩ - والمسلم بالمستأمن.

(١) الدامغة: الضربة التي تخرق الجلد وتصل إلى الدماغ

تسعة نفر يقتلون بتسعة

تسعة نفر يقتلون بتسعة:

- ١ - الحرّ بالعبد.
- ٢ - والعبد بالحرّ.
- ٣ - والحرّ بالحرّ والعبد بالعبد.
- ٤ - والمسلم بالذّمي.
- ٥ - والرجل بالمرأة.
- ٧ - والأخ بالأخ، والأخت بالأخت.
- ٨ - والبصير بالأعمى.
- ٩ - والصحيح بالزّمين.

ولا قصاص فيما دون النفس بين العبيد والأحرار ولا بين الذكور والإناث ولا تقطع اليدان بيد واحدة ولا اليمين باليسار، ولا اليسار باليمين، ولا الصحيحة بالشلاء، ولا الشّبابة بالوسطى، ولا بالإبهام ويجري القصاص بين الإناث فيما دون النفس والقصاص واجب في كل شحة يمكن المماثلة فيها إن كان عمداً كما في الموضحة ويجب القصاص بقطع المارن والأذن الشاخصة أو ضرب عين رجل عمداً فأتلفها فأنقلعت وذهب ضروءها أو كسر السنّ عمداً.

ولا قصاص في كسر العظم إلا في السنّ خاصة.

ولا قصاص في اللطمة والدفعة وقطع لحم الخد وقطع الظهر والذقن.

باب القسامة^(١)

قتيل وجد في محلة ولم يعلم من قتله يحلف خمسون رجلاً منهم، ممن اختار أولياء القتيل:

بالله ما قتلوه وما علموا له قاتلاً، فإن حلفوا يُقضى عليهم بالدية، ولا يستحلف الولي.

وإن وجد في دار إنسان القسامة على مالك الدار والدية على عاقلته.

(١) قال في التحفة ١٦٨/٣ القسامة مشروعة - في القتل الذي يوجد به علامة القتل من الجراح وغيرها ولم يعرف له قاتل - بالأحاديث وقضاء عمر رضي الله عنه وإجماع الصحابة في خلافة عمر بن عبد العزيز.

وإن وجد في دار نفسه تجب الذية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحمه الله.
وعندهما دمه هدر.

وإن وجد في السفينة فإن القسامة على من فيها من الركاب والملاحين.

وإن وجد في مسجد المحلة فالقسامة على أهلها.

وإن وجد في المسجد الجامع والشارع الأعظم فلا قسامة فيه والذية على بيت المال.

وإن وجد على دابة يسوقها رجل فالذية على عاقلته دون أهل المحلة.

وإن وجد في مفازة، ليس بقربها عمران فهو هدر، وإن كان بقربها قرى بحيث يسمع الصوت فعلى أقرب القرى إليه.

وإن وجد في وسط الفرات بمر به الماء فهو هدر، وإن كان مختبئًا بالشاطئ فهو على أقرب القرى من ذلك المكان.

وإن وجد بين قريتين فعلى أقربهما منه، وإن كان الشط ملكًا خاصًا فهو كالدار وإن كان ملكًا عامًا فهو كالمحلة وإن كان في نهر صغير لغوم معروفين يجري به الماء أو كان مربوطًا في جانبه فعلى عاقلته أرباب النهر، والنهر الصغير ما تقضي به الشفعة بالشرب.

مَنْ لَا يَدْخُلُ فِي الْقِسَامَةِ

خمسة نفر لا يدخلون في القسامة:

١ - بالصبي.

٢ - والمجنون.

٣ - والمرأة.

٤ - والعبد.

٥ - والسكان مع الملاك.

وعند أبي حنيفة هي على أهل الخطة دون المشترين وإن بقي أحد منهم.

لَا قِسَامَةَ فِي سِيلَانِ الدَّمِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَعْضَاءَ

ثلاثة أعضاء إذا سال الدم من أحدهما لا يكون فتيلًا ولا قسامة فيه:

١ - الفم.

٢ - والأنف.

٣ - والدبر.

القسامة عند سيلان الدم من أحد عضوين

عضوان إذا سال الدم من أحدهما يكون قتيلاً وفيه القسامة:

١ - الأذن.

٢ - العين.

باب العاقلة (١)

تحديد العاقلة

العاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهل الديوان، يتحملون عنه في ثلاث سنين، ولا يُزاد على الواحد منهم على أربعة دراهم في كل سنة درهم وينقص منها. والقاتل كواحد من المواقف فيما يؤدي وإن كانت القبيلة لم تتسع لذلك ضم إليهم أقرب القبائل.

وعاقلة المعتنق قبيلة مولاه.

ومولى الموالاة يعقل عنه مولاه وقبيلته ولا تعقل العاقلة أقل من نصف عشر الدية، وتحمل عنه نصف عشر الدية فصاعداً.

ما لا تفعله العاقلة

أثنا عشر شيئاً لا تعقلها العاقلة وتجب فيها الدية في مال الجاني القاتل:

١ - جناية العمد.

٢ - وجناية العبد توجب الدفع والقداء.

٣ - والمصالح عليه في الدية.

٤ - والإقرار بالقتل.

٥ - وقتل الأب ابنه عمداً.

٦ - وكل قصاص سقط بشبهة.

٧ - والجناية في دار الحرب.

٨ - وما دون أرش الموضحة.

٩ - ولا يعقل مسلم عن كافر.

(١) العقل: الدية، وعقل القاتل يعقله عقلاً: وذاه، وعقل عنه: أدى جنايته. والعاقلة: هم العصبة. وهم الفرواة من قبل الأب الذين يعطون دية قتل الخطأ. (لسان العرب «عقل»).

١٠ - ولا كافر عن مسلم.

١١ - ولا أهل مصر عن أهل مصر آخر.

١٢ - وكل جنابة من المسلم إذا كانت خطأ فهي على عاقلته، إن كان له عاقلة، وإن لم تكن عاقلة فعقله على بيت المال ما خلا رجلين:

١ - رجل مجوسي أعتق عبداً مسلماً أو أعتق عبداً مجوسياً فأسلم ثم جنى هذا العبد فعقله على نفسه.

٢ - وكذلك رجل من أهل الحرب أسلم، لا عشيرة له ولا قوم، فوالى رجلاً ثم حفر بئراً في الطريق، ثم حوّل ولاءه إلى غيره قبل أن يقع فيها أحد، ثم وقع فيها إنسان ومات فهو على المولى الثاني وفي الجنابة في غير آدمي على الحافر دون عاقلة المولى الأول والثاني ولا علي بيت المال.

وكل جنابة جناها رجل ممن يجب ذلك على عاقلة الأم، ثم أعتق الأب لا تلزمه الجنابات المتقدمة.

رجوع عاقلة الأم

ولا ترجع عاقلة الأم على عاقلة الأب إلا في خصلتين:

إحداهما: جنابة ولد الملاعنة، إذا عقلت عنه عاقلة الأم ثم ادعى الأب والولد رجعت عاقلة الأم على عاقلة الأب بما عقلوه.

والثانية: إذا مات المكاتب وترك وفاء عبداً وابناً حراً من معتقه ولم يؤد بدل الكتابة مولى المكاتب حتى جنى الولد جنابة، فعقلت عنه عاقلة الأم ثم أذت الكتابة عاقلة الأم حتى حكم بعق المكاتب في آخر جزء من أجزاء حياته.

فعاقلة الأم يرجعون على عاقلة الأب بما عقلوا ولو لم يترك وفاء ولكنه ترك ابناً ولد في حالة الكتابة فعق المكاتب لم ترجع عاقلة الأم على عاقلة الأب بما عقلوا.

الحلول والتأجيل

وكل جنابة تلزم الجاني في العاقلة في ثلاث سنين، إلا في خصلة واحدة وهي الصلح عن دم العمد، فإنه إذا صُلِّح عنه ولم يقل حالاً ولا مؤجلاً يجب حالاً.

جناية الرقيق

وجناية الرقيق على ثلاثة أوجه:

- ١ - فجناية المكاتب توجب السعاية عليه، وإن كانت جنایات كثيرة لم يسع إلا في الأقل من قيمته، ومن أرش الجنایات، إلا ما كان من جناية اليد فإنه إن قضى عليه بجناية جناها بيده، ثم جنى جناية أخرى وجبت الجناية الثانية أيضًا.
- ٢ - وكذلك جناية المدبر وأم الولد على المولى، فإن جنى جنایات كثيرة وقضى بالأولى فالأولى وإن لم يقضَ بها فليس على المولى لا الأقل من قيمته ومن أرش الجنایات.
- ٣ - وكذلك جنایات العبد يقال للمولى: ادفعه بالجناية أو افده. فإن مات العبد قبل ذلك بطلت الجناية.

كتاب السير

الجهاد

اعلم بأن الجهاد فرض على الكفاية، إذا قام به فريق من الناس يسقط عن الباقيين، إذا لم يكن النفير عامًا.

وإذا لم يقم به أحد يائس جميع الناس بتركه وقتال الكفار واجب وإن لم يبدؤوا أولاً.

مَنْ لا يجب عليهم الجهاد

ولا يجب الجهاد على سعة نفر:

١ - الصبي.

٢ - والمجنون.

٣ - والعبد.

٤ - والمرأة.

٥ - والأعمى.

٦ - والمُقعد.

٧ - والأقطع.

ولا يقتل العبد إلا بإذن سيده، ولا المرأة إلا بإذن زوجها، إلا أن يهجم العدو، فإذا هجم العدو على بلد وجب على الناس دفعه فتخرج المرأة بغير إذن زوجها والعبد بغير إذن سيده.

مَنْ يجوز أمانهم

ثلاثة نفر من الكفار يجوز أمانهم:

١ - الرجال.

٢ - والنساء .

٣ - والعبيد المقاتلة .

مَنْ لَا يَجُوزُ أَمَانُهُمْ

سنة نفر لا يجوز أمانهم :

١ - الصبي .

٢ - والمجنون .

٣ - ٥ - والمسلم الأسير في دار الحرب، وَمَنْ كَانَ أَسْلَمَ هُنَاكَ، أَوْ مُسْلِمٌ دَخَلَ فِي دَارِ الْحَرْبِ تَاجِرًا .

٦ - والعبد المحجور .

خَمْسَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ

ولا يجب الخمس فيما أخذوا من أهل الحرب إلا بشيئين :

١ - بَأَن كَانُوا فِيهِ مُمْتَنِعِينَ .

٢ - أَوْ دَخَلُوا فِيهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ مُحَارِبِينَ .

مَنْ يَرْضَخُ لَهُمُ الْعَطَاءُ

خمسَةُ نفر يَرْضَخُ الْإِمَامُ لَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَرَى وَلَا يُعْطَى لَهُمْ سَهْمٌ تَامٌ :

١ - المرأة .

٢ - والصبي .

٣ - والعبد المكاتب .

٤ - وأهل سوق العسكر .

٥ - وأهل الذمة إِنْ حَضَرُوا لِلْقِتَالِ .

الْأَسْهُمُ

وللفارس سهمان، وللراجل سهم واحد، ويُعْطَى الرَّكَّابُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْبَعِيرُ وَالْبُغْلُ سَهْمَ الرَّاجِلِ .

تَقْسِيمُ الْخُمْسِ

الْخُمْسُ يُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ :

١ - ذَوِي الْقُرْبَى .

٢ - وَالْيَتَامَى .

٣ - والمساكين .

٤ - وابن السيل

مَنْ لَا تُؤْضَع عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ

عشرة نفر لا توضع عليهم الجزية :

١ - النسوان .

٢ - والصبيان .

٣ - والمجانين .

٤ - والرهبان .

٥ - ومُشْرِكُو العرب .

٦ - والمرتلون .

٧ - والأعمى .

٨ - والزُّمِن .

٩ - وفقير غير معتمل .

١٠ - والعبد .

مَنْ تَوْضَعُ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ

وتوضع الجزية على ثلاثة نفر :

١ - على أهل الكتاب .

٢ - والمجوس .

٣ - ومُشْرِكِي العجم .

على أغنيائهم فيؤخذ منهم في كل سنة ثمانية وأربعون درهماً، يأخذ منهم في كل شهر أربعة دراهم .

وعلى المتوسط الحال أربعة وعشرون درهماً فيؤخذ منهم في كل شهر درهماً .

وعلى الفقير المعتمل اثني عشر درهماً، فيؤخذ منه في كل شهر درهم واحد .

ولا تؤخذ منهم في السنة إلا مرة واحدة . وتفسير الطبقات أن مَنْ مَلَكَ مَا دُونَ الْمَائَتِينَ أَوْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا فَهُوَ فَقِيرٌ، وَمَنْ مَلَكَ مَائَتِي دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا إِلَى عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَهُوَ مُتَوَسِّطٌ، وَمَنْ مَلَكَ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَصَاعِدًا إِلَى مَا لَا يَتَأَهَى فَهُوَ غَنِيٌّ،

ورأى شرط المعتمل في الكل لأن الجرية عقوبة فلا تجب إلا على مَنْ كان من أهل القتال.

الخروج من الذمة

والخروج من الذمة بشيئين اثنين:

- ١ - نبذ العهد.
- ٢ - والخروج إلى دار الحرب.

نبذ العهد

ونبذ العهد بثلاثة أشياء:

- ١ - لحوقه بدار لحرب.
- ٢ - وقاله أهل الإسلام في دار الإسلام مع باغٍ أو غيره.
- ٣ - والامتناع من أداء الجزية والمحاربة عليها.

مَنْ لَا يُقْتَلُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ

سنة نفر من أهل الحرب لا يقتلون:

- ١ - المرأة.
 - ٢ - والصبي.
 - ٣ - والمجنون.
 - ٤ - والشيخ الفاني.
 - ٥ - والمُفْعَد.
 - ٦ - والأعمى إلا أن يكون من أهل الرأي والتدبير.
- ويجوز قتل أحبارهم ورهبانهم.

البيع والكنائس

ولا يجوز إحداث بيعة ولا كنيسة في دار الإسلام. وإن انهدمت البيعة والكنيسة القديمة أعادوها.

السَّرْي

ويؤخذ أهل الذمة بالتمييز عن المسلمين في زِيَتهم ومراكبهم وملابسهم وسروجهم، ولا يركبون الخيل، ولا يحملون بالسلاح.

صبيان أهل الذمة

أحوال الحكم بإسلامهم

ويُحكم بإسلام صبيانهم ثلاثة أشياء:

- ١ - بإسلام أحد أبويه.
- ٢ - أو بالسبي وحده دون أبويه.
- ٣ - أو بخروجه إلى دار الإسلام قبل أبويه.

أحوال عدم الحكم بإسلامهم

ولا يُحكم بإسلام صبيانهم بحمسة أشياء:

- ١ - إذا سُبِيَ مع أحد أبويه.
- ٢ - أو أُخْرِجًا معًا.
- ٣ - أو أُخْرِجَ هو إلى جانب من دار الإسلام وأحد أبويه إلى جانب آخر.
- ٤ - أو دخل في دار الإسلام في وقت واحد.
- ٥ - أو أدخل أحد أبويه أولاً ثم دخل الصبي وحده بعده.

ما يؤخذ من الغنيمة قبل القسمة

ويجوز للعسكر أن يأخذ من الغنيمة قبل القسمة خمسة أشياء:

- ١ - الطعام.
- ٢ - والعلف.
- ٣ - والحطب.
- ٤ - والدهن.
- ٥ - والسلاح الذي يقاتل به ولا يبيعون منه شيئاً ولا يتمولونه، وما فضل من من شيء ردّ إلى الغنيمة.

باب المرتدّ

ما توجبه الردّة

الردّة توجب عشرة أشياء:

- ١ - قطع الميراث.
- ٢ - وقطع العصمة بين الزوجين.
- ٣ - وقطع الإحصان.

- ٤ - والقتل .
- ٥ - وتوقف أقواله وأعماله وعقوده في حال ردته .
- ٦ - وهنر الدم في نفسه وأطرافه .
- ٧ - وبُطلان حجّه .
- ٨ - وحرمة ذبيحته .
- ٩ - وحرمة نكاح المسلمة والكافرة .
- ١٠ - وأن لا يُترك على ردته بالجزية والاسترقاق .

باب لحوق المرتد بدار الحرب

للحقوق بدار الحرب يوجب خمسة أشياء :

- ١ - حلول دينه .
 - ٢ - وفسخ إجارته .
 - ٣ - وعنت أمهات أولاده من جميع ماله .
 - ٤ - وعنت مُدبّريه من ثلث ماله .
 - ٥ - وقسمة ماله بين ورثته .
- وإذا فعل الإمام ذلك كله ثم رجع مسلمًا نفذ جميع ما فعله الإمام . غير أنه لو وجد شيئًا من ماله في يد وارثه أخذه منه . وإن أسلم ورجع قبل أن يقضي القاضي بشيء منه فجميع ماله له .

باب حكم الأسارى

حكم الأسارى ثلاثة أشياء :

- ١ - إن شاء قتلهم الإمام .
- ٢ - وإن شاء استرقهم .
- ٣ - وإن شاء تركهم أحرارًا ذمة للمسلمين ولا يحوز أن يردهم إلى دار الحرب .

ما لا يملكه الكفار منّا بالقهر

ثلاثة أشياء لا يملكها الكفار منّا بالقهر :

- ١ - مُدبّرونا .
 - ٢ - ومُكاتبونا .
 - ٣ - وأمهات أولادنا .
- ويملك عليهم ذلك كله .

كتاب الخراج^(١)

ما استقنه عمر بن الخطاب

والخراج الذي وضعه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على سواد العراق:

- ١ - على كل جريب يملفه الماء قفيز هاشمي وهو الصاع، ودرهم واحد.
 - ٢ - وفي جريب الرطب خمسة دراهم.
 - ٣ - وفي جريب الكرم المتصل والنخيل المتصل عشرة دراهم.
 - ٤ - وما سوى ذلك من الأصناف يوضع عليه بحسب الطاقة.
- ولو أصابت الزرع آفة سماوية سقط الخراج.

(١) الخراج، بالكسر: في اللغة: ما حصل من ربع أرض أو كرائها أو أجرة علام ونحوها، ثم سُمي ما يأخذه السلطان فيقع على الصربية والجزية ومال الفيء.

وخراج الأرض نوعان: الأول: خراج مقاسمة بالإضافة، وهو جزء معين من الخارج يوضع الإمام عليه كما يوضع ربع أو ثلث ونحوهما، ونصف الخارج غاية الطاقة. والثاني: خراج موظف بالإضافة أيضاً، وهو شيء معين من النقد أو الطعام يوضع الإمام عليه كما وضع عمر رضي الله عنه على سواد العراق لكل جريب صاعاً من برّ أو شعير ودرهماً. (كشف اصطلاحات الفنون ١/٧٤١).



كتاب القسمة

نصب القاسم

ينبغي للإمام أن ينصب قاسمًا يرزقه من بيت المال، ليقسم بين الناس بمير أُجرة، فإن لم يفعل، ينصب قاسمًا يقسم بالأجرة، ويكون عدلًا مأمونًا عالمًا بالقسمة.

قول الشركاء

وفي ثلاثة أشياء يؤخذ بما يقول الشركاء ويقسمها فيما بينهم:

- ١ - مال منقول مشترك بين جماعة ادعوا أنهم ورثوه، قسمه بينهم.
- ٢ - أو عقار بين جماعة ولم يذكروا كيف انتقل إليهم قسمه فيما بينهم.
- ٣ - ولو كان عقارًا ادعوا أنهم ورثوه من فلان لم يقسم بينهم حتى يقيموا البيّنة على موته، وعدد ورثته في قول أبي حنيفة رحمه الله.

ما لا يُقسم

تسعة أشياء لا تُقسم:

- ١ - الرقيق.
- ٢ - والحواهر لتفاوتها.
- ٣ - والحمام.
- ٤ - والبئر.
- ٥ - والرحى إلا أن يتراضى الشركاء.
- ٦ - والجنسان المختلفان بعضهما من بعض لا يقسمهما.
- ٧ - وكذلك إذا كان يستتصر كل واحد منهما بنصيبه لم يقسم إلا بتراضيهما.
- ٨ - وكذلك إذا طلب صاحب القليل القسمة لم يقسم، ولو طلبها صاحب الكثير قسم.

٩ - وكذلك إذا طلب الشركاء القسمة والدار في يد الوارث الغائب لا يقسم، وإذا كانت في يد الحاضرين تقسم إذا قامت البينة على الوفاة وعدد الورثة وبوضع نصيب الغائب على يد أمين، فإذا حضر وارث واحد لا يقسم.

خيارات القسمة

ويشت في القسمة خيار الرؤية والزّد بالمعيب.

لا شفعة في القسمة

ولا تثبت فيها الشفعة.

مسألة الطريق

رجلان اقتسما دارًا، فلما وقعت الحدود بينهما لم يكن لأحدهما طريق فإن كان له حائط يمكن فتح الباب فيه والمرور منه جازت القسمة، وإن لم يكن لم تجز القسمة.

كتاب الدعوى

أنواع الدعاوى

إذا كانت الدعوى في ثوب أو عبد أو عروض وهو قائم بعينه لا يسمع القاضي دعواه حتى يحضر ذلك.

وإن لم يكن حاصراً ذكر قيمته وصفته.

وإذا كانت الدعوى في عقار لا يسمع الدعوى حتى يذكر حدودها وموضعها، ويذكر أنها في يد المدعى عليه، بنير حق وأنه يطالبه بها.

وإذا كانت الدعوى حقاً في الذمة ذكر أن له عليه كذا يطالبه به

وإن ادعى أحدهما الشراء والثاني الهبة مع القبض وإقام البيّنة كل واحد منهما ولا تاريخ معهما فالشراء أولى.

وإن ادعى أحدهما الشراء وادعت المرأة أنه صداقها فهما سواء.

وإن ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الرهن مع القبض فالرهن أولى.

الدعوى بشراء عبد في يد آخر

عبد في يد رجل أقام رجل البيّنة على أنه اشتراه من فلان، لم يقض له به حتى يشهدوا أن البائع كان يملكه حين باعه.

دعوى الشراء من غير من بيده المدعى به

عبد في يد رجل أقام رجل البيّنة على أنه اشتراه من رجل آخر يقضي به بينهما.

وإن أقام الأول البيّنة أنه اشتراه منه وأقام الآخر البيّنة أنه وهبه منه أو تصدّق به عليه أو رهنه منه يقضي له بالشراء.

ما تندفع به الخصومة عن المدعى عليه

تندفع الخصومة عن المدعى عليه بأربعة أشياء:

١ - بقوله هذا الشيء أودعني فلان الغائب.

٢ - أو رهنه عندي.

٣ - أو عصته منه.

٤ - أو استأجرته منه.

وأقام البيّنة عليه.

ولو قال المدعى اشتريته من فلان وأقام عليه بيّنة، وقال ذو اليد أودعني فلان

تندفع عنه الخصومة من غير بيّنة.

ما لا تندفع به الخصومة

ولا تندفع الخصومة بثلاثة أشياء:

١ - إذا قال المدعى سُرّق مني.

٢ - وقال صاحب اليد أودعني فلان وأقام عليه بيّنة.

٣ - أو قال المدعى: هذا لي، وقال ذو اليد: اشتريته من فلان الغائب.

الاستحلاف

ويُسْتَحْلَفُ المؤمن بالله ويؤكد بذكر أوصافه.

ويُسْتَحْلَفُ اليهودي بالله الذي أنزل التوراة على موسى عليه السلام.

ويُسْتَحْلَفُ المصري بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى عليه السلام.

ويُسْتَحْلَفُ المجوسي بالذي خلق النار.

ولا يُسْتَحْلَفُونَ في بيوت عباداتهم.

صفة التحليف

الحليف على أربعة أقسام

١ - إذا ادعى شراء عبد من رجل فجحدته، يُسْتَحْلَفُ بالله تعالى ما يبسكما بيع

قائم، ولا يُسْتَحْلَفُ بالله ما بعته.

٢ - ويُسْتَحْلَفُ في الغصب: بالله ما يستحقه عليّ ولا يُسْتَحْلَفُ بالله ما

غصت.

٣ - يُسْتَحْلَفُ فِي النِّكَاحِ: بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا نِكَاحٌ قَائِمٌ فِي الْحَالِ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا تَزَوَّجْتُمَا.

٤ - يُسْتَحْلَفُ فِي الطَّلَاقِ بِاللَّهِ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ السَّاعَةَ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا طَلَّقْتُمَا، فَمَنْ عَلَيْهِ أَمثَالُهُ.

مَا لَا يُسْتَحْلَفُ فِيهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

عشرون خصلة لَا يُسْتَحْلَفُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ:

- ١ - فِي النِّكَاحِ.
- ٢ - وَالرَّجْعَةِ.
- ٣ - ٤ - وَالْفَيْءِ وَالْإِبْلَاءِ.
- ٥ - وَالزَّقِّ.
- ٦ - وَالْوَلَاءِ.
- ٧ - وَالْإِسْتِيلَادِ.
- ٨ - وَالْوَكَالَةِ.
- ٩ - وَالْوَصَايَةِ إِذَا أَنْكَرَ الْمُوصَى لَهُ الْوَصَايَةَ.
- ١٠ - وَالَّذِينَ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ وَارِثًا.
- ١١ - وَالرَّجُلَانِ إِذَا عَيَا الشَّرَاءَ فَأَقْرَرَ الْبَائِعَ بَبَيْعِهِ لِأَحَدِهِمَا، وَالشَّيْءِ فِي يَدِ الْآخَرِ لَا يَحْلِفُ الْبَائِعُ لِلْآخَرِ.
- ١٢ - وَكَذَلِكَ لَوْ جَحَدَهُمَا وَحْلَفَ الْقَاضِي لِأَحَدِهِمَا فَتَكَلَّفَ بَشْرَائِهِ لَهُ لَا يَحْلِفُ لِلْآخَرِ.
- ١٣ - وَكَذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْهَبَةَ، وَالصَّدَقَةَ مَعَ الْقَبْضِ وَالْحَكْمِ فِيهِ كَالْحَكْمِ فِي الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ.
- ١٤ - وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الشَّرَاءَ وَالْآخَرُ الزَّهْنَ وَالْإِجَارَةَ فَأَقْرَرَ لِلْمُرْتَهِنِ لَا يَحْلِفُ لِلْآخَرِ.
- ١٥ - وَكَذَلِكَ لَوْ أَقْرَرَ لِلْمُشْتَرِي وَقَالَ: هِيَ لَابْنِي الْطِفْلِ.
- ١٦ - وَكَذَلِكَ لَوْ ادَّعَى شَفْعَةً فِي دَارٍ فَقَالَ الْمَشْتَرِي: هِيَ لَابْنِي الْطِفْلِ.
- ١٧ - وَكَذَلِكَ لَوْ أَنْكَرَ الْوَصِي مَا أَوْصَى لِفُلَانٍ.
- ١٨ - ١٩ - وَكَذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَتِ الْبَكْرُ الْبَالِغَةُ الْإِذْنَ وَالرِّضَاءَ بِالنِّكَاحِ.
- ٢٠ - وَكَذَلِكَ إِذَا أَنْكَرَ الْوَلِيُّ نِكَاحَهَا.

النكول

النكول على سبعة أوجه:

- ١ - نكول في المال يعرض عليه اليمين ثلاثة مرات، فإذا نكل يقضي عليه بالمال.
- ٢ - ونكول أحد المتفاوضين يلزم شريكه ما لزمه.
- ٣ - ونكول في دم العمد: إن كان فيما دون النفس يلزمه القصاص، وإن كان في النفس فنكل يحبس حتى يقرّ أو يحلف في قول أبي حنيفة.
- ٤ - ونكول في اللعان يحبس الزوج حتى يلتعن أو يكذب نفسه فيحدّ، وإن امتنعت المرأة تُحبس حتى تلتعن أو تصدق الزوج.
- ٥ - ونكول البائع في الرد بالعيب عليه، إذا نكل يرّد عليه بالعيب.
- ٦ - ونكول الوارث إذا أنكر الوصاية بالثلث يقضي بالثلث.
- ٧ - ونكول الوارث في إنكاره عنق عبد من الثرّة يقضي بعنته.

مَنْ ادّعى لغيره شيئاً

وكلّ مَنْ ادّعى لغيره شيئاً فليس له أن يدّعي لنفسه، ولا لغير الذي ادّعى إلا في حصلة واحدة وهي الوكيل لأنه يقول في دعواه هذا لي وإنما يريد به الموكل.

إثبات النسب

إثبات النسب على تسعة أوجه:

- ١ - امرأة ذات حيض طلقها زوجها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ طلقها ثبت نسبه منه.
- ٢ - امرأة كبيرة طلقها زوجها فأقرّت بانقضاء عدتها فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ أقرّت بانقضاء عدتها ثبت نسبه منه.
- ٣ - المطلقة الرجعية إذا جاءت بولد لأكثر من سنتين منذ أقرّت بانقضاء العدة لا يثبت نسبه منه، وإن جاءت به لأقل من سنتين منذ أقرّت بانقضاء العدة ثبت نسبه منه.
- ٤ - المعتدة إن حاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ أقرّت بانقضاء العدة ثبت نسبه، وإن جاءت بولد لأكثر من ستة أشهر لا يثبت نسبه.

- ٥ - الصغيرة التي تحتل الجماع طلقها زوجها بائناً فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر منذ أقرت بانقضاء عدتها ثبت نسب من المرأة منه .
- ٦ - المتوفى عنها زوجها إذا ادعت الحبل فجاءت بولد لأقل من سنتين ثبت نسب منة ، وإن كانت لا تدعي الحبل وأقرت بانقضاء العدة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر ثبت نسب منة وإن جحدته الورثة .
- فإن كان الزوج أقر بالحبل فجاءت بولد لسنتين وشهدت القابلة على ولادتها ثبت نسب منة ، ويرثه .
- ٧ - وإذا خلا بامرأة خلوة صحيحة ثم طلقها طلاقاً بائناً فجاءت بولد ما بينها وبين سنتين منذ أقرت ثبت نسب منة ، فإن جاءت به لأكثر من ذلك لا يثبت نسب منة .
- ٨ - الأيسة طلقها زوجها طلاقاً بائناً فاعتدت بثلاثة أشهر ثم جاءت بولد ما بينها وبين سنتين منذ طلقها ثبت نسب منة .
- ٩ - رجل تزوج امرأة في العدة من طلاق بائن ودخل بها فجاءت بولد لأقل من سنتين بعد الطلاق الأول ، ولأقل من ستة أشهر منذ تزوجها الآخر لا يثبت نسب من الآخر ولا من الأول ، وإن جاءت به لأكثر من سنتين منذ طلقها الأول ولسته أشهر منذ تزوجها الأخير يثبت نسبته من الآخر .

باب نسب ولد الأمة

- رجل باع جارية فولدت في يد المشتري لأقل من ستة أشهر فادعى المشتري نسب منة ثبت نسب منة ، وتصير الجارية أم ولد ، ولو ادعى البائع نسب منة بعد ذلك لا تسمع دعواه . ولو ادعاه البائع أولاً يثبت نسب منة وتصير الجارية أم ولد له ويرد الثمن على المشتري .
- وإن أعتق المشتري الأم دون الولد أو استولدها أو دبرها ثم ادعى البائع النسب ، ثبت نسب منة ، ويلزمه حصة الولد من الثمن .
- وإن ماتت الأم قبل العتق والتدبير والاستيلاد ثم ادعى البائع نسب الولد ثبت نسب منة ويلزمه رد حصة الولد من الثمن عند أبي حنيفة .
- وإن باعها المشتري فولدت لأقل من ستة أشهر منذ باعها الأول فادعى المشتري الثاني نسب منة لا يصدق ولا يثبت نسب منة ، وإن ولدت في يد المشتري الأول يثبت نسب منة ستة أشهر فولدت البنت ابناً فاعتق المشتري الابن ثم إن البائع ادعى نسب البنت ثبت نسب البنت وبطل عتق الابن .

وكذلك لو وَلَدَت ولدين في بطن واحد فأعتق المشتري أحدهما ثم ادعى البائع نسب الثاني يثبت نسبهما منه وبطل العتق.

رجل له جارية حبلت عنده ولم يدع المولى نسب الحمل فولدت ابناً وكبر عنده فزوجه المولى أمة له، فولدت عنده ابناً ثم باع المولى هذا الابن الأسفل وأعتقه المشتري ثم ادعى البائع نسب الولد الأكبر يثبت نسبه منه. فإذا ثبت نسبه منه ظهر أن الثاني ابنه وأنه عتق عليه وثبت نسبه منه وبطل العتق والبيع ويلزمه رد الثمن.

وإن لم يكن ادعى البائع نسب الابن الأول لكن ادعى نسب الابن الثاني لا تُسمع دعواه.

جارية مع ولدها في يد رجل وولدها الآخر في يد رجل آخر، أصغر أو أكبر، أو كانا توأمين فادعاهما المولى بأن ادعى كل واحد منهما أن الولدين منه وأقام البينة ثبت نسبهما ممن كانت الجارية في يده.

جارية في يد رجل مع الولد فادعى رجل أن ذا اليد زوجها منه، وولدت منه، وادعى ذو اليد أن هذه الحارية للمدعي فزوجها مني والولد مني، وأقام البينة ثبت نسبه منهما ويعتق ويتوقف حكم الجارية لا يطأها واحد منهما، فإذا مات أحدهما عتقت الجارية.

فإن قل ذو اليد: تزوجتها بغير إذن مولاها، والولد مني وأقام البينة، وقال المولى: الولد مني وأمه سرّيتي ثبت نسبه من الزوج، وعتق بإقرار المولى والجارية في حكم أم الولد، وعتقت بموت المولى.

باب الاستثناء

بطلان الشرط والاستثناء

خمس أشياء يبطل فيها الشروط والاستثناء جميعاً:

- ١ - رجل باع جارية واستثنى ما في بطنها لم يصح البيع.
- ٢ - ولو قاسم على جوار أو أغنام واستثنى ما في بطنها لم تصح القسمة.
- ٣ - ولو أجر داراً أو أرضاً بجارية واستثنى ما في بطنها لم تصح الإجارة.
- ٤ - ولو صالح في دعوى مال على جارية واستثنى ما في بطنها لم يصح الصلح.

- ٥ - ولو رهن الجارية واستثنى ما في بطنها لم يصح الرهن.

صحة الشرط

خمسة أشياء إذا استثنى ما في بطنها صحَّ الشرط ودخل المستثنى في المستثنى

منه :

- ١ - الصدقة.
- ٢ - والهبة.
- ٣ - والنكاح.
- ٤ - والخلع.
- ٥ - والصلح من دم العمد.

كتاب الشهادات

فرض الشهادة

الشهادة فرض يلزم الشهود أداؤها ولا يسعهم كتمانها عند مطالبة المدعي إلا أن تكون في الحدود فهو مُخْتَرٌ فيها بين السر والإعلان، والسر أفضل.

الشهادة في السرقة

ويشهد في السرقة في المال ويقول: أخذ ولا يقول سرق.

مراتب الشهادة

الشهادة على أربع مراتب:

- ١ - شهادة في الزنا يعتبر فيها أربعة من الرجال ولا يقبل فيها شهادة النساء
 - ٢ - وشهادة في سائر الحدود والقصاص تقبل فيها شهادة الرجلين ولا تقبل فيها شهادة النساء.
 - ٣ - وشهادة في سائر الحقوق والأحكام تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين.
 - ٤ - وشهادة فيما لا يطلع عليه الرجال مثل البكارة والولادة والعيوب المختصة بالنساء تقبل فيها شهادة امرأة واحدة عدلة.
- ولا مدعي ذلك كله من العدانة ولفظة الشهادة، وإن لم يذكر الشاهد لفظ الشهادة وقال أعلم أو أتيقن لم تُقبل شهادته.

شهادة الواحد

- خمسة أشياء تُقبل فيها شهادة رجل واحد بعد التأني والتفحص:
- ١ - رؤية هلال شهر رمضان.

- ٢ - وإفلاس المعبوس، تُقبَل شهادة رجل واحد ويخلى سبيله.
- ٣ - والمترجم عن الخصم إذا لم يعرف القاضي لسانه.
- ٤ - والمزكي.
- ٥ - وعلى الموت إذا شهد رجل عند رجلين على موت رجل وسعهما أن يشهد على موته.

وقال محمد رحمه الله: المزكي والمترجم لا يكون أقل من اثنين.

الشهادة بالشُّهرة والاستفاضة

خمسة أشياء تسمع الشهادة فيها بالشُّهرة والاستفاضة:

- ١ - ولاية الحاكم.
- ٢ - والسب.
- ٣ - والنكاح.
- ٤ - والموت.
- ٥ - والولاء.

قبول الشهادة بعد ردها

أربعة نفر إذا ردّ القاضي شهادة واحد منهم ثم أعادها تُقبَل:

- ١ - عبد شهد فرّدت شهادته ثم أعادها بعد العتق.
- ٢ - رصي شهد فرّدت شهادته ثم أعادها بعد اللوغ.
- ٣ - وكافر شهد فرّدت شهادته ثم أعادها بعد الإسلام.
- ٤ - والأعمى شهد فرد ثم أعادها بعد البصر.

الشهادة على الشهادة

أجمع أصحابنا جميعاً أنها مقبولة في كل حق يثبت في المال أو النفس وما لا يسقط بالشُّبهة من الحقوق.

ما لا تُقبَل فيه الشهادة على الشهادة

سنة أشياء لا تُقبَل فيها الشهادة على الشهادة.

- ١ - حدّ القذف.
- ٢ - وحدّ شرب الخمر.

٣ - ثم كتاب القاضي إلى القاضي .

٤ - وحدّ الزنا .

٥ - والسرقة .

٦ - والقصاص .

صفة الأشهاد

وصفة الأشهاد أن يقول شاهد الأصل لشاهد الفرع :

أشهد على شهادتي أن فلان ابن فلان أقرّ عندي بكذا . وأشهدني على نفسه .
وإن لم يقل أشهدنا على نفسه جاز .

ويقول شاهد الفرع عند الأداء :

إن فلان ابن فلان أشهدني على شهادته أنه شهد أن فلان ابن فلان أقرّ عنده
بكذا وقال لي أشهد على شهادتي بذلك .

تعديل شهود الفرع

ويجوز تعديل شهود الفرع ، شهود الأصل .

إنكار شهود الأصل

وإن أنكر شهود الأصل الشهادة لا تقبل شهادة شهود الفرع .

شروط قبول الشهادة على الشهادة

والشهادة على الشهادة تُقبل بثلاثة شرائط :

١ - أن يموت شاهد الأصل .

٢ - أو يغيب مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً .

٣ - أو يمرض مرضاً لا يستطيع معه حضور مجلس الحكم .

الاستثناء من أن الأصل الحرية

الناس أحرار إلا في أربعة أشياء يلزم فيها إثبات الحرية :

١ - إذا قال المدعى عليه : الشهود عبيد .

٢ - أو قال القاذف : كان المقذوف عبداً .

٣ - أو قالت العاقلة : كان المقتول عبداً لا يلزمها الذية .

٤ - أو قال الجاني : المجروح عبد فلا قصاص عليّ .

فالقول قوله، ويكلف المدعي إحضار البيّنة على حريته، ولا يمكنه التمسك بأن الأصل في الإنسان الحرية.

مَنْ لَا تُقْبَلُ شهادته للثّمة

اثني عشر نفرًا لا تُقْبَلُ شهادتهم للثّمة:

- ١ - شهادة الوالد لولده.
- ٢ - وشهادة الولد لوأله.
- ٣ - وشهادة الجدّ لناقلته.
- ٤ - وشهادة النافلة لجدّه.
- ٥ - وشهادة الأجير لأستاذه.
- ٦ - وشهادة الأستاذ لأجيره.
- ٧ - وشهادة الشريك لشريكه فيما يشتركان فيه.
- ٨ - وشهادة أحد الزوجين لصاحبه.
- ٩ - ١١ - وشهادة المولى لعبده ومكاتبه ومديره وأُم ولده.
- ١٢ - وشهادة الجار بها مغمًا والدافع بها مفرمًا.

مَنْ لَا تُقْبَلُ شهادته لنقص فيه

أربعة وعشرون نفرًا لا تُقْبَلُ شهادتهم لنقص فيهم:

- ١ - الصبي.
- ٢ - والمجنون.
- ٣ - والمعتوه.
- ٤ - والمحدود في القذف.
- ٥ - والأخرس.
- ٦ - ومعلن الفسق.
- ٧ - وشارب الخمر من غير تأويل.
- ٨ - والمحنث.
- ٩ - والناتحة.
- ١٠ - والمغنية.
- ١١ - والمدمن الشرب على اللهو.

- ١٢ - ولاعب الطيور.
- ١٣ - وَمَنْ يَغْنِي لِلنَّاسِ.
- ١٤ - وَمَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً يَتَعَلَّقُ بِهَا الْحَدُّ.
- ١٥ - وَمَنْ يَدْخُلُ الْحَمَامَ بِغَيْرِ الْإِزَارِ.
- ١٦ - وَأَكَلَ الرُّبَا.
- ١٧ - ١٨ - ولاعب النرد والشطرنج.
- ١٩ - وَمَنْ يَبُولُ عَلَى الطَّرِيقِ.
- ٢٠ - وَمَنْ يُظْهِرُ سَبَّ السَّلَفِ.
- ٢١ - وَالْحَرْبِيُّ عَلَى الذَّمِّ.
- ٢٢ - وَالْأَعْمَى سِوَاهُ بَعْدَ التَّحَمُّلِ أَوْ قَبْلَهُ.
- ٢٣ - وَالْخَثَى الْمَشْكُلِ.
- ٢٤ - وَالْمُسْتَحْلِلُ لَشَهَادَةِ الزُّورِ.

مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ مَعَ النِّقْصِ وَالتَّهْمَةِ

سبعة عشر نفرًا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ مَعَ النِّقْصِ وَالتَّهْمَةِ:

- ١ - شهادة أهل الذمة بعضهم لبعض وإن اختلفت مللهم.
- ٢ - وشهادة أهل الأهواء أو البدعة.
- ٣ - والخطائية^(١) وهم قوم من الروافض.
- ٤ - وشهادة الأقلف.
- ٥ - والخصي.
- ٦ - وولد الرفا.
- ٧ - والخثى.
- ٨ - وشهادة مَنْ يَجْتَنِبُ الْكِبَائِرَ وَإِنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةٍ لَمْ يَدَاوِمَ عَلَيْهَا.

(١) الخطائية: فرقة من غلاة الشيعة أصحاب أبي خطاب الأسدي، وهو نسب نفسه إلى أبي عبد الله جعفر الصادق. وقالوا: الأئمة أنبياء وأبو الخطاب نبي، وزعموا أن الأنبياء فرضوا على الناس طاعة أبي الخطاب، بل زادوا على ذلك وقالوا الأئمة آلهة. والحستان ابن الله وجعفر الصادق إله، لكن أبا الخطاب أفضل منه ومن علي. وهؤلاء يستحلون شهادة الزور لموافقيهم على مخالفتهم. وقالوا: الإمام بعد قتل أبي الخطاب معمر، وقالوا: الجنة نعيم الدنيا والآخرة، والدنيا لا تفنى. واستباحوا المحرمات وتركوا الفرائض، وقالوا: إن كل مؤمن يُوْحَى إِلَيْهِ. (كشاف مصطلحات الفنون ١/ ٧٥١ - ٧٥٢).

- ٩ - وشهادة العدو على عدوه.
- ١٠ - وشهادة الصديق لصديقه.
- ١١ - ١٢ - وشهادة الأخ لأخيه ولعمه.
- ١٣ - ١٤ - وشهادة الرجل لابنه وأبيه ولأمه من الرضاع.
- ١٥ - والمحدود في الزنا بعد ما تاب.
- ١٦ - والمحدود في الخمر بعدما تاب.
- ١٧ - أو شهد أحدهما بالبيع والهبة والرهن والصلح والخلع والطلاق والعناق، والآخر شهد على الإقرار به واختلفا في الرمان والمكان في هذه العقود تقبل إلا في موضعين:

- أ - في النكاح إذا اختلفا في مكان العقد وزمانه لا تقبل شهادتهما.
- ب - وفي القتل إذا اختلفا في مكان القتل والزمان لا تقبل شهادتهما.

الشهادة على الإقرار

أربعة أشياء يجوز للرجل أن يشهد بها إذا سمع إقراره وإن لم يشهد على ذلك:

- ١ - البيع.
- ٢ - والإقرار.
- ٣ - والقتل.
- ٤ - وحكم الحاكم.

ما لا يجوز له أن يشهد عليه

ثلاثة أشياء لا يجوز أن يشهد فيها على ذلك:

- ١ - إذا سمع حاكمًا يُشهد رجلًا على حادثة.
- ٢ - أو سمع شاهدًا يُشهد رجلًا على شهادته.
- ٣ - أو رأى خطه في صكٍّ لم يحلَّ له أن يشهد ما لم يذكر الشهادة.

الشهادة على جرح الشاهد

قال أبو حنيفة: لا تُقبل الشهادة على جرح الشاهد إلا أن يشهدوا على إقرار الشاهد أنه شريكه أو وكيله في شيء خاصمه فيه أو هو محدود في القذف أو عبداً، وأما إذا وجد الشهود عبيداً أو محدودين في قذف أو فسقة فعلى المحكوم له رد المال ولا ضمان عليهما.

الأحوال التي لا ضمان على الشهود بالرجوع فيها

خمسة مواضع لا ضمان على الشهود بالرجوع عن الشهادة فيها:

- ١ - في الشفعة.
- ٢ - والكفالة بالنفس.
- ٣ - وفي العفو في قتل العمد.
- ٤ - والطلاق بعد الدخول.
- ٥ - وتكذيب شهود الأصل لشهود الفرع بأن قالوا: لم نشهدهم على شهادتنا.

شروط جواز تحمّل الشهادة

أربعة أشياء شرط في جواز تحمّل الشهادة:

- ١ - أن يعرف المُقَرَّر بعينه واسمه ونسبه وعقله وبلوغه ورشده.
- ٢ - وعلمه بما أقرّ به طائفاً.
- ٣ - وعلمه بما يجب عليه شهادته.
- ٤ - وأن لا يكون جاهلاً بمعنى الشهادة له، وعليه أن يقرّ بها عليه الكتاب من أوله إلى آخره وإن كان عجمياً لم يتحمّل، حتى يفسّر له.

باب المقادير

ما دار على يوم واحد

ثلاثة مقادير تدوم على يوم واحد وهي:

- ١ - نفقة المضارب إذا تضرب في بلدة وهي كبيرة إن أمكنه الرجوع إلى منزله في يومه، فنفقته في مال نفسه وإن لم يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه أو خرج إلى السواد يومًا، فنفقته في مال المضاربة.
- ٢ - والمطلقة البائنة خرجت بولدها إلى موضع يقدر الزوج أن يزور ولده في يومه لها ذلك، وإن خرجت إلى موضع لم يقدر الزوج أن يزوره في يومه لم يجز.
- ٣ - وحواز المسح على الخُفَّين مقدر بيوم وليلة للمقيم.

ما دار على ثلاثة أيام من الأحكام

تسعة عشر حكمًا تدور على ثلاثة أيام:

- ١ - شرط الخيار في العقود.
- ٢ - والقصر .
- ٣ - والإفطار في السفر.
- ٤ - والمسح على الخُفَّين في السفر.
- ٥ - وأقلّ الحيض .
- ٦ - وتأجيل الشفيع في الثمن.
- ٧ - وجواز الصلاة على القبر .
- ٨ - وتأجيل المرتد في قبول الإسلام.
- ٩ - وتأجيل إحصار المدعي البيئة إذا قال إن لي بيئة حاضرة.
- ١٠ - وأخذ الكفيل من المدعي عليه.

١١ - ومنع الزوج عن زوجته إذا ادعت الزوجة الطلاق وقالت إن لي بيئة حاضرة.

١٢ - وإذا أحضرت شاهداً واحداً وقالت إن لي شاهداً آخر.

١٣ - وجوب الجعل مقدّر بإعادته من مسيرة ثلاثة أيام.

١٤ - وصوم كفارة اليمين ثلاثة أيام.

١٦ - واستبقاء قاطع الطريق على الصلب مقدّر بثلاثة أيام.

١٧ - وأيام التشريق.

١٨ - وجواز التضحية في ثلاثة أيام.

١٩ - وصوم المتعة في الحج ثلاثة أيام.

خمسة أشياء تقدّر بثلاثة أشياء

خمسة أشياء تقدّر بثلاثة أشياء:

١ - ٢ - المسح على الخُفَّين مقدّر بثلاث أصابع من أصابع اليد فوق الخُفّ مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل.

٣ - والمسح على الرأس مُقدّر بثلاث أصابع اليد.

٤ - والطلاق مُقدّر بثلاث.

٥ - وحكم القاضي بالتكول مُقدّر بثلاث عرضات.

أحكام تدور على خمسة عشر يوماً

حكمان يدوران على خمسة عشر يوماً:

١ - توطين المسافر نفسه على الإقامة.

٢ - وأقلّ الظهر خمسة عشر يوماً.

ما دار على سنتين

حكمان يدوران على سنتين:

١ - مدة أكثر الحبل.

٢ - ومدة الرضاع في قول أبي يوسف.

ما دار على ستة أشهر

أربعة أشياء تدور على ستة أشهر:

١ - الحين.

- ٢ - والزمان .
- ٣ - والدهر .
- ٤ - وأقلّ الجبل .

مقدار عشرة دراهم

أربعة أشياء مقدّرة بعشرة دراهم :

- ١ - أقلّ المهر .
- ٢ - ونصاب السرقة .
- ٣ - ونقصان دية العبد عن دية الحر .
- ٤ - ولزوم المال بالإقرار بدراهم كثيرة .

درهم واحد

حكمان ينوران على درهم واحد :

- ١ - إذا قطع يد عبد فصولح منه على عشرة آلاف درهم ينقص منه أحد عشر درهماً ، فالدرهم الواحد للتمييز بين قيمة النفس وقيمة اليد لأن في قيمة النفس تنقص عشرة وتنقص في اليد أحد عشرة .
- ٢ - والجعل إذا كانت قيمة العبد أربعين درهماً يلزم الجعل تسعة وثلاثون درهماً تنقص قيمة درهم واحد في قول أبي حنيفة رحمه الله .

كتاب أدب القاضي

شرائط القاضي

القاضي يصلح للقضاء متى اجتمع فيه ثمانية أشياء:

- ١ - الموثوق به في عقله .
- ٢ - ودينه .
- ٣ - وعفافه .
- ٤ - وصلاحه .
- ٥ - وعمله .
- ٦ - ومعرفته بالسنة والآثار .
- ٧ - والتأويل .
- ٨ - وسيرة من مضى قبله من القضاء .

مَن لا يصلح للقضاء

ولا يصلح للقضاء مَن لا تُقبَل شهادته مثل العبد والأعمى والمحدود في
الْقُدْرَةِ .

المرأة ومنصب القضاء

أما المرأة فتصلح للقضاء في الأموال دون الحدود والدماء .

أهل الذمة والقضاء

ولا يجوز قضاء أهل الذمة على المسلمين .

الاستخلاف على القضاء

ولا يستخلف القاضي غيره إلا بإذن الإمام وتفويضه له ذلك .

كاتب الحاكم

خمسة نفر لا يجوز أن يكون واحد منهم كاتب الحاكم:

- ١ - الصبي.
 - ٢ - والعبد.
 - ٣ - والمكاتب.
 - ٤ - والنمي.
 - ٥ - والمحدود في القذف.
- وشروط حواراه أن يكون عفيفاً مقبول القول والشهادة.

كتاب القاضي إلى القاضي

ويجوز كتاب القاضي إلى القاضي في المصرين، أو من قاضي مصر إلى قاضي رستاق.

ولا يجوز من قاضي رستاق إلى قاضي مصر.

أحوال يُكره فيها تنفيذ الحكم

ويُكره تنفيذ الحكم في عشرة أحوال:

- ١ - في حال الغضب.
- ٢ - والجوع والمطش.
- ٣ - والحابس.
- ٤ - والحافن.
- ٥ - والراكب.
- ٦ - والماشي.
- ٧ - والناعس.
- ٨ - والمرض.
- ٩ - والرجع.
- ١٠ - والرجع.

ويقضي في حال يكون أجمع لذهنه وعقله وفهمه.

ويحضر جماعة من أهل الفقه مجلسه إن كان لا يدخله حشمة بحضورهم.

ما يُباح للقاضي فعله

أربعة أشياء يجوز للقاضي فعلها:

- ١ - الفتوى في المعاملات.
- ٢ - وعيادة المريض.
- ٣ - وحضور الجنازة.
- ٤ - وإجابة الدعوة العامة.

ما لا يجوز للقاضي فعله

أحد عشر شيئاً لا يجوز للقاضي فعله:

- ١ - الخلوة مع أحد الخصمين.
- ٢ - والإشارة إليه.
- ٣ - والتلقين له.
- ٤ - وإجابة الدعوة الخاصة.
- ٥ - وقبول الهدية من غير ذي رحم محرم ومن غير من كان اعتاده قبله.
- ٦ - والفتوى في الأحكام لأهل بلده.
- ٧ - والبيع والشراء في مجلس القضاء.
- ٨ - وأن لا ينقض قضاء من تقدمه إذا كان مما يسوغ فيه الاجتهاد، ويختلف فيه الفقهاء، مثل القضاء بشاهد ويمين، وجواز نكاح ابنته من الزنا.
- ٩ - ولا يقضي بعلمه في الحدود إلا في حدّ القذف.
- ١٠ - ويقضي بعلمه في الأموال والقصاص وما هو من حق العباد إذا علمه حال قضائه في قول أبي حنيفة رحمه الله.
- ١١ - ولا يقضي بما يجد في صحيفته من شهادة شهود لا يحفظ أنهم شهدوا عنده في قول أبي حنيفة، وقيل يقضي به إذا كانت تحت يده وختمه.

من لا ينفذ قضاؤه لهم

سنة نفر لا ينفذ القضاء لهم إن قضى لهم:

- ١ - لنفسه.
- ٢ - ولولده.
- ٣ - ولأبويه وأجداده وإن علو.

٤ - ولأولاد أولاده وإن سفلوا.

٥ - ولزوجته.

٦ - ولزوجها.

مَنْ لَا يَسْأَلُ عَنْ عِدَالَتِهِمْ

أربعة من الشهود لا يسأل القاضي عن عدالتهم:

١ - شاهدي الطينة، وهو أن يلتبس من القاضي الطابع بالكسر والفتح الخاتم، فيدفع إليه خاتمه فيردّه المطلوب فيدعي صاحب الحق عليه برّد الخاتم فينكر فيشهد عند القاضي شاهدان يسمع منهما ولا يسأل عن عدالتهما.

٢ - وشاهدي العدوى، وهو أن يدعي المدّعي حقّ على غائب عن المصر وانتمس من القاضي أن يكتب إلى السلطان بإحضاره فلا يجيبه حتى يشهد شاهدان عليه بذلك الحق فيسمع القاضي شهادتهما، ولا يسأل عن عدالتهما.

٣ - وشاهد الغريب إذا رفعت الرّقاع التي يدعون بها بدأ بالغرباء فإذا تقدم إليه غريب يسأل مَنْ يعلم أنه غريب فإذا شهد شاهدان يسمع القاضي ولا يسأل عن عدالتهما.

٤ - وشاهدا تعديل العلانية: إن الشهود حضروا عند القاضي وعدلوا عنده خفية فيقول القاضي: هؤلاء عدلوا فيما يقولون فإذا عدلوهم علانية لم يسأل عن عدالة الذين عدلوهم.

مَنْ لِلْقَاضِي تَحْلِيفُهُمْ مِنْ غَيْرِ سُؤَالِ الْمَدْعَى

خمسة نفر يحوز للقاضي تحليفهم من غير أن يسأل المدّعي تحليفهم:

١ - الشفيع إذا طلب الشفاعة بحلفه القاضي بالله ما سلمت الشفاعة ثم يقضي له بها.

٢ - والمشتري إذا ردّ المبيع بالعيب يحلفه القاضي بالله ما رضيت بالعيب ثم يقضي له بالرد.

٣ - رجل ادّعى ديناً في الثّرّة يحلفه القاضي بالله ما قبضه ثم يقضي له به.

٤ - رجل اشترى جارية وثبت عند القاضي لها زوج يحلفه بالله ما علمت أن لها زوجاً مات أو طلق من غير أن يسأل البائع ثم يقضي له بالرد.

٥ - ووديعه الغائب في يد رجل إذا طلست امرأة الغائب النفقة فيها يحلفها القاضي بالله ما قبضت النفقة ثم يقضي لها بها.

باب في تنفيذ القضاء وعدمه

أحد عشر موضعًا يلزم القاضي تنفيذ قضاء قاضٍ كان قبله:

- ١ - رجل وطأ أم امرأته أو بنتها فرفع الأمر إلى القاضي الشافعي المذهب فلم يرَ تحريمًا ففُضِيَ بالحل فللقاضي الحنفي أن ينفذ قضاؤه.
- ٢ - وكذلك في العتق قبل الملك.
- ٣ - وكذلك في بيع المدبر.
- ٤ - وكذلك في الطلاق المكتئ بالرجعي.
- ٥ - وكذلك في طلاق المُكْرَه بعد الوقوع.
- ٦ - وكذلك في جواز السلم في الحيوانات.
- ٧ - وكذلك في رد المنكوحه بالعيب.
- ٨ - وكذلك في متعة النساء.
- ٩ - وكذلك في قضاء شاهد ويمين.
- ١٠ - وكذلك إذا قضى بالحل في الطلاق قبل الكاح فللقاضي الحنفي أن ينفذ قضاؤه.

١١ - وكذلك في القضاء بشهادة أهل الذمة على أهل الإسلام.

إبطال حكم القاضي الأول

ثمانية مواضع يلزم القاضي فيها إبطال حكم القاضي الأول:

- ١ - عبد بين شريكين أعتق أحدهما، ففُضِيَ قاضٍ ببيع نصفه فللقاضي الحنفي أن يبطل البيع.
- ٢ - وكذلك رجل له حق قبل إنسان فتركه سنين ولم يطلبه فأبطله قاضٍ بتأخير طلبه، فللقاضي الثاني أن يبطل قضاءه.
- ٣ - وكذلك امرأة عتقت عن دم العمد فأبطل قاضٍ عقوبتها وقضى بالقود لورثته من الرجال وقال: لا عقو للنساء، فللثاني أن يبطل قضاءه.
- ٤ - وكذلك امرأة أقرت بالدين وأوصت بوصايا وأعتقت عبدها بغير رضا زوجها فأبطل قاضٍ ذلك فللثاني أن يبطل قضاءه.
- ٥ - امرأة قبضت صداقها وتجهزت ثم طلقها زوجها قبل الدخول بها ففُضِيَ قاضٍ بنصف الجهاز للزوج فللثاني أن يبطل قضاءه.

- ٦ - وقضى قاضٍ بشهادة شاهد شهد على خلط أبيه، أو ببطلان المهر من غير بيّنة ولا إقرار، فللثاني أن يبطل قضاءه.
- ٧ - وقاضٍ قضى بعدم التأجيل في العنين فللثاني أن يبطل قضاءه.
- ٨ - وقاضٍ قضى بإبطال ما زاد الزوج في مهرها بعد الدخول فللثاني أن يبطل قضاءه.

خطأ القاضي

وما يظهر من خطأ القاضي ينظر:

إن كان في القصاص فالضمان على من حكم له بالدية، وإن كان في المال يسترد منه، وإن كان في الحدود فضمانه على بيت المال رجماً كان أو جلدًا في قول أبي يوسف ومحمد.

وقال أبو حنيفة: ما كان من أرش الصرب الذي هو حق الله كالقذف والزنا وشرب الخمر لا شيء عليه إن قضى بالرجم بشهادة رجلين فضمانه في ماله، وإن كان قضاؤه بالرجم بإقرار واحد لا شيء عليه.

كتاب الإكراه

حكم الإكراه ثابت إذا كان الإكراه من جهة السلطان، أو من جهة اللص إذا كان يقدر على إيقاع ما يوعده به من قتل أو تلف عضو من أعضائه، أو بأمر يحاف منه تلقى نفسه أو ذهاب عضو من أعضائه.

وإن كان الإكراه بحبس أو بضرب أو قيد لا يثبت حكمه.

فإن فعله يستقر حكمه من القصاص إن كان قتلاً ومن الضمان إن كان إتلاف مال، وإن كان الإكراه بالقيد والحبس في البيع والشراء والإجارة والأقارير يثبت حكمه حتى يصحّ.

ما يصحّ مع الإكراه

سبعة عشر شيئاً تصحّ مع الإكراه:

١ - إذا أكره رجلاً بقتل.

٢ - أو تلف عضو من أعضائه.

٣ - أو بأمر يخاف منه تلف نفسه.

٤ - أو ذهاب عضو من أعضائه.

٥ - أن يطلق امرأته.

٦ - أو يتزوج امرأة.

٧ - أو على أن يراجعها.

٨ - أو يحلف بطلاق.

٩ - أو بعثاق.

١٠ - أو ظهار.

١١ - أو إيلاء.

١٢ - أو عتق عبد.

- ١٣ - أو على إيجاب حج على نفسه .
- ١٤ - أو على إيجاب صدقة على نفسه .
- ١٥ - أو على عفو من دم عمد وجب له .
- ١٦ - أو أكره امرأة على قبول طلاق على مال .
- ١٧ - أو أكره نصرانيًا على الإسلام ففعل ذلك جاز .
- ويرجع المكروه (بافتح) على المكروه (بالكسر) في الطلاق قبل الدخول بنصف المهر أو متعة ما لزم على الزوج ويرجع في العتق بقيمة العبد .
- والولاء للمولى دون المكروه (بالكسر) .
- ولا ضمان على المكروه (بالكسر) في العفو ولا في النكاح، سواء كان الزوج هو المكروه أو المرأة وفي قبول الطلاق، على مال يقع الطلاق رجعيًا ولا يلزمها المال، والنصراني لو رجع عنه لا يقتل ويجبر على الإسلام، وإذا أكره القاتل على قبول الصلح من دم العمد على مال فقبل لم يلزمه المال ويبطل القصاص، وكذلك التدبير والاستيلاء والرضاع والمين والنذر مع الإكراه .
- ومن أكرهه السلطان على معصية نحو الكفر والقتل وأخذ المال، وشتم النبي صلوات الله عليه فلم يفعل حتى قتل كان مأجورًا إلا في شيء واحد وهو الإكراه على ما يُباح عند الضرورة، نحو أكل الميتة ولحم الخنزير وغيره فلم يفعل حتى قتل كان آثمًا .
- ولو أكره على شتم النبي محمد ﷺ فخطر بباله محمد النصراني فشتم عنى به ذلك النصراني لم يكفر، فإن ترك ما خطر بباله فشتم النبي ﷺ كفر والعياذ بالله تعالى .

ما لا يرجع بضمانه على المكروه

- ثلاثة أشياء لا يرجع بضمانها على المكروه:
- ١ - إذا أكره على تزويج امرأة حلف بطلاقها .
- ٢ - أو أكره على شراء من يعتق عليه وقبضه .
- ٣ - أو أكرهه على شراء عبد قد حلف أن يعتقه إن ملكه فاشتراه وقبضه عتق عليه ولزمته القيمة ولم يرجع على المكروه .

ما ينفذ مع الإكراه من العقود المالية

تسعة أشياء من العقود المالية تنفذ مع الإكراه:

- ١ - إذا أكرهه على هبة نصف الدار فوهب الدار كلها حازت الهبة.
- ٢ - ولو أكرهه على هبة الدار فوهبها بشرط العوض أو باعها أو تصدق بها عليه.
- ٣ - ولو أكره على البيع ولم يكره على التسليم فباع وسلم جاز البيع ولم يضمن المكره.
- ٤ - ولو أكره على أن يطلق امرأته طليقة واحدة فطلقها ثلاثاً وقعن ولا يضمن الكره.
- ٥ - ولو أكره على أن يودع ماله عند فلان فأودعه فهلك عنده فالمودع بالخيار إن شاء ضمن المودع وإن شاء ضمن المكره.
- ٦ - ولو أكره عبد لرجل على أن يقبل تدبيره من مولاه، على مال يغرم له فالعبد مدبر لذلك الرجل ويغرم قيمته لصاحبه.
- ٧ - وإن كان مكان العبد جارية حلّ لذلك الرجل وطنها لأنها قد دخلت في ملكه.
- ٨ - وإن أمر العبد رجلاً حتى أكره مولاه على التدبير ففعل فالمولى بالخيار: إن شاء ضمن الأمر نقصان التدبير، وضمن له الرجل قيمته مدبراً وإن شاء ضمن الأمر قيمته قبل التدبير.
- ٩ - ولو أكرهه السلطان حتى قال: كل مملوك أملكه فيما يستقبل فهو حرّ، فملك مملوكاً عتق ولا يضمن المكره شيئاً إلا في شيء واحد، وهو أن يملكه بالميراث لأنه دخل في ملكه حكماً لا صنع له فيه فلا يمكنه الامتناع منه، وهناك دخل في ملكه بصعده ووقت العتق يمكن الامتناع عنه إن شاء ملك وإن شاء لم يملك.

ما لا يصحّ مع الإكراه

خمسة أشياء لا تصحّ مع الإكراه:

- ١ - البيع.
- ٢ - والشراء.
- ٣ - والهبة.
- ٤ - والإجارة.
- ٥ - والإقرار.

كتاب الخنثى^(١)

تعريف

الخنثى مولود له ذكر وفرج.

متى يحكم بأنه رجل

ويحكم بأنه رجل ب ستة أشياء:

- ١ - ٣ - بالجماع بالذكر مع الإنزال والإحبال.
- ٤ - ٥ - والبول من الذكر، وبداية البول من الذكر والأكثر منه في قولهما وعند أبي حنيفة لا عبرة للكثرة.
- ٦ - وبخروج اللحية.

متى يحكم بأنه امرأة

ويحكم بأنه امرأة ب ستة أشياء:

- ١ - بالحيض.
- ٢ - والثنيين كثنبي المرأة.
- ٣ - ونزول اللبن منهما.
- ٤ - والجماع في الفرج.
- ٥ - والبول من الفرج.
- ٦ - والحل.

(١) الخنثى ' شرعاً: مولود له آلة المرأة والرجل، أي ذو فرج وذكر. وبعبارة أخرى ذو مرجين، إذ الفرج شامل لهما، فإن بلغ الخنثى من حيث السن ولم تظهر منه علامة الذكورة ولا علامة الأنوثة فيسمى خنثى مشكلاً، (كتشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٧٦٥ - ٧٦٦).

الخنثى المشكل

وإن لم يظهر شيء من هذه العلامات فهو خنثى مشكل وأحكامه أحكام النساء :
يقوم في صلاة الجمعة بين صف الرجال والنساء وتبتاع له أمة تختنه إن كان له مال، وإن لم يكن له مال ابتاع الإمام عن المال جارية فإذا خنته باعها.

ميراث الخنثى

وإن مات أبوه وترك ابناً وولداً خنثى فللابن سهمان وللخنثى سهم واحد عند أبي حنيفة.

وقال الشعبي: للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى، وفسر أبو يوسف قوله بتفسيرين:

- ١ - أحدهما كأنه ابن من وجه و بنت من وجه فيجعل له ثلاثة أرباع نصيب الابن فيجعل الميراث على سبعة أسهم للابن أربعة أسهم وللخنثى ثلاثة أسهم.
- ٢ - والتفسير الآخر: إنه يجعل الميراث اثني عشر سبعة للابن وخمسة للخنثى.

كتاب المفقود

نصب القيم

رجل غاب ولم يعرف له موضع ولا يعلم أنه حي أم ميت، نصب القاضي من يحفظ ماله ويحرم عليه.

ما يؤخذ من مال المفقود

ويؤخذ من ماله خمسة أشياء:

- ١ - نفقة زوجته.
 - ٢ - والأصغر من ولده.
 - ٣ - والأكابر من أولاده الزمى.
 - ٤ - وأبويه إن كانا محتاجين.
 - ٥ - واستيفاء حقوقه.
- والمفقود أحكامه أحكام الأحياء ويُقضى في ماله.

خمس أشياء

وخمس أشياء:

- ١ - ارتداده بعد الإسلام مع اللحق بدار الحرب.
 - ٢ - وحكم الحاكم بتبذ العهد.
 - ٣ - وحلول نجمين عليه إن كان مكاتب عبي الاختلاف.
 - ٤ - وحرره إن كان مآدونا.
 - ٥ - وانقضاء مدة لا يعيش آدمي مثلها وهو مائة وعشرون سنة من يوم ولد.
- ففي هذه الأشياء كلها إذا علم منه كان حكمه حكم الموتى من جواز تزوج نسائه وعتق مديبره وأمهات أولاده وحلول دينه وقسمة ماله لورثته ولم يرث أحد ماله إن مات في حال فقده.

كتاب الأشربة

الأشربة المحرمة

الأشربة المحرمة أربعة:

- ١ - الخمر وهو عصير العنب إذا غلا واشتد وقذف بالزبد.
- ٢ - والعصير إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثيه.
- ٣ - ونقيع الزبيب والتمر إذا اشتد.
- ٤ - ونبذ التمر والزبيب إذا طبخ كل واحد منهما أدنى طبخة حلال، وإذا اشتد إذا شرب منه ما يخلب في ظنه أنه لا يسكره من غير لهو ولا طرب. ولا بأس بالخليطين.

الأنبذة الحلال

أربعة من الأنبذة حلال:

- ١ - نبيذ العسل.
 - ٢ - ٤ - ونبذ الحطة والشعير والذرة وإن لم يطبخ.
- وعصير العنب إذا طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وإن اشتد وإذا طبخ العصير أدنى طبخة فهو حلال.
- وإذا غلا واشتد وقذف بالزبد حرم شربه ولا يحدّ شاربُه ما لم يسكر ولا يفسق شاربُه، ولا يكفر مستحلّه، ويجوز بيعه عند أبي حنيفة رحمه الله.
- ويحلّ شربه للتداوي والاستمراء للطعام ما لم يسكر.
- والمسكر منه حرام.
- وأما شربه للهو والطرب فهو حرام في قول أبي حنيفة رحمه الله، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يكره شربه ولا يحرم، وشربه بغير اللهو والطرب حلال.

وإن كان طبخ ولم يذهب ثلثاه لم يحل شربه إجماعاً.
ونبيذ الزبيب إذا طبخ أدنى طبخة ثم غلى واشتد.
ولا بأس بالانتباز في الدباء^(١) والحنتم^(٢) والمزفت^(٣) والنفير^(٤).

(١) الدباء: الفرع على وزن المكء وأحدثه دباءة وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه نهى عن الدباء والحنتم والنفير وهي أوعية كانوا يتبنون فيها وضربت فكان النبيذ فيها يتلبي سريماً ويُسكّر، فيها هم عن الانتباز فيها، ثم رخص ﷺ في الانتباز فيها بشرط أن يشربوا ما فيها وهو غير مسكر وتحريم الانتباز في هذه الظروف كان في صدر الإسلام، ثم نسخ وهو المذهب، وذهب مالك وأحمد إلى بقاء التحريم. (لسان العرب).

(٢) الحنتم: في اللغة الجرة المخفراء. (مختار الصحاح).

(٣) المزفت: المطلي بالزفت من الجرار. ويقال لبعض أوعية الخمر المزفت وهو المقير.

(٤) النفير: أصل حشة ينثر فينبذ فيه فيشتد نبيذه. (القاموس المحيط).

كتاب الفرائض

العصبات

العصبات خمس عشرة:

- ١ - الأب.
- ٢ - والجَدُّ أبو الأب وإن علا.
- ٣ - والابن.
- ٤ - وابن الابن وإن سفل.
- ٥ - والأخ من الأب والأم.
- ٦ - والأخ لأب.
- ٧ - وابن الأخ من الأب والأم.
- ٨ - وابن الأخ من الأب.
- ٩ - والعم من الأب والأم.
- ١٠ - والعم لأب.
- ١١ - وابن العم لأب وأم.
- ١٢ - وابن العم من الأب.
- ١٣ - وعم الأب من الأب والأم.
- ١٤ - وعم الأب من الأب.
- ١٥ - ومولى العتاقة.

أما الرجال فهم

- ١ - الأب (مع الولد وإن سفل $\frac{1}{2}$ ، وجميع المال إذا لم يكن معه أحد يحجبه).
- ٢ - والجَدُّ.

- ٣ - والأخ من الأم (للوحد $\frac{1}{2}$ وللأثنين فصاعدًا $\frac{1}{2}$).
 ٤ - والزوج ($\frac{1}{2}$ بدون ولد و $\frac{1}{4}$ مع الولد).

أما النساء فهنّ

- ١ - البنت (الواحدة $\frac{1}{2}$ والبنتان فصاعدًا $\frac{1}{2}$).
 ٢ - بنت الابن (مع ابنة الصلب $\frac{1}{2}$ تكملة للثنتين).
 ٣ - الأخت لأب وأم (للواحدة $\frac{1}{2}$ وللأختين فصاعدًا $\frac{2}{3}$).
 ٤ - والأخت لأب (مع الأخت لأب وأم $\frac{1}{2}$ تكملة للثنتين).
 ٥ - والأخت لأم.
 ٦ - والجنّة ($\frac{1}{2}$).
 ٧ - والزوجة ($\frac{1}{2}$ بدون ولد أو $\frac{1}{8}$ مع الولد).
 ٨ - الأم ($\frac{1}{2}$ بدون ولد أو ولد أو اثنين من الإخوة أو الأخوات و $\frac{1}{4}$ مع مثل ذلك).

أصحاب الفرائض

وأصحاب الفرائض اثني عشرة:

- ١ - أربعة من الرجال.
 ٢ - ثمانية من النساء.

مَنْ تَرِثُ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ

ثلاث من النساء يرثن من الأجنبى:

- ١ - المرأة المتلاعبة ترث من ولدها الذي لاعنت به.
 ٢ - والملتقط يرث من اللقيط إذا ادّعاء.
 ٣ - والسيدة ترث من معتقها.

العصبة من النساء

ثنتان من النساء عصبة:

- ١ - الأخوات مع البنات.
 ٢ - والسيدة مع المعتق.

وراثۃ النساء بالولاء

لا ترث النساء بالولاء إلا في خمسة :

- ١ - ممن أعتق .
 - ٢ - وممن أعتق من أعتق .
 - ٣ - وممن كاتب .
 - ٤ - أو ممن كاتب من كاتبين .
 - ٥ - أو ممن جر ولاء معتقهن .
- بيانه : اشترى عبداً قد تزوج بمعتقة قوم فولد لهما ولد ثم أعتق هذا العبد فيصير ولاء الولد له ، وقد كان الولاء قبل عتق الأب لمولى الأم ، فلما عتق الأب جرّ الولاء لمواليه .

الأخ من الأم

الأخ من الأم لا يرث مع أربعة نفر :

- ١ - مع الأب .
- ٢ - والابن .
- ٣ - والنت .
- ٤ - وولد الابن .

الأخت من الأب

الأخت من الأب لا ترث مع خمسة نفر :

- ١ - الأب .
- ٢ - والابن .
- ٣ - وابن الابن .
- ٤ - والأخ لأب وأم .
- ٥ - ومع الأختين لأب وأم فصاعداً .

بنت الابن

وبنت الابن لا ترث مع نفرين :

- ١ - مع الابن .
- ٢ - والابنتين فصاعداً .

الأم

الأم تحجب الجدات كلهن.

الأب

والأب يحجب الأجداد من قبله.

حجب الأم إلى السدس

ثلاثة نفر يحجبون الأم من الثلث إلى السدس:

- ١ - الولد وولد الابن.
- ٢ - وإخوة من أمة جهة كانوا.
- ٣ - وإن كان مع الأبوين زوج أو زوجة حجبت الأم من الثلث الكامل إلى ثلث الباقي وهذا قول جميع الصحابة وخالف عبد الله بن عباس^(١).

مَنْ لَا يَرِث وَلَا يُوْرَثُ

أربعة نفر لا يرثون في حال ولا يورثون في حال:

- ١ - المكاتب.
- ٢ - والمرتد.
- ٣ - والجنين.
- ٤ - والقاتل.

ما يقطع الميراث

ثلاثة أشياء تقطع الميراث:

- ١ - الرق.
- ٢ - والكفر.
- ٣ - والقتل.

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، أبو العباس الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، ومفسر كتاب الله وترجمته، كان يقال له: الحضر والبحر، توفي ابن عم رسول الله ﷺ وهو ابن أربع عشرة سنة، ولد قبل الهجرة بأربع سنين، قال له النبي ﷺ «اللهم علمه الحكمة»، توفي سنة ٦٨ هـ بالطائف. (البداية والنهاية ٣٠٢/٨ - ٣١٤، كتاب النقب لابن حبان ٢٠٧/٣ - ٢٠٨).

ما لا يورث

ستة أشياء لا تورث:

١ - الحدود.

٢ - والخيار.

٣ - والشفعة.

٤ - والإجارة.

٥ - والوكالة.

٦ - والأجل.

الميت يرثه كل وارث من قبل أبيه وأمه إلا ابن المملوكة، وولد الزنا،

وعصبتها.

مَنْ لا يرث بولاء ولا رحم

ثلاثة من الذكور لا يرثون بالولاء ولا الأرحام:

١ - الزوج.

٢ - والأخ من الأم.

٣ - ومولى العتاقة.

المعتق

فإن ترك المعتق أب مولاه وابن مولاه فماله للابن في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: السدس للأب والباقي للابن ولا يُباع الولاء ولا يوهب

ما يتميز به الأب عن الجدّ

أربعة أشياء يتميز بها الأب عن الجدّ في الولد:

١ - لا يجوز إقرار الجدّ بابن ابنه حيّاً كان الابن أو ميتاً ويجوز إقرار الأب إذا كان الابن ميتاً.

٢ - والثاني لا يكون الابن مسلماً بإسلام الجد، ويكون مسلماً بإسلام الأب.

٣ - والثالث الجد لا يجر الولاء والأب يجر الولاء.

٤ - والرابع نفقة الصغير على الجد ولأم أثنائاً إذا لم يكن للصغير مال، ولو كان أبوان فجميع النفقة على الأب.

ميراث مطلقة الصحيح في أربعة مواضع

وكل صحيح طلق امرأته طلاقاً بائناً ثم مات وهي في العدة لم ترث إلا في أربعة مواضع:

- ١ - رجل طلق امرأته حين بارز رجلاً في الحرب فقتل ورثته امرأته.
- ٢ - ورجل طلق امرأته حين قُبِمْ للرجم فقتل.
- ٣ - ورجل طلق امرأته حين قُبِمْ لِيُقْتَلَ قصاصاً فقتل.
- ٤ - ورجل ارتدَّ عن الإسلام والمعاد بالله تعالى.

قرار المرأة عن ميراث زوجها

- وفي أربعة مواضع تصير المرأة فائزة عن ميراث زوجها:
- ١ - مريضة ارتدَّت عن الإسلام ثم ماتت ورثها زوجها.
 - ٢ - ومريضة أعتقت فاختارت نفسها ونسخ النكاح ثم ماتت.
 - ٣ - وصغيرة زوجها غير الأب والجذ فبلغت واختارت ثم نسخ النكاح ثم ماتت ورثها زوجها.
 - ٤ - ومريضة قبلت ابن أو أباً أو الأب قبل امرأة الابن أو قبل رجل بنت المرأة، ثم ماتت ورثها زوجها.

القرار في الطلاق

والقرار في الطلاق على ثلاثة أوجه:

- ١ - إما أن يحلف الرجل في الصحة أو في المرض على فعل تفعله المرأة ويحلف على فعل يفعله الزوج ويحلف على فعل يفعله الأجنبي.
- أما إذا كان على المرأة:

فما لا بدَّ منه: نحو الأكل والشرب المطالبة بحق لها، فإن كان اليمين في الصحة والحنث في المرض ثم مات وهي في العدة ترث هي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وكذلك لو قذفها في الصحة أو المرض بفعل لها بدُّ منه نحو قوله: إن خرجت من الدار فأنت طالق، أو كلمت فلاناً فأنت طالق فحنث وبانت منه ثم مات لزوج وهي في العدة لم ترث بالإجماع.

وإذا كان اليمين بفعل الزوج في الصحة أو في المرض بفعل له منه بدٌ ولا بدٌ منه ثم مات الزوج وهي العدة ترث بالإجماع.

وأما إذا كان اليمين بفعل أجنبي وله منه بدٌ ولا بدٌ فإن كان اليمين في الصحة والحنث في المرض لا ترث، وإن كان اليمين في المرض ترث.

كتاب الوصايا^(١)

الوصية مستحبة وغير واجبة .
وقبولها من الموصى له والرد يعتبر بالموت .

قبول الوصية وردّها

فإن قبلها في حال حياة الموصي وردّها بعد موته فذلك باطل وإن أوصى الرجل
مقبل الوصي في وجه الموصي وردّها في غير وجهه فليس برّد وإن ردّها بوجهه فهو
ردّ .
والموصى له يملك القبول ، وإذا مات قبل القبول يدخل الموصى به في ملكه
ويصير لورثته .

مَن لا يجوز الوصية لهم

أربعة نفر لا يجوز الوصية لهم :

- ١ - الوارث .
- ٢ - والقاتل .
- ٣ - والمرنّة
- ٤ - والحربي مستأمنًا كان أو غيره ، وإن أجازت الورثة .

مقدار الوصية

ويستحب الوصية بأقل من الثلث .

(١) الوصايا: جمع وصية بالفتح وكسر الصاد وتشديد الياء، لغة اسم من الإيصاء كالوصاة، بالفتح والقصر، والوصاية بالفتح والكسر، بقاء. أوصيت أي فوّضت إلى زيد لعمر بكذا، فهو موصى وذلك وصي، ويقال له الموصى إليه والموصى له والموصى به. ويقال لذلك المعلن: الوصية، والوصية عند الفقهاء: هي الإيجاب بعد الموت، أي إلزام شيء من مال أو صفة لأحد بعد الموت. (كشف اصطلاحات الفنون ١٧٩٤/٢).

ولا يجوز بأكثر من الثلث إلا في خصلة واحدة وهي الحربي إذا دخل دارنا بأمان وله ورثة في دار الحرب فمات وهو في دارنا يوقف جميع ماله لورثته فإن أوصى بجميع ماله صحت الوصية.

مَنْ لَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُمْ

أربعة نفر لا تجوز وصيتهم:
الصبي والمجنون والعبد والمكاتب سواء مات عاجزًا أو غير عاجز، أو مملوكًا أو غير مملوك.

الإيصاء إلى العبد

رجل أوصى إلى عبده والورثة كبار لم تجز الوصية، وإن كانوا صغارًا جازت الوصية.

الإيصاء إلى الابن إذا بلغ

ولو قال: إذا بلغ ابني فهو وصي، لا يكون وصيًا إذا بلغ وكذلك لو قال: أوصيت إلى فلان فإذا بلغ ابني فهو وصي لم يكن وصيًا.
وإن أوصى لأخيه وهو وارثه فولد له ابن جازت الوصية للأخ، ولو مات الابن بطلت وصيته.
ولو أوصى لامرأته ثم طلقها وانقضت عدتها جازت الوصية لها، ولو تزوجها بطلت.

ولو أوصى لأجنبية ثم تزوجها بطلت الوصية أيضًا.

ولو أوصى لعبد وارثه لم يجز.

وإن أوصى لابنه أو امرأته جاز.

ما يضرب الموصي له به وإن أحاط بجميع مال الموصي

أربعة أشياء يُضرب الموصي له بها وإن أحاط بجميع مال الموصي ولم تجز الورثة:

١ - العتق.

٢ - والتدبير.

٣ - ٤ - والمحاياة في البيع والوصية بدراهم أو دنانير:

بيانه: رجل أعتق عبده في مرضه أو أوصى بعتقه، وذلك جميع ماله، أو أكثر

من الثلث فيضرب بجميع قيمته فيما يختص به أصحاب الوصايا.

وكذلك لو كان حابى في البيع والشراء يضرب في جميع المحاباة، وكذلك لو أوصى بألف درهم منها له.

وكذلك لو أوصى بعبد قيمته ألف درهم بغير عينه ضرب الموصى له بجميع الوصية مع سائر أصحاب الوصايا وإن كان أكثر من الثلث وفي الدراهم المغبته؟ بغير الثلث، أو إجازة الوصية من الورثة؟ وكذلك إذا أوصى لعبد فلان.

الفرق بين الوصية لأولاد فلان ولورثة فلان

رجل أوصى لأولاد فلان فالذكر والأنثى سواء وإن أوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

وإن أوصى لزيد ولعمرو بثلث ماله فإذا عمرو ميت فالثلث كله لزيد.

وإن قال: مالي بين زيد وعمرو فإذا عمرو ميت فلزيد نصف الثلث ولورثة عمرو النصف الآخر.

الرجوع في الوصية

الرجوع في الوصية على تسعة عشر وجهًا:

- ١ - قوله كل ما أوصيت به لفلان فهو باطل.
- ٢ - وكل وصية أوصيت بها لفلان فهو لعقب عمرو وعمرو حي، ثم مات قبل الموصي.
- ٣ - أو قال ما أوصيت به لفلان فهو لفلان الآخر.
- ٤ - أو أوصى بثوب ثم قطعه أو خاطه، وكذلك الكتان والصوف ثم غزلهما.
- ٥ - أو أوصى بغزل ثم نسجه.
- ٦ - أو أوصى بحديد فجعله سيفًا أو بقضة فجعلها خاتمًا.
- ٧ - أو بسويق فلقته بسمن.
- ٨ - أو بأرض فبنى فيها.
- ٩ - ١٣ - أو بقباء فجعله قميصًا أو بقميص فجعله قباء أو بقطن ثم حشاه أو ببطانة ثم ظهرها أو بظهرة ثم بطنها.
- ١٤ - أو كانت أمة فباعها أو أعتقها أو دبرها أو كاتبها أو استولدها أو وهبها.
- ١٥ - أو كانت حنطة فطحنها.

- ١٦ - وكذلك لو قيل له: أوصيت بعبك لفلان؟
فقال: لا ولكنني أوصيت له بالأمة كان ذلك رجوعاً في العمد ووصية له بالأمة.
ولو جحد الوصية لا يكون رجوعاً عند أبي حنيفة رحمه الله.
١٧ - وإن أوصى لجيرانه فهو للمتلاصقين عند أبي حنيفة.
١٨ - وإن أوصى لأصهاره فهو لكل ذي رحم محرم من امرأته.
١٩ - وإن أوصى لأقربائه فهو للأقرب فالأقرب ولا يدخل فيه الأولاد والأبوان.
ويكون ثلاثين فصاعداً.

باب المريض

أنواع فعالة

أفعال المريض على ثلاثة مراتب:

- ١ - مُحَابَاة فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ.
- ٢ - وَإِعْتَاقُهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ أَوْ تَدْبِيرِهِ وَوَصِيَّتُهُ بِالْعِتَاقِ بَعْدَ مَوْتِهِ.
- ٣ - أَوْ وَصِيَّتُهُ بِبَيْعٍ فِيهِ مُحَابَاةٌ.

الحكم

والحكم في البداية ينظر:

- إن كان قَدَمُ الْمُحَابَاةِ عَلَى الْعِتْقِ يَدُهُ بِهَا ثُمَّ بِالْعِتْقِ الْوَاقِعِ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ اسْتَوْفَى
الرُّصِيَّةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ عِتْقٍ أَوْ مُحَابَاةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.
وإن قَدَمَ الْعِتْقِ عَلَيْهِ لَا يَبْدَأُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَلَكِنْهُمَا يَتَحَاصِلَانِ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا.
وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله.
وعندهما يَبْدَأُ بِالْعِتْقِ فِي الْمَرَضِ عَلَى كُلِّ فِعْلٍ كَانَ مِنْهُ مِنْ مُحَابَاةٍ وَغَيْرِهَا،
سواء كان بدأ به أو أخره ثم استوفى المحاباة ثم سائر الوصايا.

قضاء دين المريض

المريض إذا فُضِيَ دَيْنًا لِحَقِّهِ فِي مَرَضِهِ جَازَ ذَلِكَ فِي حَقِّ غَرَمَاءِ الصَّحَّةِ إِلَّا فِي
خَصْلَتَيْنِ إِنْ تَزَوَّجَ فِي مَرَضِهِ فَيُدْفَعُ مَهْرُهَا، أَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فُدْفِعَ الْأَجْرُ فِي مَرَضِهِ
إِنْ غَرَمَاءِ الصَّحَّةِ أَسْوَأَ لِهَمَا فِي ذَلِكَ.

ولو اشترى في مرضه أو استقرض مالا وأنفقه على نفسه ثم قضاه جاز في حق غرماء الصحة ولا شركة لهم فيه.

باب فعل الأب والوصي

إذا اشترى الأب والوصي ذا رحم محرم للصبي والمجنون لا يلزمهما إلا في خصلة واحدة، وهو أن يشتري الأب لابنه المجنون جارية وقد كانت أم ولده يلزمه استحساناً.

البيع من نفسه والشراء لنفسه

القاعدة والاستثناء

ولا يبيع أحد من نفسه، ولا يشتري من نفسه إلا الأب يبيع مال ولده من نفسه ويشترى ماله للصغير.

ما للأب - دون الوصي - فعله في مال الصغير

ثلاثة أشياء يجوز للأب فعلها في مال الصبي، ولا يجوز ذلك للوصي:

- ١ - بيع مال الصغير من ولده الصغير
- ٢ - وإحارة الصغير من ولده الصغير.
- ٣ - وقسمة المال بين ولديه الصغيرين.

بيع الثروة إذا كانت الورثة كباراً حضوراً

وإذا كنت الورثة كباراً حضوراً جاز للوصي بيع الثروة في ثلاثة أشياء:

- ١ - إذا كان على الميت دين.
 - ٢ - أو أوصى بدراهم أو دنانير وغير ذلك.
 - ٣ - وكذلك لو كان في الورثة صغار وكبار جاز له بيع جميع الثروة في نصيب الصغار والكبار عند أبي حنيفة.
- وتألاً جاز له بيع قدر الدين والوصية وحصة الصغار.

ما لا يجوز للموصي فعله

ثمانية أشياء لا يجوز للموصي فعله:

- ١ - شراء مال الميت لنفسه
- ٢ - وقرضه.

- ٣ - ٤ - وإقراره بالدين والوصية .
- ٥ - ٦ - والإبراء والحط .
- ٧ - والصلح في الدين .
- ٨ - والتجارة بماله ولو بنفسه .
- ولا ينفرد أحد الوصيين ببيع شيء من ماله .

ردّ الوصيّة

ردّ الوصية على ثلاثة أوجه :

- ١ - في وجهه .
- ٢ - أو بعد موته قبل القبول .
- ٣ - أو كان غائبًا فبلغ الخبر إليه فردّه بكتاب أو رسول .

قبول الوصيّة

قبول الوصية على ثلاثة أوجه :

- ١ - قلها في وجهه ورذها في غير وجهه .
- ٢ - أو باع شيئًا من تركته قبل العلم بالوصية .
- ٣ - أو قال حين بلغه الخبر لا أقبل ثم قال بعد موته قبلت .

ما ينفرد به أحد الوصيين

ويجوز لأحد الوصيين أن ينفرد في ثمانية أشياء :

- ١ - الكفن وتجهيزه .
- ٢ - ٣ - وطعام الصغار وكسوتهم .
- ٤ - وردّ ودیعة بعينها .
- ٥ - وقضاء الدين .
- ٦ - وتنفيذ وصية بعينها .
- ٧ - وعتق عبد بعينه .
- ٨ - والخصومة في حقوق الميت من قبض وإعطاء .

بطلان الوصية بتغير حال الموصى به قبل موت الموصي

عشرة أشياء إذا تغيرت عن حالها قبل موته بطلت الوصية :

- ١ - إذا أوصى له بكري نخلة فصارت بُسرًا .

- ٢ - أو بسر فصار رطبًا.
- ٣ - أو برطب فصار تمرًا.
- ٥ - أو بعنب فصار زبيبًا.
- ٦ - أو بقصيل فصار شعيرًا.
- ٧ - أو بيقل فصار بذرا.
- ٨ - أو بيض فصار فراخًا.
- ٩ - أو سحطة فابتلت ونبتت.
- ١٠ - أو كان بسرًا فصار بعضه رطبًا.

رجوع الوارث في تركة الميت

خمس أشياء يرجع بها الوارث في تركة الميت:

- ١ - إذا اشترى الوارث أو الوصي الكفن يرجع به في مال الميت.
- ٢ - أو زوج الولي امرأة من اليتيم وضمن عند المهر.
- ٣ - أو اشترى لليتيم الطعام والكسوة.
- ٤ - أو قضى دينه من ماله.
- ٥ - أو دفع خراج أرضه من ماله.

باب قسمة الوصي

قسمة الوصي على وجهين:

- ١ - إذا قاسم مع الموصى له والورثة غيب جازت القسمة.
 - ٢ - وكذلك إذا كانت الورثة صغارًا فتقاسم الوصي أصحاب الوصايا وأعطاهم الثلث وأمسك الثلثين جاز.
- ولو هلك الثلثان في يد الوصي لا رجوع له على أصحاب الوصايا ولا للورثة.

ما لا تجوز قسمة الوصي فيه

ثلاثة أشياء لا تجوز قسمة الوصي فيه:

- ١ - إذا قاسم الوصي الورثة عن أصحاب الوصايا وأعطاهم الوصايا غيب لم يجز وما هلك من نصيب الغيب فهو بينهم.
- ٢ - أو قاسم بين الصغار والكبار مع غيبة الكبار لم يجز، وما هلك فهو بينهم.

٣ - وإن قاسم أحد الوصيين بغير أمر صاحبه فيما لا يجوز التفرد به لم تجز القسمة وما هلك منه رجع الورثة بعضهم على بعض.

الوصايا المجهولة

إذا أوصى بتصيب ابنه جاز، فإن كان له ابنان فللموصى له الثلث.
وإن أوصى بسهم من ماله فله أحسن سهام الورثة إلا أن ينقص من السدس فيكمل له السدس.

وإن أوصى بجزء من ماله يقال للورثة أعطوه ما شئتم.
وإن أوصى إلى رجل فقبلها بعد موته ليس له أن يخرج نفسه عنها إلا أن يخرجها القاضي عنها، فإن ظهر منه عجز أو خيانة كان للقاضي أن يضم إليه ثقة أو يستبدل غيره مكانه ينفذ الوصايا.

وإن مات الوصي وأوصى إلى رجل آخر جاز وإن مات ولم يوص إلى آخر فللقاضي أن ينصب له وصيًا ينفذ وصاياه.

مسائل شتى

١ - إذا سأل أبا الفريضة ندخل في الصلاة أم بالسنة؟ قيل له: بالمريضة وبالسنة. فالسنة رفع اليدين والفريضة قول الله أكبر.

٢ - وإن سأل: أتصلي صلاتك لنفسك أم صلاة القوم؟ قيل له: صليت صلاة جازت صلاتي وصلاة القوم بها وكنت ضامناً عنهم بشيئين: ١ - القراءة. ٢ - وسجدي السهو.

٣ - سأل الصلاة ماذا؟ قيل له: الصلاة ثلاثة أشياء: ١ - أمر. ٢ - وفعل. ٣ - وذكر.

فما هو الأمر والفعل؟ فرض الانحراف في التسليم. وما هو ذكر كله سنة إلا في ثلاثة أشياء: ١ - التكبير. ٢ - القراءة. ٣ - والتسليم.

بناء الصلاة، اعلموا بأن بناء الصلاة على خمسة أشياء: ١ - على الإسلام. ٢ - والعقل. ٣ - والبلوغ. ٤ - والوقت. ٥ - والطهارة.

٤ - وإذا سألت عن رجل أم الظهر في يوم واحد ثلاث مرات كيف هذا؟ فقل له: رجل صلى الظهر ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم ثم أم ثانيًا ثم حضرت الجمعة قام في صلاة الجمعة.

وعن محمد بن مقاتل^(١) عمن سرق من المصلي درهماً واحداً أو شيئاً قيمته درهم أنه يقطع الصلاة فرضاً كان أو نفلاً.

باب حقوق المسجد

حقوق المسجد خمسة عشر شيئاً:

- ١ - الأول: التسليم على القوم إذا كانوا جلوساً وإن كانوا في الصلاة، أو لم يكن فيه أحد يقول: السلام علينا من عند ربنا وعلى عباد الله الصالحين.
- ٢ - والثاني: أن يصلي ركعتين لما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين»^(٢).
- ٣ - والثالث: أن لا يتكلم بكلام الدنيا. روي عن النبي عليه السلام أنه «من تكلم بكلام الدنيا في المسجد أحبط الله تعالى عمله أربعين سنة»^(٣). وروي عنه عليه السلام أنه قال: «سيأتي زمان على أمتي أحاديثهم في المساجد في أمر دنياهم ليس لله فيه حاجة فلا تجالسوهم»^(٤). وروي عن خلف بن أيوب السجستاني^(٥) أنه كان في المسجد فدخل غلام يسأل مه شيئاً فقام فخرج من المسجد فأجابه، فقبل له في ذلك فقال: لم أتكلم في المسجد منذ ثلاثين سنة، فكرهت أن أتكلم اليوم.
- ٤ - والرابع: أن لا يسئل السيف فيه.
- ٥ - والخامس: أن لا يطلب الضالة فيه.
- ٦ - والسادس: تنزيه المسجد عن النجاسات والقاذورات والصبيان والمجانين لما روي عن النبي أنه قال: «جئوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم وبيعكم وشرائكم ورسن سيوفكم ورفع أصواتكم وإقامة حدودكم وخصوماتكم»^(٦).

(١) هو محمد بن مقاتل الرازي الحنفي، من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني، توفي سنة ٢٤٢ هـ، صنف: «كتاب المدعي والمدعى عليه». (كشف الظنون ١٣/٦).

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين حديث ٧٠، وابن ماجه حديث ١٠١٢، وأحمد في المسند ٣١١، ٣٠٥/٥.

(٣) أخرجه علي الفاري في الأسرار المرفوعة ٣٣٨، والمجلوني كشف الخفاء ٣٣٣/٢.

(٤) أخرجه نحوه المتقي الهندي في كبر العمال ٢٩٠٨٥.

(٥) هو خلف بن أيوب أبو سعيد العامري الفقيه الحنفي، مفتي بلخ وخراسان، توفي سنة ٢٢٠ هـ، من تصانيفه «الاختيارات في الفقه». (كشف الظنون ٣٤٨/٥، ميسر أعلام النبلاء ٥٤١/٩، تهذيب التهذيب ١٤٧/٣).

(٦) أخرجه بهروه ابن ماجه حديث ٧٥٠، والهيثمي في مجمع الزوائد ٢٥/٢، ٢٦. وعبد الرزاق=

- ٧ - السابع: أن لا يفرقع فيه أصابعه.
- ٨ - الثامن: أن لا يبيع فيه ولا يشتري.
- ٩ - التاسع: أن لا يتخطى رقاب الناس لأنه سوء الأدب، وإيذاء المؤمنين، وإيذاؤهم إثم عظيم لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: الآية ٥٨].
- ١٠ - والعاشر: أن لا يبزق فيه ولا يتمخط.
- ١١ - الحادي عشر: أن لا يضيق على أحد في الصف.
- ١٢ - الثاني عشر: أن لا يمر بين يدي المصلي.
- ١٣ - الثالث عشر: أن لا تقام فيه الحدود.
- ١٤ - الرابع عشر: أن لا يمدّ رجله فيه لأن في ذلك استخفافاً بالمسجد.
- ١٥ - الخامس عشر: أن يذكر فيه الله تبارك وتعالى لما روي عن النبي عليه السلام أنه قال: «إذا دخلتم رياض الجنة فارتعوا فيها». قيل: يا رسول الله ما رياض الجنة؟ قال: «المساجد»^(١). وأما الرتع فهو أن يقول: «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

باب الأذان

شرائط الأذان

شرائط الأذان عشرة أشياء:

- ١ - ٣ - أن يكون عارفاً بميقات الصلاة فيرعاه ويحفظ الخلق وإن كان غائباً لا يسخط على من أذن في المسجد، ولا يطول الصلاة بين الأذان والإقامة.
- ٤ - ٥ - ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر.
- ٦ - ويقول الحق بين الغني والفقير.
- ٧ - ولا يطلب الأجر بآذانه إلا من الله عز وجل ولا يمن على الناس.
- ٨ - ١٠ - وينظر الإمام قدر ما لا يشقّ على القوم ولا يغضب على أحد إن أخذ مكانه في المسجد وينفّي المسجد من القاذورات والصبيان والمجانين.

= في المصنف ١٧٢٦، والمثني الهندي في كنز العمال ٢٠٨٣٥.

(١) روي الحديث بلفظ: «إذ مررتم برياض الجنة فارتعوا». أخرجه الترمذي حديث ٣٥٠٩، وأحمد في المسند ١٥٠/٣، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٢/١.

الظاهر والباطن في الأذان

ويعرف تفسير الأذان فإن لكل كلمة منه ظاهر وباطن:

قوله: الله أكبر الله أكبر، تفسيره الله أعظم ثم الله أعظم وشغله أوجب فاشتغلوا بعمله وطاعته وأتركوا أشغال الدنيا.

وقوله: أشهد أن لا إله إلا الله، تفسيره أشهد أنه واحد ولا شريك له، ومعناه أن الله يأمركم بأمر فاتبعوا أمره فإنه لا ينفعكم أحد إلا الله ولا ينجيكم أحد من عذابه إلا الله.

وقوله: أشهد أن محمدًا رسول الله، تفسيره أن محمدًا أرسل إليكم لكي تؤمنوا به وتصدقوه، ومعناه: أمركم ﷺ بالجماعة فأقيموا ولا تؤخروها عن وقتها.

وقوله: حي على الصلاة، تفسيره حانت لكم الصلاة، أسرعوا إليها بالآداء، ومعناه أن الله تبارك وتعالى أمركم بالصلاة فخذوا أمره واطمعوا في أجره.

قوله في آخره: حي على الفلاح، تفسيره أسرعوا إلى النجاة والسعادة، ومعناه أن الله عز وجل جلاله جعل الصلاة سببًا لنجاتكم وسعادتكم فأقيموها ولا تؤخروها عن وقتها.

وقوله: الله أكبر، تفسيره ما ذكرنا.

وقوله: لا إله إلا الله، تفسيره اعلموا أنه واحد لا شريك له، ومعناه أخلصوا صلاتكم لوجه الله كما هو واحد لا سواء.

باب الإمام

شرائط الإمام عشرة:

- ١ - أن يكون الإمام قارئًا لكتاب الله.
- ٢ - ولا يكون لحنًا لما رُوِيَ عن النبي عليه السلام: «يؤمكم أقرؤكم بكتاب الله».

٣ - ويجزم التكبيرات لما رُوِيَ عن النبي أنه قال: «التكبير جزم والأذان جزم».

٤ - ويتم ركوعه وسجوده لما رُوِيَ عن النبي عليه السلام أنه قال للأعرابي الذي علمه الصلاة: «ثم اركع حتى تطمئن راكعًا» الخبر.

٥ - ولا يطول القراءة في الصلاة لقوله تعالى: ﴿تَقْرَأُوا مَا يَنْزِلُ مِنَ الْقُرْآنِ﴾ [النزل: الآية ٢٠]. ولما رُوِيَ عن النبي عليه السلام أنه قال: «من أم قومة فليصل».

بهم صلاة أضعفهم»، لأن فيهم الكبير والصغير والمريض والمسافر وذا الحاجة^(١).

٦ - ويظهر ثوبه من الحرام والشبهة لما رُوِيَ عن النبي عليه السلام أنه قال: «مَنْ كَانَ فِي ثَوْبِهِ خِيطٌ مِنْ حَرَامٍ لَمْ تُقْبَلْ صَلَاتُهُ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا»^(٢).

٧ - ويظهر ثيابه من الأقدار لأن صحة صلاة القوم متعلقة بصلاة الإمام والنجاسة تمنع صحة صلاته ولا يدخل في الصلاة حتى يستغفر الله لنفسه وللمؤمنين والمؤمنات. لأنه قام مقام الشفيع لما رُوِيَ عن أبي عمرو بن العلاء^(٣) أنه قَدِمَ للإمامة فوقع فغشي عليه، فلما أفاق قيل له في ذلك، قال: خطر ببالي هب كان القوم لم يعرفوك ألم أعرفك.

٨ - ولا يخصّ نفسه بالدعاء فإن فعل فقد خان مَنْ وراءه.

٩ - ولا يؤم القوم إلا برضاهم، لما رُوِيَ عن النبي عليه السلام أنه قال: «مَنْ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

١٠ - وإذا نزل الغريب باب المسجد سألَه عن حاله وحاجته ويتعاهده ويهيئُه أسبابه.

باب ألفاظ الكفر

أربعة وستون لفظًا يصير بها المسلم كافرًا والعياذ بالله تعالى:

١ - ٣ - أن يقول لله تعالى ولد أو شريك أو زوجة.

٤ - أو هو جاهل.

٥ - أو عاجز.

٦ - أو لا يؤمن بكتاب من كتب الله تعالى.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٠٦/١٧، وعبد الرزاق في المصنف ٣٧٢٦، والمتقي الهندي في كنز العمال ٢٢٨٥٣، وأبو نعيم في حلية الأولياء ٥٣/٥، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين ٥٢/٣.

(٢) الحديث لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث التي بين يدي.

(٣) أبو عمرو بن العلاء: هو زيان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء، ولد بمكة سنة ٧٠ هـ، وتوفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد الفقهاء السبعة. (الأعلام ٤١/٣، غاية النهاية ٢٨٨/١، فوات الوفيات ١٦٤/١، وفيات الأعيان ٣٨٦/١، نزعة الألبا ٣١).

٧ - أو صغر عضوًا من أعضائه على وجه الاستهزاء بأن قال: يديك، دستك، بازوك^(١). على وجه الاستخفاف.

٨ - أو قال: الخمر والزنا ليس حرام

٩ - أو جحد فريضة من فرائض الله تعالى كالصوم والصلاة والزكاة وغسل الجنابة.

١٠ - أو جحد وعدًا أو وعيدًا ذكره الله في القرآن.

١١ - وكذلك لو جحد الأخبار الواردة المتواترة في الشريعة.

١٢ - أو قال (.. .) نه بستانم أكر تو خدای جهانی^(٢).

١٣ - أو قيل: حكم الله كذلك، فقال: حكم خدای جه^(٣)! وأنتم أو أستخف. وقال: من سوکند بطلان خواهم، به خدای نه خواهم^(٤).

١٤ - وكذلك قول الناس: سوکند تو راست ونیکست نه دروغ^(٥).

١٥ - أو قيل لرجل: لِمَ لا تقرأ القرآن؟ فقال: سیر شدم از قرآن^(٦).

١٦ - أو قيل أز نماز کزاردن^(٧).

١٧ - أو أنكّر آية من كتاب الله تعالى وعاب في القرآن: باخطای کیرد^(٨).

١٨ - أو أنكّر سورة المعوذتين، إن كان عالمًا لا يكفر وإن كان عاميًا يكفر.

١٩ - أو أسلم نصراني فمات أبواه على الكفر فقال: یا لیتنی لم أسلم حتی ورثت.

٢٠ - أو قال: كافر في المجلس وقصد أن يسلم، فقل له العالم: اجلس إلى آخر المجلس.

٢١ - أو قال لمسلم: خدای تعالی مسلماننی از تو ستاند^(٩).

٢٢ - وكذلك إذا قال مسلم آخر: آمین يكفر جميعًا الداعي والمؤمن.

(١) الكاف في هذه الألفاظ أداة تصغير في الممارسة. والبارو هو العضد أما الدست فهي اليد

(٢) لا آخذ ولو كنت ربّ العالمين. (٣) أي ما حكم الله!

(٤) أي أريد القسم بالطلاق ولا أريد الحلف بالله.

(٥) أي قسمك صحيح حسن وليس بالكذب. (٦) يعني: شعت من القرآن أي اكتفت.

(٧) أي شيعت من أداء الصلاة.

(٨) الجملة ناقصة وتدلّ على معنى الوقوع في الخطأ.

(٩) أي أخذ الله منك الإسلام.

٢٣ - أو قال: من فلاني نتوانم بد نخواهمي، كه أو كاورستي^(١) يكفر في الحال.

٢٤ - أو قال: ليت الخمر والزنا والظلم وقتل المسلم كان حلالاً.

٢٥ - أو قال: مال فلان مرا حلالست^(٢) أو راحلال نكرده باشد^(٣).

٢٦ - أو قال لنبي من الأنبياء عليهم السلام على وجه العداوة: لم يكن نبياً.

٢٧ - أو قال: خدای تعالی حاکم است^(٤). فقال: خدای عز وجل حاکم ترا نشاید^(٥).

٢٨ - أو قال واحد: من هر ساعت از کل همجون توی کنم، ومرادش آن باشد كه صورة کند^(٦).

٢٩ - ولخصمه أعطني حقي فأخذك يوم القيامة فقال: كندم مرده تابقیامت جو باز دهم^(٧) يكفر في قول بعض المشايخ.

٣٠ - أو قال خدای تعالی جه تواند بجز از دوزخ جیزی دیگر نتواند^(٨).

٣١ - ولو قال: أبو بكر الصديق لم يكن من الصحابة كفر بالله تعالى لأن الله عز وجل سماه صاحباً بقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَكُ﴾ [التوبة: الآية ٤٠].

٣٢ - ولو زعم أن الصغائر والكبائر حلال كفر بالله تبارك وتعالى.

٣٣ - ولو قذف عائشة رضي الله عنه بالزنا كفر بالله تعالى.

٣٤ - ولو قال لعدوه: لو كان فلان نبياً لم أؤم به كفر بالله، وكذلك لو قال: لو كان الله تعالى أمرني بالصلاة أكثر من خمس صلوات أو بالصوم أكثر من شهر واحد أو بالزكاة أكثر من خمسة دراهم لم أفعله.

(١) لعلها لا أستطيع إيذاء فلان فهو كافر. (٢) جملة فارسية معناه «مال فلان محلل لي».

(٣) أي لا يحل له. (٤) أي الله تعالى حاكم.

(٥) أي لا ينبغي أن يكون الله حاكماً لك.

(٦) أي أستطيع كل ساعة أن أصنع مثلك من الطين، ومراده أن يصنع تمثالاً وقد وردت هذه اللفظة في محطوطة القزويني حيث جاء: «ولو قال لمن ينارعه: أفعل كل يوم عشرة أمثالك من الطين، إن عني به من حيث الخلقة يكفر، وإن عني بيان ضعفه لا يكفر».

(٧) أي ماذا يستطيع أن يفصيني الميت يوم القيامة

(٨) أي لا يستطيع الله تعالى أن يصنع شيئاً آخر سوى النار.

- ۳۵ - أو قال: اكر فلان كسى قبله من كردد روى سوى اونكنم^(۱).
- ۳۶ - أو قال: اكر فلان ناحية كعبه كردد روى سوى أو نكنم^(۲).
- ۳۷ - أو قال: كبرى به از اين كار^(۳).
- ۳۸ - أو تشاجر الزوجان فقال: هر زمان كافر شدم^(۴). أو قال: نزديك شد كه كافر شود^(۵).
- ۳۹ - أو قال لمسلم قال لا إله إلا الله فلم يقل كفر بالله تعالى إذا اعتقد الإيمان؟
- ۴۰ - أو مرّ على مؤذن فقال: كذبت كفر بالله.
- ۴۱ - أو قال للمغضب: ألا تخاف من الله؟ فقال في غضبه: لا أخاف، كفر بالله.
- ۴۲ - مال بايدكه باشد خواه از حلال خواه از حرام، اين كس بكافري نزديكر باشد بمسلماني^(۶).
- ۴۳ - ولو سأل رجل امرأة ما الإيمان؟ فقال: لا أدري كفر بالله.
- ۴۴ - ولو قال: تو بكوري^(۷) قدم حلف بين يديه؟ فقلت: علمت ولكن لا أقدر أن أصف كذا لا يكفر.
- ۴۵ - ولو قال: ندانم نكاح^(۸) لم ينقذ.
- ۴۶ - ولو قال لزوجته: أنت أحب إلي من الله كفر بالحال.
- ۴۷ - أو قال لمسلم لا يصيبه المرض أو الخسران والحزن فقال: خدائي تالئ اين فراموش كرده است^(۹).

- (۱) أي لو كان فلان قبلني لما وجهت وجهي شطرها.
- (۲) أي لو كانت تلك الناحية الكعبة لما وجهت وجهي شطرها وفي مخطوطة ألفاظ الكفر لبيدع الدين القزويني: أو قال: لو صارت القبلة إلى هذه الجهة لم أصل إليها بكفر، وهو اختيار الإمام برهان الدين.
- (۳) أي الكفر خير من هذا العمل.
- (۴) أي: أكون كافراً في كل وقت. أو كفرت مطلقاً.
- (۵) أي يوشك أن يكفر وفي مخطوطة القزويني «ولو قال كدت أكفر أو خشيت أن أكفر لا يكون كافراً، ولو قال: أذيتي حتى كدت أن أكفر، قال: يكفر».
- (۶) ليحصل المال سواء من الحلال أو من الحرام فهذا الرجل أقرب إلى الكفر منه إلى الإسلام.
- (۷) أي: قل أنت.
- (۸) أي: لا أعرف النكاح.
- (۹) أي: نسي الله تعالى هذا.

٤٨ - أو قال لمسلم: قص شاربك لأنها سُنة، فقال: هرجند سنة است نكنتم^(١).

٤٩ - أو قال: لو أمرني الله تعالى يوم القيامة أن أدخل الجنة مع فلان لا أدخل فيها، من عداوة فلان.

٥٠ - رجل أراد قراءة القرآن فقال له رجل: ألم تنزيل را زبون كرفتي^(٢). وقال: بل خبرنا بمجلس علم ازديم كويد بمجلس علم مرا جه كارست باكويد جه خيرت در آن باحه شراست. أو قال: كي تواند كردن انجه ایشان كرنيد. وقال محمد دم در ديشك بود رازروي خوري كويد كافر شود.

٥١ - ولو سمع صوت المؤذن أو سمع قراءة القرآن فقال: بانك طوفانست^(٣).

٥٢ - أو نادى الرجل بامع تش برست؟ فأجاب لييك.

٥٣ - أو قال: لو استقبلني أمر كفرت كل ساعة لا يكفر.

٥٤ - ولو قال: در آسمان خدای دارم ودر زمین ما فلاصح أن لا يكفر^(٤).

٥٥ - ولو قال لرجل: ترايبك^(٥) سجده خدای را باید كردن ويك سجده مرا^(٦)، لا يكفر.

٥٦ - ولو قال: أعطني حقي وإلا آخذك يوم القيامة فقال: بقيامة مرا كجا يابي^(٧) لا يكفر بالله تعالى.

٥٧ - ولو قال: جيزی زيادني مرا بده تابقيامت جملة باز دهم لا يكفر.

٥٨ - ولو قال لمسلم: احذر المعصية فقال: من از بهر دوزخ نهادم لا يكفر ويستحق اللعنة.

٥٩ - ولو قال: عمر وعثمان وعلي لم يكونوا أصحابا لا يكفر ويستحق اللعنة.

(١) وإن تكن سُنة فليست أفعلاها. (٢) أي: استضعفت ألم تنزيل.

(٣) قريب من هذا ما جاء في مخطوطة الـمـط لكفر للفرزوني حيث قال لو سمع الأذان فقال هذا صوت الجرس وهو كذب كفر.

(٤) أي: في السماء إلهنا ونحن على الأرض. وفي مخطوطة ألفاظ الكفر لو قال هو في السماء إله وعلى الأرض إله يكفر.

(٥) في نسخة الأوقاف القديمة: تربك.

(٦) في نسخة الأوقاف القديمة: ترا. ومعنى الجملة ينبغي تسجد سجدة لله وسجدة لي.

(٧) أي: أين تجدي يوم القيامة.

٦٠ - ولو قذف نسوة النبي عليه السلام لا يكفر ويستحق اللعنة إلا عائشة رضي الله عنها.

٦١ - ولو خاصم مع مَنْ اسمه محمد فقال: يا حرام زاده وهرکه بنام تست اكر در آن ساعت كه رسول را ياد دار أو كافر كرود واكر ياد ندار وكافر نلنكر نكرده^(١).

٦٢ - ولو قال لرجل: جرا حلال نكردي، فقال: يا حلال يابم حرام راجه كنم كافر نكرده^(٢).

٦٣ - إذا جرى بين رجلين كلام منازعة فقال أحدهما لصاحبه: الكفر خير ما تفعل، قال بعضهم: يكفر، وقال أبو الليث: إن أراد به تقبيح المعاملة دون تحسين الكفر لا يكفر.

٦٤ - ولو قال لواحد من الجبابرة: الإله العظيم! يكفر، وعند بعضهم لا يكفر. ولو قال ذلك بلغة العجم: باري برك، فيكون بمعنى بزرگ خدای.

قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل^(٣): إن علم أن تفسير هذه الكلمة على ما قلنا بكفر، وإن كان جاهلاً بمعناها لا يكفر. وحكي عن أبي جعفر وأئمة بلخ أنه لا يكفر.

تسم الكتاب

اللهم يا ولي الإسلام وأهله ثبتنا على الإسلام حتى نلتقاك.

وقع الفراغ من كتابة هذا الكتاب المسمى خزانة الفقه في يوم النصف من شهر جمادى الثاني.

(١) في نسخة الأوقاف ٤٠٤٤: ساعت رسول الله عليه السلام نبي داود كافر سود وكر ديدار كافر نكرده. والطاهر أن هذه العبارة وردت مترجمة في مخطوطة ألفاظ الكفر للقزويني حيث جاء فيها: «ولو شتم رجلاً اسمه محمد أو أحمد أو كنيته أبو القاسم أو قال يا ابن الزانية، وكل مَنْ كان على هذا الاسم» إن كان ذاكرًا للنبي عليه السلام يخاف عليه الكفر.

(٢) أي: ولو قال لرجل: لماذا لم يفعل الحلال؟ فقال: لو وجدت الحلال لما فعلت الحرام. لا يكفر.

(٣) هو محمد بن الفضل بن العباس بن حفص اسلخي، أبو عبد الله أصله من بلخ، وسكن سمرقند، صاحب أحمد بن خضرويه توفي سنة ٣١٩ هـ. (انظر ترجمته في: حلية الأولياء ١٠/٢٣٢، صفة الصفوة ٤/١٣٨، الطبقات الكبرى للشعراني ١/١٠٦، الرسالة القشيرية ص ٢٧، شذرات الذهب ٢/٢٨٢، مرآة الجنان ٢/٢٧٨، طبقات الصوفية ص ٢١٢، كشف المحجوب ص ١٦٨، الكواكب الدرية ١/٦٠٠، نفحات الأنس ص ٢٩١، النعم الزاهرة ٣/٢٣١).

أحد شهور السنة الثانية والخمسين بعد المائة والألف من هجرة مَنْ له المجد
والشرف محمد ﷺ على اسم الرجل العاقل الكامل (...) الشريعة المحمدية الملا
محمد ابن المرحوم المبرور الملا عبد الرحيم الشافعي مذهباً القادري طريقة بلغة الله
العلم والفهم والحكم آمين رب العالمين بقلم الفقير الحقير تراب أقدام المعلمين
والأستاذين نعمة ابن الملا محمد عفى عنهما.

نَمْ بِعَوْنِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فهرس المحتويات

كتاب الطهارات والوضوء	٣	تقديم
باب المياه	٩	ترجمة الإمام أبي حنيفة
مطلب الماء المطلق	١١	ترجمة المؤلف ..
مطلب مياه الآبار	١٣	مقدمة في علم الفقه
مطلب الماء الذي يُكْرَه التوضؤ به	١٣	علم أصول الفقه
اثني عشر نوعاً	١٥	تنبيه:
باب الوضوء	١٧	علم الفقه
مطلب فرائض الوضوء	١٩	علم الفرائض
مطلب سنن الوضوء	٢٠	علم الفقه
مطلب النفل في الوضوء		الكتب المؤلفة فيه على مذهب
مطلب المُسْتَحَب في الوضوء	٢٣	الإمام الأعظم أبي حنيفة
مطلب آداب الوضوء		الكتب المؤلفة على مذهب الإمام
مطلب الكراهية في الوضوء	٢٤	الشافعي
والطهارة		الكتب المؤلفة فيه على مذهب
مطلب المنهي في الوضوء	٢٥	الإمام مالك
مطلب الاستنجاء		الكتب المؤلفة فيه على مذهب
مطلب السُّنَّة في الاستنجاء	٢٦	الإمام أحمد بن حنبل
ما يجوز الاستنجاء به ..		الكتب المؤلفة على المذاهب
مطلب الكراهة في الاستنجاء	٢٦	الأربعة
مطلب في النجاسة العينية	٢٧	مقدمة المؤلف
والحكمة		

٤٥	التيمم مع وجود الماء	٣٤	النجاسة الحكمية
٤٥	فرائض التيمم أربعة	٣٤	مطلب فيما لا ينقض الوضوء
٤٥	سُنن التيمم أربعة	٣٥	مطلب ما ينقض الوضوء
٤٥	ما يجوز التيمم به	٣٦	مطلب فيما يُفسد الصلاة
٤٦	ما لا يجوز التيمم به		مطلب فيما ينقض الوضوء
٤٧	باب المسح	٣٦	والصلاة
٤٧	التقدير	٣٧	مطلب فيما لا يقطع حكم البناء
٤٧	أوجه المسح	٣٧	مياه الذكر
٤٧	ما لا يجوز المسح عليه		مطلب الغسل مفروض ومستنون
٤٨	ما ينقض المسح	٣٧	وواجب ومُسْتَحَب
٤٨	باب الحيض		مطلب في الأشياء التي لا بأس
٤٨	الوجه الأول		بالتوضؤ بها وما يُكره التوضؤ
٤٨	ما يتنافى الحيض ...	٣٨	به
٤٩	ما يتعلق بالزمان من الحيض ...	٣٩	ما لا يكون التوضؤ به
٥٠	ألوان دم الحيض	٣٩	المياه والآبار
٥٠	أحكام الحيض	٣٩	فصل البئر
٥١	باب التقاس	٣٩	مطلب في الأشياء التي تُفسد الماء
٥١	حقيقة التقاس		مطلب في الأشياء التي إذا وقعت
٥١	ما يتعلق بالتقاس من الزمان	٤٠	في الآبار تنزح
٥٢	ما يتعلق بالتقاس من الأحكام		مطلب في الأشياء التي بسببها
٥٢	باب الاستحاضة	٤٠	ينزح ماء البئر كله ...
٥٢	أحكام المُسْتَحَاضَة	٤١	نزح عشرين دلوا
	كتاب الأذان والصلاة		نرح ما بين أربعين دلوا إلى
٥٥	باب كلمات الأذان	٤٢	خمس
٥٥	باب أركان الصلاة		مطلب خمسة أشياء تُنجس ماء
٥٦	سُنن الصلاة	٤٢	الإماء بولوغها فيه .
٥٦	واجبات الصلاة تسعة	٤٣	مطلب في الماء المختلط بغيره
٥٧	نوافل الصلاة	٤٤	الذهن الذائب .
٥٧	المنهي في الصلاة	٤٤	باب التيمم

٥٨	المكروه في الصلاة	٦٨	كتاب الجنائز
٥٨	مطلب ثمانية أشياء	٦٨	سنة الموتى
٥٩	من لا تجوز إمامته	٦٨	الأكفان
٥٩	ثلاثة نفر	٦٨	متى يُغسل الشهيد
٥٩	أماكن تُكره الصلاة فيها	٦٩	الشهيد الذي لا يُغسل
٥٩	سنة أشياء لا يتطهر منها إلا بالغسل	٦٩	من لا يُصلى عليهم
٦٠	أربعة أشياء لا تجوز الصلاة مع كثيرها	٦٩	ترتيب الجنائز في الصلاة
٦٠	باب أوقات الصلاة	٦٩	ما يُستحب في القبور
٦١	ثلاثة أوقات	٦٩	ما يُكره في القبور
٦١	صلاة الفوائت		كتاب الزكاة
٦١	الفرض . .	٧٠	شروط الوجوب
٦١	السنة	٧٠	التصايب
٦٢	التطوع ولمستحب	٧٢	ما تجب فيه الركاة
٦٢	الوتر الواجب		ما لا تجب فيه الزكاة إلا بنية
٦٢	التكبيرات في الفرائض .	٧٢	التحارة
٦٢	سجدة العرائض	٧٢	ما لا تجب فيه الزكاة
٦٣	رفع الأيدي	٧٢	ما لا تُصرف إليه الركاة
٦٤	سجدة السهو .	٧٣	من لا تلزمه الزكاة
٦٤	ما لا يجب سجدة السهو فيه	٧٣	من لا تُصرف إليهم الزكاة
٦٤	ما يُفسد الصلاة في القعدة الأخيرة	٧٤	ما لا تجب فيه الزكاة
٦٥	ثلاثة أشياء تتم معها الصلاة	٧٤	ما يُقبض بعد الحول
٦٥	صلاة القاعد	٧٤	ما لا تجب فيه الزكاة
٦٥	باب صلاة الجمعة		باب العشر والخراج
٦٦	من لا يلزمهم صلاة الجمعة	٧٥	فصل: أرض الخراج
٦٦	ما يحوز للإمام جمع الناس فيه الخطب	٧٦	أرض العشر
٦٧		٧٦	من يلزمهم العشر دون الخراج
		٧٦	باب خمس الغنائم
		٧٦	الفرق بين الفقير والمسكين

٨٧	فريضة الحج	٧٦	فصل: ما يجب الخمس فيه
٨٧	واجبات الحج	٧٧	ما لا يجب فيه الخمس
٨٧	سنن الحج		فصل: صرف خمس الركاز
٨٨	وجوه الإحرام	٧٧	والمعدن
٨٨	الإحرام بحجة مفردة		صرف ما يجيء من الجزية
٨٨	الإحرام بعمره مفردة	٧٧	والخراج
٨٨	أفعال العمرة		كتاب الصوم
٨٨	الإحرام بحجة وعمره	٧٩	الصوم المفروض ...
٨٩	الإحرام بعمره في الحج	٧٩	الصوم الوجوب
٨٩	المواقيت	٧٩	المستحب من الصيام
٨٩	أنواع الطواف	٨٠	من يلزمهم قضاء شهر رمضان
٩٠	ما يفعل يوم النحر		ما يلزم فيه القضاء دون الكفارة
٩٠	الجمرات	٨٠	للتعمد
٩١	تعجل النحر	٨١	مطلب ما لا يُفطر الصائم
٩١	أشهر الحج	٨٢	القضاء مع الإمساك
٩١	أيام الحج	٨٢	صوم الواجب
٩١	الموقف	٨٢	الصيام المُتتابع
٩٢	أعذار	٨٢	ما يجوز التفريق فيه من الصيام
٩٢	ما يحرم على المحرم	٨٣	الأصل في نية الصوم
٩٣	ما يُوجب الدم على المحرم	٨٣	باب صدقة الفطر
٩٤	ما يُوجب الصدقة	٨٣	لا تُخرج صدقة الفطر في ثمانية
٩٥	البدنة	٨٤	من تؤدى
٩٥	ما لا يؤكل من الهدايا	٨٤	وقت وجوبها
٩٦	ما يؤكل من الهدايا	٨٤	باب الاعتكاف
٩٦	ما يحل قتل المحرم	٨٥	ما لا يُفسد الاعتكاف
٩٦	إحرام المرأة		كتاب المناسك والحج
٩٧	ما يحل به النساء للمحرمين	٨٦	شروط وجوب الحج
٩٧	خمس ألقاظ	٨٦	من لا يجب الحج عليهم
٩٧	ثمانية ألقاظ		

كتاب النكاح

- ٩٨ شروط الجواز
 ٩٨ ألفاظ انعقاد النكاح
 ٩٨ ما لا ينعقد النكاح به من الألفاظ
 ٩٩ مَنْ يصلح للشهادة على النكاح
 ٩٩ عدد اللواتي يحلّ التزوّج بهنّ
 ٩٩ الأولياء في النكاح
 ١٠٠ مَنْ لا ولاية لهم
 ١٠٠ السكوت رضاء
 ١٠٠ مطلب: سبعة لا يكون سكوتهم
 ١٠١ رضاء
 ١٠٢ مطلب: الكفاءة في النكاح .
 ١٠٢ باب المحرّمات
 ١٠٢ مطلب: المحرّمات من الصهرية .
 ١٠٢ مطلب: أربع وعشرون حرّم
 ١٠٣ نكاحهنّ
 ١٠٣ مطلب: منكوحات الجدّ وأب
 ١٠٤ الجدّ
 ١٠٤ مطلب: سنة من الخلوات لا
 ١٠٤ يجب فيها كمال المهر .
 ١٠٥ مطلب: أحوال التفريق قبل
 ١٠٥ الدخول المُسقط للمهر
 ١٠٥ ما يمنع ابتداء النكاح دون البقاء
 ١٠٥ مطلب: الزواج بمعتدة والوطء
 ١٠٦ المُوجب للعنة
 ١٠٦ الزواج بعير شهود
 ١٠٦ باب المهر
 ١٠٦ مهر المثل

- ١٠٧ مطلب: ما يُسقط نصف المهر
 ١٠٧ مطلب: ثلاثة مهور توجب الوسط
 ١٠٧ مطلب: مهران يوجبان الوسط
 ١٠٧ نكاح العبد والإماء
 ١٠٧ مطلب: مَنْ لا يجوز لهم تزويج
 ١٠٨ العبد ويجوز لهم تزويج الإماء
 ١٠٨ مطلب: مَنْ لا يجوز لهم تزويج
 ١٠٨ العبد والإماء
 ١٠٨ مطلب: مَنْ يجوز لهم تزويج
 ١٠٨ الإماء من العبد

كتاب النفقات

- ١٠٩ مطلب: مَنْ لا نفقة لها
 ١١٠ فصل: نفقة المريضة
 ١١٠ مطلب: ثلاثة أحكام تفرّق فيها
 نفقة المرأة عن نفقة ذي الرّحم
 ١١١ المحرم
 ١١١ نفقة أهل الذمّة على المسلمين
 ١١٢ إجبار الفقير على نفقة خمسة نفر
 ١١٢ إجبار المرأة على نفقة أبويها
 ١١٢ المقيرين
 ١١٢ العبد ونفقة زوجته
 ١١٢ مال الغائب والوديعة
 ١١٣ باب حق الحضانة

كتاب الطلاق

- ١١٤ أنواع الطلاق
 ١١٥ مَنْ يفصل بين طلاقهنّ بالأشهر
 ١١٥ مَنْ لا يكره طلاقها عقيب الجماع
 ١١٥ الطلاق من حيث اللفظ والنية

١٢٩ الأمة الزانية	١١٦	ألفاظ الكنايات
١٢٩ الأمة المشتركة	١١٧	الطلاق البائن
١٣٠	... باب الرجعة	١١٨	أصول في الطلاق ..
١٣٠	الشهادة على الرجعة	١١٨	ما يصدق من الكنايات
١٣١	.. المراجعة من جهتها	١١٨	ألفاظ اختبار البيونة
١٣١	.. ما يقطع الرجعة ..		ألفاظ تطلق بها في الحال مع
١٣١	مسائل العلم بها لازم .	١١٩	السكوت
١٣٢	باب الظهار	١١٩	ألفاظ الشرط
١٣٢	ألفاظ الظهار		ألفاظ يتأخر فيها الطلاق إلى آخر
١٣٢	حكم الظهار	١١٩	عمره
١٣٢	ألفاظ ترجع إلى نيته	١٢٠	من لا يقع طلاق .
١٣٣	كفارة الظهار	١٢٠	أعضاء يقع الطلاق بإضافته إليها
	عيوب في الرقبة لا تمنع التكفير		أعضاء لا يقع الطلاق إذا أضيف
١٣٣	عن الظهار	١٢٠	إليها
١٣٣	عيوب تمنع التكفير	١٢١	باب المشيئة في الطلاق
١٣٤	إعتاق الرقبة الكافرة في الكفارة ...	١٢٢	أربعة ألفاظ تقتصر على المجلس
١٣٤	باب الإيلاء	١٢٢	ألفاظ يقع بها الطلاق بإجابة المرأة
١٣٤	المدة	١٢٢	باب الخلع
١٣٤	أيمان يصير بها مولياً ..	١٢٣	ألفاظ الخلع
١٣٥	.. ما لا يصير به مولياً	١٢٣	الاستثناء في الطلاق
١٣٥	ما يصير به مولياً	١٢٤	باب العدة
١٣٥	.. ما لا يصير به مولياً	١٢٧	من يجوز نكاحهن في العدة
١٣٦	أنث علي حرام	١٢٧	من لا عدة عليهن
١٣٦	باب اللعان	١٢٧	من لا يلزمهن الانتقاء من الزينة
١٣٦	سبب الوجوب	١٢٨	انتقال العدة
١٣٧	متى تحل الملاعة لزوجها		من يتوقف نكاحها على انقضاء
١٣٧	.. متى يصح نفي الولد ..	١٢٨	عدة أخرى
١٣٧	ما لا يوجب اللعان		إماء لا يجوز وطؤهن إذا اشترى
١٣٨	من لا لعان بينهم ولا حد	١٢٩	أما وبنات

أحوال الحدّ دون اللعان	١٣٨	مطلب: كالمكاتب إلا في تسعة	
من يلزمه حدّ القذف	١٣٩	أشياء	١٥١
قذف أربع نسوة	١٣٩	ما يستفیده المكاتب بعقد الكتابة	١٥١
متى يندرى اللعان	١٣٩	ما لا يملكه المكاتب	١٥٢
باب الرضاع	١٣٩	ما لا تصخ الكتاب به	١٥٢
المحزّمات بالرضاع	١٣٩	ردّ المكاتب إلى الرّق	١٥٣
ما يحلّ للرضيع	١٣٩	موانع فسخ الكتابة بعد موته	١٥٣
التقدير في حرمة الرضاع	١٤٠	باب الولاء	١٥٣
ما يوجب الحرمة من اللبن	١٤٠	الولاء ضربان	١٥٣
مسألة	١٤١	ولاء العتاقة . .	١٥٤
		جرّ الولاء	١٥٤
كتاب العتق		كتاب الأيمان	
ألفاظ العتق	١٤٥	ما يكون يمينًا من الألفاظ	١٥٥
ما لا يوجب العتق من الألفاظ	١٤٦	ما لا يُعدّ يمينًا من الألفاظ	١٥٦
العتق والأعضاء	١٤٦	ما يتعلق السمين بعينه ويحث فيه	١٥٧
ما لا ينفذ به العتق حالاً ولا مآلاً	١٤٦	ما يتعلق الحكم بعينه ويتغير بتغيره	١٥٨
العتق النافذ مآلاً	١٤٧	ما يحث في يمينه به	١٦٠
مواضع لا يضمن العتق فيها		إذا حلف أن لا يفعل فأمر غيره	
لشريكه	١٤٧	ففعله يحنث	١٦٠
شراء العبد نفسه من مولاه	١٤٨	إذا حلف أن لا يفعل فأمر غيره	
وجه العتق	١٤٨	ففعله لا يحنث	١٦١
مركز أم الولد	١٤٩	حلف لا يأكل من اللحم	١٦١
التدبير	١٤٩	الحلف بعدم دخول بيت	١٦٢
ألفاظ التدبير المطلق	١٤٩	حلف لا يعقد مع فلان	١٦٢
ألفاظ التدبير المقيد	١٥٠	حلف لا يأكل من كسب فلان	١٦٢
حكم التدبير	١٥٠	حلف لا يأكل من إدام	١٦٣
باب الكتابة	١٥٠	حلف لا يأكل حراماً	١٦٣
تعريف	١٥٠	أوقات الأكل	١٦٣
من لا تجوز كتابتهم	١٥١	حلف لا يقبض حقه من فلان	١٦٤

١٧٣	ما يزول حكمه بالبلوغ من العيوب	١٦٤	باب الكفارات
١٧٣	ما يمنع رد المبيع	١٦٤	تخيير المُكفّر
١٧٣	جاريتان بإحدهما عيب	١٦٥	ما لا تُصرف إليه الكفارة
	ما لا يرد بخيار الرؤية ولا بعيب	١٦٥	مَنْ لا تُدفع إليه الكفارة
١٧٤	يسير	١٦٥	رقاب لا يجوز عتقها في الكفارة
١٧٤	عيوب الرقيق	١٦٦	ما يحوز عتقه من الرقاب
١٧٥	ما نهى عن بيعه		كتاب البيوع
١٧٦	ما يكره في البيوع		باب أنواع البيوع من حيث الصحة
١٧٧	مَنْ لا يتحقق بينهم رِنًا	١٦٧	وعدها
	باب السلم	١٦٧	كيفية التملك
١٧٨	ما يصح في السلم	١٦٧	الشروط الجائزة
١٧٨	شرائط السلم	١٦٨	الشروط المفسدة للبيع
١٧٩	ما يجوز السلم فيه	١٦٨	سقوط شرط الخيار
١٧٩	ما لا يصح السلم فيه	١٦٩	ما لا يسقط من خيار الشرط
١٧٩	في اللحمَان ..	١٦٩	باب خيار الرؤية
١٨٠	ما يجوز في السلم ولا يجوز	١٧٠	حكم خيار الرؤية
	باب آخر: شراء ثلاث أخوات	١٧٠	خيار الرؤية في الجارية
١٨٠	متفرقات	١٧٠	خيار الرؤية في بعض الدواب
١٨١	استبراء الإمام	١٧٠	ما يدخل في البيع
١٨١	ما يوجب الاستبراء	١٧٠	مدة الخيار في العقود ..
١٨٢	ما لا يوجب الاستبراء	١٧٠	أنواع البيوع الفاسدة ..
	مواضع لا يحتسب فيها الحيض	١٧١	ما يحوز بيعه قبل القبض
١٨٣	من الاستبراء	١٧١	أنواع الخيار في البيع
	كتاب الرهن	١٧٢	ما يثبت فيه خيار الرؤية
١٨٤	تعريف	١٧٢	ما لا يجوز العقد عليه موصوفًا
١٨٤	شروط جواز الرهن	١٧٢	ما يجوز العقد عليه موصوفًا
١٨٤	مَنْ يحفظ الرهن		حكم الإقالة والرد بالعيب بعد
١٨٤	الانتفاع بالرهن	١٧٢	القبض
		١٧٣	باب العيوب

١٨٤	ضمان الرهن	١٩٣	تكييف الصلح على بعض الشيء
١٨٥	ما لا يجوز رهنه	١٩٣	التوكيل في الصلح
١٨٥	رهن الأعيان المضمونة	١٩٣	الصلح فضالة ..
١٨٦	التوكيل ببيع الرهن	١٩٣	ما يجوز فيه الصلح عن الدار
١٨٦	نفقة الرهن	١٩٤	ما لا يجوز فيه الصلح عن الدار
١٨٦	ما لا يملكه المرتهن	١٩٤	المصالحة على حق في دار
١٨٦	ما يحل به الأجل	١٩٥	ما لا تجوز المهايأة فيه
١٨٦	عتق العبد المرهون	١٩٥	ما يجوز المهايأة فيه
١٨٧	جناية الرهن على بعضه	١٩٦	إبطال المهايأة
	باب الحجر	١٩٦	الصلح على الدين
١٨٨	أسباب الحجر		كتاب الوكالة
١٨٨	مدى الحجر	١٩٧	تعريف
	ما لا يصح وقوعه من الصبي	١٩٧	شروط جوازها
١٨٨	والمجنون	١٩٧	من له قبول التوكيل بلا عهدة
١٨٨	العبد	١٩٧	أنواع الوكالات والركلاء
١٨٩	السفيه المبذر	١٩٨	ما لا يجوز التوكيل فيه
١٨٩	ما يخرج من مال السفيه المبذر .	١٩٨	ما يعزل به الوكيل
١٨٩	علامة البلوغ	١٩٩	ما يؤكل به العبد المأذون
١٨٩	بلوغ الجارية	١٩٩	من لهم التوكيل
١٩٠	حبس المفلس		من لا يجوز شراؤهم فما لا
	كتاب الصلح	١٩٩	يتغابن فيه
١٩١	ما يجوز الصلح به		ما لا يجوز للوكيل مخالفته من
١٩١	تكييف الصلح	٢٠٠	أوامر الموكل
١٩١	استحقاق بعض المصالح عليه		ما يجوز للوكيل مخالفته من أوامر
١٩١	الصلح مع الإنكار	٢٠٠	الموكل
١٩٢	الصلح على المعلوم . . .		من لا يجوز للوكيل بالبيع العقد
١٩٢	الدعاوى التي يجوز فيها الصلح	٢٠٠	معهم
١٩٢	ما لا يجوز الصلح فيه	٢٠١	الحط من الثمن
		٢٠١	تصديق الوكيل

٢٠٩	الموت بمنزلة القبول في ميتين	٢٠١	ما ينفعه الوكيل بالشراء
٢٠٩	عقود لا تصح من غير قبض		ما يجوز لأحد الوكيلين أن يفرد
	كتاب الوقف	٢٠١	به
٢١٠	جواز الوقف		ما لا يجوز لأحد الوكيلين أن
٢١٠	شروط الجواز	٢٠١	يفرد به
٢١٠	زوال ملك الوقف	٢٠٢	ما يعضبه الوكيل ولا يقبضه
٢١١	شرط الغلة والولاية للواقف	٢٠٢	ما لا يجوز للوكيل أن يفعله لنفسه
	كتاب إحياء الموات	٢٠٢	ما يجوز للوكيل أن يفعله لنفسه
٢١٢	تعريف		كتاب المودع
٢١٢	كيفية تملك الموات	٢٠٣	تعريف
٢١٢	إهمال المحجر	٢٠٣	ضمان الوديعة
٢١٢	مرعى القرية .		من تدفع الوديعة إليهم ولا
٢١٢	حفر بئر في البرية	٢٠٣	يضمون
٢١٣	نهر في أرض غيره	٢٠٣	ما لا يوجب الضمان مع الخلاف
	كتاب الكفالة		كتاب العارية
٢١٤	تعريف	٢٠٤	ما تنعقد به من الألفاظ
٢١٤	أنواع الكفالات	٢٠٥	عارية الأرض
٢١٤	كفالة النفس	٢٠٥	الشروط في العرية ..
٢١٥	الكفالة بالمال		كتاب الهبة
٢١٥	ألفاظ انعقاد الكفالة	٢٠٦	شروط الجواز
٢١٥	الشروط الحائزة في الكفالة	٢٠٦	ما يقطع به حق الرجوع
٢١٦	الرجوع على الأصل	٢٠٦	ما لا يقطع به حق الرجوع
٢١٦	الكفالة بأجال مجهولة	٢٠٧	من لهم قبض الهبة لليتيم
٢١٦	ما لا تصح الكفالة فيه	٢٠٧	ما يمنع جواز الهبة
٢١٧	صحة الكفالة	٢٠٨	ألفاظ تنعقد بها الهبة
٢١٧	براءة الكفيل	٢٠٨	العمرى
٢١٧	أحوال رجوع الكفيل على الأصل	٢٠٩	الرقبى
		٢٠٩	أنواع الهبات

٢٢٨	مخاصمة غرماء الصحة	٢١٨	ما لا يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق
٢٢٨	ما يصدق من أقايره في حق غرماء الصحة	٢١٨	ما يوجب الرجوع على المالك بما غرم للمستحق .
٢٢٨	ما لا يصح إقرار المريض به	٢١٩	مشروعيتها
٢٢٩	ما لا يجوز من الأقاير	٢١٩	شروط جوازها
٢٢٩	من يجوز للرجل الإقرار بهم	٢١٩	آثار الحوالة
٢٢٩	من للمرأة الإقرار بهم	٢١٩	براءة المحيل والرجوع عليه
٢٢٩	الإقرار بالأخ والعم والخال	٢٢٠	السفاح
٢٣٠	باب الاستثناء		كتاب الإقرار
٢٣٠	استثناء ما في بطنها	٢٢١	تعريف
٢٣٠	ما يبطل فيه الشرط والاستثناء	٢٢١	ألفاظ الإقرار عند المطالبة
	كتاب الشركة	٢٢٣	ألفاظ الإقرار في غير المطالبة
٢٣٢	ضريان من الشركات	٢٢٣	ما لا يُعدّ إقرارًا
٢٣٣	أنواع شركة العقود	٢٢٣	لإقرار بالشركة
٢٣٣	باب شركة المفاوضة	٢٢٤	ما يصدق فيه المُقرّر
٢٣٣	تعريف وأحكام	٢٢٤	ما لا يصدق فيه المُقرّر
٢٣٣	باب شركة العنان	٢٢٤	ألفاظ يلزمه فيها درهمان .
٢٣٣	تعريف وأحكام	٢٢٥	ألفاظ يلزمه فيها درهم واحد
٢٣٤	شركة الصنائع	٢٢٥	ألفاظ أُخر
٢٣٤	تعريف وأحكام	٢٢٥	باب الرجوع عن الإقرار
٢٣٤	شركة الوجوه	٢٢٦	جحود المُقرّر له
٢٣٤	تعريف وأحكام	٢٢٦	ما لا يصدق المدعي في دعواه فيه
٢٣٥	الشركة الفاسدة	٢٢٧	الإقرار بالسكوت
٢٣٥	الربح في الشركة الفاسدة	٢٢٧	القول في الصفة
٢٣٥	باب بطلان الشركة	٢٢٨	باب إقرار المريض
	كتاب المضاربة		
٢٣٦	تعريف وأحكام		
٢٣٦	ألفاظ انعقادها		

٢٤٣	ما تبطل به الشفعة	٢٣٧	تمام العقد
	استرداد المبيع في حق المشتري	٢٣٧	تخصيص تصرف المضارب
٢٤٤	دون عودة الشفعة	٢٣٧	ما لا يملكه المضارب
٢٤٤	ما لا يُعَدُّ الرجل مفروزاً فيه	٢٣٧	ما يملكه المضارب
	كتاب الإجارة		ما يملكه المضارب إن أُذِنَ له بأن
		٢٣٨	يعمل برأيه .
٢٤٥	تعريف	٢٣٨	القول لمن
٢٤٥	شروط الجواز .	٢٣٨	من يملك دفع المال مضاربة
٢٤٥	ما يكون أجره		من لا يجوز للمضارب أن
٢٤٥	المنافع المعلومه	٢٣٩	يشترطهم
٢٤٦	استئجار الأرض للزراعة	٢٣٩	ما لا تجوز المضاربة به
٢٤٦	استئجار الدواب للركوب	٢٣٩	نفقة المضارب
٢٤٦	أنواع الأجراء	٢٣٩	انقضاء عقد المضاربة
٢٤٦	الأجير المشترك	٢٤٠	العزل
٢٤٧	الأجير الخاص		كتاب الشفعة
٢٤٧	استحقاق أجره الدار	٢٤١	ما فيه الشفعة
٢٤٧	استحقاق أجره البعير	٢٤١	الشفعاء .
٢٤٧	أجرة الخباز	٢٤١	الخليط في الشرب والطريق
٢٤٧	أجرة ضارب اللبن	٢٤١	وجوب الشفعة واستقرارها
٢٤٧	ما لا يجوز الاستئجار عليه	٢٤٢	تملك الشفعة
٢٤٨	انقضاء الإجارة	٢٤٢	شرط الطلب .
	كتاب المزارعة	٢٤٢	سقوط الحق في الدعوى
		٢٤٢	حضور المشتري في دعوى فسخ
٢٤٩	تعريف	٢٤٢	البيع على البائع
٢٤٩	باطلة أم جائزة؟	٢٤٢	إحضار الثمن الحال .
٢٤٩	المزارعة الجائزة والباطلة ..	٢٤٢	الثمن المؤجل .
٢٥٠	الخارج وحصة العامل	٢٤٢	ما يلدغه الشفيع
٢٥٠	المزارعة الفاسدة	٢٤٢	ما تجب فيه الشفعة
٢٥٠	آثار المزارعة ..	٢٤٣	ما لا شفعة فيه ..
٢٥٠	نفقة الرعاة ...		

أجرة الرّدة ٢٥٧	ما تفسد به المزارعة من الشروط
كتاب الصيد والذبائح	التي تشرط على العامل ٢٥٠
ما يجوز الاصطياد به .. ٢٥٨	شروط على صاحب الأرض لا
ما يحرم أكله بالسبب . . . ٢٥٩	تفسد المزارعة ٢٥١
ما لا يحرم أكله بالسبب ٢٥٩	كتاب اللقيط واللقطة
يَمَّ يحلّ الصيد ٢٦٠	١ - اللقيط ٢٥٢
باب ما لا يؤكل لحمه ٢٦٠	تعريف ٢٥٢
ما يؤكل من الميتة . . . ٢٦١	حكم اللقيط ٢٥٢
ما يتفجع به من الميتة ٢٦١	٢ - اللقطة ٢٥٣
المستحب في الذبح ٢٦٢	تعريف ٢٥٣
مَنْ تحلّ ذبيحته ٢٦٢	حكم اللقطة ٢٥٣
مَنْ لا يجوز ذبحهم ٢٦٣	٣ - الضالة ٢٥٣
كتاب الأضاحي	تعريف ٢٥٣
شروط وجوب الأضحية ٢٦٤	نفقة الإبل والبقر والغنم الضالة ٢٥٣
ما يضحي به ٢٦٤	كتاب الغصب
وقت وجوب الأضحية ٢٦٤	تعريف ٢٥٤
أستان الأضاحي ٢٦٥	ما يتحقق فيه الغصب ٢٥٤
أيام الأضاحي ٢٦٥	حكم الغصب ٢٥٤
عشرة لا تكون ضحية ٢٦٥	غصب المكييل والموزون
ما يجوز الضحية به ٢٦٥	والمعدود ٢٥٤
ما يتصدق به من الضحية وما	ما لا يلزم فيه مثل ولا قيمة ٢٥٤
يتفجع به منها ٢٦٦	ما يوجب الخيار للمالك . ٢٥٥
كتاب الأذون	ضمان النقصان ٢٥٦
ما يصير به مأذوناً .. ٢٦٧	تغير المغصوب وزوال اسمه
ظهور الحجر ٢٦٧	وتعاضد منفعته ٢٥٦
ما يصير المأذون به محجوراً ٢٦٧	ما يغرم قيمته للمسلم من
مَنْ لهم الإذن في التجارة للصبي ٢٦٨	المحظورات . ٢٥٧
مَنْ لهم الإذن للعبد في التجارة ٢٦٨	ما لا يضمنه الغاصب . ٢٥٧

٢٦٨	ما لا يملكه العبد المأذون	٢٧٩	مَنْ لَيْسَ لَهُم الرمي بالحجارة
٢٦٩	ما يملكه العبد المأذون	٢٧٩	ما ينصف من الحدود على العبد
٢٦٩	ما تُباع رقبته فيه	٢٧٩	حدود خمسة
٢٧٠	ما ينصرف إلى ذبه	٢٨٠	ما يندرى به الحد
	كتاب التحري والاستحسان	٢٨٠	ما لا يندرى به الحد
٢٧١	ما لا تجوز معه صلاة	٢٨٠	مَنْ يَعْزُر قَاذِفَهُ وَلَا يَحْدُ
٢٧١	ما يقبل فيه قول الواحد	٢٨١	مَنْ لَا يَحْدُ قَاذِفُهُمْ
٢٧٣	ما لا يقبل قول الواحد فيه	٢٨١	مَنْ يَحْدُ قَاذِفُهُمْ
	حمسة أشياء من ذوي الأرحام	٢٨١	مَنْ يَطَالِبُ لِقَذْفِ الْمَيْتِ
٢٧٤	يجوز النظر إليها	٢٨١	سقوط الحد عن القاذف
	من لهم النظر إلى الأجنبية وإن	٢٨١	ما يمنع وجوب حد القاذف
٢٧٤	كان بشهوة	٢٨٢	الأخرس
٢٧٥	متى يجوز للرجل من المرأة		ما لا يجوز الجمع بينه وبين
	كتاب الحدود	٢٨٢	الأحكام
	حد الزنا		حُكْمُ مَنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مَعَ اخْتِلَافِ
٢٧٦	تعريف		الظروف
٢٧٦	حد الزنا		كتاب السرقة
٢٧٦	طريقة ثبوت الزنا	٢٨٣	تعريف
٢٧٧	الرحم حتى الموت	٢٨٣	شروط وجوب القطع
٢٧٧	ضرب غير المحصن	٢٨٣	سُرَّاقٌ لَا يَقْطَعُونَ
٢٧٧	أعضاء لا تُضْرَبُ فِي الْهَدُودِ	٢٨٤	خمسون شيئاً لا توجب القطع
٢٧٧	شرائط إحصان الرحم	٢٨٤	ثمانية عشر محرراً يقطع فيه
٢٧٨	حد القذف	٢٨٥	سقوط القطع
٢٧٨	تعريف	٢٨٥	ما اختص به ذو الرحم المحرم
٢٧٨	شروط إحصان القذف	٢٨٥	ما احتضت به البتة والأنثى
٢٧٨	شروط القاذف	٢٨٦	ما اختص به الزوجان
٢٧٨	تأخير الحد		كتاب الجنايات
٢٧٨	ما يُسْقِطُ الْحَدَّ عَنِ الزَّانِي		أنواع القتل
		٢٨٧	

٢٨٧	القتل العمد	٢٨٧	تحديد العاقلة
٢٨٧	شبه العمد	٢٨٧	ما لا تفعله العاقلة
٢٨٨	القتل الخطأ	٢٩٩	رجوع عاقلة الأم
٢٨٨	القتل تسبياً	٢٩٩	الحلول والتأجيل
٢٨٨	جناية الدابة في الطريق	٣٠٠	جناية الرقيق
٢٨٨	إيقاف الدابة في الطريق		كتاب السير
٢٨٨	الجناية على آدمي في النفس وما		
٢٨٨	دون النفس	٣٠١	الجهاد
	كتاب الديات	٣٠١	مَنْ لا يجب عليهم الجهاد
٢٨٩	ما يُدفع في الدية	٣٠١	مَنْ يجوز أمانهم
٢٩٠	مقدار الدية في الأحرار	٣٠٢	مَنْ لا يجوز أمانهم
٢٩٠	غرة الجنين	٣٠٢	خمس ما يؤخذ من أهل الحرب
٢٩١	أرش جنين البهائم	٣٠٢	مَنْ يرضخ لهم العطاء
٢٩١	ما يجب فيه الدية الكاملة	٣٠٢	الأسهم
	ما يجب في كل اثنين منهما دية	٣٠٢	تقسيم الخمس
٢٩٢	كاملة وفي الواحد نصف دية	٣٠٣	مَنْ لا تُوضع عليهم الجزية
٢٩٣	ما يجب فيه حكومة عدل	٣٠٣	مَنْ توضع عليهم الجزية
٢٩٤	الشجاج	٣٠٤	الخروج من الذمة
٢٩٥	دية النساء	٣٠٤	نبد العهد
٢٩٥	باب القصاص	٣٠٤	مَنْ لا يُقتل من أهل الحرب
٢٩٥	تسعة لا يقتلون بتسعة	٣٠٤	البيع والكنائس
٢٩٦	تسعة نفر يقتلون بتسعة	٣٠٤	الزبي
٢٩٦	باب القسامة	٣٠٥	صبيان أهل الذمة
٢٩٧	مَنْ لا يدخل في القسامة	٣٠٥	أحوال الحكم بإسلامهم
	لا قسامة في سيلان الدم من ثلاثة	٣٠٥	أحوال عدم الحكم بإسلامهم
٢٩٧	أعضاء	٣٠٥	ما يؤخذ من الغنيمة قبل القسمة
	القسامة عند سيلان الدم من أحد	٣٠٥	باب المرتد
٢٩٨	عضوين	٣٠٥	ما توجه الزدة
٢٩٨	باب العاقلة	٣٠٦	باب لحوق المرتد بدار الحرب
		٣٠٦	باب حكم الأسارى

٣٠٦	ما لا يملكه الكفار منا بالقهر
	كتاب الخراج
٣٠٧	ما استنه عمر بن الخطاب
	كتاب القسمة
٣٠٨	نصب القاسم
٣٠٨	قول الشركاء
٣٠٨	ما لا يُقسم
٣٠٩	خيارات القسمة
٣٠٩	لا شفعة في القسمة
٣٠٩	مألة الطريق
	كتاب الدعوى
٣١٠	أنواع الدعاوى
٣١٠	الدعوى بشراء عبد في يد آخر
	دعوى الشراء من غير من بيده
٣١٠	المدعى به
	ما تندفع به الخصومة عن المدعى
٣١١	عليه
٣١١	ما لا تندفع به الخصومة
٣١١	الاستحلاف
٣١١	صفة التحليف
٣١٢	ما لا يُستحلف فيه المدعى عليه
٣١٣	النكول
٣١٣	من ادعى لغيره شيئاً
٣١٣	إثبات النسب
٣١٤	باب نسب ولد الأمة
٣١٥	باب الاستثناء
٣١٥	بطلان الشرط والاستثناء
٣١٦	صححة الشرط
	كتاب الشهادات
٣١٧	فرض الشهادة
٣١٧	الشهادة في السرقة
٣١٧	مراتب الشهادة
٣١٧	شهادة الواحد
٣١٨	الشهادة بالشبهة والاستفاضة
٣١٨	قبول الشهادة بعد ردّها
٣١٨	الشهادة على الشهادة
	ما لا تُقبَل فيه الشهادة على
٣١٨	الشهادة
٣١٩	صفة الأشهاد
٣١٩	تعديل شهود الفرع
٣١٩	إنكار شهود الأصل
٣١٩	شروط قبول الشهادة على الشهادة
٣١٩	الاستثناء من أن الأصل الحرية
٣٢٠	من لا تُقبَل شهادته للتهمة
٣٢٠	من لا تُقبَل شهادته لنقص فيه
	من تُقبَل شهادته مع النقص
٣٢١	والتهمة
٣٢٢	الشهادة على الإقرار
٣٢٢	ما لا يجوز له أن يشهد عليه
٣٢٢	الشهادة على جرح الشاهد
	الأحوال التي لا ضمان على
٣٢٣	الشهود بالرجوع فيها
٣٢٣	شروط جواز تحمّل الشهادة
	باب المقادير
٣٢٤	ما دار على يوم واحد
٣٢٤	ما دار على ثلاثة أيام من الأحكام

٣٢٥	خمسـة أشياء تقـدّر بثـلاثة أشياء	٣٢٥	ما ينفـذ مع الإكـراه من العقـود
٣٢٥	أحكام تدور على خمسـة عشر يومـًا	٣٢٥	المالية
٣٢٥	ما دار على ستين	٣٢٥	ما لا يصح مع الإكـراه
٣٢٥	ما دار على ستة أشهر		كتاب الخنثى
٣٢٦	مقدار عشرة دراهم	٣٣٦	تعريف
٣٢٦	درهم واحد	٣٣٦	متى يحكم بأنه رجل
	كتاب أدب القاضي	٣٣٦	متى يحكم بأنه امرأة .
٣٢٧	شرائط القاضي	٣٣٧	الخنثى المشكل
٣٢٧	من لا يصلح للقضاء	٣٣٧	ميراث الخنثى
٣٢٧	المرأة ومنصب القضاء ..		كتاب المفقود
٣٢٧	أهل اللـمة والقضاء	٣٣٨	نصب القيم
٣٢٧	الاستخلاف على القضاء	٣٣٨	ما يؤخذ من مال المفقود
٣٢٨	كاتب الحاكم	٣٣٨	خمسـة أشياء
٣٢٨	كتاب القاضي إلى القاضي		كتاب الأشربة
٣٢٨	أحوال يكره فيها تنفيذ الحكم	٣٣٩	الأشربة المحرمة
٣٢٩	ما يُباح للقاضي فعله	٣٣٩	الأنبذة الحلال
٣٢٩	ما لا يجوز للقاضي فعله		كتاب الفرائض
٣٢٩	من لا ينفذ قضاؤه لهم	٣٤١	العصبات
٣٣٠	من لا يسأل عن عدالتهم	٣٤١	أما الرجال فهم
	من للقاضي تحليفهم من غير	٣٤٢	أما النساء فهن
٣٣٠	سؤال المدعي	٣٤٢	أصحاب الفرائض
٣٣١	باب في تنفيذ القضاء وعدمه	٣٤٢	من تـرث من الأجنبي
٣٣١	إبطال حكم القاضي الأول	٣٤٢	العصبة من النساء ...
٣٣٢	خطأ القاضي	٣٤٣	وراثـة النساء بالولاء
	كتاب الإكراه	٣٤٣	الأخ من الأم
٣٣٣	ما يصح مع الإكراه	٣٤٣	الأخت من الأب
٣٣٤	ما لا يرجع بضمانه على المكره ..	٣٤٣	بنت الابن

٣٥١	الحكم	٣٤٤	الأم
٣٥١	قضاء دين المريض	٣٤٤	الأب
٣٥٢	باب فعل الأب والوصي	٣٤٤	حجب الأم إلى السندس .
٣٥٢	البيع من نفسه والشرء لنفسه	٣٤٤	من لا يرث ولا يورث
٣٥٢	القاعدة والاستثناء	٣٤٤	ما يقطع الميراث
	ما للأب - دون الوصي - فعله في	٣٤٥	ما لا يورث
٣٥٢	مال الصغير	٣٤٥	من لا يرث بولاء ولا رحم
	بيع التركة إذا كانت الورثة كبارًا	٣٤٥	المعتق
٣٥٢	حضورًا	٣٤٥	ما يتميز به الأب عن الجد
٣٥٢	ما لا يجوز للموصي فعله		ميراث مطلقة الصحيح في أربعة
٣٥٣	رد الوصية	٣٤٦	مواضع
٣٥٣	قبول الوصية	٣٤٦	فرار المرأة عن ميراث زوجها
٣٥٣	ما يفرد به أحد الوصيين	٣٤٦	الفرار في الطلاق
	بطلان الوصية بتغير حال الموصى		كتاب الوصايا
٣٥٣	به قبل موت الموصي	٣٤٨	قبول الوصية وردها
٣٥٤	رجوع الوارث في تركه الميت	٣٤٨	من لا يجوز الوصية لهم
٣٥٤	باب قسمة الوصي	٣٤٨	مقدار الوصية
٣٥٤	ما لا تجوز قسمة الوصي فيه	٣٤٩	من لا تجوز وصيتهم
٣٥٥	الوصايا المجهولة	٣٤٩	الإيصاء إلى العبد
٣٥٥	مسائل شتى	٣٤٩	الإيصاء إلى الابن إذا بلغ .
٣٥٦	باب حقوق المسجد		ما يضرب الموصى له به وإن
٣٥٧	باب الأذان	٣٤٩	أحاط بجميع مال الموصي
٣٥٧	شرائط الأذان	٣٥٠	الفرق بين الوصية لأولاد فلان
٣٥٨	الظاهر والباطن في الأذان		ولورثة فلان
٣٥٨	باب الإمام .	٣٥٠	الرجوع في الوصية ..
٣٥٩	باب ألفاظ الكفر	٣٥١	باب المريض
		٣٥١	أنواع فعالة